

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور الائتمان المصرفي في دعم الاقلاع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة
2021-2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه -LMD- في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت اشراف:

من إعداد الطالبة:

د. موساوي رياض- مشرفا

ورتي شهرة

د. بن صغير فاطمة الزهراء- مشرفا مساعدا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
أ.د. شريط كمال	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	رئيسا
د. موساوي رياض	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	مشرفا و مقررا
د. بن صغير فاطمة الزهراء	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	مشرفا مساعدا
أ.د. حليمي حكيم	جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس	عضوا مناقشا
د. بن عيسى ريم	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	عضوا مناقشا
د. المشير الوردي	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	عضوا مناقشا
د. طلبة عادل	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(الآية 32 - سورة البقرة)

الاهداء

بعد حمد الله وشكره حمدا كثيرا أن منّ علينا بإتمام هذا العمل، أهدي ثمرة
جهد وتعب سنين وأرفقه بكل كلمات الشكر وعبارات العرفان إلى:
نفسى التي تحملت الكثير من الألم لتصنع خيوطا من الأمل
والديّ الكريمين من أفتخر فيهم الدنيا في حياتهما وبعد مماتهما، رحم الله
من وعدّته و كان سببا في إكمال مسيرة العلم والنجاح -أبي الغالي-
و أطال في عمر من غمرتني بدعائها "أمي الغالية" بدوام الصحة والعافية
إلى من دعمني و ساندني شريك عمري و رفيق دربي "زوجي الغالي"
أبنائي وقرّة عيني أحبائي: ندى، محمد نذير، مرام
تاج فخري واعتزازي: إخوتي وأخواتي
إلى كامل أهلي وأقاربي، أصدقائي وزملائي كل باسمه دون إستثناء
كما أهديها في سبيل الله إلى كل باحث وطالب علم ينتفع به.

الشكر و التقدير

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وإمّتنانه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي الى رضوانه ﷺ ، أقدم كل أشكال الشكر وعبارات التقدير والعرفان إلى : الدكتور المشرف " موساوي رياض " الذي أعطاني كامل ثقته والتي دفعته لتمام هذا العمل بإتقان و بكل إصرار وتحدي ، إلى الدكتورة " بن صغير فاطمة الزهراء " التي كانت لي ناصحة و معينة على مسيرة العلم والنجاح.

كما أقدم شكري الخالص للأساتذة المحترمين أعضاء اللجنة قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، و لا يفوتني أن أشكر كل من أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية بجامعة العربي التبسي أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية بجامعة سوق أهراس

و كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور الائتمان المصرفي في تمويل الإقتصاد وضخ السيولة في شريان القطاعات الإقتصادية المنتجة كآلية دعم لعملية الإقلاع الإقتصادي والإهتمام أكثر بتنوع الإنتاج ومصادر الدخل، حيث تمّ الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالإئتمان المصرفي ، النمو والإقلاع الإقتصادي، إضافة إلى تحليل واقع وأهمية القروض الممنوحة للإقتصاد الجزائري و مدى مساهمة قطاعات النشاط الإقتصادي(الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات) في نمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، خاصة بعد عرض واقع الوضعية النقدية والاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2021 نتيجة الإعتماد المفرط على النفط وأهم الإنعكاسات على الإقتصاد الجزائري، وكذا أهميته في توفير مناصب الشغل وتنوع الصادرات خارج المحروقات، كما تمّ استخدام المنهج القياسي في الدراسة التطبيقية وذلك بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) في تقدير دالة الإئتمان المصرفي (BC) في المرحلة الأولى ثم إستخدامها كعنصر من عناصر الإنتاج في تقدير دالة الإنتاج خارج المحروقات(GDP) في المرحلة الثانية إضافة إلى عنصري العمل (L) ورأس المال (K) ، وذلك من أجل قياس أثر الإئتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الإقتصاد الجزائري على أداء الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2021، حيث أظهرت نتائج الدراسة فعالية الإئتمان المصرفي في دعم عملية الإقلاع الإقتصادي بالجزائر من خلال دوره في زيادة إستثمارات القطاع الخاص بإعتباره أحد الفواعل الرئيسية في التنمية والتكوين الرأسمالي ، كما أثبتت الدراسة المرونة العالية لدالة الإنتاج على المستوى الكلي للإقتصاد بالنسبة للإئتمان المصرفي ، إذ أنّ زيادة الإئتمان المصرفي إلى الإقتصاد بوحدة واحدة (1) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بـ (52%)، أي ما يفوق ($\frac{1}{2}$) المبلغ الممنوح أو المقرض ، وخلصت الدراسة إلى تقديم جملة من الإقتراحات من شأنها تعزيز القدرة الإقراضية للبنوك التجارية و تثمين دور الإئتمان المصرفي في دعم عملية الإقلاع الإقتصادي بالإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الإئتمان وضمان الإئتمان المصرفي .

الكلمات المفتاحية: السياسة الإئتمانية، الإئتمان المصرفي، الإقلاع الإقتصادي، النمو الإقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الجزائر.

Abstract

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the role that bank credit plays in financing the economy and pumping liquidity into the productive economic sectors as a support mechanism for the economic take-off process and paying more attention to diversifying production and sources of income, as reliance was placed on the descriptive analytical approach by addressing the various concepts of bank credit, Economic growth and take-off, in addition to analyzing the reality and importance of loans granted to the Algerian economy and the extent to which sectors of economic activity (agriculture, industry, construction, public works, services) contribute to the growth and increase of non-oil gross domestic product, especially after presenting the reality of the monetary and economic situation that Algeria experienced during The period 2000-2021 is a result of excessive dependence on oil and its most important repercussions on the Algerian economy, as well as its importance in providing jobs and diversifying exports outside of hydrocarbons. The statistical approach was also used in the applied study by using the two-stage least squares method (SLS2) in estimating the bank credit function (BC) in the first stage and then used as an element of production in estimating the non-hydrocarbon production function (GDP) in the second stage, in addition to the labor (L) and capital (K) components, in order to measure the impact of bank credit granted by commercial banks to the Algerian economy. On the performance of the gross domestic product outside hydrocarbons during the period 2000-2021.

As the results of the study showed the effectiveness of bank credit in supporting the economic take-off process in Algeria through its role in increasing private sector investments as one of the main actors in development and capital formation. The study also demonstrated the high flexibility of the production function. At the overall level of the economy with regard to bank credit, as increasing bank credit to the economy by one (1) unit leads to an increase in the non-oil GDP by (52%), that is, more than (1/2) of the amount granted or lent.

The study concluded that Providing a set of proposals that would enhance the lending capacity of commercial banks and value the role of bank credit in supporting the economic take-off process by benefiting from the experiences of leading countries in the field of credit and bank credit guarantee.

Keywords: credit policy, bank credit, economic take-off, economic growth, non-oil GDP, Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	
البسمة	
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الإئتمانية والإئتمان المصرفي
03	المطلب الأول: ماهية السياسة الإئتمانية
12	المطلب الثاني: ماهية الإئتمان المصرفي وأهم محدداته
19	المطلب الثالث: أهمية إئتمان المصرفي
22	المبحث الثاني: أساسيات الإقلاع في الفكر الإقتصادي و دوافعه.
22	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية والنمو ونظرية المراحل " لروستو "
28	المطلب الثاني: الإنطلاق التنموي في الفكر الياباني و الإسلامي
36	المطلب الثالث: دوافع الإقلاع وحتمية التنويع الإقتصادي في الدول النفطية
41	المبحث الثالث: الأدبيات النظرية المفسرة لعلاقة الإئتمان - النمو الإقتصادي
42	المطلب الأول: فرضيات العلاقة وإتجاه السببية بين الإئتمان - النمو وأهم النظريات الإقتصادية
50	المطلب الثاني: نماذج النمو في الفكر الإقتصادي المتضمنة للعلاقة الإئتمانية والنمو الإقتصادي

فهرس المحتويات

54	المطلب الثالث: تأثير الإئتمان المصرفي على مكونات الدخل الوطني
57	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر خلال 2000-2021	
59	تمهيد
60	المبحث الأول: الإدارة النقدية لتعزيز السيولة والإئتمان المصرفي في ظل تحالف الأزمات
60	المطلب الأول: آليات السياسة النقدية في تعزيز السيولة بالجزائر خلال فترة الدراسة
75	المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمات على النقد والإقتصاد الجزائري في ظل تبعية المورد الوحيد(النفط).
82	المطلب الثالث: هيكلية القروض وتوزيعات الإئتمان المصرفي
88	المبحث الثاني: علاقة الإئتمان المصرفي بتطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
88	المطلب الأول: تطور المؤشرات الكمية لنشاط البنوك التجارية
97	المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
102	المطلب الثالث: مقارنة نسب الإئتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومساهمة القطاعات
109	المبحث الثالث: الآثار التنموية للتوسع في الإئتمان المصرفي في الجزائر خلال 2000-2021
109	المطلب الأول: التأثير في الإستثمار والتكوين الرأسمالي غير النفطي
115	المطلب الثاني: التأثير في طبيعة التنمية و القطاع الحقيقي بمساهمة القطاع الخاص
124	المطلب الثالث: التأثير في النسيج الإقتصادي بمساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة
134	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الإئتمان المصرفي وتدبير دعم الإقلاع في الجزائر	
136	تمهيد
137	المبحث الأول: تجارب دولية ناجحة في الإئتمان و ضمان الإئتمان لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
137	المطلب الأول: التجربة البنغلادشية و بنك Grameen في معاملات الإئتمان المصرفي
147	المطلب الثاني: الإئتمان المصرفي و آليات ضمان قروض المشروعات الصغيرة و المتوسطة
154	المطلب الثالث: التجربة اليابانية في ضمان الإئتمان و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
160	المبحث الثاني: آليات الدعم والتمويل الائتماني في ظل التجربة الجزائرية

فهرس المحتويات

161	المطلب الأول: الإطار التشريعي وأهم مبادئ وأحكام قانون الإستثمار 22-18
164	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي وهياكل الدعم والمتابعة
166	المطلب الثالث: الإطار الجبائي والأنظمة التحفيزية للإستثمارات المنتجة
169	المبحث الثالث: أجهزة التمويل وتغطية المخاطر الائتمانية لتعزيز الإئتمان المصرفي.
170	المطلب الأول: ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -CGCI-
179	المطلب الثاني: قروض الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -FGAR-
186	المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
192	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS	
194	تمهيد
195	المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة و إستقراره السلاسل الزمنية
195	المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة
198	المطلب الثاني: مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة
200	المطلب الثالث: دراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية
201	المبحث الثاني: نتائج تقدير نماذج الدراسة القياسية
201	المطلب الأول: نتائج تقدير دالة الإئتمان المصرفي
204	المطلب الثاني: نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
206	المطلب الثالث: الإختبارات التشخيصية وجودة النماذج المقدرة
209	المبحث الثالث: تقدير و تفسير النماذج للمعادلات الآنية باستخدام طريقة "2SLS"
209	المطلب الأول: خصائص طريقة "2SLS" و أهم الفروقات بينها وبين طريقة "OLS"
211	المطلب الثاني: تفسير نتائج تقدير دالة الإئتمان المصرفي (BC) باستخدام طريقة "2SLS"
214	المطلب الثالث: تفسير نتائج تقدير دالة الإنتاج (GDP) باستخدام طريقة "2SLS"
217	خلاصة الفصل
خاتمة	

فهرس المحتويات

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	الأهداف الكلية والجزئية للسياسة الائتمانية	01
14	أهم الفروقات بين الائتمان المصرفي والائتمان التجاري	02
64	المؤشرات النقدية خلال الفترة 2000-2010	03
67	المؤشرات النقدية خلال الفترة 2011-2015	04
69	تطورات السيولة خلال الفترة 2016-2021	05
81	تأثير جائحة كورونا على التوازنات الخارجية خلال الفترة 2019-2021	06
82	متوسط القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاعات الخاص و العام خلال 2000-2021	07
89	تطور بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية خلال الفترة 2001-2021	08
94	قياس الفجوة (I-S) من خلال تطور حجم الإذخار والاستثمار للفترة 2000-2021	09
103	نسبة مساهمة القطاعات في GDP ومقارنتها بحجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2000-2021	10
112	تطور نمو التكوين الرأسمالي في القطاعات خلال الفترة 2000-2021	11
119	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة مقارنة بالائتمان الممنوح خلال الفترة 2000-2021	12
122	حصيلة المشاريع الخاصة و مناصب الشغل خلال الفترة 2002-2018	13
130	حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2011-2021	14
156	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للإئتمان في اليابان	15
172	معايير الضمانات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	16
174	معايير ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة جدا	17
175	معايير ضمان تمويل الأنشطة الفلاحية	18
180	معايير الضمان المالي المشترك « FGAR/EDPME »	19
183	ضمانات القروض حسب حالة النشاط خلال سنة 2021	20
188	صنغ تمويل مشاريع-ANGEM -	21
188	القروض الممنوحة حسب نوع التمويل منذ 2005 إلى 2021(وضعية تراكمية)	22
190	توزيع القروض المصغرة على الأنشطة الإقتصادية منذ 2005-2021(وضعية تراكمية)	23
195	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات البحث خلال فترة الدراسة (بعد التحويل اللوغاريتمي)	24
198	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	25
200	نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة الديكي- فولر المطور (ADF)	26
203	نتائج تقدير دالة الائتمان المصرفي	27
205	نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (دالة الإنتاج)	28

قائمة الجداول

207	نتائج إختبارات جودة النمذجة	29
212	نتائج تقدير دالة الإنتمان باستخدام طريقة 2SLS	30
214	نتائج تقدير دالة الإنتاج (GDP) باستخدام طريقة 2SLS	31

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الإئتمان المصرفي و الأهداف الإئتمانية	20
02	أهمية الإئتمان المصرفي في النشاط الإقتصادي	21
03	مراحل وأنماط التطور الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا	29
04	تطور الموجودات الخارجية الصافية للفترة 2000-2010	65
05	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2010	66
06	الكتلة النقدية و صافي الأصول الخارجية خلال الفترة 2011-2015	68
07	تطور التداول النقدي والطلب على القروض خلال الفترة 2016-2021	71
08	تطور السيولة من خلال آليات إعادة التمويل خلال الفترة 2020-2021	74
09	أثر إرتفاع النفط على النمو النقدي خلال الفترة 2000-2014	76
10	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	77
11	تداعيات النفط على تطور ميزان المدفوعات بعد أزمة 2014	79
12	تأثر النمو الإقتصادي العالمي بالأزمة المالية 2008 و الأزمة الصحية 2019	80
13	القروض المؤزعة حسب الأجل خلال الفترة 2000-2021	85
14	القروض الممنوحة للقطاع العام و للقطاع الخاص خلال الفترة 2000-2021	87
15	تطور نسبة % القروض إلى الودائع خلال الفترة 2000-2021	93
16	تطور "GDP" غير النفطي ونسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2000-2021	102
17	تطور متوسط مساهمة القطاعات الإقتصادية في "GDP" خلال الفترة 2000-2021	109
18	توزيع الإستثمارات حسب القطاع القانوني للفترة 2002-2018	123
19	توزيع العمالة بالقطاع الخاص على القطاعات المنتجة لسنة 2021	124
20	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو GDP و تقلص حصيلة النظام غير الرسمي	128
21	تطور الصادرات خارج المحروقات بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2011-2021	132
22	برامج ضمان الإئتمان في العالم: حجم الضمانات لسنة 2011 كنسبة % من GDP	149
23	عناصر مشكلة التمويل وأهم أسبابها	151
24	طريقة عمل خطط ضمان المخاطر الإئتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	152
25	التراجع الكبير في نسبة إفلاس SMEs في اليابان خلال الفترة 2008-2020	157
26	القروض المستحقة لـ SMEs في اليابان خلال الفترة 2007-2020	159
27	تطور قطاع الصناعة والخدمات خلال الفترة 2012-2021	177
28	ضمانات CGCI-PME حسب الشريحة الإئتمانية للسنوات 2019-2020-2021	179

قائمة الأشكال

182	حصيلة إجمالية لتوزيع المشاريع المضمونة حسب النشاط الإقتصادي-منذ 2004 الى 2021-	29
184	ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR/MEDA نسبة التغطية	30
185	توزيع فرص العمل الممكنة للمشاريع المضمونة حسب قطاع النشاط لسنة 2021	31
196	تطور لقيم متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2021	32
207	إختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج المقدرة	33
208	نتائج إختبار CUSUM للنماذج المقدرة	34

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة الائتمانية واحدة من السياسات النقدية التي لا ترتبط فقط بالإجراءات والأساليب وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، إذ تعتبر إحدى السياسات الهامة لتجسيد إجراءات البنك المركزي في تنظيم السيولة العامة في الإقتصاد الوطني عن طريق قنوات التمويل الرسمية المتمثلة في البنوك التجارية وذلك من خلال تدخلها في العملية الاقتصادية، حيث يعتبر الجهاز التمويلي الضمان للسيولة وزيادة تبادل السلع والخدمات في الإقتصاد وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية بما يتجاوز مع احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، حيث تعتبر تقليدياً من أهم مصادر التمويل المتعارف عليها التي لها الأثر الكبير في دفع عمليات الإنتاج في مختلف المشروعات الاقتصادية وذلك بفضل دور الجهاز المصرفي في ممارسة الوساطة المالية ومدى تطوير المنتجات الائتمانية كنتيجة حتمية ومباشرة لمتطلبات التنمية تماشياً مع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية التي طرأت على العالم.

لذلك فإنّ تنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية لا يكون إلا عن طريق رفع قدرته الإنتاجية بتخطي متطلبات الإنطلاق الإقتصادي وعلى رأسها مشكلة التمويل وضخ السيولة بشكل يضمن الإستقرار المالي والإقتصادي، وهذا لتحقيق زيادة ملموسة في كمية السلع والخدمات التي تعبّر عن التغيّر الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يعتبر المؤشر الأكثر شيوعاً لقياس مستوى الأداء الإقتصادي للدول ومقارنة نسب النمو فيما بينها بعد أن طوّره الإقتصادي (Simon Kuznets) سنة 1934، حيث يقتضي هذا النمو سلسلة من التغيرات في الهيكل الإنتاجي و الإقتصادي ككل بإدماج جميع القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة في العملية الإنتاجية و الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج وإعادة توزيعها بالشكل الذي يضمن تنويع سلّة الإنتاج ومصادر الدخل وهو ما يفسّر عملية الإقلاع عن الإعتماد بصفة كلية على المورد الإقتصادي الوحيد (النفط) الذي يعتبر من هدايا الطبيعة غير المستدامة خاصة في البلاد النفطية ، لذلك فسّرت نظرية المراحل لـ " والت ويتمان روستو" كيفية إنطلاق الدول نحو تحقيق النمو الإقتصادي والتي كان لها الإسهام الأكبر في العديد من الأبحاث والتصريح بمفهوم "الإنطلاق أو الإقلاع الاقتصادي"، لذلك أصبحت هذه النظرية الهدف الرئيسي لمصممي الخطة الاقتصادية حتى في الدول المتخلفة بالرغم من أنها لم تكن ضمن شروحات هذه النظرية، التي ركّزت على وسائل الإتصال والتكنولوجيا المتطورة في نمو وتطور الإستثمارات المنتجة و إرتفاع معدلات الإستثمار كعامل حاسم في مرحلة الإقلاع أو الإنطلاق وهو ما يسمح بالتغيّر المستمر للهيكل الإقتصادي و إزدهار التجارة الخارجية بزيادة الصادرات الزراعية والصناعية ،

مقدمة

إلا أنّ منطلق المفكر الجزائري " مالك بن نبي" في كتاباته "المسلم في عالم الاقتصاد" و " شروط النهضة" يوضح إمكانية إنطلاق الدول المتخلفة بالإعتماد على سياسة البناء لا التكديس بإستغلال كل الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة و توظيفها في مختلف النشاطات الإقتصادية وإعطاء الفرد القيمة الإقتصادية الأولى في عملية التنمية من خلال أنسنة الإقتصاد ، وهو الفكر الذي تبنته ماليزيا من خلال "محمد مهاتير" وأصبحت دولة رائدة في الإقلاع والتنويع الإقتصادي بالرغم من إفتقارها للتكنولوجيا التي تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متقدمة.

لذلك فبالنسبة للجزائر قد باتت مسألة الإقلاع الإقتصادي ضرورة حتمية للحفاظ على إستقرارية الموارد المالية والخروج من دائرة الإيرادات النفطية غير المستقرة بشكل متواصل، حيث منذ تداعيات أزمة البترول سنة 2014 على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري اتجهت الإستراتيجية العامة للدولة بشكل حازم إلى البحث عن مصادر موارد أكثر إستدامة وتجدد تسمح بتنويع سلة المداخيل ، وذلك بوضع فواعل الإقلاع الإقتصادي والتنمية على خارطة الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر القطاع الخاص بجميع مكوناته فاعل إستراتيجي في النهوض بالإقتصاد و زيادة الإنتاج وتنويعه من خلال قدرته على زيادة الإستثمارات وإنتشارها، و التي تساهم بشكل رئيسي في التكوين الرأسمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بما يعوّض مداخل النفط من خلال تصدير السلع والخدمات المنتجة ،لذلك فإنّ الدولة الجزائرية قد أعطت إهتماما كبيرا وتركيزا أكبر على هذا القطاع من أجل توفير السيولة اللازمة له لضمان إستمرارية نشاطاته تأكيدا لأهمية الجهاز المصرفي في تنشيط النسيج الإقتصادي ، وذلك من خلال السياسة الائتمانية وهدفها نحو توسيع قاعدة الإئتمان المصرفي وتوجيهه إلى الإستثمار المنتج ، إلا أنّ إنعدام الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تحجم البنوك عن إقراضها ، الأمر الذي جعل من دور الدولة التنموي الصدى الكبير في دعم هذا القطاع وتمويله من خلال هياكل ضمان الإئتمان التي أقرتها في قوانين الاستثمار الجزائرية وتحملها جزء أو كل المخاطر الائتمانية بما يشجع البنوك على التوسع في منح القروض وهو ما إستفادت منه الجزائر من خلال تجارب العديد من الدول في هذا المجال .

❖ إشكالية الدراسة:

لقد تعاضمت أهمية تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإقتصادية المنتجة خلال السنوات الأخيرة حيث تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأحد العوامل الحاسمة لمسار النمو والإقلاع الإقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، بإعتباره من مكونات الطلب الإجمالي وأحد أهم بنود

مقدمة

محددات المخزون الرأسمالي، ولهذا يعتبر المصدر المستقبلي للتوسع في الطاقة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل الحكومي، لذلك فإنّ الخطة الإقتصادية تركّز على قدرة الجهاز المصرفي على توفير السيولة اللازمة وفعالية السياسة الائتمانية في تمويل هذه الإستثمارات من خلال قناة الائتمان المصرفي وإشتمال جميع مكونات النسيج الإقتصادي وتدعيم مختلف الأنشطة الإقتصادية بمختلف آليات الدعم والتمويل خاصة القطاع الخاص الذي يساهم بنسبة أكبر في الإستثمار الكلي والعمالة الكلية في هذه النشاطات لدفع عملية الإقلاع المنشودة بعيدا عن التجذّر النفطي، وخلق بدائل للمورد الوحيد و للقيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري التي تسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ورفع مستوى التصدير.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فعالية الائتمان المصرفي في دفع عملية الإقلاع الإقتصادي بالجزائر ورفع الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال الفترة 2000-2021؟

❖ الأسئلة الفرعية:

لقد إنبثق عن الإشكالية المطروحة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير الأزمات على إستقرار الإيرادات النفطية وإنعكاسها على صلابة الوضعية النقدية والإقتصادية بالجزائر وأهمية التوجه نحو تنوع المصادر؟
2. إلى أيّ مدى ساهمت القروض الممنوحة للإقتصاد في زيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) غير النفطي؟
3. ما هي أهم الآثار التنموية للتوسع الائتماني في الإقتصاد الجزائري؟
4. إلى أيّ مدى استغادت الجزائر من التجارب الدولية في معاملات الائتمان وضمان الائتمان؟
5. ما هي أهم آليات الدعم و التمويل التي اعتمدها الجزائر لضمان القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص؟

❖ فرضيات الدراسة:

1. إنّ الاعتماد الكلي على المورد الوحيد (النفط) له تأثير كبير ومباشر على المؤشر العام للأداء المالي والاقتصادي وعلى صلابة الوضعية النقدية والاقتصادية خلال الفترة 2000-2021 بين حالة الارتفاع

مقدمة

والإنخفاض لأسعار النفط بسبب العديد من الأزمات (الأزمة المالية 2008، الأزمة النفطية 2014، الأزمة الصحية 2019) مما استوجب التحوّل الى منهج جديد من الإقتصاد الريعي الى الإقتصاد المنتج لتنويع مصادر الدخل وتعويض المداخيل البترولية.

2. إنّ إهتمام الجزائر بالقطاعات الإقتصادية (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات) وتحفيزها بالتمويل اللازم لحاجتها عن طريق القروض الممنوحة للإقتصاد عامل كفيل بزيادة إنتاج هذه القطاعات ومساهمتها في نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خاصة في ظل تحالف أزمتي كورونا والنفط التي أثرت سلبا على ناتج قطاع المحروقات وعلى الأداء العام للمؤشر الإقتصادي.

3. إنّ إعتبار الإئتمان المصرفي الموسع النقدي في الإقتصاد بعد تراجع تغذيته بالعائدات البترولية نتيجة الأزمات، فإنّ حقنه بمزيد من الأموال الممنوحة في شكل قروض وتسهيلات إئتمانية من شأنه أن يعزز صلابة الإقتصاد الجزائري وتطوير النسيج الإقتصادي بزيادة حجم الإستثمارات والتكوين الرأسمالي والتي تمثّل القوّة المحرّكة لخلق فرص العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالقطاعات الإقتصادية المنتجة.

4. يعتبر نجاح تجارب بعض الدول في معاملات الإئتمان وضمن الإئتمان دروسا لدول العالم خاصة الدول النامية والنفطية، حيث كان لها تأثيرا كبيرا على الجزائر في ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد للجدارة الإئتمانية من البنوك التجارية وإلتزام الدولة بتغطية مخاطرها الإئتمانية وذلك لعدة إعتبارات أهمّها الدور التنموي الذي يلعبه الإئتمان المصرفي في إدماج جميع شرائح المجتمع في النظام الرسمي الإقتصادي ودور هذه الأخيرة في تحقيق الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية .

5. إنّ إتباع الجزائر منهج الدول الرائدة في مجال منح الإئتمان المصرفي وتوسيع القاعدة الإئتمانية لما لها من دور فعّال في تنشيط الإقتصاد والحفاظ على إستمراره بفضل حقن الإقتصاد بالأموال التي تحتاجها عمليات التنمية دعما لمسار الإقلاع الإقتصادي بمساهمة مؤسسات القطاع الخاص ، فإنّ التجربة الجزائرية هي الأخرى من خلال الأطر التشريعية والمؤسسية التي أقرتها قوانين الإستثمار كان لها الأثر الكبير في دعم، تمويل ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هياكل ومؤسسات ضمان القروض لتحفيز الإستثمارات في مختلف القطاعات الإقتصادية والمناطق الجغرافية وكذا أنظمة الحوافز الجبائية والضريبية.

❖ أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى الأهمية الكبيرة لموضوع التمويل والبحث عن مصادره المختلفة خصوصا في ظل ندرة الموارد المالية وتذبذبها بالنسبة للدول النفطية لا سيّما الجزائر والتي تعتمد بشكل رئيسي

مقدمة

على الربوع البترولية، لذلك مع صعوبة الحصول على هذه الموارد اللازمة لتمويل التنمية فإن مسألة تنويع المداخل للحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي والإهتمام بالقطاعات المنتجة يحتاج الى دعم مالي وتمويلي من المصادر التقليدية المعروفة بالتركيز على دور الإئتمان المصرفي في تحريك الأنشطة الاستثمارية وتحفيزها فهو موضوع جدير بالدراسة خاصة في توجيه القروض نحو القطاعات ذات القيمة المضافة ومحاولة إشمال جميع الأنشطة خارج النظام الرسمي للإستفادة من التسهيلات الإئتمانية، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إثبات قدرة القطاعات المهملة مقارنة بقطاع المحروقات على المساهمة والرفع من الناتج المحلي الإجمالي بقيادة مؤسسات القطاع الخاص، وأهمية تدخّل الدولة في تغطية المخاطر الإئتمانية ومرافقتها عن طريق ضمان القروض الممنوحة لها كآلية لتعزيز التوسع الإئتماني للبنوك التجارية من جهة ومن جهة أخرى ضمان تمويل المؤسسات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار المنتج وخلق فرص العمل الذي يسمح بدعم مسار الإقلاع الإقتصادي.

❖ أهداف الدراسة:

- ✓ محاولة تحليل إنعكاسات الإعتماد المفرط على المورد الوحيد على الوضع المالي والاقتصادي التي عرفتھا الجزائر خلال الفترة 2000-2021 لإظهار الحتمية الاقتصادية بالاهتمام أكثر لتنويع مصادر الدخل.
- ✓ البحث في واقع القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المنتجة والمحدّدة في نظام الحسابات الاقتصادية للجزائر ومدى مساهمتها في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي خاصة خلال فترة الأزمات لمعرفة أداؤها.
- ✓ إبراز الدور الهام والكبير للإئتمان المصرفي في ضخ السيولة للإقتصاد وتمويل متطلبات القطاع الخاص الذي يمثل 99% من النسيج الاقتصادي الجزائري وأثر ذلك على النشاط الاستثماري والتراكم الرأسمالي.
- ✓ إظهار أهمية تدخل الدولة عن طريق هياكل الدعم والتمويل لضمان القروض المطلوبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد للجدارة الإئتمانية ودمجها في الإقتصاد وإبراز دورها التنموي كعون إقتصادي فعّال في العملية الاقتصادية وخلق فرص الشغل وتقليص البطالة.

❖ دوافع إختيار موضوع الدراسة:

ح دوافع موضوعية:

- ✓ الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع تطوير القطاع المصرفي من خلال الإهتمام بتوسيع النشاط الإئتماني في الإقتصاد والذي يعتبر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية لرفع حجم الودائع الإيدارية التي تسمح برفع حجم الإقراض ومدى تأثير ذلك على توسيع النشاط الإقتصادي.

مقدمة

✓ محاولة الخوض في دراسة أهمية الائتمان المصرفي في دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة و التي يقودها القطاع الخاص.

✓ دراسة مدى إستجابة الجزائر للدروس المقدمة من بعض التجارب الدولية في معاملات الائتمان المصرفي واعتمادها في تفعيل ودعم مسار النمو والإقلاع الاقتصادي على أرض الواقع.

✓ محاولة التعرف على الجدوى الاقتصادية للائتمان المصرفي في رفع مستويات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وكذا معدلات التصدير وتنويع هيكل الصادرات وأثر ذلك على الميزان التجاري.

❖ دوافع ذاتية:

✓ الميل الشخصي إلى البحث في مثل هذه المواضيع الإقتصادية، والرغبة الذاتية في التطلع والتعمق أكثر في الموضوع خاصة كونه متعلق بتنمية الإقتصاد الوطني ودعم اقلعه بعيدا عن التبعية النفطية.

✓ الرؤية الشخصية لضرورة تمويل التنمية ودعم الإقلاع الاقتصادي بالإمكانات الذاتية والتمويل الداخلي الوطني بالرجوع الى تنشيط الوظيفة الائتمانية وخلق آليات وكيفيات تتجاوز الشروط الإقراضية بالنسبة لصغار المستثمرين بالإعتماد على التجارب الدولية الرائدة في المجال.

✓ التوافق مع التخصص العلمي لما للموضوع من أهمية بالغة في مجال إقتصاد النقدي والبنكي.

✓ تدعيم البحث العلمي بالمواضيع الهامة والمفيدة خاصة وأن دراسة دور الائتمان المصرفي سيعطي تحليلا أفضل لعلاقة الجهاز المصرفي وأثره على تطور النشاط الاقتصادي وتنويعه.

❖ الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي بصفة عامة، دون التطرق إلى علاقته بالإقلاع الإقتصادي كمصطلح في حد ذاته، وفيما يلي سيتم تقديم لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة من حيث الهدف، حيث تباينت النتائج التي تم الوصول إليها، لتباين المتغيرات المستقلة و المؤشرات أو الطرق المستخدمة في دراسة العلاقة، لكنها إعتمدت كلها على نموذج قياسي واحد وهو نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، ومن أهم الدراسات ما يلي:

✓ دراسة الهام إبراهيم هيبة (2018) " تأثير الائتمان المصرفي علي النمو الاقتصادي في مصر " ، مقال منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر

عمدت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل قياس تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في دولة مصر للفترة التي تغطي السنوات 1983 - 2015، حيث استخدم كل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (BCPS) والكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) كمتغيرات مستقلة و مؤشرا قياس العمق المالي، كما يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتغير التابع بالأسعار الجارية لقياس النمو الاقتصادي. حيث أثبتت النتائج من خلال هذه الدراسة أنّ هناك معنوية إحصائية كبيرة بين كل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص و الكتلة النقدية بمعناها الواسع مع النمو الاقتصادي في المدى القصير، ممّا يفسّر وجود علاقة إيجابية ، بينما أثبتت النتائج في نفس فترة الإبطاء أنّ كل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص BCPS و الكتلة النقدية بمعناها الواسع M2 لهما تأثير معنوي لكنه سلبي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ممّا يعود إلى ضعف مشاريع القطاع الخاص الاستثمارية وقلة عددها نتيجة لركود النشاط الاقتصادي بصفة مؤقتة وحالة عدم التأكد ، بسبب الظروف الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والهبوط المتواصل للجنه المصري، مع إرتفاع القروض الموجهة لقطاع الدولة، لذلك خلصت هذه الدراسة إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص وضرورة توجيه أكثر السياسة الائتمانية نحو المشاريع الصغيرة و المتوسطة لدورها الفعال في خلق مناصب الشغل، زيادة الانتاج السلي والخدمات اللوجستية والتي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

✓ دراسة القورصو وفاء(2019): "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017"، أطروحة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر.

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر ، من خلال توظيف الأساليب القياسية ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، من خلال تقدير نموذجين: استخدم في النموذج الأول متغيرات كلية خاصة بالفترة (1980-2017)، تمثلت في المتغيرات المستقلة التالية: إجمالي الادخارات المحلية، القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص ، الانفتاح التجاري، التضخم ، إجمالي الاستثمارات و الاستهلاك الحكومي ، كما مثّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المتغير التابع ، حيث بيّنت نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال هذا النموذج أنّ هناك علاقة توازنه طويلة الأمد بين المتغيرات، كما توصلت النتائج إلى التأثير السلبي للقروض المصرفية خلال فترة الدراسة على النمو الاقتصادي ، بينما تمّ الاعتماد على متغيرات قطاعية في النموذج الثاني لغرض تحليل علاقة القروض المصرفية الموجهة للقطاعات خلال (1992-2017)، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي

للقروض المقدمة للقطاع العام و الإدارات المحلية على النمو الاقتصادي، بينما كان الأثر معنوي للقروض المقدمة للقطاع الخاص وإيجابي على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لاختبارات السببية Toda – Yamamoto فقد أظهرت النتائج عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر.

✓ دراسة بلهوشات محمد الامين و آخرون(2020) " أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

عمدت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة قياسية من أجل معرفة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1980-2018 ، مستخدمة بذلك نفس النموذج القياسي في الدراسات التي سبق عرضها وهو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، بينما تم اختبار للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وفقا لمعيار " Toda – Yamamoto " ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى إثبات معنوية إحصائية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة إيجابية بينهما في الأمد القصير، مع وجود علاقة توازنية بين جميع المتغيرات المستقلة(الائتمان المصرفي ، معدل التضخم، معدل الفائدة، المعروض النقدي) و المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) باستثناء التضخم، في الأجل الطويل، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين (الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي) وهي علاقة أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان نحو النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا ما فسّر تخصيص البنوك الجزائرية للائتمان المصرفي أدى الى رفع قيمة الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بالقطاعات الحقيقية مما سمح بتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

✓ **Jumah Ahmad ALZYADAT (2021): Sectoral Banking Credit Facilities and Non-Oil Economic Growth in Saudi Arabia: Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Journal of Asian Finance, Economics and Business, Korea.**

في هذه الدراسة تم التركيز على مدى تأثير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية الى القطاعات الاقتصادية التسعة المتمثلة في : التصنيع، الزراعة، الكهرباء والماء، التعدين

، البناء، تجارة الجملة والتجزئة، الخدمات، الخدمات الصحية، الاتصالات و النقل وقطاع التمويل على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وذلك بتغطية الاحصائيات و البيانات السنوية خلال الفترة (1970 - 2019)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل معرفة نوعية العلاقة بين المتغيرات (طويلة أو قصيرة المدى)، ومن أجل ذلك أثبتت هذه الدراسة أنّ معظم القطاعات كان لها أثر إيجابي وكبير في الفترة الطويلة ما عدا قطاع الزراعة و التعدين، كما أنّ لها أيضا أثر إيجابي وكبير في الفترة القصيرة ما عدا قطاع الخدمات ، النقل والاتصالات، قطاع البناء والتمويل، ممّا فسّر التأثير الإيجابي للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات في المملكة العربية السعودية بالرغم من التفاوت في المدى الطويل و القصير، وهو ما توصلت اليه هذه الدراسة في الكشف عن أهمية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية ودورها الفعّال في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

ولعلّ أهم ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها:

✓ اعتمدت على فترة زمنية هامة من مراحل تطور السياسة النقدية والائتمانية في الجزائر وأثرها على الوضع النقدي، المالي والاقتصادي خلال الفترة (2000-2021) نتيجة انعكاسات الأزمات العالمية التي عرفها الاقتصاد الجزائري (الأزمة المالية 2008، الأزمة النفطية 2014 والأزمة الصحية 2019) بسبب الاعتماد الكلي على العائدات البترولية(اقتصاد أحادي المورد) و الخاضعة للظروف الخارجية.

✓ كذلك تميّزت بدراسة مدى فعالية التمويل عن طريق قناة الائتمان المصرفي في عملية الإقلاع الاقتصادي (وهو ما لم تتطرق إليه باقي الدراسات كمصطلح في حد ذاته) والذي لا يعتبر هدفا بل ينظر إليه كنقطة البداية لتحقيق الغاية المنشودة من وراءه وهي زيادة الاستثمارات المنتجة بالقطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي.

✓ كما أنها تختلف عن الدراسات السابقة كونها تحاول قياس أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي(ناتج القطاعات خارج قطاع المحروقات) في الجزائر بإستخدام نموذج قياسي مختلف وهو طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2 SLS) لتقدير دالة الائتمان المصرفي (BC) في المرحلة الأولى من خلال الاعتماد على المتغيرات المستقلة: إجمالي الودائع (TDPS)، سعر الفائدة على الاقراض (RI)، الناتج المحلي الاجمالي (الدخل)(GDP)، وتقدير دالة الانتاج في المرحلة الثانية بالاعتماد على المتغيرات المستقلة المتمثلة في عناصر الانتاج : تراكم رأس المال في القطاعات المنتجة (K)، العمالة في

القطاعات المنتجة (L) مضافا إليها الائتمان المصرفي المقدر (BC) في المرحلة الأولى كأحد عناصر الإنتاج، وهو ما لم تنتهجه أي من الدراسات السابقة عن الجزائر - بحسب إطلاع الباحث (ة) -

❖ المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

❖ المنهج المتبع في الدراسة:

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة التي ترمي إليها الدراسة واشكاليتها المطروحة فقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالائتمان المصرفي والاقتلاع الاقتصادي ودراسة العلاقة بينهما من خلال النظرية الاقتصادية و الأدبيات الفكرية المفسرة لها، كما اعتمدت المنهج التحليلي وذلك بتحليل أداء السياسة الائتمانية وتطورها وفقا للظروف الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وكذا واقع الائتمان المصرفي وحجم القروض الممنوح للاقتصاد وأثرها على انتاجية القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي مع التطرق الى الآثار التنموية للتوسع الائتماني في الاقتصاد و تقييم ذلك من خلال دراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري ، كذلك تحليل واقع تدخل الدولة من خلال ضمان القروض الممنوحة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفواعل تنموية من أجل استجابة البنوك لمطالبها الاقراضية والتمويلية وتغطية مخاطرها الائتمانية عن طريق مؤسسات ضمان القروض، إضافة إلى استخدام أدوات المنهج الإحصائي في الدراسة التطبيقية وذلك بجمع البيانات والمعطيات الخاصة بمؤشر حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد في الجزائر (BC) ، ومعطيات مؤشر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (GDP) خلال الفترة 2000-2021، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وذلك بهدف معرفة تأثير الائتمان المصرفي على انتاجية القطاعات خارج قطاع النفط مما يساعد على توجيه أكثر للقروض نحو الاستثمارات المنتجة ودعم الاقلاع الاقتصادي.

❖ أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات الدراسة في جمع المادة العلمية أو ما يعرف بالمراجع باللغتين العربية والأجنبية الورقي منها والالكتروني حيث تمثل في مجملها: الكتب، المقالات، أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، الملتقيات الوطنية والدولية، المطبوعات، التقارير، التشريعات والقوانين الصادرة من الجرائد الرسمية، بالإضافة إلى عدد من الهيئات والمؤسسات الرسمية الوطنية وغير الوطنية قصد جمع الإحصائيات المتمثلة في: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البنك الدولي، مؤسسة

مقدمة

التمويل الدولية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعهد العربي للتخطيط ... بالإضافة إلى هيئات أخرى تعنى بدراسة اقتصاد الجزائر .، بالإضافة على استخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لموضوع البحث.

❖ **حدود الدراسة:** بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، تطلب علينا وضع حدود لها تمثلت في:

❖ **حدود مكانية:** بالنسبة لحدود الدراسة المكانية فقد تمثلت في الجزائر محل الدراسة التحليلية و التطبيقية من خلال التطرق إلى مؤشر الائتمان المصرفي و الناتج المحلي للقطاعات المنتجة وصفا و احصائيا باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) لمعرفة مدى تأثير حجم الائتمان على أداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر.

❖ **حدود زمانية:** حددت فترة الدراسة الحدود الزمانية لها بدءا من سنة 2000 تزامنا مع سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد أنظمة الاستثمارات المحلية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذلك انشاء الوكالات والهياكل المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار سنة 2001 ، وهو ما سيتم التطرق اليه من خلال حاجة هذه الاستثمارات الى التمويل عن طريق الائتمان المصرفي خاصة في ظل تراجع موارد الدولة البترولية وكيفية تدخل الدولة عبر مؤسسات ضمان القروض للحصول عليه الى غاية 2021 ودور هذا الأخير في تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

❖ صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة بحثية من صعوبات وعقبات تقف أمام الباحث، وعن أهم الصعوبات التي صادفت هذه الدراسة نذكر أهمها:

- ✓ عدم توفر المعطيات الخاصة بحجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات المنتجة خاصة بدولة الجزائر كل منها على حدى (قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات) في نشرات بنك الجزائر أو أي مؤسسة رسمية أخرى سواء وطنية أو دولية على عكس باقي الدول العربية.
- ✓ تضارب في الاحصائيات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد الجزائري بين المؤسسات الرسمية الوطنية وبين المؤسسات الدولية ، كذلك تضارب في الأرصدة المعلنة باللغة العربية وباللغة الفرنسية المصرح بها في نفس المصدر، مما صعّب من مصداقية الأرقام والبحث أكثر عن مصادر أخرى.

❖ تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث:

خصّص الفصل الأول لعرض الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، الاقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما حيث تم التطرق في أولا إلى ماهية السياسة الائتمانية على المستوى الكلي والجزئي و كذا الائتمان المصرفي وأهم محدّداته ، و في المبحث الثاني تطرقت الدراسة إلى موضوع الاقلاع في الفكر الاقتصادي وأهم دوافعه وذلك من خلال عرض لأهم نظريات الاقلاع في الفكر الغربي والاسلامي، ليتم تخصيص المبحث الثالث لتوضيح علاقة الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي بعرض الأدبيات النظرية المفسّرة له واتجاه العلاقة السببية بينهما، مع طرح نماذج النمو في الفكر الاقتصادي والتي تتضمن العلاقة بينهما ليتم في الأخير تقديم تأثيرات الائتمان المصرفي على مكونات الدخل الوطني.

أمّا الفصل الثاني فقد خصّص لتحليل أهم تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال الفترة 2000-2021 ، حيث تمّ أولا التطرق إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر وآلياتها في ظل تحالف الأزمات على الاقتصاد الجزائري لتعزيز السيولة والائتمان المصرفي هذا بعد عرض إنعكاسات الأزمات وأهمها الأزمة النفطية على الوضعية النقدية والاقتصادية، ليتمّ فيما بعد تحليل علاقة الائتمان المصرفي بتطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من خلال مقارنة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد بإنتاجية القطاعات ومساهمتها الاقتصادية في الناتج، ليتمّ بعدها عرض وتحليل أهم

الأثار التنموية للتطور والتوسع الائتماني المصرفي من خلال تحليل تأثيره على الاستثمار والتكوين الرأسمالي القطاعي وكذا تحليل طبيعة التنمية بزيادة القطاع الخاص ثم التطرق الى واقع النسيج الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مساهمتها في النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل.

كما خصّص الفصل الثالث لعرض بعض التجارب الدولية في معاملات الائتمان المصرفي كنماذج ناجحة في التوسع الائتماني وضبط آليات تسهيل الحصول على القروض، حيث تمّ إختيار تجربة بنغلاديش كأهم تجربة وأولها في العالم وهي تجربة "مصرف الفقراء جرامين" والذي يعتبر أحد أبرز النماذج التنموية للمعاملات الائتمانية في العالم للقضاء على الفقر وإحداث النمو و الازدهار، إضافة إلى تجربة اليابان الناجحة في ضمان الائتمان والقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عرض لخطط وبرامج ضمان المخاطر الائتمانية كأداة مفضّلة لواضعي السياسات من أجل تحسين إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على التمويل منذ الأزمة المالية العالمية ، ليتمّ بعدها التطرق الى التجربة الجزائرية لتقييم مسارها في دعم الاقلاع الاقتصادي بعد عرض آليات الدعم وأجهزة التمويل في الجزائر لتسهيل عمليات الحصول على القروض وتغطية المخاطر الائتمانية كآلية لتوسيع أسواق الائتمان وتحسين الشمول المالي .

أخيرا الفصل الرابع الذي خصّص للدراسة القياسية بتقدير المعادلات للنماذج القياسية التي تم تحديدها والتي تهدف إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (خارج قطاع المحروقات)، حيث تمّ تحديد المتغيرات المستقلة لتقدير دالة الائتمان المصرفي (BC) في المرحلة الأولى والمتغيرات المستقلة لبناء نموذج دالة الانتاج خارج المحروقات (GDP) في المرحلة الثانية وذلك باستخدام بيانات إحصائية سنوية لمتغيرات النماذج حيث تغطي الفترة 2000 الى 2021 (فترة الدراسة) ، تمّ التطرق إلى إختيار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و الارتباط الذاتي بين المتغيرات قبل تقدير النموذج القياسي الخاص بدالة الائتمان المصرفي و دالة الإنتاج ،وعليه تمّ إختيار تقدير معادلات النموذج الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين SLS2 على شكل نظام " System"، حيث تمّ تقدير المعادلة الأولى في الحصول على القيمة المقدّرة للائتمان المصرفي (BC) وتعويضها في المرحلة الثانية كأحد العوامل المؤثرة في دالة الإنتاج خارج

مقدمة

المحروقات (GDP) وهي المعادلة الثانية لتحقيق هدف الدراسة ، ليتم في الأخير تفسير النتائج المتحصل عليها إحصائياً واقتصادياً، لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تضم نتائج الدراسة والاقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للائتمان المصرفي؛ الإقلاع

الاقتصادي و العلاقة بينهما

تمهيد:

تلعب المصارف دورا حيويا في الاقتصادات الدولية من خلال تجميعها للفوائض المالية عن أصحابها في شكل ودائع إيداعية مختلفة الأجل من جهة وتوظيف الجزء الأكبر منها في أنشطة ائتمانية ممنوحة لأصحاب العجز المالي عن طريق الوساطة المالية، لذلك تعتبر عملية منح الائتمان المصرفي وظيفة حيوية تقليدية تمارسها البنوك و المؤسسات المالية منذ زمن بعيد جدا ، حيث أنّ الاهتمام بالوظيفة الائتمانية بالذات تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي للبنك لإرتباطها بمدى تحقيق الأهداف الكلية التي تسعى إليها السياسة النقدية على المستوى الكلي للبنك المركزي أو الأهداف الجزئية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها ، لذلك يعتبر الائتمان المصرفي فعّالية مصرفية وإقتصادية غاية في الأهمية ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على عامل السيولة والأمان وعلى مدى حاجة الاقتصاد للائتمان المصرفي والغرض منه خاصة في الدور الذي تلعبه القروض الممنوحة في النشاط الاقتصادي ومدى فعّالية ذلك في تحقيق التنمية والنمو ودعم الإقلاع الاقتصادي، حيث تشرح النظرية الاقتصادية من خلال مختلف الأدبيات الفكرية الغربية منها والاسلامية كيفية النمو والتطور لتحقيق تنوع إقتصادي يسمح بتنوع مصادر الدخل وذلك من خلال العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي وأهمية تأثير الائتمان المصرفي على مكّونات الدخل القومي .

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب للسياسة الائتمانية وكذا توضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي والإقلاع الاقتصادي والنمو، تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاثة مباحث كما يلي:

⊕ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الائتمانية والائتمان المصرفي

⊕ المبحث الثاني: أساسيات الإقلاع في الفكر الاقتصادي و دوافعه.

⊕ المبحث الثالث: الأدبيات النظرية المفسرة لعلاقة الائتمان - النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الائتمانية والائتمان المصرفي

إن أهمية المصارف تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقد، فهي لا تكتفي بقبول الودائع، بل تقوم بخلقها أيضاً، ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، وتتبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

المطلب الأول: ماهية السياسة الائتمانية

إن السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية التي لا ترتبط فقط بالإجراءات والأساليب وإنما ترتبط أيضا بمدى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة، وبمعنى آخر هي الإجراءات والأساليب التي تعتمد على أدوات ووسائل لتحقيق الهدف، لذلك فإن السياسة النقدية والتي يرسمها البنك المركزي تعرف على أنها " ما يتخذ من إجراءات لتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد الوطني"¹ و تشمل على ثلاثة سياسات فرعية لتجسيد ذلك هي: سياسة الإصدار النقدي، سياسة سعر الصرف والسياسة الائتمانية.

أولاً: مفهوم السياسة الائتمانية

تمثل البنوك في مختلف دول العالم قنوات تمويلية لدعم الاقتصاد والتنمية من خلال تقديم مختلف القروض الاستهلاكية، الاستثمارية والتجارية بموجب سياسة ائتمانية تحددها السلطة النقدية بموجب مجموعة من القواعد والمعايير والشروط التي تساعد ادارة منح الائتمان المختصة في اتخاذ القرارات التمويلية والتصرف داخل الاطار العام للسياسة، و بالتالي يمكن إيضاح السياسة الائتمانية بالمفهوم الكلي و الجزئي كما يلي:

1 - المفهوم الكلي للسياسة الائتمانية:

ويقصد بها السياسة الائتمانية القومية التي تضعها السلطات النقدية و التي يتبناها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي بغرض الرقابة على البنوك وتوجيه الائتمان باتجاه هدف نهائي محدد كونها "

¹ محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، "النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: تجربة السودان نموذجا"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص46

مجموعة الاجراءات التي تجعل التطورات في حجم الائتمان المصرفي متناسقة مع التطورات في النشاط الاقتصادي¹، والتي تمتاز بالمرونة و التكامل بينها وبين باقي السياسات (سياسة الاصدار النقدي وسياسة سعر الصرف و السياسة المالية)، من خلال الترابط والتناسق بين الأهداف، الاجراءات وأدوات التنفيذ.

ينطبق هذا التعريف على الدول المتقدمة وذات أجهزة مالية متطورة اذ تتعلق سياساتها النقدية بالائتمان المصرفي في الغالب الأعم كون البنوك هي المكان المنشئ للنقود (نقود الودائع) لذلك تعتبر السياسة النقدية لديها مرادفة للسياسة الائتمانية والرقابة على الائتمان²، بينما في الدول المتخلفة ذات الاجهزة المالية غير المتطورة فإنها تتعلق بإصدار العملة بصفة رئيسية لأنّ النسبة الأكبر من المعروض النقدي المتداول صادرة عن سلطة النقد المركزية وليس نقود الودائع.

2- المفهوم الجزئي للسياسة الائتمانية:

- هي عبارة عن مجموعة القرارات التي تصدرها ادارة الائتمان للبنك التجاري (مجلس الادارة) تحدد فيها معايير وشروط منح الائتمان المصرفي، نطاقه، آجاله وصلاحياته ، وتبنى على أساس السياسة الائتمانية على المستوى الكلي ممّا يتطلب من الجهاز المصرفي وضع خطط وسياسات مقابلة، كما تأخذ على عاتقها تطوير وإدارة نشاطها الائتماني ضمن هذا الاطار عبر وضع الخطوات التفصيلية والمرحلية والأساليب التحليلية لتنفيذ السياسة، معتمدة في ذلك رفع مستوى الخدمة المصرفية³.
- كما تعرّف السياسة الاقراضية المرادفة لسياسة الائتمان بأنها: "مجموعة من القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و متابعتها و تحصيلها ، و بناءا على ذلك فإنّ سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة و أن تكون هذه القواعد تمتاز بالمرونة و الوصول إلى جميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الاقراض"⁴.

¹ مقدم جبر البربور، "السياسة الائتمانية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2010"، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية، 2011، ص 21.

² عبد الباسط عبد الله ، عامر يوسف، "الآثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية في الأردن"، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1 ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2014، ص 152.

³ جاسر محمد سعيد الخليل، "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 41.

⁴ مقدم جبر البربور مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- إن سياسة البنوك التجارية في منح الائتمان تبنى على ثلاثة اتجاهات : الأول والثاني يرتبط كل منهما على بالمدة الزمنية. أما الاتجاه الثالث فهو أوسع فيرتبط بالآجال و الغرض من الائتمان وبالتالي تنوع أنشطتها الائتمانية حيث¹:

✓ الاتجاه الأول (النمط التقليدي): يعتمد على عامل السيولة والأمان إذ تمنح التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات لتمويل دورة الاستغلال ذات الآجال القصيرة (عاده ما تكون سنة واحدة) حيث يمثل المدرسة التقليدية التي تبنتها البنوك الانجليزية وهو ما يربط عنصرى المدة الزمنية والغرض من الائتمان حيث يشترط تصنيفه في سقف السنة الواحدة حفاظا على سيولة البنك وتخفيض عنصر المخاطرة، وعموماً فقد شكّل هذا التقليد الانجليزي نمطاً لسياسة إدارة الائتمان من قبل العديد من البنوك التجارية في الأقطار الأنجلوسكسونية والكثير من دول العالم النامي والدول العربية².

✓ الاتجاه الثاني (النمط المعاصر): فقد ركّز على حاجة القطاعات الاقتصادية وذلك بتزايد الحاجة للتمويل طويل الأجل وتكوين رأس المال الثابت، ولأغراض الاستثمار و التنمية، حيث أدى هذا الاتجاه الى التنازل على مبدأ السيولة المطلقة بالتركيز على منح الائتمان طويل الاجل وتحمل قرارات ترتبط بعنصر المخاطرة، وهو ما اعتمدته البنوك التجارية الالمانية والامريكية من أجل تكييف سياساتها الائتمانية بما يتناسب مع مختلف التطورات الاقتصادية والخروج من الاتجاه التقليدي (الأول) في التعامل مع عنصر السيولة.

✓ الاتجاه الثالث (المصارف الشاملة)³: أن سريان النظرية الحديثة للإئتمان أو النمط المعاصر قد مهّد لظهور فكرة المصارف الشاملة، التي تعمل على تقديم الائتمان لمختلف الآجال (قصير وطويل الأجل) ولمختلف الأغراض (تمويل مشاريع زراعية، صناعية أو خدمية..). وبالتالي فهي تعمل على تنوع أنشطتها، وقد برزت فكرة المصارف الشاملة لعدة أسباب أهمها ارتفاع تكلفة الأقتراض طويلة الأجل مقارنة بالإلتزامات قصيرة الأجل ، بسبب ارتفاع معدل التضخم منذ سبعينات القرن الماضي الذي أدى الى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الفائدة الأمر الذي أدى إلى إفلاس بعض البنوك بسبب عجز المقترضين عن السداد، كذلك زيادة حدة المنافسة وظهور مؤسسات ائتمانية غير مصرفية ، كما أنّ انتشار الأسواق المالية وتطور الأدوات المالية ، هذه الأسباب أدت إلى بروز أهمية التنوّع في أنشطة البنوك الائتمانية وإلى أهمية تقليل المخاطر الناجمة عن تخصص البنوك في نمط ائتماني معين.

¹ نبيل ذنون الصائغ، "الائتمان المصرفي"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 18.

² محمد كمال كامل عفانه: "إدارة الائتمان المصرفي"، جامعة البترا الأردنية، قسم العلوم المالية والمصرفية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2015، ص 22.

³ محمد أحمد الأفندي، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مركز الكتاب الاكاديمي، طبعة 01، الأردن، سنة 2020، ص 124

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

من الضروري ايضاح بعض المصطلحات والمفاهيم الائتمانية الشائعة والشبيهة في الميدان الائتماني (على المستويين الكلي والجزئي) ووجوب التفرقة بينها كما يلي¹:

➤ **الاستراتيجية الائتمانية:** هي الاتجاه الرئيسي أو الإطار العام الذي يخطوه البنك بغرض تحقيق أهدافه وتسيير الخطط الائتمانية له في إطار الخطة الائتمانية القومية للبنك المركزي من منظور كلي وشامل في المدى القصير والطويل.

➤ **الإجراءات الائتمانية:** هي الأساليب التحليلية والفنية ومختلف الخطوات التفصيلية المحددة لعمل السياسة الائتمانية للبنك التجاري، وتتمثل الإجراءات الائتمانية في جميع مراحل العملية الائتمانية.

➤ **العملية الائتمانية:** ويقصد بها دراسة وتحليل مدى استحقاق العميل طالب القرض، ودراسة مدى كفايته وجدارته الائتمانية لاعادة مبلغ القرض أو الائتمان إضافة الى الفائدة المستحقة عند تاريخ الاسترداد².

➤ **التوسع الائتماني:** ويعني الزيادة في مبالغ الائتمان الاجمالي الممنوح من طرف البنوك لعملائها، وحتى يكون في حدود استيعاب الاقتصاد القومي يتدخل البنك المركزي للتحكم في هذه العملية للحد من آثار هذا التوسع خاصة زيادة معدلات التضخم.

➤ **التركز الائتماني:** ويعني اشتغال عدد محدود أو غير كبير من العملاء في منحهم التسهيلات الائتمانية و الذين تتمحور نشاطاتهم الاقتصادية في قطاعات معينة وغير متنوعة، حيث ينتج عن ذلك مخاطر ائتمانية مرتفعة لتركز المخاطر وعدم توزيعها على شريحة أكبر من العملاء و الأنشطة الاقتصادية، وتعتبر من أهم المخاطر التي قد تواجه البنك .

➤ **التنوع الائتماني:** وهو عكس التركيز الائتماني، حيث يكون اجمالي الائتمان الممنوح موزع على قاعدة عريضة من العملاء الذين تتعدد أنشطتهم الاقتصادية وفي مختلف القطاعات، و يكون الخطر فيها أقل بالمقارنة بحالة التركيز الائتماني.

ثانياً: أهداف السياسة الائتمانية

تسعى السياسة الائتمانية بالمفهوم الكلي و الجزئي الى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمحورة في

الأهداف العامة أو النهائية للسياسة الاقتصادية العامة حيث تتمثل في :

¹ أحمد عبد العزيز الالفي، "الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، سنة 1997، ص109.
² البنك المركزي العراقي، "عملية الائتمان: دورة مخاطر الائتمان المتوسطة"، 2006، ص2، تاريخ الاطلاع: 2023/04/25، متاح على

الموقع: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq085.pdf

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

الجدول رقم(01): الأهداف الكلية والجزئية للسياسة الائتمانية

أهداف السياسة الائتمانية الجزئية	أهداف السياسة الائتمانية الكلية
• توظيف الأموال المودعة في إطار السياسة المعتمدة وتحقيق عوائد مالية مخططة	• تعزيز الثقة في البنوك والأداء المصرفي بالحفاظ على أموال المودعين
• المحافظة على نسبة سيولة البنوك المحققة للأمان و الربحية.	• تخفيض المخاطر المصرفية وتجنب البنوك مخاطر الافلاس والانهييار
• الحفاظ على استقرار معدلات الأرباح المحققة بالحفاظ على علاقة البنك بالمودعين	• تعزيز دور الوساطة المصرفية لتحسين الخدمات المالية وتوسيعها (الشمول المالي)
• ترشيد القرار الائتماني بتحديد مجالات منح الائتمان ومنع التعارض في اتخاذ القرارات	• بناء نظام مصرفي متطور قادر على تعبئة المدّخرات و توظيفها في إطار تنافسي
• المساهمة في تحقيق أهداف التنمية وتوزيع الموارد المالية على الأنشطة الاقتصادية	• تعزيز الثقافة المالية و نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور لتشجيعهم على النفاذ لكافة المعاملات المالية
• احداث انسجام بين البنوك والدولة في إطار أولويات التنمية	• تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية :استقرار الأسعار النمو الاقتصادي، التشغيل والتوازن الخارجي.
• سلامة توظيف أموال البنك وحسن استخدامها لتحقيق أفضل عائد وأقل مخاطرة.	• خلق بيئة ائتمانية واستثمارية محفزة للاقلاع والنمو الاقتصادي
• تحقيق أهداف البنك وفق تركيبة مناسبة من العائد والمخاطرة والربحية والسيولة المحددة للعمل المصرفي	• المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية ودعم الاستثمار الرأسمالي وتكوينه مما يساهم في زيادة انتاج القطاعات.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مقدم جبر البربور مرجع سبق ذكره، ص15.

ثالثاً: محددات السياسة الائتمانية

لا توجد سياسة ائتمانية نمطية أو موحدة ولكن توجد أركان ومقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي بنك تسمح بصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة ، إلا أنها لا تحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة وذلك بسبب وجود محددات (عوامل واعتبارات) أخرى ، نذكر أهمها فيما يلي:

1- على المستوى الجزئي:

تؤثر العديد من العوامل والاعتبارات في تحديد ورسم السياسة الائتمانية لأي بنك وتتدخل في الصناعة المصرفية ، وهذه المحددات هي¹:

➤ **المحددات الاقتصادية الكلية:** يتأثر الائتمان الممنوح بالبيئة الاقتصادية الكلية للبلد و بحسب التغيرات التي تطرأ عليها ، من انتعاش او انكماش، وركود أو تضخم، وكذا طبيعة النظام الاقتصادي السائد ، ومع أنّ للائتمان المصرفي تأثيراً مهماً في العمليات الاقتصادية (استهلاك، ادخار واستثمار) في أي نظام اقتصادي إلا أنّه تختلف أهميته من نظام الى آخر ، حيث تختلف خطة الائتمان في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي ، وينعكس هذا على إقرار السياسة الائتمانية وهيكلها وإجراءات تنفيذها ، ومدى فاعليتها في التأثير على الحركة الاقتصادية والمصرفية ، كما أنّ طبيعة الاقتصاد والنظام الاقتصادي الذي يعمل البنك داخله يؤثر على صناعة السياسة الائتمانية ، وذلك أنّ الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة على نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه ، فمثلاً في الاقتصاد التصديري تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الصادرات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الواردات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل النشاط الزراعي ، أما في الاقتصاد الذي يتنوع الهيكل الاقتصادي فيه (من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وصادرات وواردات وسياحة الح) فتكون احتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة ، لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية تلبى طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك.

¹ أنظر إلى:

- مقدم جبر البربور ، مرجع سبق ذكره، ص17.
- بوعبدلي احلام، "سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها"، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 83، تاريخ الاطلاع، <https://ektab.com> 2023/04/25
- نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 89،90
- أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص135.

- **التخصص المصرفي:** عند اقرار السياسة الائتمانية يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الانشطة والقطاعات التي يمارس البنك من خلالها نشاطاته الائتمانية (قروض انتاجية و قروض استهلاكية)، حيث يتفق نوع الائتمان المصرفي المطلوب من العميل مع نوع النشاط الممارس للبنك (تجاري ، صناعي، فلاحي أو غير ذلك)، فلكل نشاط خصائصه و صفاته و مخاطره، لذلك وجب التقيّد بالسياسة الائتمانية الكلية للبنك المركزي.
- **المحددات القانونية و الرقابية:** وتشمل مختلف القوانين والتشريعات، قرارات السياسة النقدية والاقتصادية العامة، المؤثرة بصفة عامة في توجيه السياسة الائتمانية للبنوك، والقيود المفروضة عليها مثل تسقيف حجم الائتمان وتاثيره، وتحديد نسبة الاحتياط القانوني .
- **المحددات المالية والتمويلية:** تتمثل هذه المحددات في تركيبة أصول وخصوم البنوك ،حيث تمثّل الأموال المملوكة(رأس المال و الاحتياطيات) الجزء الأصغر من إجمالي الأصول بينما تعتمد البنوك بصورة رئيسية وكبيرة على الودائع (أموال المودعين) في تمويل نشاطاتها، ، فكلما كانت مصادر الاموال المتاحة للبنك كبيرة ومستقرة كلما أدى ذلك إلى اقرار سياسة ائتمانية لمنتجات ائتمانية أطول من حيث الاجل والعكس صحيح فكلما كانت مصادر الاموال المتاحة للبنك متقلبة وغير مستقرة ، فان السياسة الائتمانية لهذا البنك تتجه الى اقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الأجل أيضا، لذلك تنشأ مجموعة من المخاطر في ادارة موجودات ومطلوبات البنك ، كذلك فإن تكلفة مصادر الأموال المتاحة للبنك تؤثر في السياسة الائتمانية له ،وتختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر باختلاف تكلفة مصادر الاموال في البنوك المختلفة وينعكس هذا الاختلاف في صورة فروقات تسعير القروض والتسهيلات(أسعار الفائدة) التي تقرها السياسات الائتمانية المختلفة للبنوك.
- **المحددات التسويقية و المنافسة:** وتتمثل المحددات التسويقية للسياسة الائتمانية في امكانية البنك وقدرته التسويقية للمنتجات المالية، تسعيرها توزيعها جغرافيا والترويج لها ضمن النشاط المصرفي، حيث تتأثر السياسة الائتمانية بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية في تحديد المنتج وسعره بما يمكنه من المنافسة المصرفية و اجتذاب عملاء جدد ، وبالتالي زيادة أرباحه و تحقيق أهدافه.
- **المحددات التنظيمية :** للمحددات التنظيمية أهمية كبيرة في وضع السياسة الائتمانية و القرار الائتماني،حيث يتعلق الأمر بمختلف الاجراءات و العمليات الائتمانية وتنفيذها على أسس موحدة ومتجانسة حيث يحدد مجلس إدارة البنك السياسة العامة للاقراض،توضيح انواع القروض، مبالغ القروض، آجالها، الضمانات الممكنة،صلاحيات كل من المديرين ولجنة القروض في منح القروض....الخ
- **المحددات الجغرافية:** تتأثر السياسة الائتمانية بالحدود الجغرافية أو النطاق الجغرافي التي يمارس فيها البنك نشاطه الائتماني ، فالبعد الجغرافي ومدى الانتشار المصرفي للبنك وفروعه يؤثر في السياسة الائتمانية،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

من جهة تنويع الائتمان حسب النشاط وحسب القطاع ومن جهة أخرى حجم المنطقة جغرافيا وسكانيا التي يستطيع النشاط الاقراضي للبنك تغطيتها في ظل المنافسة المصرفية.

- **المحددات البشرية:** يرتبط القرار الائتماني الصادر عن البنك بمدى كفاءة الكوادر البشرية و التعامل مع جوانب العملية الائتمانية كالتحليل الائتماني ومنح الائتمان ، اذ لا يصدر عن شخص واحد بل من كوادر مدربة ومؤهلة قادرة على اتخاذ القرار الائتماني الصحيح المبني على معطيات مدروسة.
- **المحددات الثقافية:** اذ تلعب الاعراف و التقاليد ، العادات الاجتماعية السائدة في المجتمع دورا كبيرا في تحديد السياسة الائتمانية و العملية المصرفية ككل عبر انعكاسها على نظرة المجتمع في تعامله مع البنوك من ايداع أو اقتراض.

2- على المستوى الكلي:

يأتي استخدام هذه المحددات في ظل سياسة ائتمانية ومصرفية تضعها السلطة النقدية في الدولة ، و ذلك على شكل علاقة تأثير في كل من مصادر الأموال في البنوك (جانبا الخصوم) أو في استخدامات هذه الأموال (جانبا الأصول) بالاستفادة من محددات سياسة الائتمان الجزئية على اعتبار أن تنظيم كمية الائتمان و نوعيته من أهم مهام السلطات النقدية لتحقيق التوافق بين الائتمان المصرفي و متطلبات الاقتصاد القومي من نمو و استقرار وتشمل المحددات الائتمانية الأكثر استخداماً من قبل البنوك المركزية ما يلي¹:

➤ محددات كمية :

تتوقف قدرة البنوك في منح الائتمان على مقدار الأرصدة النقدية المتاحة لها وتكلفة الحصول عليها لاستخدامها في منح الائتمان ،حيث يؤثر البنك المركزي في كمية الائتمان المصرفي كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي من خلال الوسائل الكمية، والتي يمكن عرضها و كيفية استخدامها كمنظم للائتمان المصرفي باعتبارها أهم الوسائل بيد السلطات النقدية:

¹ أنظر الى:

- دردوري لحسن ، لقلبي الأخضر، "أساسيات المالية العامة"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، مارس 2018، ص 52.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016، ص 197
- نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- سيف هشام صباح الفخري، "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفي"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، سنة 2009. بدون صفحة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تفرض السلطات النقدية على البنوك ضرورة الاحتفاظ برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من الودائع لديه ، حيث يؤثر هذا المحدد على القدرة المالية للبنك في تقديم الائتمان نتيجة الأثر المباشر على السيولة المصرفية التي كانت ستخصص لعمليات الإقراض ،، فالقدرة الإقراضية للبنك تتناسب عكسيا مع نسبة الاحتياطي القانوني .
- **سعر إعادة الخصم:** ويقصد به سعر الفائدة الذي يقره البنك المركزي على كل من القروض التي يمنحها للبنوك خاصة إعادة خصم أدونات وسندات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة لديها أو المكتتبه بها. فهو يمثل تكلفة للحصول على الأموال خاصة في حالة ارتفاعه مما يؤثر على حجم الأموال المخصصة للإقراض، وبالتالي فهو وسيلة غير مباشرة في التأثير على عرض الائتمان المصرفي، لذلك ترسم البنوك شكل السياسة الائتمانية التي تسعى السلطة النقدية اتباعها (اتجاه توسعي أو انكماش) في نشاطها الائتماني.
- **عمليات السوق المفتوح :** للتأثير على حجم النشاط الائتماني للبنوك بالتوسع أو الانكماش، يدخل البنك المركزي إلى السوق النقدية والمالية بائعا أو مشتريا للأصول الحقيقية كأذون الخزينة والأوراق المالية الأخرى لما تحمله من سيولة و درجة أمان عاليتين تمكّنه من إدارتها بشكل فعّال .

➤ محددات نوعية (كيفية):

تعتمد السلطات النقدية في توجيه السياسة الائتمانية و الرقابة عليها وسائل أخرى ذات أثر اقتصادي مهمّ وفعّال في تحقيق أهداف السياسة الائتمانية متمثلة بمجموعة الوسائل النوعية التي يتم من خلالها التأثير في الائتمان المصرفي حسب نوع القطاع الموجه له دون الاهتمام بمقداره ، أي إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات دون غيرها لأهمية هذا القطاع أو النشاط دون غيره بحسب توجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، ومن أهم هذه الوسائل¹:

- **سعر إعادة الخصم التفضيلي :** والهدف منه توفير أسعار فائدة تمييزية على القروض المقدمة لقطاعات اقتصادية معيّنة عبر تغيير تكلفة حصول البنوك على الأموال ، بإعادة خصم الأوراق المالية العائدة للقطاعات الإنتاجية المخطط اقراضها وفق السياسة الائتمانية للدولة بهذا السعر و الذي يكون أقل من غيره لتمكينها من التمويل اللازم بأسعار فائدة مناسبة.
- **تسقيف إعادة الخصم :** تقوم السلطات النقدية بتسقيف عملية إعادة الخصم أي لا تقوم بإعادة خصم المزيد من الأوراق المالية للبنوك بعد تجاوزها الحد المقرر لاعادة الخصم أو تلزم البنوك في هذه الحالة أن تتحمّل أسعار إعادة خصم جزائية أعلى من السعر الاعتيادي المعلن.

¹ الأخضر أبو علاء عزّي، "الواقعية النقدية في بلد بترولي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 01، سنة 2018، ص 145.

- إعادة الخصم فوق السقف المحدد : يقبل البنك المركزي خصم الأوراق المالية فوق السقف المحدد إذا أراد أن يشجع بعض أنواع الائتمان مثل الائتمان الموجه نحو القطاعات الانتاجية المطلوب تمويلها وتطويرها. إذ يسمح البنك المركزي بتجاوز الحد المسموح به للسقف المحدد و بسعر إعادة الخصم المعلن.
- المحددات الرقابية المباشرة على الائتمان: يلجأ البنك المركزي و ضمن إشرافه على السياسة الائتمانية إلى بعض الأساليب الأخرى مثل الإقناع الأدبي و الأوامر المباشرة من خلال توضيح سياسته للبنوك التجارية وطلب التعاون منها والامتثال لقراراته لتحقيق الأهداف المحددة، و هذا في ظل الثقة المتبادلة في النظام المصرفي وخاصة الثقة بقدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية والثقة بقراراته ووضوح أهدافه التي تبرز هذه القرارات .

المطلب الثاني: ماهية الائتمان المصرفي و محدداته

يعد الائتمان المصرفي أهم الوسائل تأثيرا في عملية تمويل دائرة النشاط الاقتصادي بفضل تحويل الموارد المالية من المودعين إلى المقترضين أصحاب العجز المالي ، حيث أنّ الاستخدام الفعال للائتمان المصرفي وتوجيهها السليم في الاقتصاد يساعد في نمو وإزدهار أعمال البنوك وزيادة مراكزها المالية والتي تنتقل أثارها في الاقتصاد ككل كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية .

أولاً: ماهية الائتمان المصرفي

تساهم البنوك التجارية بشكل كبير في تنشيط حركة الاقتصاد من خلال مختلف الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وللمجتمع بصفة عامة وفق لاجراءات وقوانين مصرفية ، وكذلك للممارسات التشريعية السليمة في تطبيق السياسة الائتمانية للبنوك، حيث نذكر أهم الخدمات التي تمثل قلب الحركة الاقتصادية وهي عمليات الائتمان.

1- مفهوم الائتمان المصرفي:

تختلف مفاهيم الائتمان المصرفي كما الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية حيث يعرف الائتمان:

➤ من الجانب اللغوي والاصطلاحي: الفعل "ائتمنَ" "يأتمنَ"، "ائتمناً"، فهو مؤتمن بكسر الميم ، والمفعول مؤتمن بفتح الميم، فيقال: "ائتمن شخصاً" أي عدّه أميناً ووضع فيه ثقته. ويقال أيضاً: "ائتمن فلاناً على الشيء" أي جعله أميناً عليه¹. و بذلك يكون المعني الحرفي لكلمة "ائتمان" هو الثقة بكلام أو وعد شخص معين.

- كما يمكن تعريف الائتمان من خلال تتبع المعنى اللفظي لكلمة "ائتمان" CREDIT هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية CREDERE ومعناها يثق أو يصدق، فأساس الائتمان اذن هو الثقة ومبعثها أمران هما: رغبة و سمعة المقترض في الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق و قدرته المالية على التسديد.

➤ من الجانب الاقتصادي : ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين²، وبمعنى أدق هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل³. فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها.

كما يرى الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" أن الائتمان هو تصريح باستخدام رأس مال آخر بمعنى أنه إضافة رأس مال جديد الى رأس مال المشروع لاستخدامه⁴، اذ يعاب على هذا التعريف أنه عام و لا يميّز بين الائتمان وهو حقوق الغير وصيغة تمويلية خارجية للمشروع وبين رأس المال الخاص أو تمويل داخلي (ذاتي).

➤ من الجانب المحاسبي: أصل معنى الائتمان هو القدرة على الإقراض و التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة ، حيث يعرف بأنه "عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان الأول مانح الائتمان (الدائن) او (المقرض) والثاني متلقي الائتمان (المدين) او (المقترض)، يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة"⁵.

➤ ومن الجانب القانوني: فيتم تعريف الائتمان بأنه "تلك الثقة التي يوليها البنك لشخص ما طبيعياً كان أم معنوياً، وبأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكّن البنك من استرداد ما قدّمه من قرض في حال توقف

¹ ابن منظور، "لسان العرب"، دار صادر، مجلد 15، طبعة 03، جزء 13، بيروت، لبنان، ، دون سنة نشر، ص 22.

² سيف هشام صباح الفخري. مرجع سبق ذكره ، بدون صفحة.

³ سامي ذبيان وآخرون، "قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة 1، لندن، المملكة المتحدة، 1990، ص 17.

⁴ شريف حسام مختار القاضي ، "الائتمان المصرفي (الطريق الى الشمول المالي)"، The Writer Operation، دون طبعة ، دون مكان محدد، 2021، ص 14

⁵ محمد كمال كامل عفانه ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

العميل عن السداد"¹، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم القروض والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني.

من خلال دراسة التعاريف السابقة نستنتج العناصر الأساسية للإئتمان²:

- **الثقة:** يعطيها البنك للعميل طالب الائتمان من خلال الدراسة الائتمانية السليمة والقرار الائتماني .
- **مبلغ الائتمان:** يرتبط هذا العنصر بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك و الملاءة المالية للعميل وقدرته على السداد.
- **فترة الائتمان:** تكون من خلال تحديد لفترة التمويل والتي يتم تحديدها من خلال الدراسة الائتمانية .
- **الغرض من الائتمان:** ويتضح من خلال طلب العميل للحصول على الائتمان والهدف منه.
- **العائد من الائتمان:** ويتمثل في المقابل الذي يحصل عليه البنك، وذلك من خلال عاملين: سعر الفائدة (سعر الإقراض) بإضافة هامش فوق هذا السعر وهو العائد من العملية الائتمانية، إضافة الى المصاريف والعمولات التي تمثل جزءا مهما من إيرادات البنك..

من خلال ما سبق يجب توضيح وصف الائتمان بأنه "مصرفي" "Bank Credit" وذلك تمييزا عن الائتمان التجاري "Commercial Credit" باعتباره النشاط الأساسي للبنوك التجارية حيث يختلف الائتمان التجاري عن الائتمان المصرفي في الكثير من التفاصيل بالرغم من اشتراكهما معا في الفكرة الرئيسية، وهي تقديم قروض للشركات أو الأفراد، وتعتبر أهم الفروق بينهما النقاط التالية:

الجدول رقم (02): أهم الفروقات بين الائتمان المصرفي والائتمان التجاري

المعايير	الائتمان المصرفي	الائتمان التجاري
من حيث الطبيعة	يمنح نقدا	يمنح عينا في صورة بضائع و سلع
التكلفة	مرتفعة بسبب الفائدة المفروضة على القروض.	ترتفع في حال التخلف عن السداد؛
السهولة والبساطة	معاملات أكثر تعقيدا؛ وتتطلب وقتا لإتمامها.	أكثر سهولة؛ يعتمد على الثقة.
المرونة	تقدم للعميل مبالغ مالية لشراء بضائع معينة.	أقل مرونة قروض على شكل بضائع
الضمان	يتطلب ضمانات للمؤسسة المالية.	لا يتطلب ضمانات.

¹د. عبد القادر، "الائتمان المصرفي من منظور قانوني 1-2"، صحيفة الخليج، تاريخ النشر 2016/12/13، تاريخ الزيارة: 2022/08/15 ،

متاح على الموقع: <https://www.alkhaleej.ae/>

²شريف حسام مختار القاضي، مرجع سبق ذكره ، ص.15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

الرقابة	جهات رقابية متعددة ومن مستويات مختلفة.	يراقب من مانحيه فقط
---------	--	---------------------

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على نبيل ذنون الصانع "الإئتمان المصرفي"، ص17.

و أحمد عبد العزيز الالفي "الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ص 71 .

ثانياً - أنواع الائتمان المصرفي:

تعتبر وظيفة الائتمان من الوظائف الرئيسية بالبنوك التجارية، لتحويلها الأموال العاطلة إلى أموال متحرك تدر إيراداً، ونفع للاقتصاد وللمجتمع ، حيث تتسم بمرونة عالية وبتنوع كبير تسمح بتصنيف عدة أنواع للائتمان، كما أنه طبقاً لعدة معايير وتقسيمات يتحدد نوع الائتمان المصرفي الممنوح، حيث تتعدد صور الائتمان وفقاً لمعايير متعددة وعلى النحو التالي¹:

1- وفقاً للجهة طالبة الائتمان: وهنا يفرق بين نوعين:

- **الإئتمان الخاص:** أي أن طالب الائتمان يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة، وهو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان طبيعياً أو شخصية اعتبارية.
- **الإئتمان العام:** ويكون طالب الائتمان ممثلاً في الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات.

2- وفقاً للنشاط الاقتصادي: حيث يعتبر تقسيم الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية تقسيم جوهري جداً ، والذي يعكس مدى توجه البنوك في منح الائتمان بدرجات متفاوتة من قطاع الى آخر (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع الخدمات، قطاع السياحة ، قطاع البناء والتشييد..). تنفيذاً للسياسة الائتمانية والاقتصادية للدولة، وذلك لدلالاته الاقتصادية نظراً للدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تمويل التنمية.

¹ أنظر الى:

- محمد أحمد الأفندي ، مرجع سبق ذكره، ص127.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، المنهال للنشر والتوزيع، طبعة 01، ماليزيا، سنة 2020، ص188.
- الهام وحيد دحام، "فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي"، المنهال للنشر الالكتروني، مجلد 01، طبعة 01، سنة 2013، ص32.
- أحمد شعبان محمد علي، "موسوعة البنوك والإئتمان التمويل المصرفي (2)، المنهج والتطبيق"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية ، سنة 2021، ص212، 211

3- وفقاً للغرض من الائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي.

- **الائتمان الإنتاجي:** ويسمى الائتمان الاستثماري، وهو ما يمنح للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض، منشآت وتجهيزات فنية مختلفة، وهونوع من الائتمان طويل الأجل و ذاتي التصفية.
- **الائتمان التجاري:** وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، عمليات التسويق وتصريف المنتجات، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية.
- **الائتمان الاستهلاكي:** وهو الائتمان المقدم عادة للأفراد لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ في الغالب شكل البيع بالتقسيط، وهو ائتمان عادة متوسط الأجل و غير ذاتي التصفية.

4- وفقاً لأنواع أخرى:

- **وفقاً لمعيار الضمان :** والذي قد يكون فيه الائتمان شخصي حيث يكتفى طالبه بالوعد ويلتزم فيه بتسديد الدين أو عيني يطلب فيه عينا (عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... الخ) وهو ما يعتبر ضماناً لتسديد دينه.
- **الائتمان النقدي المباشر:** حيث يتخذ عدة صور معروفة كالحسابات الجارية، الكمبيالات المخصصة، القروض والسلفيات المباشرة العادية أو المتجددة والقروض تحت الطلب.
- **الائتمان غير المباشر:** ومن أكثر أشكاله شيوعاً الكفالات المصرفية، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية وبطاقات الائتمان.
- **الائتمان الدولي :** حيث تساهم البنوك التجارية في تقديم الائتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للعملاء وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية¹.
- **الائتمان المشترك:** حيث يساهم فيه أكثر من بنك تجاري لتمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة ، وهو عادة طويل الأجل.

¹ أنظر إلى :

- محمد غياث شبيحة، "التمويل: المبادئ، السياسات، التوجهات الحديثة"، دار رسلان للنشر والتوزيع، سنة 2020، ص 111، 112.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "إدارة التمويل المصرفي"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، جامعة العلوم الإسلامية، السودان، سنة 2020، ص 18.
- وليد مصطفى شاويش، "السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هردن، فرجينيا سنة 2011، ص 133.

■ الائتمان بصيغة التمويل التاجيري والتمويل التشغيلي: حيث يساعد شركات الأعمال الحصول على وسائل الانتاج الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الاضطرار الى تحمّل القيمة أو الكلفة الكلية لها.

من خلال أنواع الائتمان المقدمة يلاحظ أنّ المعاملة الواحدة تجمع عدّة أشكال للائتمان في نفس الوقت ، فقد يكون الائتمان خاصاً طويل الأجل استثماري أو خاص قصير الأجل استهلاكي، وقد يكون في نفس الوقت موجه للقطاع الزراعي ، نقدي مباشر ومن حيث الضمان ضمان شخصي.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تحديد نوع الائتمان المصرفي

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في مضموم السياسة الائتمانية للبنوك و تساعد على تحديد نوع الائتمان الممنوح ويمكن تقسيمها الى مجموعتين:

1- محددات من داخل البنك ذاته: ومن أهم هذه العوامل أو المعايير¹:

■ **معيار الملائمة CONVENIENCE**: إنّ الملائمة بين الموارد و الاستخدامات وغرض الائتمان عنصر جوهري في تحديد نوع الائتمان المصرفي بشكل عام، فمثلا عند منح الائتمان لتمويل أصول رأسمالية لابد أن تكون محفظة البنك تحتوي على موارد مالية متوسطة الاجل تسمح بالإقراض لمدة متوسطة وكذا ترتيب سداد القروض الممنوحة يكون بعد مدة كافية من تشغيل الأصول الرأسمالية التي تم تمويلها لتجنب تعثر العميل المبكر.

■ **معيار التكلفة COST**: حيث تؤثر تكلفة الاقتراض المتمثلة في سعر الفائدة على نوع الائتمان المصرفي و ذلك كلما كان سعر الفائدة مرتفع كلما أدى ذلك الى ارتفاع تكلفة الائتمان المصرفي ، وكلما كانت آخذة في الارتفاع بمعدل متزايد انعكس هذا على كبح الائتمان المتوسط والطويل الأجل و التوسع في منح الائتمان قصير الأجل ، والهدف من ذلك سعي البنك في هذه الحالة الى استرداد الائتمان الممنوح لإعادة اقراضه بأسعار فائدة أعلى تعكس تكلفة الأموال الآخذة في الارتفاع لديه، والعكس في حالة انخفاض تكلفة الاقراض، ولهذا فان عنصر التكلفة(سعر الفائدة) يؤثر بدرجة لا يمكن تجاهلها في تحديد نوع الائتمان المصرفي .

أنظر الى:

- أحمد عبد العزيز الالفي، مرجع سابق، ص72.
- سعد المحمدي، "نماذج من الإدارات المعاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2021، ص 312.
- صادق الشمري، "إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2019، ص68،69.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- **التوقيت *TIMING*** : يقصد بالتوقيت كعامل محدد لنوع الائتمان المصرفي التوقيت الملائم بالنسبة للعميل لمنحه الائتمان المصرفي وتوقيت سداد هذا الائتمان وفقا للغرض الذي سيوجه اليه الائتمان المصرفي، ومدى ملائمة التوقيت بالنسبة للتدفقات النقدية المتولدة من النشاط أو من العملية الممولة، حيث يؤثر التوقيت على نوع الائتمان المصرفي من حيث الأجل، كما يعد عدم الملائمة بالنسبة للتوقيت من حيث الحصول على الائتمان المصرفي أو استحقاقه من العوامل التي تؤدي الى تعثر العملاء.
- **الدخل أو الربح *INCOME/PROFIT*** : تسعى البنوك كمؤسسات مالية الى تحقيق الربح من خلال طرح أنواع المنتجات الائتمانية وتعظيمه بناء على خبرتها وتجاربها، حيث تبتعد عن تمويل العمليات المحدودة العائد، لذلك يعتبر عنصر الدخل أو الربح عمل مؤثر على تحديد نوع الائتمان المصرفي.
- **المرونة *FLEXIBILITY*** : و يقصد بعامل المرونة كعامل محدد ومؤثر في نوع الائتمان المصرفي ، ذلك أنّ الإجراءات والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك تكون قابلة للتعديل من حين لآخر وفقا للتغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتي تتغير كنتيجة مباشرة لها حاجات العملاء طالبي الائتمان ، ولا يتوقف عامل المرونة عند هذا الحد بل يمتد ليؤثر في نوع الائتمان المصرفي حتى بعد منحه وذلك بتعديل بعض شروط الائتمان الممنوح للعميل دون المساس بحقوق البنك أو عرقلة نشاط العميل.
- **الخطر *RISK*** : يؤثر عامل الخطر بدرجة كبيرة في تحديد نوع الائتمان المصرفي وشروطه، فالبنوك في سبيل تعظيم أرباحها تخاطر في تحمل درجات معينة من المخاطر الائتمانية المصاحبة لذلك، حيث تنعكس درجة المخاطر التي ترغب البنوك في تحملها على نوع الائتمان المصرفي من حيث: الأرباح المتوقع تحقيقها، حجم الائتمان ، الحدود ، الأجل وشروط الاستخدام والضمانات المطلوبة.

2- محددات من خارج البنك: وترتبط بما يلي¹:

- أهداف الخطة العامة للدولة ودور البنوك في تحقيقها.
- السياسة الائتمانية الكلية للبنك المركزي، وخاصة ما يتعلق بالسقوف الائتمانية وهيكل أسعار الفائدة المقررة، وكذلك الضمانات التي يعتد بها عند تكوين المخصصات وهامش الضمان المستبعد من كل نوع.
- الأوضاع المتعلقة بالاستثمار وما تتضمنه القوانين والتشريعات المشجعة أو المعاكسة له خاصة ما يتعلق بالاطار الضريبي والجمركي ، لما لذلك من تأثير على طلب التسهيلات الائتمانية.

¹أحمد شعبان محمد علي مرجع سيق نكره، ص93.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- الإطار العام لسياسة الاستيراد، والموازنة النقدية المخصصة لعمليات الاستيراد، والتعليمات الخاصة بتدبير العملات الأجنبية.
- المنافسة المصرفية التي يواجهها البنك وتوزيعها الجغرافي.

المطلب الثالث: أهمية الائتمان المصرفي

تبرز أهمية الائتمان المصرفي كونه يؤثر تأثيرا مباشرا وكبيرا على أطراف عدة، فالائتمان يخدم الفرد على المستوى الشخصي والعائلي كما أنه سيدعم عمل الأشخاص المهنيين والشركات وهو بذات الوقت يعد المحور الأساسي لعمل البنوك التجارية فضلا عن أنه يساعد على زيادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق التوازن النقدي وعليه يمكن أن ننظر الى أهمية الائتمان وتأثيره من وجهة نظر الأطراف التالية¹:

أولاً: أهميته بالنسبة للعميل:

- **على مستواه الشخصي:** فان الحصول على الائتمان يساعده على دعم وضعه المالي و القدرة على مواجهة الحالات الطارئة أو الاستثنائية في حياته الاعتيادية، كما يؤمن له ذلك تحسين مستواه المعيشي و تحقيق الرفاه الاجتماعي دون خلق مشكلة مالية، مادام أن الدفع يكون في وقت لاحق ، خاصة اذا قام العميل باستخدام الأموال المقترضة بالشكل السليم، لذلك نجد أن معظم البنوك في العالم تتقرب من الأفراد وتقدم لهم تسهيلات متنوعة (شراء منزل / شراء سيارة/ تأثيث/ اكمال دراسة) مما يساهم في استقرارهم المالي و الاجتماعي وتحقيق الرضا النفسي، اضافة الى الخدمات الائتمانية التي يحصل عليها العميل مثل بطاقات الائتمان التي تعمل على تسهيل تعاملاته المالية.

- **على مستوى أعماله:** حيث يحقق الائتمان عديد المزايا للعميل في ادارة المنشآت والمشروعات و مختلف المهن ،اذ يساهم الائتمان على تعزيز رأس مال العامل للمشروع، ، كما يساعد على تطوير المنشأة ومواكبة التقنيات الحديثة من خلال تجديد الأماكن و توسيعها وتحسين المعدات، تمكين أصحاب المهن والمشاريع الصغيرة في الحصول على رأس المال اللازم لانطلاق أعمالهم واستمرار نشاطهم ، و مساعدة شركات الاعمال في مواجهة الظروف الاستثنائية وتقلبات الأحوال الاقتصادية مما يجنبها الخسارة والإفلاس، حيث يعد الحصول على الائتمان من البنوك الأقل تكلفة قياسا بمصادر التمويل الأخرى .

ثانياً: أهميته بالنسبة للبنك:

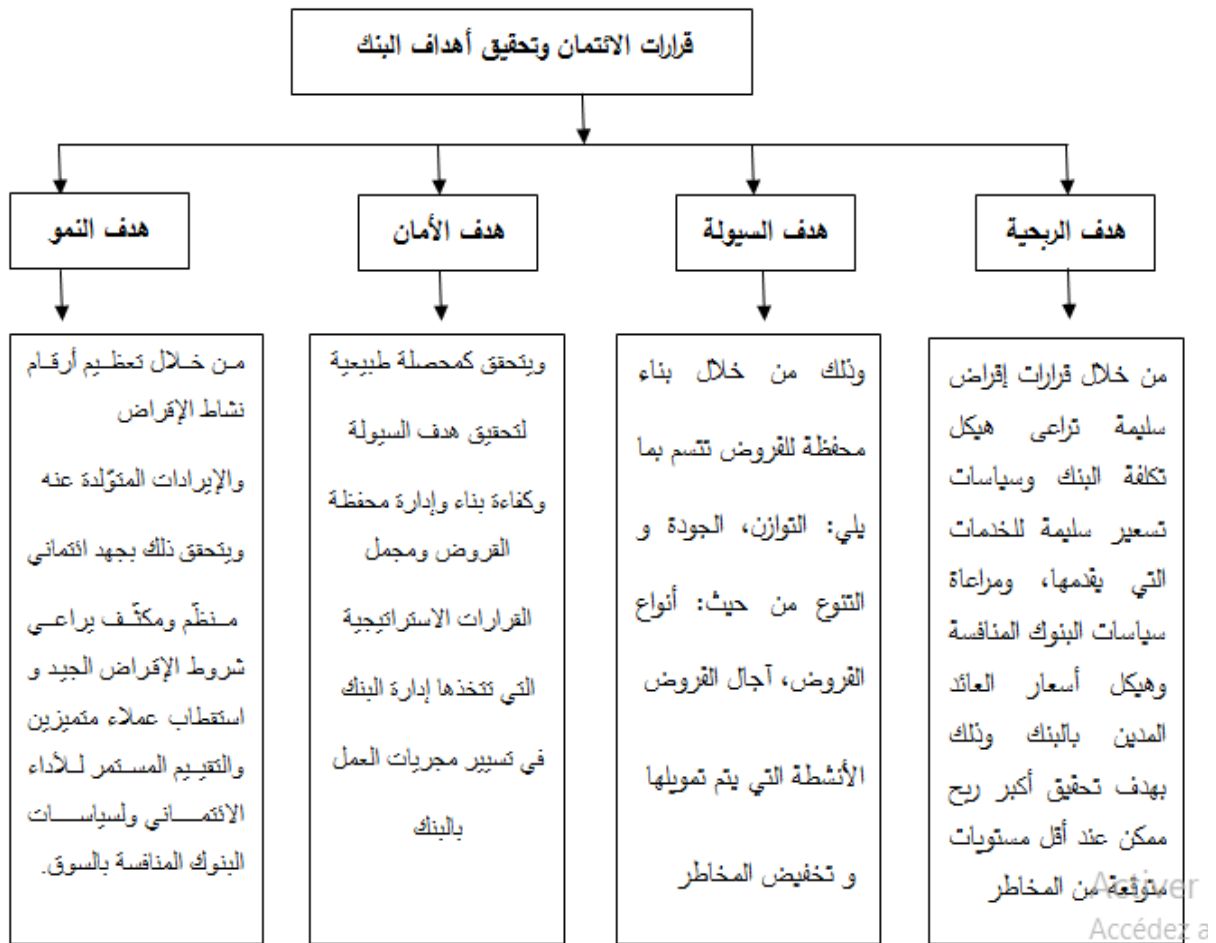
يسعى الجهاز المصرفي لتعبئة المدخرات والعمل على توظيفها كوسيط مالي وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع، وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له وظيفة تنموية

¹ -نبيل دنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

في خدمة قضايا التنمية والتقدم وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون له وظيفة اجتماعية داخل بيئته التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المالية المختلفة، لذلك يكتسي الائتمان المصرفي أهمية خاصة لما يحمله من مخاطر حيث يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك و في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية حيث يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط، وهو الدور الذي تتمحور أهدافها العامة حول أداء هذه الوظيفة (الوساطة المالية) ¹.

الشكل رقم (01): الائتمان المصرفي و الأهداف الائتمانية



المصدر: محمد كمال عفانة " إدارة الائتمان المصرفي "، مرجع سبق ذكره، ص 14.

¹ محمد كمال عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 13-14

ثالثاً: أهميته بالنسبة للنشاط الاقتصادي:

إنّ منح الائتمان المصرفي يؤثّر على عرض النقد من خلال عملية خلق النقود والتي بدورها تؤثر على حركة الاقتصاد بشكل عام، لذلك يلعب الائتمان دوراً مهماً على مستوى الاقتصاد، حيث لا يزال الجدال قائماً بين العلاقة السببية بين نمو الاقتصاد وتطوره وتطور الجهاز المصرفي والدور الفعّال للبنوك والمؤسسات المالية، لذلك ولأجل توضيح أهمية الائتمان المصرفي وأدواته المختلفة يختصر الشكل الموالي تلك الأهمية، وهو ما يبيّن تفسير بعض مدارس الفكر الاقتصادي الذين يروا بأنّ التطور المالي هو الذي يؤثّر في النمو الاقتصادي (وهو ما ستتطرق إليه الدراسة في المبحث الثالث من هذا الفصل لتفسير العلاقة السببية بينهما)¹.

الشكل رقم (02): أهمية الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على محمد كمال عفانة "إدارة الائتمان المصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

والجدير بالذكر من خلال الشكل السابق أنّ تخصيص ومنح الائتمان بالشكل السليم والجيد يسهّل عملية التفاعل و ربط الجانب الانتاجي من السلع والخدمات بالجانب النقدي ، في توفير الأموال اللازمة لغرض:

- زيادة إنتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة و توسيعها واقامة مشاريع أخرى جديدة .
- زيادة الاستهلاك لدى أصحاب الدخل المتدنية حيث يساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الذي ينشط بدوره جانب العرض بزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

¹ أنظر إلى :

- محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2015، ص 37-43.
- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، داراليازوري للنشر والتوزيع، 2013، ص 69-70.
- محمد كمال عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- محمود حامد محمود، "الاقتصاد النقدي"، دار حميثرا للنشر، مجلد 01، طبعة 01، القاهرة، مصر، سنة 2017، ص 221-223.

- توزيع الموارد المالية والائتمانية المتاحة بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفقا لاحتياجاتها بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد، وتحقيق نمو اقتصاديا متوازنا.
- تسوية المبادلات بين طرفي المعاملات المالية حيث تعتبر الأوراق النقدية أداة للتبادل وتشجيع الحركة الاقتصادية.
- تشغيل الموارد المالية العاطلة و استخدامها في نشاطات اقتصادية تضمن دخولا وأرباحا لكل الأعوان الاقتصاديين من خلال توظيفها في الاستثمارات الحقيقية.

المبحث الثاني: أساسيات الإقلاع في الفكر الاقتصادي و دوافعه

يمثل الإقلاع الاقتصادي الموضوع الأساسي في التنظير الفكري لاقتصاد التنمية، حيث أصبح الهدف الأساسي لصانعي استراتيجيات التنمية في اقتصاد البلدان النامية وخاصة النفطية، حيث ساهمت العديد من النظريات الاقتصادية في تفسير وشرح مراحل النمو والتطور الاقتصادي في الدول المتقدمة وجعلها خطوات حاسمة ومراحل مهمة لاقتصاد الدول النامية والتي ستضعها على طريق النمو و التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية والنمو ونظرية المراحل " لروستو "

يحتل موضوع التنمية أهمية كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وألوية بالنسبة للحكومات من أجل البحث على الأساليب المناسبة و الآليات الفاعلة لرفع النمو الاقتصادي والذي يعتبر كمعيار أساسيا للحكم على مدى نجاعتها، خاصة بوصفها عملية تشتمل على عدد من التغيرات الصاعدة نحو تحقيق أهداف محددة، و تغير واقعي نحو ترتيب الأولويات، حيث فسرت نظرية المراحل للاقتصادي " والت ويتمان روستو " كيفية التنمية وكيفية إنطلاق الدول نحو تحقيق النمو الاقتصادي، و كان لها الاسهام الأكبر في العديد من الأبحاث والتصريح بمفهوم "الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي"، لذلك أصبحت هذه النظرية الهدف الرئيسي لمصممي الخطة الاقتصادية خاصة في البلدان النامية والنفطية خاصة.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت التعريفات بتعدد المدارس والاتجاهات، فهناك من يعرفها بأنها:

- العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وبذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية¹.

¹ أحمد يوسف دودين، "سياسات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا"، المنهال للنشر، بدون طبعة، سنة 2011، ص163.

- كما أنها تعني " العمل على زيادة كفاية الموارد الانتاجية الموجودة فعلا في الاقتصاد الوطني عن طريق إعادة تنظيم إستخدامها والتوسّع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت عن طريق توظيف الاستثمارات الجديدة وذلك بالاستعانة بالتخطيط الوطني".¹
 - كما تعرّف بأنها " تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي ويعني ذلك تغيير البنية الاقتصادية، وذلك بالتحوّل إلى إقتصاد الصناعة".²
- من الملاحظ أنّ التعاريف السابقة اجتمعت كلها على أنّ "التنمية الاقتصادية" هي عملية الانتقال من حالة التدهور الى حالة الازدهار ومن حالة السكون إلى حالة التغيّر من خلال رصد عدة جوانب متعلقة بالتنمية داخل البلد أهمها:

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي الذي يسمح بزيادة نصيب الفرد منه.
 - زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة وإعادة تنظيم إستخدامها.
 - تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة بزيادة الانتاج وتنوّع هيكل السلع والخدمات.
- كما أنّ للتنمية الاقتصادية جملة من الخصائص يمكن إستنتاجها فيما يلي:
- هي ظاهرة إنسانية حيث يعتبر الإنسان المرتكز الأساسي لعملية التنمية بتوظيفه لعنصري الأرض و الزمن.
 - عملية مقصودة لتغيير وضع راهن بالاعتماد على أدوات التخطيط الوطني طويل الأجل.
 - ظاهرة متلازمة مع الزمن تفرضها الظروف لاختلاف المكونات البشرية والمادية فيما بين الدول.
 - عملية تفاعلات مجتمعية شاملة وجهود مشتركة رسمية وشعبية.

2-1 تعريف النمو الاقتصادي:

إقترن مصطلح النمو الاقتصادي بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيّرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال أدت الى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات

¹ كامل بكري، آرثر لويس، مراجعة " علي عبد العزيز"، " رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي"، وكالة الصحافة العربية، سنة 2021، ص15. العبيكان للنشر

² محمد محمود عبد العال حسن، "إعادة التفكير في التنمية الثقافية وإستئناف وصال المؤسسات والسياسات والأخلاق"، العبيكان للنشر، طبعة 1، الرياض، السعودية، سنة 2023، ص94.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها، حيث تعددت تعاريف النمو كما يلي:

✓ عرفه *Simon Kuznets*: " على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها، وهذه القدرة المتزايدة على أساس التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي تتطلبها." ¹

✓ كما يعرف على أنه " الزيادة الحاصلة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في فترة زمنية واحدة مقارنة بفترة سابقة". يمكن قياسه من حيث الناتج القومي الإجمالي (GDP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GNP) من الناحية الاسمية أو الحقيقية (معدلة لإزالة التضخم) ².

✓ كما يعبر عنه " بفكرة الوفورات الخارجية في حال توفر عناصر الإنتاج الملائمة لزيادة معدلات الناتج القومي ومن ثم زيادة الدخل الفردي وتغير في رفاهية الإنسان" ³.

لقد اختلطت المفاهيم و تداخلت في التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث اعتبرا من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم بها الحكومات لتطوير بلادها وازدهار شعبها، فهو يمثل التحسن الكمي المحدث في مجمل الاقتصاد والذي يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي والتأقلمات المرافقة التي بدونها يتوقف النمو، لذلك ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً وأكثر اتساعاً من مفهوم النمو الاقتصادي؛ لأنه يتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وجودتها - أحداث تغييرات في الهيكل الانتاجي، بإعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وضمان مداخل ومصادر تمويلية متنوعة، وهذا ما يفسر عملية الإقلاع عن الاعتماد بصفة كلية على المورد الاقتصادي الذي يعتبر من هدايا الطبيعة خاصة في البلاد النفطية واهمال باقي الطاقات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد ككل.

ثانياً: نظرية الإقلاع للاقتصادي "والت ويتمان روستو":

ولدت فكرة التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر تحولات اقتصادية شهدها العالم، حيث عملت الدول على تعزيز قدراتها الاقتصادية و مواكبة التطورات العالمية الراهنة من أجل تحقيق ذلك، و باعتبار التنمية الفاعل الأساسي في تطور الدولة من عدمه شهدت تطورات متباينة ومتواصلة من دولة إلى أخرى عكست أفكار

¹ Simon Kuznets, "*Modern Economic Growth Findings and Reflections*", *The American Economic Review*, Vol 63, No 3, Jun 1973, P247.

² CHARLES POTTERS, "*What Is Economic Growth and How Is It Measured?*", *THE INVESTOPEDIA EXPRESS* PODCAST, January, 2021, <https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.as>

³ Hendrik Van den Berg, "*ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT*", *WORD SCIENTIFIC PUBLISHING*, 3 EDITION, University of Nebraska-Lincoln, USA, 2017, P13.

ونظريات مفسرة للتنمية وكيفية انطلاق الدول نحو تحقيق النمو الاقتصادي، حيث كان لنظرية "والت روستو" الاسهام الأكبر في شرح هذه النظرية في العديد من الأبحاث والتصريح بمفهوم "الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي"، كما تعرف بـ "نظرية المراحل" و أصبحت هذه النظرية الهدف الرئيسي لمصممي الخطة الاقتصادية خاصة في البلدان النامية والنفطية.

1-1 مفهوم الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي:

استعمل مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الذي يعنى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Take off"، و المصطلح الفرنسي "Décollage"، وهناك من ترجمه إلى "انطلاقة اقتصادية". كما يستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستو، الذي روج لها في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1956، لذلك فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك من طرف الباحثين كاتجاه متميز في تفسير التخلف، بالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعَنَّ أساسًا بتحليل ذلك في الدول المتخلفة، و كانت فكرته أن تحقيق النمو الاقتصادي لا بد من المرور على خمس مراحل ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهّد الطريق للمرحلة التي تليها¹:

✓ مرحلة المجتمع التقليدي:

وتتميز هذه المرحلة باقتصاد متخلف جدًا النشاط القاعدي فيه هو الزراعة واستعمال وسائل إنتاج بدائية وفق لنظام الأسرة أو العشيرة كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، كما أنّ الناتج الوطني يوزع لأغراض استهلاكية غير إنتاجية، مجتمع هش يعرف غياب وسائل النقل والمواصلات والبنى التحتية، و عادة ما تكون هذه المرحلة طويلة نسبيًا، وتتميز بالبطء الشديد .

❖ مرحلة الاستعداد للانطلاق (ما قبل الإقلاع الاقتصادي):

و تتميز هذه الفترة بانتشار الوعي وبداية التفكير في تحديث وسائل الإنتاج وظهور بعض الصناعات الجديدة إلى جانب الزراعة والتركيز على النقل والتجارة الخارجية، حيث يكون فيها المجتمع مؤهلاً للانطلاق حسب

¹ أنظر إلى:

- بن سانية عبد الرحمن ، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص72.
- منيرة لجنف، هدى معيوف، "دور الإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، 2021، ص21.
- جلال خشيب، "مفهوم الانطلاق الاقتصادي وسمات النمو الاقتصادي"، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ الاصدار 2015/01/20، تاريخ الاطلاع: 2023/01/22، متاح على الموقع: <https://www.alukah.net/culture/0/81485>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

روستو بظهور نوازح للتحوّل الجذري نتيجة تطوّر الذهنيات ومناهج العمل التي تظهر في تحوّل المؤسسات السياسية - الاقتصادية بإنشاء دولة وطنية مركزية وقومية قادرة على توسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر وإلى أخذ المبادرة.

❖ مرحلة الانطلاق (الإقلاع الاقتصادي):

مرحلة حتمية في عملية النمو، فإذا تجاوز المجتمع العقبات التي تعترض طريق التنمية، دخل مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة من أجل التقدم في كل أشكال الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع حيث تتميز بـ:

- ✓ حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج ،
- ✓ وجود قطاعات ذات نمو قوي تتميز بالتركيز والقطبية،
- ✓ نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو إقتصادي بمعدل 2 %
- ✓ التكنولوجيا، والثورة السياسية في تحديث الاقتصاد كقضية جدية، وفي المقام الأول بين القضايا السياسية.
- ✓ العامل الحاسم في الإقلاع هو الاستثمار المنتج الذي ينمو بمعدل 10% كأعلى عينة من الدخل الوطني .
- ✓ تصنيع القطاع الزراعي وتوسيع الصناعات الجديدة
- ✓ مرحلة قصيرة تتراوح نسبيا بين 20 إلى 30 سنة؛

❖ مرحلة الاتجاه نحو النضج:

مرحلة تكون فيها الدول المتقدمة قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي و تُعدّ بذلك " دول اقتصادية"، حيث تمكّنت من رفع مستوى إنتاجها برفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، ومن مميّزاتها:

- ✓ أنها مرحلة طويلة نسبيا تبقى فيها الزراعة دائما منتجة وناجحة
- ✓ التغيّر المستمر للهيكّل الاقتصادي وتنامي لصناعات جديدة قائمة للتنمية ؛ بفضل ارتفاع معدل الاستثمار
- ✓ تنامي ظاهرة التحضر المجتمعي وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ✓ زيادة الصادرات الزراعية والصناعية و ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا.

❖ مرحلة الاستهلاك الواسع:

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأنا كبيرا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ✓ شيوع التنظيم الفعّال و هيكله جديدة لتوزيع العاملين على مختلف القطاعات.
- ✓ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمّرة
- ✓ ارتفاع الدخل بشكل كبير جدا
- ✓ زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع

ثالثاً: نقد النظرية

صوّر " واث روستو" مراحل النمو الخمسة في كتابه على أنها مراحل متتابعة ومتسلسلة على شكل محطات قطار عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق التّمو عليها بما فيها دول العالم الثالث اليوم، حيث اعتبر التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحلياً، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية لإهماله عديد الجوانب التاريخية والسياسية و التوجهات الايديولوجية لكل بلد، الأمر الذي جعل "ريمون أرون" ينتقد ذلك بقوله عنه: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل التّمو الاقتصادي بغضّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئاً عادياً¹

✓ كما أغفل ظرفاً هاماً من أهم الظروف المهيّئة للانطلاق وهو "الاستعمار" التي عانت منه هذه الدول ونهب ثروتها من طرف الدول المتقدمة ، والتي كانت سببا في ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي أقصت دول العالم الثالث من فرص التنمية ذاتها و فاتتها في ذلك بحقبة من الزمن.

✓ و في الوقت ذاته، تجاهلت هذه النظرية الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظرية أسيرة النموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة التّمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

✓ يقدم روستو فهماً سطحياً و بسيطاً يصوّر التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتباره هذه البلدان وكأنها مجتمع واحد يفترض فيها أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات .

✓ أشار العديد من خبراء الاقتصاد أنّ "روستو" لم يعالج قضية التنمية في سياق أوسع، إذ لم يشمل بذلك اقتصادات البلدان النامية وركّز فقط على الاقتصادات الغربية .

✓ حسب تصوّر روستو فإنّ مرحلة الإقلاع الاقتصادي هي أهم مرحلة من المراحل الخمس ، لذلك شبّه "بن سانية عبد الرحمن" في أطروحته "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية " سنة (2012-2013) مرحلة الإقلاع الاقتصادي بطيران الطائرة وانتقالها من وضعية السكون الى وضعية الحركة ومن مستويات أدنى الى مستويات أعلى.

¹ جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع: <https://www.alukah.net/culture/0/81485>

المطلب الثاني: التنظير التنموي للانطلاق الاقتصادي في الفكر الياباني والاسلامي

بعد التطرق الى نظرية المراحل "لروستو" في شرح مراحل النمو والتطور بالنسبة للدول النامية، كان لابد من التطرق في هذا البحث الى أهم النظريات في الفكر الياباني التي توضح كيفية النمو والتطور للحاق بركب التصنيع ، حيث اعتبرها البعض عقيدة رئيسية لاستراتيجية التنمية والتي تداولها الكثير من الاقتصاديين على نطاق واسع لتفسير مراحل التطور الاقتصادي وباهتمام كبير في وصف نجاحات الاقتصادات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر شرق آسيا، كما أنّ للفكر الاسلامي اسهامات عديدة في توضيح وشرح أهم الأفكار التنموية في بناء دولة قوية تستمد نموها من سياسة البناء والاتكال على الذات .

أولاً: النموذج الياباني "سرب الاوز الطائر" لـ "Acamatsu" :

التنمية الاقتصادية بأسلوب "الإوز الطائر" هو عملية للتغيير الهيكلي، مدفوعة بالابتكارات التكنولوجية والمؤسسية على حد سواء والعمليات التجارية التفاعلية داخل التسلسل الهرمي للاقتصاديات. والأهم من ذلك بالنسبة للعملية ليس فقط الأسواق حيث تتم أنشطة البحث عن الربح ولكن أيضًا ، والأهم من ذلك ، مجموعة أوسع بكثير من المؤسسات عبر الحدود الوطنية تسمى "الاقتصاد السياسي العالمي". تم طرح بعض هذه الخصائص الأساسية بشكل ضمني فقط في نظرية "الإوز الطائر" الأصلية لـ "Acamatsu" للتنمية الاقتصادية.

هذه النظرية أو ما يعرف بالإنجليزية " The Flying Geese Model " للتنمية الاقتصادية التي قدمها في الأصل "Kiama Acamatsu" (1897-1974) ، هي النظرية الاقتصادية الوحيدة المولودة في اليابان والتي تداولها الكثير من الاقتصاديين على نطاق واسع لتفسير مراحل التطور الاقتصادي في اليابان واعتبرها البعض عقيدة رئيسية لاستراتيجية التنمية للحاق بركب التصنيع. أيضًا كما تحظى فكرة تشكيل سرب الاوز الطائر باهتمام كبير في وصف نجاحات الاقتصادات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر شرق آسيا¹.

¹ أنظر الى :

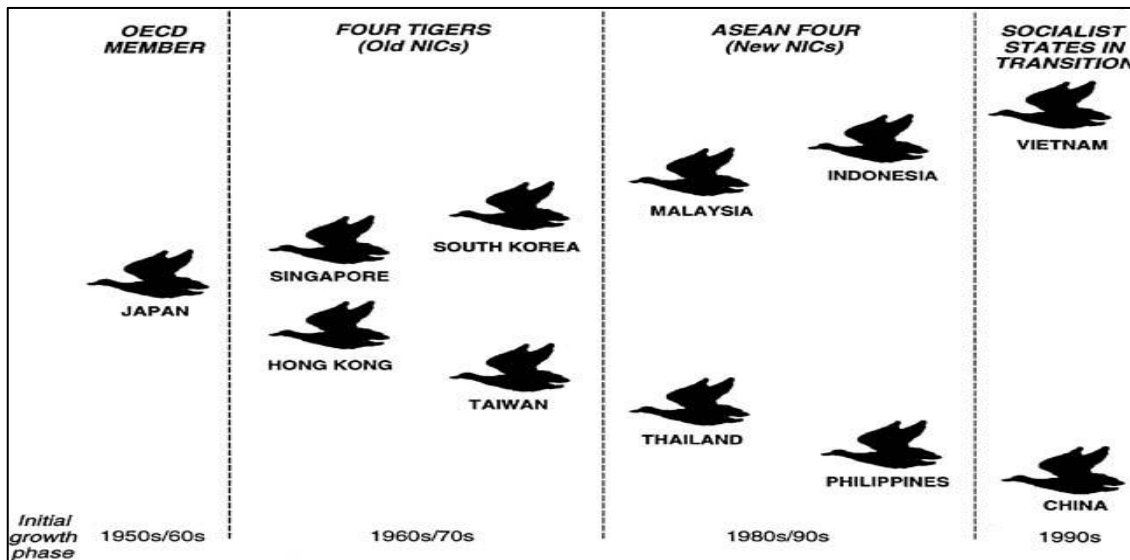
- Cai Fang, 'CHINA'S ECONOMIC DEVELOPMENT: IMPLICATIONS FOR THE WORLD', First published in English, by Routledge 4 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN, Typeset in Times New Roman by Newgen Publishing UK, 2023.
- Terutomo Ozawa 'The Evolution of the World Economy: The 'Flying-Geese' Theory of Multinational Corporations and Structural Transformation' published by "Edward Elgar Publishing Limited" Northampton, USA, 2016
- Walter F. Hatch 'ASIA'S FLYING GEESE :How Regionalization Shapes Japan', Cornell University Press , Ithaca and London, 2011
- Patrick Avato, 'The Dragon and the Flying Geese: The Effects of the Emergence of China on Patterns of Growth and Development in Asia', Druck und Bindung: Books.. Auflage, Norderstedt, Germany, 2006

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإلتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

حيث تعود الصياغات الأساسية لنموذج "سرب الازر الطائر" إلى الإسهامات التي قدمها Kiama "Acamatsu" سنة (1937)، Okuta (1985)، Firnon (1966)، و Kujima (2000)، فقد ظهر هذا النموذج في النصف الثاني من الثلاثينيات وتحديدا سنة 1937 من قبل الاقتصادي الياباني Kiama "Acamatsu" ثم اتسع صيته على يد "Kaminghar" Brus سنة 1984 كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب ،

صاغ "Acamatsu" هذا النموذج لتفسير مراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في ميادين التنمية والتطور الصناعي و الرأسمالي، حيث صوّر هذا النموذج عملية النمو الاقتصادي في الدول المعنية لدول جنوب شرق آسيا ، أو التي تعرف بـ "نمور آسيا" ، يصف عملية النمو بأسراب الإوز الطائر ، إذ تأتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها "الوزة القادة" ، يليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية ، تايوان هونج كونج وسنغافورة ، ثم السرب الثاني ويضم كل من ماليزيا و تايلندا و أندونيسيا والفلبين ، أما السرب الثالث فيشمل : الصين و الفيتنام ، ويفصل بين كل سرب و آخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه ، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة¹، وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم(03): مراحل وأنماط التطور الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا



المصدر: https://sk.sagepub.com/reference/hdbk_urban/n27.xml

¹ جانغ يونغ لينغ ترجمة أية محمد الغازي، "الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ21"، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، طبعة 01، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2017، ص27.

ترى النظرية أن الدول الناهضة "السرب اللاحق" تميل إلى الصناعات الأقل تقدماً مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي "السرب السابق"، فاليابان تاريخياً كانت تستورد النسيج من بريطانيا ثم تحولت إلى منتج ومصدّر للنسيج و استطاعت أن تطوّر صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. وفي مرحلة تالية تحوّلت صناعة النسيج إلى السرب الأول بالاستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة نمطها. وبدورها طورت دول السرب الأول من اقتصادها وصارت تنتج سلعاً كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج إلى دول السرب الثاني التي تدرّجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على العمالة غير الماهرة إلى صناعات تعتمد على العمالة الماهرة والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال، حيث يتضح من عملية التطوّر التدريجي استفادة دول جنوب شرق آسيا من فكرة تقسيم العمل فيما بينها من خلال قيام روابط صناعية مشتركة بينها و بين اليابان ،كما لعبت الاستثمارات اليابانية دوراً كبيراً في إيجاد هذه الروابط الأمر الذي ساعد على وجود تبادل تجاري كبير وتدفقات مالية ضخمة ومنتظمة من اليابان إلى دول شرق آسيا إلى جانب انتقال التقنية اليابانية وأساليب الإدارة، إضافة إلى توظيف المزايا التجارية النسبية في كل بلد من أجل النمو الاقتصادي، لذلك ، وفي هذا الإطار يشير إلى ثلاثة منحنيات رئيسة تحدد طبيعية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الأخذ بالنمو وكما يلي:

- ❖ **منحنى الاستيراد:** وهو النمط الأول في تسلسل الاستيراد (M) الإنتاج المحلي (P) التصدير (X)، حيث في المرحلة الأولى يبدأ البلد الأخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم)
- ❖ **منحنى الإنتاج:** وهو النمط الثاني في التسلسل من السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية ومن المواد الخام والبسيطة إلى السلع المعقّدة والمكرّرة، حيث في مرحلة ثانية: يحاول البلد الأخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم.
- ❖ **منحنى التصدير:** وهو النمط الثالث في الاضطفاف من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة حسب مراحل نموها، حيث في مرحلة ثالثة يبدأ البلد الأخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدماً.

وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدّد موقع كل اقتصاد جاء متأخراً في ميدان النمو والتقدم ، في إطار نموذج " الإوز الطائر " وذلك تبعاً للارتفاع والمسافة ، حيث اكتشف Acamatsu هذا النمط تجريبياً في تاريخ تطور العديد من الصناعات التحويلية اليابانية خلال الفترة من 1870-1939 (مثل السلع الصوفية) ، والغزل القطني ، والقماش القطني ، وآلات الغزل والنسيج ، والآلات العامة ، والدراجات ، والأدوات

الصناعية) التي أجرى لها تحليلات إحصائية بين الزمن، و رسم خطوط الاتجاه المتسلسل الزمني للواردات والإنتاج المحلي والصادرات لكل صناعة، حيث أظهرت هذه الخطوط نمطاً ثابتاً شبيهاً بالموجة من ثلاث خطوات متسلسلة منظمة من التنمية الصناعية ، حيث ترتفع الواردات أولاً ثم تنخفض ، بينما يبدأ الإنتاج المحلي في السيطرة ، ليحل محل الواردات تدريجياً ، وأخيراً تظهر الصادرات بنجاح، وهذا ما تفسره المنحنيات الثلاثة للنظرية.

ونتيجة لتفاعل الأنماط الثلاثة وظيفياً مع بعضها البعض أدى ذلك الى دفع عجلة نمو اللحاق بالركب، ثم أطلق على هذا النمط اسم "تشكيل الإوز الطائر" لأن "الإوز البري يطير في صفوف منظمة ويشكل حرف V معكوساً ، تمامًا كما تطير الطائرات، وبعبارة أخرى أكد اكتشافه من الناحية التجريبية. حيث عملت آلية MPX كمحرك قوي للتنمية لكل صناعة يابانية.

ثانياً: نقد هذه النظرية

تتفق نظرية الاوز الطائر لـ "Acamatsu" مع "نظرية المراحل" لـ "Rostow" في وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي Uni-linear مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له، ولكن تختلفان في كون أن النظرية اليابانية جاءت نموذجاً للدول النامية والآخذة في النمو التي تأخرت عن ركب الدول المتقدمة على عكس "نظرية المراحل" التي تجاهلت خصوصية هذه الدول.

رغم الإسهامات الفدّة لنظرية "الإوز الطائر" في دفع عجلة النمو للنمو الآسيوية إلا أن Terutomo Ozawa في كتابه "The Evolution of the World Economy" سنة 2016، طالب بإعادة صيغة هذه النظرية لحاجتها الى مفاهيم وتحليلات جديدة خاصة في ضوء التغيرات السريعة في التكنولوجيا والمعرفة التجارية والعلاقات الدولية في الاقتصاد العالمي، وبذلك فإنّ إطاره الأصلي للتحليل يتطلب تحديثاً واسعاً وإعادة صياغة من أجل أن يظل وثيق الصلة بعالم متغير بشكل كبير وسريع في ظل قوى العولمة.

- بالرغم من أن أمريكا ودول أوروبا في أثناء مسيرة تحولها إلى دول عظمى قاموا بالترويج لنظرياتها التنموية، حتى أصبحت تروج لها في الرأي العام، والتعليم في المدارس وفي المؤتمرات، وجميع أشكال التبادلات الإنسانية على أنها نظريات رائدة لها دور توجيهي في المجتمع الدولي، إلا أنه باستعمال نفس الوسائل والطرق المستخدمة لنشر النظرية اليابانية "سرب الاوز الطائر"، هاجم الباحث الاقتصادي Terutomo Ozawa هذه النظرية

ووصفها على أنها ترويج من اليابان على نظرياتها الامبريالية عالميا، خاصة بعد نجاح "النموذج الآسيوية"، وخاصة التحول من "القصة الصينية الى الحلول الصينية"¹، بأنها لا تصلح في ضوء التغيرات العالمية الجديدة.

ثالثا: النموذج الاسلامي في فكر " مالك بن نبي":

أثار المفكر الكبير " مالك بن نبي " مشكلة التخلف التي يعاني منها العالم الإسلامي حتى بعد استقلالها حيث أنها بقيت تابعة اقتصاديا ولا تتحكم في زمام أمورها لأنها لا تنتج بل تلجأ الى سياسة التكدس (الاستيراد)، وأكد في كتاباته على ضرورة معالجة مشكلة التخلف معالجة شاملة ومتكاملة لمواجهة الضرورات الداخلية والخارجية لها ، حيث بين الى أن سياسة تكدس المنتجات من الغرب لا يبني حضارة بل يؤدي الى التمدن وهي ظاهرة يمكن صناعتها في لحظة معينة من الزمن وليس مجتمع يصنع أفكاره بنفسه، وهو نفس منطلق النظرية اليابانية في تشكيل سرب الازور الطائر التي استطاعت الدول الآسيوية تجاوز واقعها المتخلف كاليابان والصين .

1- الانطلاق والتنمية عند مالك بن نبي:

يرى المفكر الجزائري (رحمه الله) أنّ التنمية هي فكرة متطابقة مع الحضارة، ذلك أن النمو حضارة والتخلف انحطاط، أي أنّ التنمية عنده تأخذ الثقافة كمحتوى وكوعاء لها لكي تضمن المشاركة الاجتماعية الكلية لها²، و يفرق مالك بن نبي في موضوع التنمية الاقتصادية بين الاقتصادانية والاقتصاد حيث يعرف الأولى على أنها ضرب من "الصبيانية الاقتصادية" أو بـ"الاقتصادانية" **"L'Economisme"** التي لا تحوي في الحقيقة أي واقع اقتصادي وإنما هي فقاعة غاز ظرفية تبدي ألوان قوس قزح برّاقة في ظاهرها وأوهاما وتناقضات في حقيقتها بداية للاستبداد وتقييدا جديدا لحرية التصرف³.

أما الانطلاق الاقتصادي فلا يتحقق إلا بسياسة "البناء لا التكدس"، حيث يتدعم باجراء الإصلاح الزراعي الجذري لصالح جماهير الفلاحين وبالتصنيع الملائم لإشباع الحاجات الأساسية والى بقية الجهود التي تبذل من أجل بناء الأسس الاقتصادية الهادفة لخلق اقتصاد متنبون (مدمج عضويا) دون اقضاء جميع شرائح وفئات المجتمع (الحرفيين، صغار المنتجين، كبار التجار....) والاهتمام بهم وتوجيههم للمشاركة بمجهودات

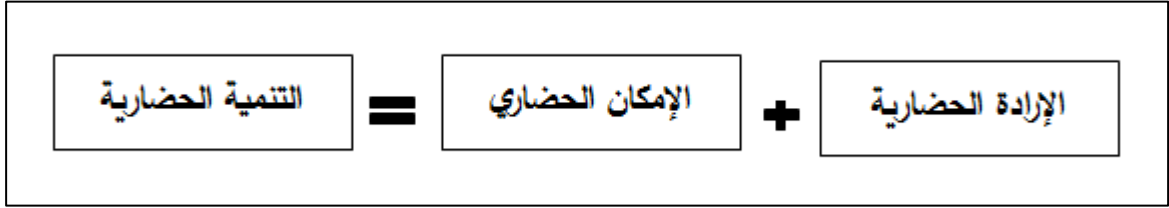
¹ Cai Fang, " CHINA'S ECONOMIC DEVELOPMENT: IMPLICATIONS FOR THE WORLD ", First published in English , by Routledge 4 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN, Typeset in Times New Roman by Newgen Publishing ،UK 2023.

² مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، دار الشروق، طبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1978، ص 107.

³ مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإلتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

التنمية، لترسيخ إرادة الحضارة الجديدة في منطلقها وهو الاقتصاد **L'Economie** أو ما يسمى باقتصاد الوفرة (التنمية الحضارية) الذي يستند على الإمكان الحضاري¹.



-إلا أنّ التنمية الحضارية حسب "مالك" لا تتم إلا عن طريق التخطيط والتخطيط الدقيق²، حيث يؤكد على أنه حجر الأساس لانطلاق التنمية ومعنى ذلك أن الخطة يجب ان تكون موحدة وليست مفصلة أو مقسمة الى أجزاء صنعت على حدى، قد تتلاءم أو لا تتلاءم هذه الأجزاء مع بعضها البعض عند تركيبها و بالتالي لا تؤدي عملها، لذلك هذه الوحدة هي الشرط الأساسي لأداء عملها بنجاح³ ،

-لذلك فإنّ عملية التخطيط في بلد في طور النمو يهدف أساسا الى تحريك كامل طاقاته وموارده البشرية والمادية تحريكا يعطي ديناميكية اقتصادية واجتماعية، ويعتمد على مقومات ومقدمات لعملية التخطيط تسبق عملية الانطلاق الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، أبرزها:

✓ **مقدمات سياسية:** حيث يرى "مالك بن نبي" أن الدول المتخلفة إذا لم تتخلص من القابلية للاستعمار فإنها لن تتخلص من الاستعمار⁴ والمقصود هنا الاستعمار بكل أنواعه، اذ يعتبر الاستقلال السياسي بمضمونه التقدمي الثوري الوجه الأول في حين يعتبر وجود سلطة وطنية ذات سيادة وتقديمية الوجه الثاني لعملة واحدة، وكلاهما مسؤول عن السعي لتوفير الشروط أو المقدمات الأخرى على هذا الطريق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

✓ **مقدمات اقتصادية:** حيث يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية الاهتمام بالجانب التربوي، الثقافي والأخلاقي الذي يجعل الانسان القيمة الاقتصادية الأولى والوسيلة التي تتحقق بها خطة التنمية ونقطة التقاء كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز، حيث ينتقد برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية على

¹ مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 62-64 .

² مالك بن نبي، "من أجل التغيير"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، دمشق، سوريا، 2005، ص 29.

³ مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁴ مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين "شروط النهضة"، دون طبعة، دون سنة نشر، ص 09.

أنها لازالت بعيدة على وضع الانسان في هذه الرتبة باعتباره هو الآخر وسيلة تتغير في ذاتها وفي فعاليتها بقدر ما تحدث من تغييرات في نطاق النمو الاقتصادي¹.

✓ **مقدمات تنظيمية:** حيث أكد على أنّ إرادة الفرد تنبع من الإطار العام للمجتمع الذي هو جزء منه، وكلما كان المجتمع متماسكا وللافكار فيه دور وظيفي انتظمت إرادة الفرد في اطرادها وتنافست الجهود في مسيرتها، ونظمت عمل الفرد مع الجماعة وحققت الاندماج الاجتماعي، كما أن الافكار الرائدة تحتضن نشاط المجتمع، والافكار العملية توجه النشاط وشبكة العلاقات الجديدة هي التي تضع للطاقات الحيوية حدود نشاطها².

قدم المفكر "مالك بن نبي" شروطا تضمن الانطلاق التنموي في الدول المتخلفة، العربية والاسلامية في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد سنة 2000 متمثلة في النقاط التالية³:

✓ تعبئة الطاقات الاجتماعية المتمثلة في الانسان والتراب والوقت في مشروع تحركه الإرادة الحضارية أمام الصعوبات والوسائل مهما كانت بساطتها وذلك لتحقيق المال وتعظيمه ، لذلك رأى بأنّ القضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية امكان مالي ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية كما استطاعت الصين الحديثة أن تحوّل معالمها بفضل سواعد أبنائها سواء في المزرعة أو في المصنع أو في ورشات التشييد لأنّ الانسان عندهم يدرك أنّه بالعمل المشترك يستطيع تحويل الجبال مثل جده الأسطوري (يوكنج Yukong).

✓ تمشين الاستثمار الاجتماعي على الاستثمار المالي من خلال مبدأ "الانكال على الذات" وتعويض الإمكان المالي المفقود بالإمكان الاجتماعي وتعويضه بالطاقات الحيوية قدر الإمكان للبلد، وأحسن مثال على ذلك الصين التي أصبحت لها التجربة الرائدة والخبرة الفريدة في مجال توظيف الانسان واستثماره للتراب(الأرض) والوقت، حيث وضعت تبعات التنمية على كاهل الشعب وعوّضت الطاقات الميكانيكية (الآلات) المفقودة بالطاقات الحيوية الموجودة.

✓ الأساس الأخلاقي لعمليتي الانتاج والاستهلاك بمعنى الالتزام الذاتي الذي يجسده "مفهوم الواجب" والذي لا يمكن تحقيقه الا بالوازع الديني (كرقابة داخلية) وهو بدوره لا يمكن غرسه الا بالتربية الاجتماعية، حيث يؤكد مالك بن نبي على فكرة الواجب التي يقوم عليها الإقلاع الاقتصادي بتكوين انسان جديد فعّال، حيث لا

¹ مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص77.

² مالك بن نبي، ترجمة سيام بركة، شعبو أحمد: "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي"، دار الفكر، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2002، ص09.

³ مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص71-97.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإلتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

تحقق الطاقة الاجتماعية فعاليتها الحركية الآ إذا كان حاصل العمل على الطاقة المستهلكة إيجابيا ($1 <$) وكما زاد المحصول (الإنتاج) انخفض التبريد (استهلاك)¹:

الواجب (الإنتاج) > الحق (الاستهلاك) = 1-	←	قيمة سلبية	←	تخلف حضاري
الواجب (الإنتاج) + الحق (الاستهلاك) = 0	←	قيمة منعدمة	←	ركود حضاري
الواجب (الإنتاج) < الحق (الاستهلاك) = 1+	←	قيمة ايجابية	←	تقدم حضاري

حيث لا يتحقق تنمية مستدامة الآ إذا تحققت المتراحة: الإنتاج < الاستهلاك

الديناميكا الاقتصادية بين الإنتاج والاستهلاك من خلال خلق جو اجتماعي تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات ويكون فيه العمل مشتركا يحرك الانسان ليكتشف الإمكان من أجل تحقيق شروط الديناميكا الاقتصادية المتمثلة في المسلمتين:

لقمة عيش لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد العربية والمسلمة لمواجهة ضروريات البلد الداخلية وتطوير اقتصادها وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها لمواجهة الضروريات الخارجية باستغلال عوامل الوفرة لديها من خلال الاستثمار الاجتماعي لديها مثلا البلد (1) لديها فائض من العدة البشرية والبلد (2) ممتنع من التراب (الأرض) والبلد (3) فائض من المال معطل، وهذه العناصر الثلاثة بتكاملها وتوظيفها هي التي تؤدي الى الاستثمار المالي والتكامل الاقتصادي للبلاد الاسلامية.

اعتمد مالك بن نبي في فلسفته عن الانطلاق والتنمية في البلاد الاسلامية على أحكام وتعاليم الدين الاسلامي وضرورة ترسيخها في الحياة العملية ، اذ تتميز العملية التنموية في الإسلام باعتماد مقاصد التغيير الإيجابي ، كأساس للإعمار، وَفَقًا للقانون الإلهي المركزي : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (سورة هود: الآية 61)، بعيدا عن التغيير السلبي: ((من غشنا فليس منا))، ولذلك يرى "تايف عيوش" في مقاله على شبكة الألوكة الثقافية بعنوان : "التنمية الاقتصادية بمنظور إسلامي" أن زجَّ البُعد الأخلاقي في صميم عملية

¹ بشير المقلائي، "الأفكار الاقتصادية عند مالك بن نبي"، قسم العلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 396.

الإعمار بالتنمية هو ما تقتقر إليه اقتصاديات التنمية المعاصرة؛ حيث اعتادت أن تعتمد مقاييس مادية بحتة بعيدا عن النفحات الروحانية.

لذلك فإنَّ عُمق الرؤية الإسلامية إلى أهمية التنمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وضرورتها في إصلاح معاش الناس، وتحسين مستواهم المادي بالعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة لإدامة حياتهم، وَفَوْقَ لَلآية الكريمة: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (سورة النجم: الآية 39)، بما يكفل لهم حياة طيبة تتجسّد في حقيقة: ﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ عَفُورٌ ﴾ (سورة سبأ: الآية 15) ،

- لقد حاول "مالك بن نبي" إرساء أسس النهضة الاقتصادية للبلدان النامية في صورة مخطط تنموي، كما تؤكد الأحداث والوقائع المعاصرة، خاصة تجربة ماليزيا التي تطورت تطورا كبيرا بفضل جمعها للنموذجين : اعتمادها على الفكر الاسلامي لـ "مالك بن نبي"، والنظرية اليابانية في اتباع مسار الازرة القائدة "اليابان" .

المطلب الثالث: دوافع الإقلاع وحتمية التنوع الاقتصادي في الدول النفطية

إن الحقائق التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة و التغيرات التي عرفتتها السوق العالمية للنفط تفرض ايجاد حلول ضرورية بديلة ومستعجلة على الدول النفطية للتخلي عن نماذج النمو التقليدية التي تعتمد التنمية فيها على النفط كمصدر رئيسي ووحيد لها، حيث تعددت الأسباب والدوافع الى ضرورة احداث الانطلاقة الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية ، و اتباع نموذج جديد قائم أساسا على تنويع المصادر والدخول .

أولاً: -دوافع وأسباب حتمية الإقلاع بالنسبة للدول النفطية¹: نذكرها فيما يلي:

✓ **الاعتماد المفرط على النفط:** اعتمدت الدول النفطية بشكل كبير ومهيمن على المادة الاولية "النفط" لسهولة استخراجها وانخفاض تكاليفه مما جعل هذه الدول تقرط في الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للتنمية .

✓ **عدم الاستقرار الأسعار في الأسواق العالمية:** التحكم المستمر في أسعار النفط والطاقة الانتاجية للدول تعرض الاقتصاد النفطي الى عديد التقلبات التي تحدث سواء في الداخل كزيادة السكان مع انخفاض او ثبات الطاقة الانتاجية مما تؤدي الى ارتفاع الاسعار أو في الخارج كزيادة الانتاج العالمي منه فتنخفض اسعاره.

¹ أنظر الى:

- عثمان الخويطر، "خواطر نفطية"، العبيكان للنشر، الجزء الأول، الرياض، السعودية، 2018، ص194.
- عدنان جابر، "العرب ما بعد عصر النفط"، دار علاء الدين للطباعة والنشر و التوزيع، مجلد 01، طبعة أولى، 2004، ص71.
- حكيمه حليمي، "اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة لامكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي"، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 77.
- ودّان بوعبد الله وآخرون، "مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، 2015، ص36.

- ✓ **النفط مادة ناضبة:** بالرغم من الخصائص الكثيرة التي يتميز بها البترول، وما حققه من مداخل للدول و عوائد مالية كبرى ، الا ان ميزة نضوبه تسقط كل الخصائص السابقة، كما أنها تتسم بغياب التجدد في حالة النضوب الفيزيائي (انتهاء الاحتياطي في باطن الأرض).
- ✓ **ظهور الطاقات البديلة للنفط :** تجاوز الحاجة الى النفط وتعويضها بمصادر طاقة بديلة خاصة لما تكون أقل تكلفة (نضوب تقني)، فيتراجع على الصعيد العالمي الطلب على استهلاك هذه المادة وهو ما اختارته الدول الغير نفطية في انتاج الطاقة عن طريق مصادر أخرى غير البترول.
- ✓ **النفط و"لعنة الموارد":** كثيرا ما تشهد البلدان المصدرة للنفط تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في الركود الطويل بعد الطفرة النفطية ، وانخفاض مداخلها بسبب ارتفاع الطلب على عملة البلد النفطي فيؤدي الى ارتفاع قيمتها أكثر من اللازم ، فتحصل نتيجتان :الاولى تتمثل في انخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية فتتراجع الاستثمارات داخل البلد وفرص العمل الجديدة..
- ✓ **النفط ومفارقات التنمية:** الطفرة النفطية الحاصلة للدول المصدرة للنفط والفوائض المالية المحققة لا تعكس التطور الاقتصادي لديها بالرغم من أن جهود التنمية استغرقت أكثر من ربع قرن ،وهذا راجع الى خلق مجتمع اتكالي مستهلك أكثر منه منتج¹.
- ✓ **اللاعادلة في توزيع الدخل:** يعتبر النفط من القطاعات الاستراتيجية ذو الاجور العالية و يرتبط بالدولة بصورة مباشرة ، لذلك مسألة توزيع الدخل على كافة الأفراد تأخذ اهتماما كبيرا لدى صانعي القرارات والسياسات في ايجاد قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيعها الا أنه يصعب تحقيق ذلك مما يشكّل تفاوت في الدخل.
- ✓ **اهمال قطاعات الاقتصاد الحقيقي:** اهملت الدول النفطية لعقود من الزمن أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة كالزراعة ، الصناعة ، البناء، الخدمات ، السياحة... الخ ، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في بناء قطاع اقتصادي حقيقي ، تنشيط الاستثمار المنتج وتكوين رأس المال حيث اهدرت أموالا طائلة نتيجة للسياسات التنموية الخاطئة و سوء التسيير بعدما كانت فوائض النفط كفيلة بإحداث انطلاقة اقتصادية بعيدة عن مورد النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي.

¹ ورتي شهرة ، موساوي رياض: "تنوع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 02، 2022، صص 132-151.

ثانياً: التنوع الاقتصادي:

إنّ اعتماد الدول النفطية اعتماداً كبيراً على ربيع النفط والغاز أهمل جانب مهمّ جداً من الاقتصاد لا سيّما البلدان التي تتمتع بالموارد الطبيعية الهائلة والتي حباها الله دون غيرها بهذه الثروات، كما أنّ وطأة الأزمات السعرية للنفط على الدول الربيعة أكثر حدّة، والذي يؤثر بشكل كبير على التوازنات الكلية للدولة، لذلك فإنّ التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية لضمان زيادة إنتاجية العوامل، الاستثمار و تنوع عائدات التصدير، حيث يعتبر أهم الخيارات الاستراتيجية للدول هي ضرورة تفعيل التنوع الاقتصادي بمعناه الحقيقي والشامل كمنهج للتنمية المستدامة.

1- تعريف التنوع الاقتصادي:

يعرّف " التنوع " بطرق مختلفة تبعاً لمجال تطبيقه كما يلي:

✓ يمكن القول أنّ اقتصاد دولة ما "متنوع" إذا كان الهيكل الانتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة¹.

✓ وعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير الى "الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الاسعار، الحجم بسبب انخفاض الطلب الظرفي عليه².

وخدمة لموضوع الدراسة نستنتج عدة تعاريف تربط التنوع بهيكل الإنتاج ومصادر الدخل، وكذا بهيكل الصادرات السلعية كما يلي:

✓ التنوع عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، ممّا يسمح بفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

✓ يعني إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية.

¹ عبد النعيم دفرور وآخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية" العدد 12، جامعة الوادي، جامعة ورقلة، سنة 2017، ص368.

² موسى باهي، كمال رواينية، "التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2016 ص 135.

✓ كما يعني الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل في البلد، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة تستطيع أن تكون بدائل ذات ميزة تنافسية عالية يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

✓ كما يعني توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة لزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ، تنوع الصادرات وتفعيل الضرائب لتقليل المخاطر .

وكخلاصة لما سبق نقول أن "التنوع الاقتصادي" يشمل كل السياسات التي تهدف إلى الحد من الاعتماد على سلعة أو عدد محدود من السلع تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك من أجل تقليص المخاطر الاقتصادية والقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية".

2- حتمية التنوع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية:

أصبح انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي بسبب المزايا التي يحققها في النقاط التالية¹:

✓ **تقليص المخاطر نتيجة انخفاض حصيلة الصادرات:** حيث تتعرض الدول النفطية الى أزمات مالية نتيجة لانخفاض العوائد الربعية من النقد الاجنبي بشكل كبير، مما يؤدي الى تقليص القدرة على تغطية الواردات و تمويل التنمية الاقتصادية في المقابل فان التنوع الاقتصادي يؤدي الى تنوع هيكل السلع المصدرة ،مما يؤدي الى تقليص الخسائر والاطار .

✓ **انعاش مستويات الناتج المحلي الاجمالي:** يؤدي التركيز في انتاج عدد محدود من المنتجات الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الى عدة عوامل غير مستقرة، مما يؤدي الى تسجيل نمو اقتصادي منخفض، وعلى عكس ذلك فان توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يرفع من مستويات الناتج المحلي الاجمالي.

✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع رؤوس الأموال على عدد كبير من المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن التركيز .

✓ **زيادة انتاجية العمل:** يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل باستثمار أكثر لرأس المال البشري، مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

¹ سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنوع الاقتصادي"، الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، يومي 02/03/2016/نوفمبر 2016 ، ص15 و16.(بتصرف)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإلتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- ✓ رفع مستوى التشابك بين القطاعات الإنتاجية: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة عدد الأنشطة الاقتصادية الموزعة على مختلف القطاعات المنتجة وزيادة العلاقات التشابكية فيما بينها كتحويل المادة الأولية في الزراعة الى سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع في قطاع الصناعة....الخ،
- ✓ زيادة الفرص التشغيلية: التنوع يزيد من توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات مما يؤدي الى الطلب على العمالة وتوليد الفرص الوظيفية، وبالتالي يقلص من معدلات البطالة .
- ✓ زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي العلاقات التشابكية بين القطاعات ، لان مخرجات قطاع هي مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، وبالتالي ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها، مما يؤدي الى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

من خلال المزايا السابقة للتنوع الاقتصادي والأهمية الاقتصادية من وراء تطبيق سياسات تنموية تؤكد على التنوع والإقلاع عن المورد الوحيد فإن "دولة ماليزيا " كانت من أهم التجارب الرائدة في احداث الإقلاع و تفعيل التنوع الاقتصادي من خلال استراتيجية شاملة لتنمية مختلف القطاعات ، حيث عمدت هذه الدولة النامية والنظمية بالدرجة الأولى الى اتباع النموذج الاسلامي في الإقلاع (التنظير التنموي لمالك بن نبي) ، وأصبحت التجربة الماليزية بذلك تقدم أبرز الدروس المستفادة لنظيرتها من الدول.

ثالثاً: الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا في التنوع الاقتصادي:

حققت ماليزيا تنمية اقتصادية على مدى السنوات الماضية انعكست على أدائها الاقتصادي ، مما أدى الى اجتذاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات الداخلية على جميع القطاعات الانتاجية دون التركيز على قطاع على حساب قطاع آخر ، حيث كان لهذه السياسة التنموية الأثر الكبير في تحسين مستوى معيشة السكان، زيادة الناتج المحلي الاجمالي، استقرار قيمة العملة وزيادة مناصب الشغل والتخفيف من البطالة....الخ ، ولعل أهم ما ميز التجربة الماليزية كونها دولة إسلامية طبقت تعاليم الإسلام بشكل سليم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جعلتها رائدة في التنوع الاقتصادي بكل المقاييس فتكون بذلك قد اختارت النموذج الاسلامي الذي جاء به "مالك بن نبي" وتبنت أفكاره وتجسيدها على أرض الواقع ، لذلك نحصي أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها من خلال التجربة الماليزية فيما يلي¹:

✓ التركيز على جوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حثّ عليها الإسلام في المعاملات الاقتصادية لا سيما المالية الإسلامية التي تقوم في جوهرها على تمويل الاستثمار الحقيقي؛

¹ حلبي حكيمة، ورتي شهرة، " استراتيجية التنوع الاقتصادي في ماليزيا: قراءة في عوامل النجاح والدروس المستفادة"، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظلّ التنمية المستدامة"، بسكرة، أيام: 08 و 09 /06/2021.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

☞ تطبيق مبادئ الحكم الراشد من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد والعدالة و المساواة؛
☞ جعل التنوع مصدر "إنماء لا هدم" من خلال التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة في حالة وجود اختلافات ايديولوجية وعرقية مختلفة ؛
☞ الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

☞ الاتكال على الذات ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحقيق التنمية البشرية فالإنسان هو أساس التنمية.
☞ توزيع التنمية على جميع المناطق الجغرافية دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى حتى لا يترتب عليه الكثير من المشكلات: التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل؛
☞ اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة التخطيط ووضع استراتيجيات بعيدة المدى لا تتغير بتغير الحكومات لتحقيق أهدافها وجني ثمارها.

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية المفسرة لعلاقة الائتمان - النمو الاقتصادي

هيمن الفكر الكينيدي قبل ظهور كل من "Mackinnon" و "Shaw" (1973)، على النقاشات الاقتصادية حيث لم يتعمقوا في تحليل موضوع التطور المالي واعطوه دور صغير جدا في تحديد النمو الاقتصادي. وقد ساعدت الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية وإعادة إحياء النظرية الكلاسيكية وظهور المدرسة النقدية بقيادة "Friedmann" في أواخر سنوات الستينات، على ظهور نظرية اقتصادية جديدة قدمت التطور المالي على أساس أنه من أهم محددات النمو وقد شكلت هذه النظرية الأرضية الخصبة التي مهّدت لظهور نظرية التحرير المالي في بداية السبعينات بقيادة McKinnon و Shaw ، الذي أكد على أهمية التطور المالي والتحرير المالي في دعم الاستثمارات والنمو الاقتصادي بالنسبة الى الدول النامية، حيث يسلط أنصار النظم المالية القائمة على البنوك الضوء على الأفضلية التي تمنح لها من خلال خلق علاقات طويلة الأجل مع المؤسسات التي تمولها.

كما يرى Amble (2005)، أن هذه العلاقات الطويلة الأجل يمكن أن تساهم في ظهور سلوك تعاوني بين المؤسسات والبنوك و بالتالي تمنع أي سلوك انتهازي¹. أما Beck (2010) فقد لخص مزاياه في تقليل مخاطر

¹ Bruno Amable (2005), *"Les cinq capitalismes : Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation"*, Éditions du Seuil, Paris, pp 374.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

السيولة من خلال توزيع المدخرات على الاستثمارات بين الأجل القصير و الطويل، وتشجيع المستثمرين في بالمخاطرة في المشاريع الأكثر ربحية¹.

المطلب الاول: فرضيات العلاقة واتجاه السببية بين الائتمان - النمو وأهم النظريات الاقتصادية

تقسّم الأدبيات النظرية حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات وذلك بحسب اتجاه العلاقة بينهما فرضية العرض القائد التي تنص على أن التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي، فرضية الطلب التابع التي تفترض أن النمو الاقتصادي يقود التطور في القطاع المالي، والعلاقة السببية الثنائية الاتجاه.

أولاً: فرضية العرض القائد *The Supply-leading hypothesis*

كان أول من ربط التمويل بالنمو الاقتصادي "Bagehot" من خلال كتابه "a description of the money market" سنة 1873 وأكد من خلاله على الأهمية الكبيرة للوساطة المالية في دفع الثورة الصناعية في إنجلترا بداية القرن التاسع عشر، إذ اعتبر أن سبب نجاح التنمية الاقتصادية في بريطانيا يعود إلى وجود سهولة نسبية في حشد و تعبئة المدخرات التي تفوقت فيها السوق المالية في بريطانيا و تمويل مختلف الاستثمارات في المدى الطويل²، و في المقابل فإنّ تنفيذ وتطوير تكنولوجيات جديدة في إنجلترا شكّل أمراً حاسماً في زيادة الفرص السانحة للوصول إلى تمويل المؤسسات ، كما ربط التخلف الاقتصادي باستحالة أو عدم قدرة القطاع المالي على تعبئة الموارد.

أما الأدبيات النظرية التي كان لها المساهمة الأهم في دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي نظرية "Schumpeter" (1911) من خلال كتابه المنشور في سنة 1934 بعنوان "the theory of economic développement" والذي أكد من خلاله على الدور الكبير لتطور القطاع المالي و الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحدثه في قطر معين على أداءه الاقتصادي ومعدلات نموه³ ، وأكد على أهمية و دور الخدمات المالية التي تقدمها البنوك خاصة القروض المصرفية في تحسين الإنتاجية و دعم و تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الابتكار التكنولوجي، وكذا على الأهمية الحاسمة للنظام المصرفي في النمو من خلال قدرة المصارف على تحفيز أنشطة الابتكار والنمو في المستقبل عن طريق تحديد وتمويل الاستثمارات

¹ Thorsten Beck (2010), "*Développement de la finance et croissance économique : banques versus marches financiers?*", La revue Secteur privé et développement, N° 5, pp 24-26.

² Walter Bagehot (1873): "*Lombard Street : A Description of the Money Market* ", London : Henry S. King and Co.

³ Joseph A. Schumpeter (1934), "*The theory of Economic Development ; An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle* ", Harvard University Press, Cambridge

المنتجة، كما أوضح "Schumpeter" العلاقة بين المصرفي والمستثمر المبتكر من أجل توضيح أهمية النظام المالي في اختيار التكنولوجيات الحديثة واعتبر أن الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك تتمثل أساسا في تعبئة المدخرات وتسهيل المعاملات والتي تعتبر ضرورية لنجاح الابتكار و التطوير الذي يعتبر أساس النمو الاقتصادي، حيث أن "المصرفي" يعمل على تحديد المستثمرين الذين يملكون فرص أكبر لنجاح ابتكاراتهم، حيث يحتاج هذا الأخير للموارد المالية من أجل تنفيذ ابتكاراته وإدخال تكنولوجيات حديثة في الإنتاج الذي يحتاج بدوره إلى " الائتمان" من أجل شراء الوسائل و المعدات ، كما يختار "البنك" الأفضل من بين هذه الابتكارات الحديثة لتمويلها، وبالتالي فقد بيّن "Schumpeter" أن الوساطة المالية تعزز من درجة النمو من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المبتكرة أي من خلال مبدأ تخصيص الموارد، كما أكد في نظريته على الأهمية الحاسمة للقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي وذلك من خلال قدرته على تشجيع أنشطة الابتكار و تحفيز النمو في المستقبل عن طريق تمويل الاستثمارات المنتجة حيث اعتبر أن الائتمان المصرفي المصدر الرئيسي والمحفز للابتكار والنمو الاقتصادي¹.

إلا أنه ما يعاب على نظرية "Schumpeter" أنه لم يتعرض إلى شرح عملية تعبئة المدخرات وإنما ركّز فقط على عملية منح الائتمان، وهذا معناه أن "البنك" في حالة عدم توفر مدخرات تكفي لتمويل المشروع ، فإنه يلجأ لتوفير الأموال عن طريق خلق النقود من دون ضمان، لضمان تقابل العرض مع الطلب من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم ذلك من بدون تقييم المخاطر المرتبطة بعملية الابتكار والتجديد، فقد اعتبر "Schumpeter" " بأنّ البنوك يلعبون دورا محوريا في التنمية الاقتصادية ، بتسليط الضوء على دورها في رفع مستوى الإنتاجية وتقويم مسار التقدم الاقتصادي من خلال التأثير على تحديد وتخصيص المدخرات وليس بالضرورة عن طريق تغيير معدل الادخار، بينما هناك من الأدبيات التي تعتبر بأنّ التكوين الرأسمالي هو العامل الرئيسي وراء النمو الاقتصادي، إذ أنّ توفر بنوك أكثر تطورا يؤثر على مسار النمو من خلال رفع معدلات الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال الخارجية، لذلك في الوقت الذي تؤكد فيه العديد من النظريات على أن البنوك تنشأ بصفة خاصة من أجل التقليل من السلبيات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات المالية، إلا أنه يوجد اختلاف في الآراء حول القنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها البنوك على النمو. إلا أنه بعد ذلك أهملت العلاقة بين التمويل والنمو، نتيجة لأفكار "John Maynard Keynes" سنة (1936) الذي ميّز نظريته في التنمية والنمو عن الأفكار المقدمة من قبل " Bagehot " سنة (1911) و "Schumpeter" سنة (1873)، حيث أوصى على الدور الهام للاستثمار في الإنتاج الكلي والعمالة وعلى عكس النظرية الكلاسيكية الحديثة في نظريته حول

¹ Augustine UJUNWA (2010); *"bank development and economic growth :evidence from Nigeria "*; international journal of management sciences ; vol 2; p 140

معدل الفائدة وتفضيل السيولة، أكد Keynes على تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار. كما فرق بين نشاط البنوك الذي يدعم الاستثمار والمضاربة في أسواق البورصة و التي تولد عدم الاستقرار المالي، أيضا اعتبر "Tobin" أن أسعار الفائدة المنخفضة تنقص الطلب على الأصول النقدية لصالح رأس المال المنتج¹، مما يرفع نسبة رأس المال للعامل الواحد ويسرع النمو الاقتصادي. وبخصوص اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو، فتحليل Keynes يوضح أن التطور المالي يحدث استجابة للتغيرات في الطلب والعرض للقطاع الحقيقي، ومن هذا المنظور التطور المالي لا يسبب النمو وإنما يتبع النمو، وهذا ما أكدت عليه Robinson (1952)، إلا أنه خلال سنوات الستينات ظهرت مجموعة من التحليلات التي تناقضت مع الفرضية الكينزية، حيث انتقدها مجموعة من الاقتصاديين بسبب تجاهلها الجانب المالي على رأسهم Shaw و Gurley سنة (1955)، Hicks (1966) و Patrick (1969) وغيرهم مما أدى إلى ظهور المزيد من الدراسات التي ذهبت في تحليلها الى كل من Schumpeter (1873) و Bagehot (1911) ودعمت فرضية العلاقة والتأثير الايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

حيث اعتبر Gurly and Shaw (1955) أن الحديث عن التنمية الاقتصادية مقتصر على المسائل المتعلقة بالعمل، الإنتاج والدخل وهو ما أشارت اليه العديد من الأدبيات وأن جانب التطور المالي كان مهما في عملية التنمية، حيث قدم الباحثان نظرية لتحليل أثر الأصول النقدية على معدل النمو، كما قدما انتقادات لاذعة ضد الكينزيون بسبب عدم أخذهم بعين الاعتبار جانب التطور المالي في تحليلاتهم، وقد حاول كل منهما من خلال كتابهما " financial aspects of economic development " الذي نشره في سنة 1955 تفسير العلاقة بين تطور الهيكل المالي والنمو الاقتصادي، واعتبرا أن تطور المؤسسات المالية بما في ذلك الوساطة غير المباشرة تعتبر متغير حاسم في عملية التنمية. وقد أكدوا أن البنوك تؤثر على عرض الائتمان بدلا من التأثير على العرض النقدي، ذلك أنهم يعملون على تعزيز كفاءة الادخار الذي يحول إلى استثمار ، الأمر الذي يدفع بالنشاط الاقتصادي ككل نحو النمو، وقد انطلق الاقتصاديين في أغلبهم أن النظرية التقليدية للدخل والفائدة والنقود تعطي اهتمام كاف للعلاقة المتبادلة بين التنمية في القطاع الحقيقي و تطور القطاع المالي.

كما يعتبر كل من Gurley and Shaw أول من درسا العلاقة بين الوسطاء الماليين والنشاط في القطاع الحقيقي وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن القدرة التمويلية تكون مقيدة وضعيفة في حالة عدم وجود وساطة قادرة

¹ Aswath Damodaran "Investment Valuation.tools and techniques for determining the value of any Asset.John Wiley and Sons .second edition.USA.2002.PP11

على التوفيق بين أصحاب الفائض (المدخرين) وأصحاب العجز (المستثمرين)، أي في حالة وجود أسواق غير كاملة، (incomplète) حيث أنّ عرض الائتمان هو أقل من المستوى المطلوب والممكن، وبالتالي مستوى التراكم في هذه الأسواق أقل مما يمكن أن يكون عليه، وقد كانت حجتهما في ذلك أن الأسواق المالية ترفع القدرة المالية للمقترضين كما أكد ذلك، فوجود أسواق مالية متطورة يمكن للمستثمر الحصول على الأموال اللازمة للقيام بمشاريعه، أن من بين أهم الاختلافات في مستويات التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة هي التي تفسر الفوارق بين هذه الدول و أنّ النظام المالي أكثر تطوراً في الدول المتقدمة قادر على دعم التنمية الاقتصادية فيها. حيث تتوسع الوساطة المالية في الدول المتقدمة مما يسهل عمليات تدفق رؤوس الأموال المتداولة بين المقرضين و المقترضين، وعلى عكس ذلك النظم المالية في الدول النامية لا تسير تلك التي في الدول المتقدمة بحيث قد تطورت بشكل أقل، حيث تتم عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين المستثمرين فيما بينهم، وبذلك اعتبر كل من Gurley and Shaw أن الوساطة المالية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز تراكم رأس المال المادي.

وتعد أفكار Gurley and Shaw (1960) من خلال كتابه ¹ Money in a theory of finance واحدة من أهم النظريات الأولى حول "دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، فبالنسبة لهما وجود نظام مالي متخلف غير متطور يتنافى مع تحقيق مدخرات كافية وبالتالي تحقيق مستويات كافية من الاستثمار مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، وبحسب تحليلهم العلاقة بين القطاع المالي والحقيقي تعتبر واضحة، حيث أن التنوع والمنافسة داخل الدائرة المالية يسمحان بتعميق العلاقة بين هذين المتغيرين. و بالتالي من هذا التحليل فإنّ تطوير القطاع المالي وتنوع المؤسسات المالية يسمح برفع مستويات الادخار والمنافسة بين البنوك الأمر الذي يسمح بتخصيص أمثل لهذا الادخار نحو الاستثمار"².

كما اعتبر كل منهما Gurley and Shaw (1967) بأنه يوجد محددتين للتطور المالي وهما: تقسيم العمل و تبادل الخدمات والمنتجات التي تتضمن الإقراض والاقتراض وكذا تعزيز كمية ونوعية الخدمات المالية وتقنيات تحويل الادخار إلى استثمار، كما قدما الباحثان ثلاث أسباب من أجل تفسير الاختلافات في مستويات التطور المالي وهي: معدل التضخم، معدل التطور المالي الداخلي والقواعد والنظم القانونية، بالإضافة إلى هذه العوامل الثلاث يمكن إضافة مجموعة من العناصر التي تؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية وهي:

¹ John G. Gurley and E. S. Shaw, "*Money in a theory of finance*", Washington: The brookings institution, 1960.

² Baptiste Venet (2004), "*Les approches théoriques de la libéralisation financière*", Université Paris IX Dauphine, pp 07

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

هيكل التكاليف ومؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، هذه العوامل تفسر الاختلافات في مستويات التطور المالي وكذا وجود ثلاث أنواع من الأنظمة المالية في إطار اقتصاد السوق: النوع الأول من الأنظمة حيث يوجد فقط النقود الخارجية، حيث تلاحظ تخصيص سيء للموارد وتباطؤ وتيرة نمو الإنتاج، أما النوع الثالث. فيتميز بوجود أصول مالية أخرى، تؤثر بشكل ايجابي على الادخار والاستثمار وتحسن تخصيص الموارد¹.

كما أظهر الاقتصادي "Hicks" سنة 1969 من خلال كتاباته الأثر الايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن النظام المالي في بريطانيا لعب دورا هاما في ثورتها الصناعية، وفي الحفاظ على مسيرة التصنيع في انجلترا بفضل تيسير عملية تعبئة رأس المال، وتمثلت حجتّه في أنّ المنتجات المصنعة خلال العقود الأولى من الثورة الصناعية تم اختراعها قبل ذلك بكثير، إلا أن تحقيق هذه الابتكارات تطلب استثمارات ضخمة وضخ لرؤوس الأموال لفترات طويلة، و أنه لم يكن ممكنا في غياب أسواق مالية غير قادرة على توفير احتياجات السيولة. وبالتالي كان الفضل في اشعال النمو بإنجلترا هي سيولة "سوق رأس المال". وبالتالي اعتبر "Hicks" أنّ الثورة الصناعية لا تقوم فقط بتطبيق الاكتشافات التكنولوجية الجديدة وإنما بالثورة المالية التي كانت دعامة قوية للنمو الهائل للاستثمارات، كما أنّها لم تكن النتيجة المباشرة لسلسلة من الابتكارات التكنولوجية الجديدة، وإنما كانت نتيجة الابتكارات المالية التي جعل تطبيقها على أوسع نطاق. وبالتالي فإنّ الابتكارات التكنولوجية في حدّ ذاتها لم تكن وحدها كافية لتحفيز النمو، وإنما توفر أسواق رؤوس الأموال السائلة هو الشرط الأساسي لتنفيذ وتحقيق هذه التكنولوجيات الجديدة على ارض الواقع و التي سمحت بتجميع الادخارات الفردية الصغيرة، وضخّها في مشاريع التنمية. لذلك و حسب نظرة "Hicks" كان لا بد للثورة الصناعية انتظار الثورة المالية لتحديث².

واعتبر "Hicks" أنّ المؤسسات المالية تسهّل عمليات النمو من خلال قدرتها على تكوين رأس المال، ومن هذا المنظور يرى أنّ تكوين رأس المال يمكن أن يتأثر من خلال تغيير معدلات الادخار أو من خلال إعادة تخصيص رأس المال، وبالتالي تظهر الأهمية الكبيرة للمؤسسات المالية في تقليص خطر السيولة ذلك أنّ المشاريع ذات المردودية العالية تحتاج الى حجز رؤوس أموال لمدة طويلة وأصحاب الفائض والمدخرات عموما لا يرغبون في حجز أموالهم لمدة طويلة، فبالنسبة لـ "Hicks" السبب الرئيسي للثورة الصناعية في انجلترا هو

¹ Jude C. EGGOH, *'Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique'*, these de doctorat, Université D'orléans 2009, pp 21.

² Valerie R. Bencivenga, Bruce D. Smith, and Ross M. Starr, *"Equity Markets, Transactions Costs, and Capital Accumulation: An Illustration"*, *The World Bank Economic Review*, VOL. 10, NO 2, 1996 pp 242.

تطور سوق رأس المال الذي قلل من مخاطر السيولة عن طريق تنوع المحفظة الاستثمارية للمشاريع ذات العائد العالي.

و قد حاول "Cameron" في سنة 1972 من خلال مؤلفه Banking and economic development some lessons of history توضيح تأثير التطور المالي على النمو الحقيقي من خلال دراسة تاريخية للولايات المتحدة، اليابان وعدد من الدول الأوروبية حيث حاول تفسير: فشل محاولة التصنيع في اسبانيا وسيبيريا التصنيع البطيء والغير كامل في النمسا وإيطاليا، بالمقابل نجاح التصنيع في الولايات المتحدة واليابان.. واعتبر أنّ هذه النتائج المختلفة هي نتيجة سلوك السلطات الحكومية اتجاه القطاع البنكي، إذ طالب بوقف تدخل الدولة في كبح الدور المركزي الذي يلعبه القطاع البنكي، وأشار إلى أنّ التطور المالي يمكن أن يساهم إلى حد كبير في النمو الاقتصادي إذا كانت الدولة تنتهج سياسة عدم التدخل في عمل المؤسسات المالية. لما لها من دور مهم في التنمية الاقتصادية (تأمين مدّخرات الأفراد وإقراضها إلى أصحاب المشاريع من أجل انجاز مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، ممّا يؤدي الى سهولة الحصول على التمويل وتوليد فرص عمل داخل الاقتصاد)¹.

وقد توصل "Cameron" سنة (1967) في تحليله إلى وجود علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي أي أنّ تطور الأنظمة المالية قد يكون إمّا محفز للنمو أو ناجم عن النمو، وسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه نوعية الخدمات المالية والكفاءة التي توفرها البنوك وبالتالي تعتبر بمثابة وسيلة لتوجيه الأموال إلى الأفراد المغامرون (الأقل تخوّفاً من المخاطرة) والأكثر من ذلك فإنّ الوساطة المالية للبنوك تعمل على تقديم الحوافز للمستثمرين وعلى خلق الظروف الملائمة من أجل تخصيص أكثر كفاءة للثروة في المراحل الأولى من التصنيع، كما تطرق إلى دورها الفعّال في تمويل الابتكارات التكنولوجية، وأضاف أنّ البنوك يشجعون الاستثمارات على نطاق واسع نتيجة انخفاض التكاليف المرتبطة بالاقتراض والأكثر من ذلك التطور المالي يقلل من التباينات في أسعار الفائدة عبر الوقت وبين المناطق المرتبطة بتقلبات موسمية. وقد لخص Cameron وظائف النظام المالي فيما يلي:

- الوساطة المالية أداة لتوفير و لتوجيه الأموال من المدخرين الى المستثمرين القادرون على القيام بالمشاريع .

¹ Shakiur et al; "socioeconomic development of bangladesh : the role of islami bank bangladesh limited " ; world journal of social sciences ; world journal of social sciences ; vol 1 ، 2011؛ pp 86 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

- الوساطة المالية تحفز المستثمرين على القيام بالمشاريع والاستثمارات نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض، أي توسع القطاع المالي يقلل التباينات في أسعار الفائدة بين مستخدمي المناطق وخلال فترات التقلبات الموسمية.
- المؤسسات المالية تخلق إمكانيات لتخصيص أكثر كفاءة للموارد .
- كما يساهم الوسطاء الماليين في تعزيز التقدم التكنولوجي، حيث أن أغلبية الابتكارات التي تم تنفيذها من قبل الشركات الناشئة اعتمد فيها على التمويل المصرفي.

ثانياً: العلاقة السببية التبادلية "ثنائية الاتجاه":

رأى "Patrick" (1966) أن العلاقة تبادلية في السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتغير خلال مسار التنمية، حيث أنه في المراحل الأولى من عملية التنمية فإن التطور المالي هو الذي يقود التنمية لكن عندما يكون هناك النمو في القطاع الحقيقي تصبح هذه العلاقة أقل أهمية ويصبح النمو الاقتصادي هو الذي يحفز الطلب على أنواع جديدة من الخدمات المالية¹. فحسبه التطور المالي له أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة بينهما تتغير و تتطور، فخلال عملية التنمية العرض الذي كان المحرك الرئيسي في تطور القطاع المالي يصبح أقل أهمية ويستبدل بالطلب، وقد حدد شكلين ممكنين في العلاقة السببية:

➤ **النمط الأول هو «Supply leading»**: ومعناه العرض القائد ويشير إلى الظاهرة التي يكون فيها تطور المؤسسات المالية والبنوك وعرضها للأصول والخدمات والمنتجات المالية سابقة للطلب عليها ، فالتطور المالي يحفز النمو في القطاع الحقيقي من خلال العديد من القنوات إنشاء أسواق مالية محلية يعزز كفاءة تراكم رأس المال، كما أن الوساطة المالية يمكن أن تساهم في رفع معدلات الادخار وبالنتيجة معدلات الاستثمار وبالتالي وجود نظام مالي منطور يلعب دور في تنشيط النمو الاقتصادي عن طريق تحويل الموارد من القطاعات المتخلفة إلى القطاعات المتقدمة وعن طرق تحفيز الاستجابة للمشاريع.

➤ **النمط الثاني ظاهرة «Demand following»**: و معناه الطلب التابع وتشير هذه الظاهرة إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد الحقيقي، أي انه نتيجة للنمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي تتطور الأسواق المالية وتتوسع وتصبح أكثر كفاءة².

¹ Roland Craigwell ;allan wright ; anthony wood ، **"Finance and Growth Causality: A Test of the Patrick's Stage of Development Hypothesis "**; international journal of business and social science; pp 129.

² Muhsin Kar ; Eric J.Pentecost; **"financial development and economic growth in turkey : further evidence on the causality issue "**; economic research paper ; loughborough university 2000 ؛ pp 02.

و بالتالي فإنه من ناحية، تطوير النظام المالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي من خلال زيادة عرض خدماتها، ومن ناحية أخرى النمو في القطاع الحقيقي يحفز تطور القطاع المالي من خلال زيادة الطلب على الخدمات المالية. لذلك يرى "Patrick" أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتتجه هذه العلاقة من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية، في حين أن هذه العلاقة تتغير و تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في المراحل المتأخرة من التنمية. كما أكد Lewis (1955) الذي يعتبر واحد من الرواد الأوائل لاقتصاد التنمية، على أن الأسواق المالية تتطور نتيجة النمو الاقتصادي وهي نفسها الدافع للنمو الاقتصادي¹.

ثالثاً: الطلب التابع: *the Demand-Following Hypothesis*

أكد كل من Robinson (1952) و Lucas (1988) على أن عمليات القطاع المالي تأتي استجابة إلى النمو الاقتصادي وتتكيف مع تطور القطاع الحقيقي، واعتبروا بأن الأهمية البالغة التي أسندها الاقتصاديون إلى القطاع المالي في إحداث النمو الاقتصادي تعتبر غير مبررة ومبالغ فيها.

حيث وبحسب "Robinson (1952) في كتابها *where enterprise leads finance follows* وهذا معناه أن المؤسسة هي التي تقود التمويل، وأن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق الطلب على الأنواع المختلفة من الخدمات المالية وبطبيعة الحال فإن النظام المالي يستجيب آلياً إلى هذه الطلبات، لذلك حسبها أن التنمية الاقتصادية تعزز الزيادة في الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى تطور القطاع المالي، وبزيادة الطلب عليها سيؤدي إلى ظهور المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات من أجل تلبية الطلب عليها، وبالتالي بحسب هذا الرأي فإن توفير التمويل لا يؤدي إلى النمو، وإنما يستجيب آلياً لمختلف طلبات القطاع الحقيقي، وهذا يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي إنما هو نتيجة لذلك

كما أكد Kuznets (1961) على أن الأسواق المالية لا تبدأ في النمو إلا عندما يقترب الاقتصاد من المراحل المتوسطة في عملية النمو، وتتطور هذه الأسواق عندما يصبح الاقتصاد ناضج أي في المراحل المتقدمة من النمو، وبالتالي فوفقاً لـ Kuznet التطور المالي يتوقف على مستويات التنمية الاقتصادية وليس العكس².

¹ Hossein Jalilian, Colin Kirkpatrick, "*Financial Development And Poverty Reduction In Developing Countries*", *International Journal Of Finance And Economics*, Vol 7, 2002 .Pp 97.

² "Simon Smith Kusnets," *Capital in the American Economy: Its Formation and Financing*, Princeton University Press, 2015(1961), pp72.

كما كان لـ Lucas (1988) وجهة نظره الخاصة حول وجود علاقة بين التمويل والنمو ورفض فكرة أنّ للقيود المالية أي دور في عملية النمو ، حيث اعتبر بأنّ الكتاب الاقتصاديين بالغوا و أفرطوا في التأكيد على دور العوامل المالية في عملية النمو.

و يعتبر Minsky (1964) أن البنوك يساهمون بشكل كبير في التسبب في لانتشار عدم الاستقرار المالي لأنه في حالات الأزمات المالية التي قد يعاني منها الأعوان الاقتصاديين في انخفاض دخولهم، لا تنتقل إلى بقية الاقتصاد، والعكس فإنّ انتشار الوساطة المالية ستحمل هذه الضائقة الى كل الاقتصاد، لذلك أن الاستثمار حسب وجهة نظره هو ظاهرة لا تعتمد في الأساس على أسعار الفائدة وإنما على الثقة في الأعمال التجارية ، لذلك وجود مناخ الأعمال المناسب يتولد عنها ازدهار اقتصادي والذي يمكن أيضا أن يتسبب في الاستقرار المالي. لأنه ينتج عن ذلك زيادة في التفاؤل لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين، حيث ترتفع أسعار الأصول. ممّا تتسبب الأزمة المالية الناجمة عن هذه النشوة الاقتصادية في تقييد وتشديد شروط التمويل، وفي هذا السياق أكد Minsky على الدور المهم للدولة التي ينبغي عليها العمل لتصحيح التوقعات المتشائمة للأعوان، والتدابير السلبية والغير مواتية للبنوك والتي من خلال تجميدها للإئتمان (التوقف عن منح الائتمان) يؤدي الى تقادم وضع الاقتصاد الحقيقي، لذلك أكد Minsky على الاستثمار، زيادة علاوة الخطر، انخفاض في قيم الأصول المالية، إفلاس الشركات وفي الأخير حدوث كساد اقتصادي.

المطلب الثاني: نماذج النمو في الفكر الاقتصادي المتضمنة للعلاقة الائتمانية والنمو الاقتصادي

تلعب مؤسسات الوساطة المالية دوراً محورياً وهاماً في النشاط الاقتصادي الحديث، لذلك زاد الاهتمام منذ العقد الماضي بصفة خاصة بدراسة وتحليل أهمية وتأثير هذا القطاع على مكونات الدخل القومي حيث أصبح جانباً مهماً في الاقتصاد المعاصر، لذلك تمايزت نماذج النمو في الفكر الاقتصادي في معالجة محددات النمو داخليا وليس كمعطيات خارجية ، حيث أدخل العديد من الاقتصاديين الوساطة المالية من بين محددات نماذج التحليل الكلي.

أولاً: نموذج¹ Bencivenga and Smith (1991):

حيث أظهر كل منهما بأنّ التطور المالي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، وأنه يعبر عنه من خلال عاملين: نمو الاستثمارات في الأصول العينية وتحسن مردودية رأس المال، كما أوضحا بأنّ الوساطة المالية لا

¹ Bencivenga, V.R. and Smith, B.D. "Financial Intermediation and Endogenous Growth". *Review of Economic Studies*, 1991. 58, 195-209.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

تحفّز الادخار بالرغم من أنها محفّز للنمو الاقتصادي ، من خلال اعتقادها أنه في حالة الكفاية المالية الذاتية يكون معدل الادخار أكبر منه في حالة الوساطة المالية للمتدخلين ، وبالتالي قناة تراكم الادخار ليست أداة التأثير على النمو الاقتصادي وتختلف عن ما أكّده **Mackinnon et Shaw** في مقاربتهم ، وإنما التخصيص الأمثل للموارد هو القناة المؤثرة ، حيث أظهرنا من خلال دراستهما أنّ الأفراد في حالة عدم اليقين والتأكد من حاجتهم المستقبلية للسيولة ، وأنه بغياب الوسطاء الماليين فإنهم سيلجأون الى تجميع المدخرات النقدية بطريقة عاطلة غير فعّالة لا تدرّ أي زيادة مالية ولا تحفّز الاقتصاد (مدخرات مكتنزة) و تؤثر سلبيا على تكوين رأس المال وقيام الاستثمارات طويلة الأجل ، بينما وجود الوساطة يضمن لهم توفير السيولة الناجمة عن ودائع المدخرين وتخفيض مخاطرها ، لذلك تشجع الوساطة المالية أصحاب الفائض و المستثمرين المتحوظون على وضع مدخراتهم في حسابات وودائع بنكية بدلا من اكتنازها ، حيث تعمل على منح هذه المدخرات كقروض استثمارية لتكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي .

ثانيا: نموذج ¹Pagano (1993):

حيث اعتمد على نموذج "AK" وأنّ الإنتاج الإجمالي هو دالة في مخزون رأس المال حيث: $Y = AK$

Y : تمثل مستوى الإنتاج الإجمالي في الفترة t

K : يمثل مخزون رأس المال في الفترة t

A تمثل إنتاجية رأس المال

حيث تعتبر هذه الدالة من دوال الإنتاج المصغرة، و يمكن أن تشتق من افتراض أن K يتكون من رأس المال المادي والبشري ، أن عدد السكان ثابت والاقتصاد ينتج سلعة واحدة فقط و التي يمكن استهلاكها أو استثمارها. كما يفترض أنّ رأس المال يتناقص بنسبة معينة (نسبة اهتلاك) خلال كل فترة فان الاستثمار الكلي يساوي: $It = Kt + 1 - (1 - \delta)Kt$ حيث δ يمثل معدل اهتلاك رأس المال خلال فترة معينة.

يرى هذا النموذج أنّ توجيه الادخار إلى استثمار في اقتصاد مغلق مسؤولية الوساطة المالية وفي ظل وجود

حكومة توازن في سوق رأس المال فإنّ الادخار الكلي "S" يعادل الاستثمار الكلي "I" كالتالي: $I = S$ حيث

افترض "Pagano" أنّ جزءا من الادخار الكلي $(1 - \emptyset)$ تم صرفه مقابل تكاليف الوساطة المالية: $It =$

$\emptyset St$

¹ Marco Pagano; "financial markets and growth"; european economic review An overview ; Vol 37; 1993 p 613-622

انطلاقاً من المعادلة فإن معدل النمو الاقتصادي "g" للسنة (t+1) يكون كما يلي:

$$gt + 1 = \frac{Y(t + 1) - Yt}{Yt} = \frac{Y(t + 1)}{Yt} - 1 = \frac{Kt + 1}{Kt} - 1$$

و يمكن حساب معدل النمو باستخدام المعادلة السابقة كما يلي:

$$g = \frac{1 + (1 - \delta)K}{K} - 1 = \frac{\emptyset S + (1 - \delta) \frac{Y}{A}}{\frac{Y}{A}} - 1 = A\emptyset \frac{S}{Y} + (1 - \delta) - 1$$

حيث **S** : معدل الادخار الإجمالي

و تمثل هذه المعادلة معدل النمو في حالة الاستقرار بالنسبة لاقتصاد مغلق و باستخدام نموذج "AK" في وجود وساطة مالية حيث تكشف هذه المعادلة عن ثلاث أدوات أساسية مؤثرة في النمو الاقتصادي¹:

1- تطور الوساطة المالية يسمح بتخصيص الموارد (المدخرات) بكفاءة ثم توجيهها إلى الاستثمار يؤدي إلى تقليص تكلفة الوساطة بين المقرض والمقترض، مما يرفع من معدل الادخار الموجهة إلى الاستثمار، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي "g" في المعادلة يرتفع.

2- الزيادة في الوساطة المالية يمكن أن تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، ذلك أنه يفترض أن تكون البنوك قد اكتسبت خبرة في تحديد وتقييم المشاريع الاستثمارية الأكثر مردودية و ذات العائد المرتفع، لذلك تكون قادرة على توجيه أكبر نسبة من المدخرات إلى المشاريع مرتفعة الأرباح مع ضمان تسيير السيولة وإدارة المخاطر، وبالتالي تكون قادرة على تشجيع الأفراد على الاستثمارات عالية المخاطر والأكثر ربحية.

3- زيادة معدل الادخار يؤثر في النمو الاقتصادي، حيث كلما تنوعت الخدمات المالية المتاحة للمدخرين وارتفاع العائد المتوقع على الادخار يتراجع الميل الحدي للاستهلاك ترتفع المدخرات وبالتالي ارتفاع حجم السيولة المتاحة للاستثمار التي تؤدي في النهاية إلى ارتفاع النمو الاقتصادي.

¹ الهام ابراهيم هيبه، "تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2018، ص374.

3- نموذج Varoudakis and Berthelemy (1994-1996):

عرض نموذجهما عند حالات الاستقرار التوازني بين القطاع البنكي والقطاع الحقيقي، حيث أظهر أن النمو الحاصل في القطاع الحقيقي يرفع المنافسة البنكية والكفاءة المصرفية، وأن تطور القطاع البنكي يرفع معدل العائد الصافي على الادخارات ويحفز تراكم رأس المال والنمو، حيث أنه في حالة التوازن معدل النمو يرتبط ايجابيا مع الكثافة المصرفية و درجة المنافسة، كما أكدنا على أن النمو مشروط بالتعلم¹.

كما ربطا من خلال نموذجهما العوامل المتعلقة بتطور القطاع المالي مع العوامل الحقيقية للنمو و اضافة العوامل الخارجية المتمثلة في التعلم. حيث يلعب القطاع المالي دورا كبيرا في زيادة التراكم الرأسمالي الثابت من خلال التخصيص الأمثل للمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ، لذلك فإن استخدام موارد حقيقية بفعالية أكثر ترفع من مبلغ الادخار المستخدم ،حيث كشف نموذجهم عن وجود العديد من التوازنات مرتبطة بمختلف مستويات تطور القطاع المالي على المدى الطويل، ويرتكز هذا النموذج على أربع ميزات رئيسية²:

- القطاع الحقيقي مسؤول عن النمو الداخلي حيث قرارات الادخار تؤثر في معدلات الفائدة وكل انحراف عن انتاجية رأس المال يعكس هامش الوساطة المالية.
- يكون هذا الهامش نظير الخدمات المالية المتاحة والمقدمة للأفراد، حيث عملية القيام بتجميع المدخرات والتخصيص الأمثل لها وتوجيهها الى استثمارات إنتاجية، كما أنها تتضمن تكاليف تجميع المعلومات لنشاط الوساطة المالية.
- يزداد رأس المال المستخدم في الوساطة بالنسبة لإجمالي المدخرات كلما زادت وحدات العمل المستخدمة، حيث تقاس هذه العملية بكفاءة اليد العاملة في تحفيز وتعبئة الادخار وهذا راجع الى ما يسمى بأثر التعلم و الممارسة داخل البنوك. وهي موصولة بعوامل خارجية للقطاع الحقيقي مع القطاع المالي في الاقتصاد، ذلك أن ارتفاع إنتاجية عمل البنوك يزيد من نمو حجم الادخار الناتج عن القطاع الحقيقي في كل بنك، وبالتالي تحسن أداء البنوك وفعاليتها والذي يؤثر بدوره على هامش الوساطة المالية.
- هامش الوساطة المالية له ارتباط عكسي مع الكثافة البنكية والمنافسة المصرفية (سوق الودائع)، كلما زاد عدد البنوك العاملة في الوساطة المالية انخفض الهامش، وكلما اتسعت السوق المالية زادت البنوك بدورها

¹ Jean Claude Berthélemy , Aristoméne A Varoudakis; "**economic growth, convergence clubs and the role of financial development** "; Oxford economic papers ; Vol. 48.1996.; 300-328

² Jean Claude Berthélemy , Aristoméne A Varoudakis (1995); "**clubs de covergence et croissance le role du developpoment financiere et du capital humain** "; Revue economique ; Vol. 46; p 217-235

ومن ثم زيادة أموال المدخرات بسبب المنافسة ، اذ في بداية نشاط البنك الأولي يكون مستوى المنافسة أقل وهامش وساطة مرتفع، ومعدل فائدة حقيقي منخفض ، وبالتالي معدل ضعيف للنمو المتوازن على المدى الطويل. كما أنّ هذا المعدل غير محفّز على الادخار ، و انخفاض أموال الادخار الاجمالي يضعف أثر التعلّم و الممارسة ممّا يخفّض إنتاجية العمل في القطاع البنكي ، كما أنه عدم وجود منافسة للقطاع الحقيقي يترتب عليه انكماش مستمر في القطاع البنكي حتى الوصول إلى "توازن منخفض" لعدم وجود وساطة مالية و نمو ضعيف ، بينما وجود مستوى مبدئي عالي للقطاع المالي سوف يعزز من المنافسة البنكية ممّا ينتج معدل فائدة مرتفع و حافز قويّ للادخار ، الأمر الذي يؤثر إيجابا على إنتاجية العمل البنكي .

المطلب الثالث: تأثير الائتمان المصرفي على مكونات الدخل الوطني

توسعت أنشطة البنوك التجارية و زاد نشاطها في التأثير على المعروض النقدي من خلال قدرتها على خلق الائتمان المصرفي وضخّه في الاقتصاد للتأثير على مكونات الدخل الوطني (استهلاك، ادخار، استثمار)، والتي تعتبر مترابطة فيما بينها نظرا لأنّ الدخل الوطني ينظر اليه من ناحية الدخول الموزعة مجموع الاستهلاك و الادخار، كما ينظر إليه من ناحية الإنتاج مجموع الاستهلاك و الاستثمار لذا فإنّ دراسة أحد هذه المكونات لابد وأن يتصل بدراسة المكوّن الآخر.

أولاً: تأثير الائتمان المصرفي في الادخار

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، إذ يعتبر المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال الاستثماري الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي والذي يعتمد في سرعته على نسبة الادخار من الدخل القومي، حيث أنّ البنوك تسعى باستمرار إلى تنمية ودائعها المرتبطة بتقديم خدمات مصرفية متعددة ذات صلة بحاجات المودعين، خاصة متوسطة وطويلة الأجل مثل ودائع التوفير والودائع لأجل بغية توفير موارد الائتمان من جهة ، ومن جهة أخرى يوظف هذا الائتمان نحو الادخار على شكل ودائع لدى البنوك الأخرى، وبهذا تساهم هي الأخرى في تكوين مدخرات أخرى، لذلك من المهم جدا أن تتوافر مؤسسات مصرفية كفؤة وقادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها بما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية وتمويل التنمية الاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلاّ بتحفيز المدخرين كإعفاء الودائع من الضرائب والرسوم ورفع سعر الفائدة عليها وإعطاءهم الحق بالاقتراض بضمانها، والانتشار المصرفي عبر كافة الأقاليم و تحقيق الاشتغال المالي لكل فئات المجتمع فقبول الودائع يرتبط به تقديم خدمات مصرفية متعددة .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي، الإقلاع الاقتصادي والعلاقة بينهما

يرى الاقتصاديين النقديين و الكينزيين على السواء أنّ سعر الفائدة هو سعر نقدي يتم تحديده في القطاع النقدي للاقتصاد (سوق النقود) وإذا كان الأمر كذلك، فإن تقلبات نمو عرض النقود لها تأثير على تقلبات سعر الفائدة وبالتالي لها تأثير على حجم الائتمان و اتجاهات تخصيصه أي أن هناك علاقة مباشرة بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الائتمان المصرفي¹.

وهكذا نجد أن السوق القائم على أساس النقود هو الذي يكفل تحويل أرصدة الادخار إلى استثمار بكفاءة. وهذا ما لا يمكن حدوثه في سوق يقوم على أساس المقايضة، حيث يصعب التمام عملية التحويل، لأن المدخرين يجدون أنفسهم مجبرين على الادخار في شكل سلع عينية وما يترتب على ذلك من تحمل كلفة مرتفعة - كلفة التخزين والنقل ومخاطر التعرض للتلف والسرقة.

بينما تنجح النقود في عملية التحويل بكل كفاءة، الأمر الذي يعزز كفاءة سوق راس المال والحق أن النقود تتمتع بقوة شرائية عامة تستخدم بكفاءة في تحويل الأرصدة وسداد الديون وتنفيذ العقود بكل يسر وسهولة مقارنة بسوق قائم على أساس المقايضة، لذلك فإنّ معدل نمو النقود له تأثير كبير على تقلبات سعر الفائدة وبالتالي له أثر على حجم الائتمان المصرفي واتجاهات تخصيصه².

ثانياً: تأثير الائتمان المصرفي في الاستثمار

إنّ تحقيق معدل أسرع لنمو القوة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، يكون عن طريق ضمان قدر كاف من الاستثمار الإنتاجي ويعني هذا تركيز الاستثمار في ميادين تؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية و الذي يقتضي تحفيز صناعات منتجة لوسائل الإنتاج، والتي لا تتحقق إلا بتوافر الموارد الضرورية لذلك ومن ثمّ لعملية التنمية، والائتمان المصرفي يساهم بذلك من ناحيتين:

✓ -استهداف منح الائتمان بتعبئة أكبر نسبة من المدخّرات بتغليب الادخار على الاستهلاك ممّا تزيد من الاستثمار

✓ -منح البنوك الائتمان لأغراض استثمارية إضافة للأغراض الأخرى، حيث يتوقف التوسع فيه على مدى تأثيره في الاستثمار.

¹ عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 605.

² محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

لذلك فإن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومدى تدخل الدولة في النشاط المصرفي، يؤثر على مدى توجه البنوك في منح الائتمان للأغراض الاستثمارية أو الاستهلاكية، فالدولة التي تستهدف النمو السريع لا تسمح بأن يزيد الاستهلاك بدرجة أكبر من الزيادة التي تحصل في الدخل القومي لأن ذلك يتم على حساب نقص الاستثمار بل أنها تعتمد الى توجيه نسبة أكبر من الدخل الوطني نحو الاستثمار الإنتاجي.

ثالثاً: تأثير الائتمان المصرفي في الاستهلاك

تتجه البنوك في بلد معين إلى منح الائتمان الاستهلاكي وفقاً لسياسة إئتمانية محددة بغية تحفيز نشاطات إقتصادية معينة أو تحريك النشاط الاقتصادي بزيادة الطلب على الاستهلاك ويحدث ذلك عندما يكون للبلد طاقة إنتاجية كبيرة للسلع الاستهلاكية ومخزون سلعي كبير ، لذا فإن زيادة الاستهلاك في هذه الظروف يقود إلى التوسع الاقتصادي، في حين قد تتجه البنوك عكس ذلك في بلد آخر حيث تقوم بتقييد الائتمان لغرض الاستهلاك ومنح الائتمان الاستثماري وتكوين رأس المال الإنتاجي بهدف تحقيق التنمية والائتمان المصرفي يؤثر في الاستهلاك من ناحيتين:

- ✓ منح الائتمان بتعبئة أكبر نسبة من المدخرات بتغليب الادخار على الاستهلاك مما يزيد من الاستثمار.
- ✓ منح البنوك الائتمان لأغراض استهلاكية إضافة للأغراض الأخرى، وأن على مدى التوسع الائتماني يتوقف مدى تأثير الائتمان المصرفي في الاستهلاك سلباً أو إيجاباً.

خلاصة الفصل:

بعد عرض أهم العناصر المتعلقة بالسياسة الائتمانية تظهر الوظيفة الائتمانية أهمية بالغة في تنشيط الاقتصاد القومي ، ذلك أنها مصدر هام للبنوك التجارية في توسيع إيراداتها من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في النشاط البنكي ، كما أنه أداة البنك المركزي الى جانب الأدوات الأخرى على مستوى السياسة الكلية للتحكم في سيولة الاقتصاد من جهة ، ومن جهة أخرى فهو النشاط المصرفي الأكثر أهمية الذي تعتمد عليه البنوك التجارية على المستوى الجزئي من وراء توظيف الودائع الادخارية الموجودة لديه، حيث تلعب الوساطة المالية دورا هاما في توفير الأموال الداعمة للنشاط الاقتصادي.

ومن خلال دراسة وتحليل أهم المراحل للإقلاع الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية والنمو فإن الأدبيات الغربية قد ركزت على أهم المراحل التي يجب أن يمر عليها أي بلد نامي من أجل تحقيق التطور والالتحاق بركب الدول المتقدمة وهو ما إجمعت عليه نظرية "روستو" للإقلاع الاقتصادي والنموذج الياباني لـ "أكامتزو" للالتحاق بالسرب، بينما تأكدت جميع المفاهيم الغربية في النموذج الاسلامي لفكر مالك بن نبي الذي يبين القيمة الاقتصادية للانسان والعمل، حيث أصبح هذا النموذج عالميا خاصة في تجربة ماليزيا التي تبنت التنويع الاقتصادي والتي أصبح ضرورة حتمية للدول النفطية خاصة إذا كان جهازها المصرفي قادر على تنشيط الاقتصاد من خلال الوظيفة الائتمانية والتي بينت بعض النماذج للنمو الداخلي العلاقة المباشرة بين الائتمان والنمو ودورها في التأثير على الادخار والاستثمار كأهم مكونات الدخل الوطني.

الفصل الثاني

تطورات السياسة الائتمانية

و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي

غير النفطي في الجزائر

خلال 2000-2021

تمهيد:

ساهم النفط في تحقيق تنمية بعض الدول النفطية لذلك إعتبره بعض الاقتصاديين على أنه نعمة، بينما كان نقمة على البعض الآخر التي تركّز دوره فيها على النمو الاقتصادي، ومن بينها دولة الجزائر التي تعتمد عليه بنسبة 97% في تمويل الخزينة العمومية، حيث يعتبر منذ عقود المورد الوحيد والمصدر الرئيسي للدخل، لذلك كان تأثير مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري تأثيرا قويا على جميع المؤشرات المالية والاقتصادية، لذلك كان لابد من تدخل السياسة النقدية لإدارة هذه الأزمات لتوفير السيولة في الاقتصاد وكذا تعزيز الائتمان المصرفي لضمان تنشيط واستقراره النشاط الاقتصادي،

لذلك منذ أزمة 2014 ركزت الدولة الجزائرية أكثر على حتمية تنويع مصادر الدخل، مما يعني أنّ هذا التنويع يتطلب استغلال جميع الامكانيات و توظيفها في مختلف النشاطات الاقتصادية المنتجة، مما يسمح بدعم التغيير الهيكلي في الاقتصاد والاهتمام أكثر بجميع القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة والتي تساهم في تقليص البطالة و توفير مناصب الشغل ، كما أنها تساهم بشكل رئيسي في التكوين الرأسمالي و في تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي بما يعوّض مداخل النفط من خلال تصدير السلع والخدمات المنتجة ، حيث لعبت السياسة الائتمانية الدور الكبير في تمويل هذه القطاعات خلال الفترة 2000-2021 من خلال القطاع الخاص الذي يمثل 99% من النسيج الاقتصادي للدولة ، و الذي تعتبره البنوك التجارية المستهدف الأول لتوسيع القاعدة الائتمانية والشمول المالي ، لما له من آثار تنموية على النقد و الاقتصاد ككل.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بتطورات السياسة الائتمانية وآثارها التوسعية على الاقتصاد والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2021، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

➤ **المبحث الأول: الادارة النقدية لتعزيز السيولة والائتمان المصرفي في ظل تحالف الأزمات**

➤ **المبحث الثاني: علاقة الائتمان المصرفي بتطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي**

➤ **المبحث الثالث: الآثار التنموية للتوسع في الائتمان المصرفي**

المبحث الأول: الادارة النقدية لتعزيز السيولة والائتمان المصرفي بالجزائر في ظل تحالف الأزمات

تتمثل مهمة بنك الجزائر في ادارة السياسة النقدية للدولة و توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لتعزيز السيولة وضمان نمو سريع للاقتصاد و الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة وهو ما جاء في المادة 35 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، و لهذا الغرض، فإنّ بنك الجزائر هو المسؤول الأول على تنظيم الحركة النقدية، وتوجيه القروض و توزيعها وبكل الوسائل الملائمة للسهر على حسن تنفيذ الالتزامات المالية خاصة في ظل مختلف الأزمات التي عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2021 .

المطلب الاول: السياسة النقدية وآليات تعزيز الوساطة المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2021)

بعد الإصلاح النقدي في 1990، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي يعتبر الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وعمل بنك الجزائر مع تحديد صلاحياته وعملياته، و تنظيم و تكوين وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتحديد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص الاطار القانوني والتنظيمي لإدارة السياسة النقدية.

أولاً: الاطار القانوني والتنظيمي لإدارة السياسة النقدية

من زاوية التطور التاريخي، تم تحديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض المعدل والمتمم، الملغي بالأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 بعد إصلاح عميق لإطار و وسائل ادارة واستخدام السياسة النقدية خلال سنوات التسعينيات، وبالخصوص خلال الفترة 1994-1998، حيث تضمن الأمر " 2003 " جزءا كبيرا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية و الموجودة في القانون رقم 90-10، مع تعزيز أكثر لقواعد إدارة السياسة النقدية، و بالتالي جعل هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم مرونة لدى السلطة النقدية وحدد صلاحيات مجلس النقد و القرض في هذا المجال لاسيما " المادة 62¹منه.

كما قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ بداية سنة 2002، وهو التاريخ الذي صادف تسجيل فائض السيولة في السوق النقدية، وبالتالي استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، تتمثل في : استرجاع السيولة لسبعة (7) أيام منذ أفريل 2002 و الإسترجاعات لثلاثة (3) أشهر المدخلة ،وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض،

2005¹، حيث عرفت تدخلات بنك الجزائر على السوق النقدية استرجاعات السيولة، حيث تسمح هذه الاسترجاعات لثلاثة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك التي تعتبر مستقرة. أما فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة)، التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من البنوك يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

فضلا عن الاطار القانوني الذي يخص استرجاعات السيولة، تشكل الوسيلة الثالثة للسياسة النقدية النشطة من الاحتياطات الإجبارية، التي أعيد تحديد اطارها العمليتي سنة 2004 الذي حدّد المبادئ العامة، و الهيئات الخاضعة لتشكيل الاحتياطات الإجبارية² والمتمثلة أساسا في البنوك، المعدل الأقصى و وعاء التكوين الممثل في الودائع بالدينار، فترة التكوين والمكافأة المتصلة بذلك فضلا على العقوبة المطبقة في حالة عدم الالتزام بتكوين الاحتياطات الإجبارية أو في حالة ما إذا كان تكوينها غير كاف، حيث تشير " المادة 18 " من نفس النظام أنه في إطار المبادئ المنصوص عليها، يحدد بنك الجزائر بموجب تعليمية، عند الحاجة، الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطات الإجبارية عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف البنوك لدى بنك الجزائر.

كما تم في سنة 2009 مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي بموجب المادة "62" من الأمر 03-11 المتعلق بصلاحيات بنك الجزائر في تنفيذ أهداف السياسة النقدية، وذلك بمناسبة التطورات النقدية عقب الأزمة الدولية 2008، لهذا الغرض، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، أدواتها وإجراءاتها. وقد وُجِدَ هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر ووضّح على وجه الخصوص، عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية، يحدد هذا النظام بشكل خاص³:

✓ مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات الممكنة التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات؛

¹ تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005، المتعلقة بالتسهيل المغلّة للفائدة، "المادة 04" منها.

² نظام البنك المركزي الجزائري رقم 04-02 مؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004، المحدد لشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي.

³ نظام البنك المركزي الجزائري رقم 19 - 12 مؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 مايو سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها.

✓ الأوراق المقبولة لدى بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها ؛

✓ عمليات الدراسة النقدية، وبشكل خاص تلك التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقدية التي هي محل التطويرات الضرورية (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات الضبط الدقيق، العمليات الهيكلية.

✓ التسهيلات الدائمة (تسهيله القرض الهامشي، تسهيله الودائع المغلة للفائدة)، بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي شهدت تعزيزا في إرسالها التنظيمي.

✓ إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تحييصها، والتي تتمثل في اجراءات المناقصات الدورية المسماة والعادية وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.

✓ وكذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة قيد التشغيل منذ فيفري 2006.

✓ كما اعطت الأحكام التشريعية للأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 في اوت 2010 المتعلقة بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، جاء هذا النظام لإصلاح وتعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية الذي شرع فيه سنة 2009.

أخيرا، تعديل المادة "20" من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، بالنظام رقم 20-2009 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 28 ديسمبر 2020 ،التي تنص على: «يتم تحديد ونشر معدل الفائدة المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، بصفة دورية، بتعليمة من بنك الجزائر».

ثانيا: السيولة المصرفية في الجزائر ووضعية السوق النقدية خلال 2000-2021

عرفت الوضعية النقدية بالجزائر خلال الفترة 2000-2021 عدة تطورات أثرت بصورة مباشرة على السيولة المصرفية ، خاصة التذبذبات والاضطرابات التي عرفتھا السوق النفطية في الأسواق العالمية والتي شكلت منعرجا خطيرا على مداخليل الخزينة العمومية منذ 2014 و على الوضع النقدي والاقتصادي ككل، اضافة الى تداعيات الازمة الصحية -كوفيد 19- التي عرفتھا البلاد سنة 2019، لذلك تعرض أهم التطورات من خلال ثلاثة فترات وهي:

1. أهم التطورات خلال الفترة (2000-2010):

تميّز تطور الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000 الى 2010 بالفائض الهيكلي للادخار على الاستثمار، وذلك راجع للوفرة المالية التي عرفتها الدولة الجزائرية في هذه الحقبة نتيجة للارتفاع المتواصل الذي عرفته أسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى الى تزايد في الكتلة النقدية "M2" وهو ما يوضحه الجدول رقم 03 حيث كانت بداية هذه الفترة سنة 2000 تبلغ 2022.53 مليون دج الى غاية تسجيل مبلغ 8162.8 مليون دج سنة 2010 حيث كان الارتفاع بمعدل يقدر بـ4.03% خلال هذه العشرية بالرغم من التآكل الواضح المسجل في خلال سنة 2009 بسبب الازمة المالية العالمية 2008 التي أحدثت زعزعة في القطاع المالي والمصرفي العالمي ، حيث كانت لهذه الازمة تبعات على المستوى الداخلي وسلوك المودعين في الحسابات البنكية ، ويتضح ذلك في مؤشر اجمالي الودائع الذي انخفض الى 5343.7 مليون دج سنة 2009 بعدما كان 5416 مليون دج سنة 2008 والذي كان نتيجة سحب المودعين من الافراد والأسر والخواص أموالهم تخوفاً من تبعات الأزمة التي أطاحت بكبار الدول الاقتصادية ونخرت أنظمتها المالية، حيث شكلت صدمة خارجية من الحجم الكبير،

والملاحظ خلال هذه الفترة أنّ ما ساهم في صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر و في تحمل تبعاتها و إرساء القدرة على مقاومتها هي صافي الموجودات الخارجية التي كانت في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 حيث بلغت 11997 مليون دج سنة 2010 بفضل الإيرادات النفطية والجباية البترولية التي حققها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة حيث قدرت سنة 2002 بـ 18.11مليار دولار أمريكي لتصل الى 78.59 مليار دولار سنة 2008 وهو أعلى معدل بلغته الصادرات النفطية في هذه الفترة لتتراجع الى 45.18 مليار دولار سنة 2009 بعد الازمة المالية العالمية ومشكلة الرهن العقاري مما أدى الى ارتباك في السيولة العالمية وعلى المعاملات المالية بين الدول الشيء الذي أثر سلبا على مستوى الصادرات من المحروقات وبالتالي انخفاض المداخيل والإيرادات البترولية الرئيسية في تمويل الخزينة العمومية ، بالمقابل تأثرت نتائج ميزان المدفوعات مما كانت عليه منذ 2003 حيث سجّل سنة 2009 رصيد يقدر بـ 3.86 مليار دولار فقط أصغر قيمة منذ 2003 بينما سجّلت الاحتياطات الرسمية للصرف قبل الازمة خلال سنتي 2007-2008 ارتفاعا محسوسا حيث ارتفع من 273.6 مليار دج الى 444.6 مليار دج .

الجدول رقم(03): المؤشرات النقدية خلال الفترة 2000-2010 (بملايير الدينارات)

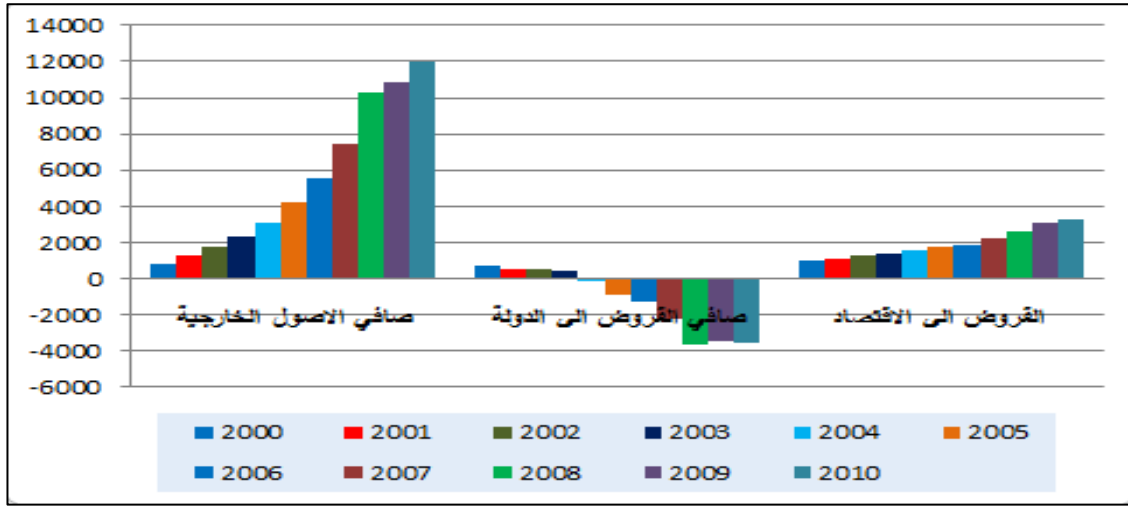
مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية - M2				السنوات
القروض للاقتصاد	صافي القروض الى الدولة	صافي الأصول الخارجية	شبه النقود - Q1	نقود - M1	معدل النمو %M2 -	اجمالي الكتلة النقدية M2	
993.05	677.47	775.94	974.35	1048.18	-	2022.53	2000
1078.4	569.7	1310.7	1235	1238.51	22.29	2473.51	2001
1266.8	578.7	1755.7	1485.2	1416.34	17.30	2901.5	2002
1380.2	423.4	2342.7	1656	1643.5	13.71	3299.5	2003
1535	-20.6	3119.2	1478.7	2165.7	10.45	3644.4	2004
1779.8	-933.2	4179.7	1632.9	2437.5	11.68	4070.4	2005
1905.4	-1304.1	5515	1649.8	3177.8	18.59	4827.2	2006
2205.2	-2193.1	7415.5	1761	5994.6	24.18	5994.6	2007
2615.5	-3627.3	10247	1991	4964.9	16.03	6956	2008
3086.5	-3488.9	10886	2228.9	4949.8	3.20	7178.7	2009
3268.1	-3510.9	11997	2524.3	5638.5	13.70	8162.8	2010

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/25،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

لعبت الصلابة المالية دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار سوق النقد والسيولة المصرفية حيث بفضل الاصول الخارجية التي كانت مصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، رافق ذلك الانخفاض الكبير والمتواصل على مدى 10 سنوات في الديون الخارجية للجزائر قبل الأزمة المالية العالمية 2008 بعدما كان 22.642 مليار دولار سنة 2002، اختزلت قيمته الى 5.56 مليار دولار فقط سنة 2010، كما كان هناك تراكم متواصل في موارد صندوق ضبط الإيرادات (الإيرادات النفطية هي التي عززت من صلابة وملاءة البنوك الجزائرية خلال هذه الفترة باعتبارها المورد الرئيسي والوحيد للاقتصاد الجزائري بنسبة (98%)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : تطور الموجودات الخارجية الصافية لفترة 2000-2010 (بملايير الدينارات)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ

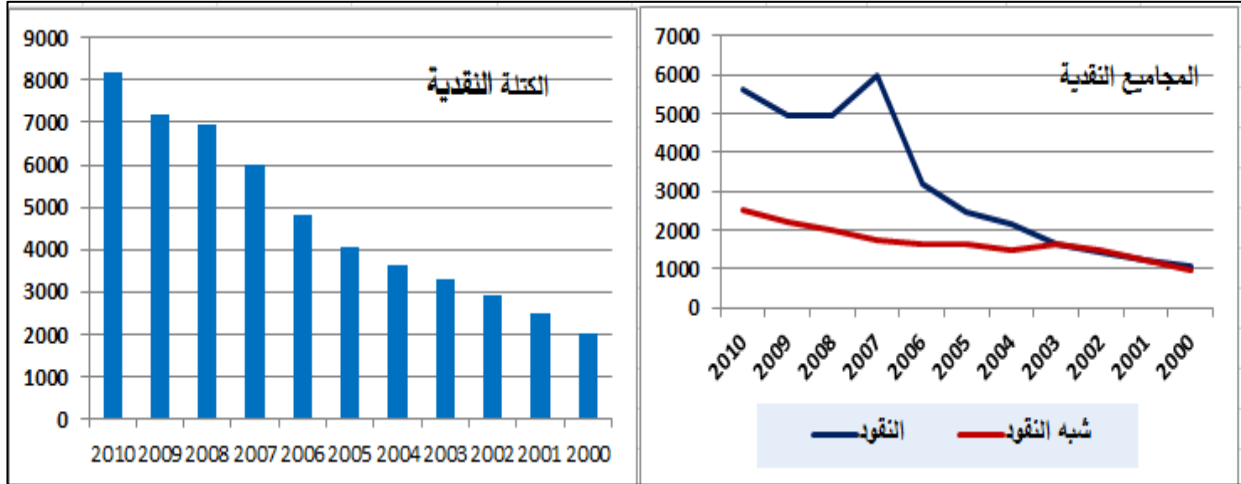
الاطلاع 2023/04/25، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

يبين الشكل أعلاه التطور المتواصل للموجودات الخارجية الصافية التي لها أهمية سنوية متزايدة كمحدد هيكلية للتوسع النقدي في الجزائر وهذا، باستثناء سنة 2009. فضلا عن ذلك، تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية ، منذ نهاية 2005، السيولة النقدية و شبه النقدية في الاقتصاد الوطني مواصلة بذلك ميلها التصاعدي إلى غاية 2008. من جهة أخرى، يعتبر المتعامل الاقتصادي «الدولة» دائما صافيا للنظام المصرفي بالفعل، ونظرا للأهمية المتزايدة لقائم الادخار المالي للخزينة العمومية من حيث ودائعه ضبط الإيرادات و ودائع (أخرى لدى بنك الجزائر التي يبلغ مجموعها أكثر من 40.2% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2010، يتجلى دور الخزينة العمومية كدائن صافي للنظام المصرفي.

بعد تسجيل معدل النمو النقدي لمستوى منخفض تاريخيا في 2009 و الذي بلغ 3.2% تحت أثر الصدمة المالية الخارجية، تميّزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 13,70% بمفهوم الكتلة النقدية "M2" أي بارتفاع أقل من المستويات التي عرفها النمو النقدي للسنوات 2006-2008. حيث كان استئناف التوسع النقدي هذا مرتبطا بتوسع الموجودات الخارجية الصافية، التي انتقلت من 10886 مليار دينار في سنة 2009 إلى 11997 مليار دينار في سنة 2010. هذا بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 التي تبعها تعزيز قوي الموجودات الخارجية في ظل الأزمة المالية الدولية (2007-2008)، ارتفع مجمل الموجودات الخارجية الصافية بـ 10.2% في 2010 ويبرز من جديد كمصدر مهم للنمو النقدي بالمفهوم الواسع "M2" ، بينما لم يغذي سيرورة الإنشاء

النقدي في 2009 وهذا ما يعارض مع ميل السنوات الثمانية الأولى التي انتهت في 2008، إلى "ذروة" تاريخية في مجال توسع الموجودات الخارجية الصافية 38.2% في الوضعية النقدية.

الشكل رقم (05): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2010 (بملايير الدينارات)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المنكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/25،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

أعتبر مجمل صافي الموجودات الخارجية المتغير المتحكم في التوسع النقدي لسنة 2010، مؤكدا الاتجاه الهيكلي المميز لهذه العشرية باستثناء سنة 2009، وبالمقابل، ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة (ادخارات مالية) في 2010 في صندوق ضبط الإيرادات، رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات) وارتفاع نسبي لصافي ديون الدولة على النظام المصرفي الذي بلغ 3510.91 مليار دينار سنة 2010 مقابل 3488.92 مليار دينار سنة 2009 والتي تقابل البرامج الرباعية والخماسية للتنمية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، بينما استمرت حيوية القروض للاقتصاد، لقد كان لبنك الجزائر إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي في سنة 2010 وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال أرقام المؤشرات الكلية للسوق النقدية والاقتصاد ككل، من خلال امتصاص فائض السيولة عن طريق أدوات المعالجة للسياسة النقدية، لذلك فإن استرجاعات السيولة الفائضة في الاقتصاد لمدة 07 أيام و03 أشهر تساهم في الامتصاص الفعلي للسيولة البنكية من طرف بنك الجزائر كما تعمل زيادة الاحتياطات الإلزامية على الرفع من القاعدة النقدية في ظرف يتميز باستقرار المضاعف النقد، حيث رفع البنك المركزي من معدل الاحتياطي الإلزامي سنة 2007 الذي بلغ 6.5% بعدما كان 3% سنة 2001 ليصل إلى 8% سنة 2009 و9% سنة 2010.

2. التطورات النقدية خلال الفترة (2011-2015):

واصل متوسط نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة تقدر بـ 13.4% سنويا الى غاية 2014 منذ أول سنة في الدراسة (سنة 2000) إلا أن الوضعية النقدية المجمعة باحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية و مركز الصكوك البريدية في سنة 2015، سجلت تعارض كلي مع الفترة السابقة 2010-2014، حيث تميزت بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية "M2" مقدر بـ 0.13%، حيث يبرز تطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) تباينات كبيرة في تطور مكوناتها. فيما يخص المجمع النقدي "M1"، الذي ارتفع بشكل متواصل منذ 2011 الى غاية 2014 بمقدار 16.4%، لكنه سجل تراجعاً قدره 3.6% سنة 2015 نتيجة تقلص الودائع تحت الطلب بـ 13,3% على مستوى المصارف، أما فيما يتعلق بالسيولة شبه النقدية Q1، فقد ارتفعت بـ 8,8%، نتيجة ارتفاع الودائع لأجل لقطاعات خارج المحروقات بنسبة 10,3%، بالمقابل ارتفعت السيولة المصرفية عن ارتفاع الودائع لأجل للقطاع الخاص بنسبة 12,3% مقابل 3.4% بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية خارج المحروقات.

الجدول رقم(04): المؤشرات النقدية خلال الفترة 2011-2015 (بملايير الدينارات)

مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية - M2 -				السنوات
القروض للاقتصاد	صافي القروض الى الدولة	صافي الأصول الخارجية	شبه النقود - Q1	نقود - M1	معدل النمو % - M2	اجمالي الكتلة النقدية M2	
3726.8	-3584	13880.6	2787.5	7141.7	21.64	9929.2	2011
4287.6	-3406.6	14932.7	3329.8	7737.8	10.94	11015.1	2012
5156.3	-3116.3	15627.2	3691.7	8249.8	8.414	11941.5	2013
6504.6	-3235.4	15267.2	4083.7	9603	14.62	13686.8	2014
7277.2	-1992.4	15522.6	4443.4	9261.1	0.13	13704.5	2015

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/25،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

شكّلت سنة 2015 منعرجاً فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي. ولأول مرة منذ بداية سنوات 2000 تقلص فائض السيولة المصرفية نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تعتمد عليه الخزينة العمومية بشكل رئيسي في عمليات التمويل والتنمية، حيث لم تعد دائناً صافياً تجاه النظام المصرفي ولا الموجودات الخارجية الصافية منذ 2014 المصدر الأساسي للتوسع النقدي، حيث أثر ذلك سلبا

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

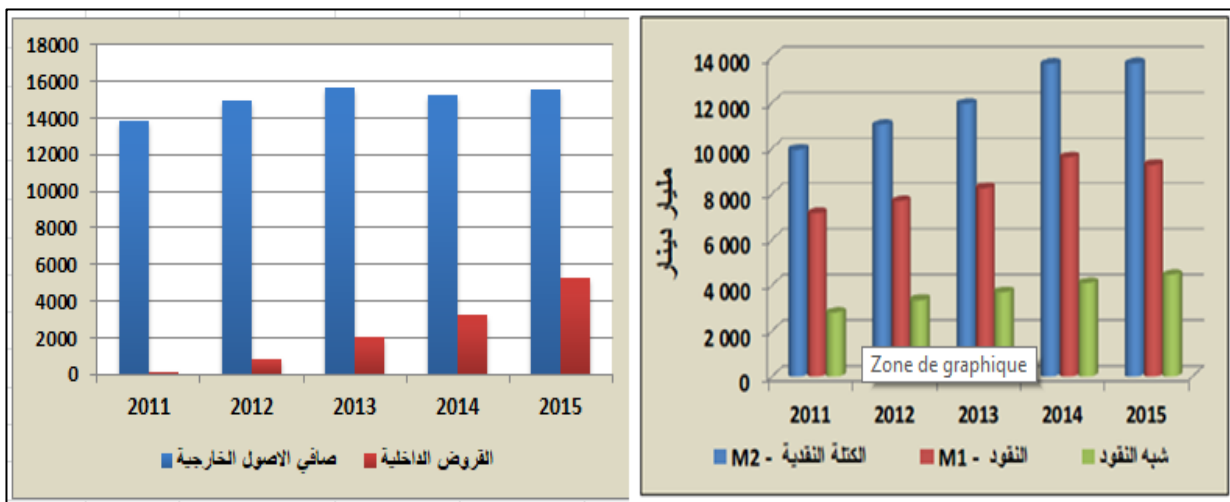
خلال 2000 - 2021

على ميزان المدفوعات وسجل عجزا سنة 2014 مقدر بـ 5.88 مليار دولار وارتفع هذا العجز سنة 2015 ليصل الى 27.54 مليار دولار بعدما سجل ربحا سنة 2010 بـ 15.58 مليار دولار، كما تزامن مع النمو الضعيف جدا للكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) الناجم عن الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب في قطاع المحروقات بلغ 41.1% .

بلغ صافي القروض الى الدولة مستويات متزايدة بسبب تراجع المداخيل النفطية التي أدت الى انخفاض قائم صندوق ضبط الإيرادات والتي زامنها ارتفاع مستحقات المصارف على الدولة، وأمام تقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة ، من دائن صافي إلى مدين صافي تجاه النظام المصرفي، بينما واصلت القروض الموجهة للاقتصاد حيويتها حيث بلغت 7277.2 مليار دج سنة 2015 كأعلى نسبة منذ سنة 2000، وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي . وبناء على تقارير بنك الجزائر لهذه الفترة فقد بلغت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية 3 688.2 مليار دينار في نهاية 2015، مقابل 3 382.3 مليار دينار سنة 2014 أي بارتفاع مقدر بـ 9.04%، في حين، ازدادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر بـ 14.95% في 2015)، منتقلة من 3121.7 مليار دج في نهاية ديسمبر 2014 إلى 3588.3 مليار دج في نهاية 2015، أي بزيادة 466.6 مليار دج، وبلغت القروض الموجهة للأسر 165.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل 404.0 مليار

الشكل رقم (06): الكتلة النقدية و صافي الأصول الخارجية خلال الفترة (2011-2015)

(بملايير الدينارات)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المنكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/25،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

من جهة أخرى فإن تطور هيكل القروض حسب الآجال، يشير إلى انتقال حصة القروض قصيرة الأجل من 1363 مليار دج سنة 2011 إلى 1710.6 سنة 2015، وارتفاع حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل من 2363.5 إلى 5566.6 مليار دج لنفس السنوات، حيث يُشكل تطوّر القروض خصوصا القروض متوسطة وطويلة الأجل، في ظرف استقرار الودائع المجمّعة بالدينار السبب الرئيسي في انخفاض نسبة السيولة قصيرة الأجل للمصارف العمومية.

3. أهم تطورات السيولة والقرض خلال الفترة (2016-2021):

في هذه الفترة إنعكست العديد من الظروف الاقتصادية على الوضعية النقدية والمالية للنظام المصرفي الجزائري على غير عاداته منذ سنة 2000، كان على بنك الجزائر ادارة السياسة النقدية وفقا للظروف المالية والعالمية الجديدة (انعكاسات الازمة البترولية 2014، الاصدار النقدي 2017 و جائحة كورونا 2019) حيث اتجه تدريجيا، بعد 2015، نحو سياسة ضخ السيولة بعدما كانت سياسته امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع منذ أفريل 2002 بصفة متوالية الى غاية جويلية 2016 حيث كان أهم ما ميّز هذه المرحلة و في ظرف تراجع الموارد لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ شهر جويلية 2016 لتدعيم السيولة المصرفية وعمل البنوك في توسع النشاط الاقراضي، وهو ما يبيّنه الجدول التالي الخاص بالمؤشرات النقدية وتطور النمو النقدي:

الجدول رقم(05): تطورات السيولة خلال الفترة 2016-2021 (بملايير الدينارات)

السنوات	الكتلة النقدية - M2		مقابلات الكتلة النقدية	
	اجمالي الكتلة النقدية M2	معدل النمو %M2-	شبه النقود - Q1	صافي الأصول الخارجية صافي القروض الى الدولة
2016	13816.3	0.81	4409.3	12596
2017	14974.6	8.40	4708.5	11227.4
2018	16636.7	11.10	5232.6	9485.6
2019	16506.6	-0.78	5531.4	7598.7
2020	17659.6	6.98	5757.8	6518.2
2021	20053.5	13.55	6463.2	6596.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/30،

الانخفاض الشديد في صافي الأصول الخارجية منذ سنة 2016 حيث عرف تراجعاً مستمراً و تقلص من 15522.6 مليار دج سنة 2015 الى 6596.5 مليار دج أقل من النصف سنة 2021 وهو تراجع بحوالي 42% وهذا نتيجة لتراجع أسعار النفط والمداخيل البترولية المتواصل منذ 2014 والذي أثر بشكل كبير على الوضعية النقدية لبنك الجزائر وكذا انعكاسات الأزمة الصحية العالمية -COVID19- على الامدادات العالمية في الأسواق الدولية، وهو أدنى من التقلص الذي عرفته التدفقات السلبية الصافية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من الدينار مبلغ 16,93 مليار دولار سنة 2019، أي 2020,5 مليار دينار جزائري)، مقرونا ب تراجع الاحتياطات والتي بلغت 694.9 مليار دج فقط سنة 2020¹.

تقلصت الكتلة النقدية M2 ب 0.8% في سنة 2019 منتقلةً بذلك من 16636,7 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 16506.6 مليار دينار. بعد سنتين من النمو بمعدل 8,4% سنة 2017 و 11,1% سنة 2018 والذي كان نتيجة ضخ السيولة في الاقتصاد عن طريق الاصدار النقدي عن الشراء المباشر لسندات الخزينة، وذلك في إطار التمويل النقدي منذ شهر مارس 2017 لعجزها الإجمالي بمبلغ 1000 مليار دينار² بموجب "المادة 45" مكرّر من الأمر رقم 03-11، والتي نصت على أن بنك الجزائر له الصلاحية بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بتمويل الخزينة العمومية بشكل مباشر عن طريق شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك لتغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

كان التراجع الطفيف في الأرصدة النقدية ناتج عن الانخفاض القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (بما فيها لدى بنك الجزائر)، التي تراجعت ب 19,0%، وذلك يعود الى تراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات والتي تراجعت ودائعها ب 71.3% خلال نفس الفترة حيث لم تسجل الآ 20.02 مليار دولار صادرات المحروقات سنة 2020، مقابل ارتفاعات قدرها 5,7% فيما يخص الودائع لأجل و 10,4% فيما يتعلق بالنقد المتداول، وهذا راجع للسياسة الاقتصادية للدولة في هذه الفترة لتشجيع الاستثمار طويل الأجل والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل أمام تراجع الإيرادات النفطية.

هذا التقلص في الكتلة النقدية المرتبط بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات على مدى سنوات فترة الدراسة تم تعويضه من خلال التدفقات الإيجابية لصافي القروض الموجهة للدولة والقروض الموجهة للاقتصاد.

¹ بنك الجزائر، "النشرات الاحصائية لعدة سنوات"، تاريخ الاطلاع 2023/04/30، متاح على الموقع

<https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 10-17 المؤرخ في 2017/10/11 المتمم والمعدل للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقروض.

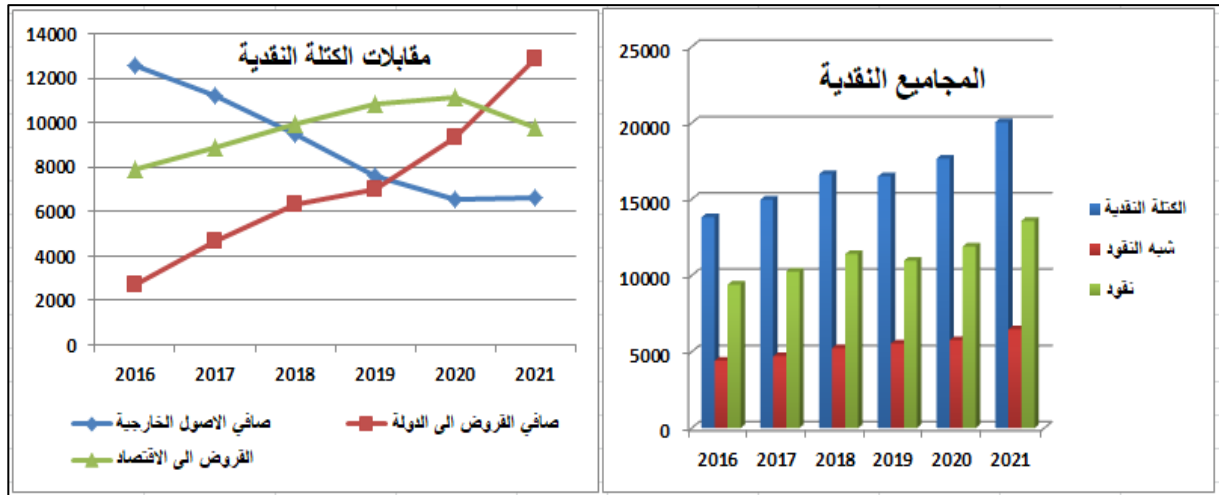
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

حيث بلغت الأولى 687,2 مليار دينار من صافي ضخ العملة القنوات المصرفية 924,5 مليار دينار من البنك المركزي و 311,4 مليار دينار من المصارف التجارية والثانية بلغت 881.5 مليار دينار، بينما عرفت صافي القروض الموجهة للدولة تصاعدا مستمرا خلال هذه الفترة تحت أثر ارتفاع مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، التي انتقلت من 3857,8 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 4782,4 مليار دينار في نهاية 2019؛ كما تزايدت القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة مستمرة منذ 2016 حيث بلغت نسبة النمو 12.3% في 2018، لتبلغ 10857,8 مليار دينار سنة 2019 أي بنسبة أقل تقدر بـ8.8% و3% في 2020 ثم بتراجع مقدر بـ12.40% سنة 2021 كانت بسبب تراجع الطلب على القروض نتيجة أزمة كورونا العالمية.

الشكل رقم(07): تطور التداول النقدي والطلب على القروض خلال الفترة 2016 - 2021

(بملايير الدينارات)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/30،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

شهدت القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي العمومي نموا بشكل أسرع من تلك الممنوحة للقطاع الخاص؛ أدت هذه التطورات إلى انخفاض في حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت من 51.4% في 2017 إلى 48.1% في 2019. أي توسع قدره 3% للسنة الثانية على التوالي، وبذلك يشير تطور هيكل القروض إلى ارتفاع واضح في حصة القروض طويلة الأجل مقارنة بالقروض قصيرة الأجل حيث انتقلت إلى 56.9% في 2019؛ وبقيت كذلك حتى في حالة الانخفاض سنة 2021 (أي أكبر منها) وهي القروض التي يمكن اعتبارها قروضا استثمارية (متوسطة وطويلة الأجل)، حيث مثلت في سنة 2020 نسبة 71.35% من مجموع القروض و63.61% منها سنة 2021.

ثالثاً: آليات تعزيز عمليات التمويل والسيولة للقطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا

في إطار استمرار الأزمة الصحية العالمية، وارتفاع التضخم على المستوى العالمي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة الى جانب الاضطرابات في سلاسل التوريد ، واصل بنك الجزائر الإجراءات التي اتخذها في مطلع سنة 2021 حيث كان هدفه الرئيسي في تعزيز صمود القطاع البنكي ودعم الانتعاش الاقتصادي. وفقاً للسياسة الاقتصادية الكلية التي وضعتها الدولة وبالتالي، تم وضع برنامج خاص لإعادة التمويل لفائدة البنوك ابتداء من جويلية 2021 ، بهدف ضمان سيولة إضافية للبنوك، وكذا تخفيف القواعد الاحترازية (سقف إعادة التمويل) ومعدل الاحتياطي الاجباري.

1- برنامج إعادة التمويل:

استمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الاقتصادي منذ 2019 وإمتدادا الى سنة 2021 ، على الرغم من أنّ هذا الأخير شهد تحسناً نسبياً عقب إزالة تدابير الحجر الصحي، وقد تطلبت هذه الوضعية إستجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية، إذ ركّز توجه السياسات النقدية العالمية على إنقاذ اقتصادياتها من خلال التأثير على العرض، والذي تسببت الأزمة الصحية في اضطرابه بشدة، أكثر من تركيزه على الطلب كما الحال في الأوقات العادية، وهكذا ظلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تيسيرية بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي، و اندرجت السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2021 في هذا السياق، لاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني.

وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 2100 مليار دينار¹. يتجلى البرنامج في عمليات تنازل مؤقتة لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مُسبق. السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة تمويل هي الأدونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك

¹ نظام رقم 02-2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 يتضمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المادة "04" منه.

العمومية¹ وهكذا، منذ إطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل، أجرى بنك الجزائر أربع عمليات إعادة تمويل سنة 2021 :

✓ الأولى بمبلغ 396,11 مليار دينار، في 7 جويلية 2021.

✓ الثانية بمبلغ 443,89 مليار دينار، في 4 اوت 2021.

✓ الثالثة بمبلغ 420 مليار دينار، في 8 سبتمبر 2021.

✓ الرابعة بمبلغ 420 مليار دينار، في 3 نوفمبر 2021.

وبذلك، بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021 ، 1680 مليار دينار منها 508,78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك، وبالتالي فإن هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعتها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي، في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا.

2- تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي:

واصل بنك الجزائر جهوده لدعم الاقتصاد من خلال مواصلة التدابير التيسيرية التي بدأها سنة 2020 . وتحقيقا لهذه الغاية، تم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطات الإلزامية من 3% الى 2%² اعتبارا من فيفري 2021، كما تجدر الإشارة الى أنه تم تخفيض هذا المعدل منذ سنة 2019 حيث كان 10% ثم تخفيضه 3 مرات سنة 2020 : في مارس الى 8% ، و في ماي الى 6% ليصل الى 3% في سبتمبر لنفس السنة³، ويهدف هذا التخفيض التدريجي والمتتالي في معدل الاحتياطات الإلزامية إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي، بالإضافة إلى ذلك، تم الحفاظ على معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند معدل 3% في سنة 2021 بعد ما تم تخفيضه بمقدار 0,25% (25 نقطة أساس) في أفريل 2020 . ويهدف هذا القرار الى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء مرافق لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما تم تمديد طوال سنة 2021، التدابير الاستثنائية الرامية

¹ يقبل بنك الجزائر هذه السندات بتطبيق تخفيض قدره 15 %

² تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم **02-2021** بتاريخ 07 فيفري 2021، المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

³ تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم **09-2020** المؤرخة في 14 سبتمبر 2020 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

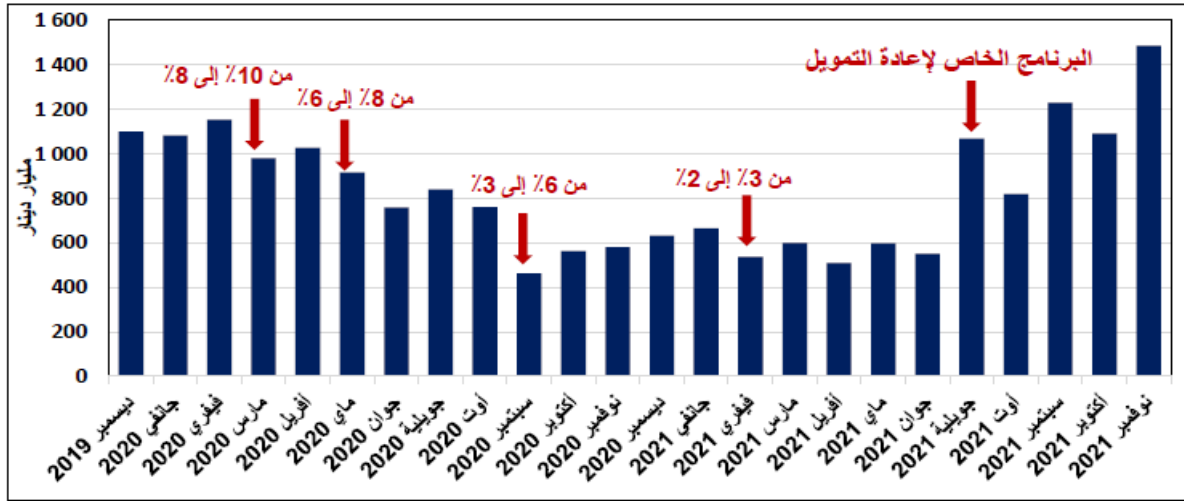
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020، حيث قرر بنك الجزائر ما يلي:

- ✓ تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60 %.
- ✓ إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان.
- ✓ السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا.
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

الشكل رقم(08): تطور السيولة من خلال آليات اعادة التمويل خلال (2020-2021)



المصدر: بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

من خلال الشكل نلاحظ أثر التدابير التي وضعها بنك الجزائر والاجراءات المتخذة للتخفيف من القواعد الاحترازية و دعم السوق النقدية و النشاط الاقتصادي في سياق وبائي صعب، ولا سيما استخدام أداة معدل الاحتياطي الإلزامي وتخفيضه على مدى سنوات الأزمة لضمان سيولة أكثر حيوية في الاقتصاد، الذي إضافة إلى العمليات الأربع المنفذة في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل، بشكل مباشر على مستوى السيولة البنكية التي ارتفعت بشكل ايجابي في نهاية سنة 2021 بعد أن سجلت انخفاضا كبيرا بنسبة (-40.95) % سنة 2020، حيث بلغت 1 331,95 مليار دينار مقابل 632,33 مليار دينار سنة 2020، أي ما يعادل زيادة حادة بلغت 110.64 %.

المطلب الثاني: إنعكاسات الازمات على النقد والاقتصاد الجزائري في ظل تبعية المورد الوحيد(النفط).

يعتبر المورد النفطي المورد الرئيسي للمداخيل والايرادات في الدول النامية النفطية كما هو الحال بالنسبة لجزائر، حيث تعتمد على ريوعه بشكل كبير في تمويل التنمية الاقتصادية لديها، لذلك فإنّ الوضع الاقتصادي والنقدي مرهون بمدى تقلبات الأسعار النفطية في الأسواق العالمية ، بالإضافة الى أنّ الصلابة المالية في ظل المورد الوحيد ذات هشاشة أمام مختلف الازمات الأخرى .

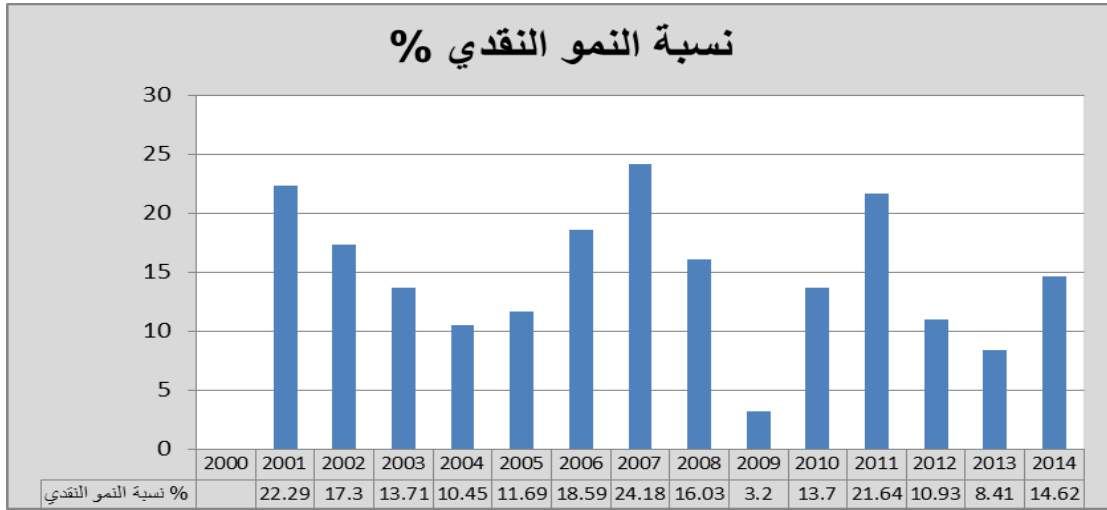
أولاً: إنعكاسات النفط (حالة الارتفاع) على النقد والاقتصاد خلال 2000-2014

تميّزت هذه الفترة أداء مميّز للمؤشر العام للأداء المالي والاقتصادي صاحبه نمو كبير ومتواصل على جميع الأصعدة النقدية والاقتصادية كانت الصدارة فيه للوفرة المالية التي عرفتتها الجزائر منذ 2002 الناتجة عن الإيرادات النفطية والى يراكم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات صاحبه في ذلك أيضا نمو قوي خارج المحروقات نتيجة لبرامج التنمية الرباعية والخماسية في هذه الفترة خاصة ما بين سنوات 2001 و 2008 ، حيث واجه بعدها الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية كبيرة سنة 2009 نجمت من اشتداد الأزمة المالية الدولية 2008 والأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت عنها ، ولكن سرعان ما رجع الأداء العام للوضع المالية والنقدية الى الاستقرار والتوسع بفضل عودة الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات الى الارتفاع الذي صاحبه تزايد في الإيرادات البترولية كما كانت قبل 2009، والجدير بالذكر أنّ قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة هذه الصدمة الخارجية كانت بفضل الصلابة المالية التي حققتها الجزائر خلال هذه الفترة وتعزيز الوضع المالية ابتداء من سنة 2010 وتحسّن إطارها النقدي والمالي، و نجاعة إدارة السياسة النقدية في هذا المجال للحفاظ على استقرار العملة و احتواء التضخم بقرب المستوى المستهدف إذ بلغ المتوسط نسبة 4% بين سنة 2002 و 2014، و امتصاص فائض السيولة من السوق النقدية منذ سنة 2002¹.

سجلت السنوات منذ 2010 الى 2014 تحسنا في مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي، حتى وإن بقيت الوساطة البنكية من زاوية التخصيص، أقل من الأموال المتاحة للإقراض الأتية من الموارد النفطية، كما تميّزت بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 13.7%، بمفهوم الكتلة النقدية، M2، و بارتفاع أقل حدة من الوتيرة التي عرفها النمو النقدي لسنوات 2006 - 2008. بالخصوص نزوة النمو النقدي الذي بلغ 24,2% سنة 2007 ، بعدما كان جد مرتفعا 22.3% بداية 2001 منذ هذه العشرية وهذا، في تناغم مع السياسة التوسعية لتمويل البرامج التنموية.

¹ تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 02-2002، المؤرخ في 11 أبريل 2002_ المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية .

شكل رقم (09): أثر ارتفاع النفط على النمو النقدي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/30،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

واصلت هذه النسبة في تحقيق نمو أقل حدة من العشرية الأولى حيث سجّل معدل النمو النقدي 21.64% سنة 2011 وواصلت الانخفاض الى سنة 2014 حيث وصل الى 14.62 % وهي سنة بداية الأزمة النفطية وتدهور الايرادات البترولية وتأثيرها على الوضعية النقدية.

أمّا في الجانب الاقتصادي فقد سجّل النشاط الاقتصادي ارتفاعا في مداخل قطاع المحروقات وخارج المحروقات ، بعدما شهد نمو بوتيرة متواضعة بنسبة 2.4%، وذلك بعد ركود قطاع المحروقات منذ 2006 حيث بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 نسبة 78.59% من الصادرات الاجمالية ، إلا أنّ الأداء السعري المتناقص لأسواق النفط بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 فرض تراجع صادرات المحروقات الى 45.18% ممّا أثر على الايرادات وموارد الدولة وبالتالي تأثر العديد من التوازنات الاقتصادية ولكن سرعان ما رجّع النمو و تأكّد الانتعاش ، الذي كان سببه أساسا ارتفاع الطلب الداخلي المدعوم بدوره بزيادة الموارد، حيث ارتفعت صادرات النفط الى 57.09% سنة 2010 ، كما سجّلت كل قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات نموا ايجابيا، ممّا ساهم ذلك في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت نسبة نموّه سنة 2005 نسبة 5.5% محققا بذلك تقدما بعدما كان 2.51% سنة 2001 الى أن انخفض مسجلا أدنى قيمة نمو في هذه الفترة 0.9% كانت سنة 2009 بمبلغ 9968 مليار دج ، نتيجة تبعات الازمة العالمية ولكن ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من جديد

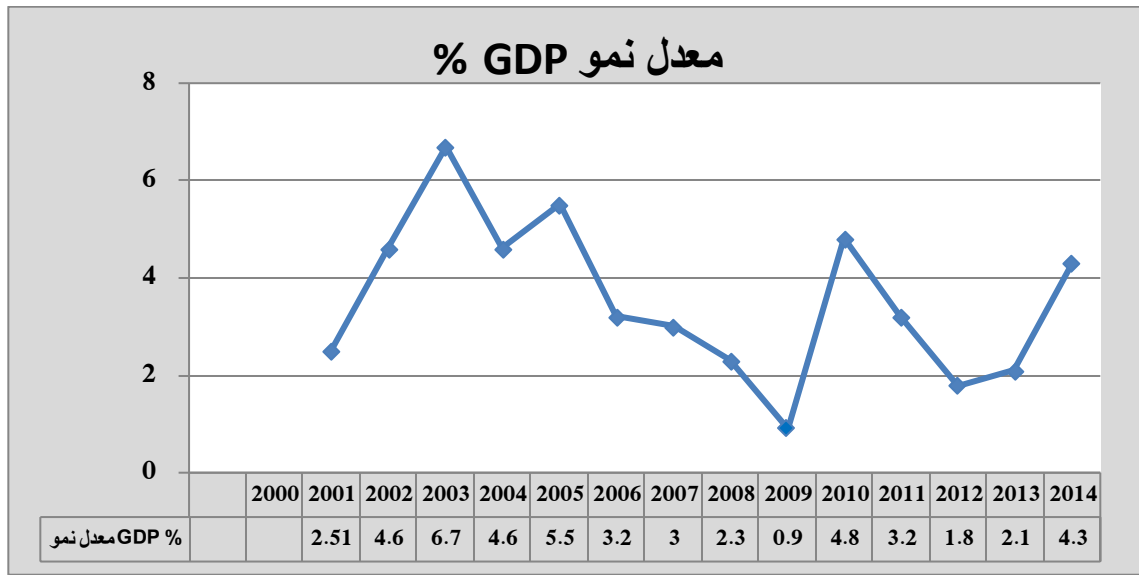
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

سنة 2010 بنسبة 4.8% أي بقيمة 11991 مليار دج، كما سجّل تذبذبا بعدها الى غاية 2014 محققا نسبة 4.3% ومبلغ 17228 مليار دج ،

كما تجدر الاشارة أنّ نسبة الإيرادات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات كانت مستقرة خاصة سنة 2010 سنة العودة الى النمو حيث سجّلت 18.5%، وبالرغم من دور الاقتطاعات من النشاط الاقتصادي (ضرائب على السلع و الخدمات و الحقوق الجمركية) في رفع الايرادات الضريبية إلا أنّ تغيّر هيكل الضريبة خارج المحروقات خلال السنوات 2004 - 2010 ساعد على تنوّع المداخل الضريبية حيث ساهمت اقتطاعات مداخل الأجور وأرباح الشركات بارتفاع أسرع نسبيا من اقتطاعات النشاط الاقتصادي ، بالمقابل فإنّ المداخل النفطية سجّلت 40,1% من إجمالي الناتج الداخلي موارد لصندوق ضبط الإيرادات في تلك الفترة.

شكل رقم(10): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة إعتادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/30،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

ثانيا: إنعكاسات النفط (حالة الانخفاض) على النقد والاقتصاد خلال 2015-2021

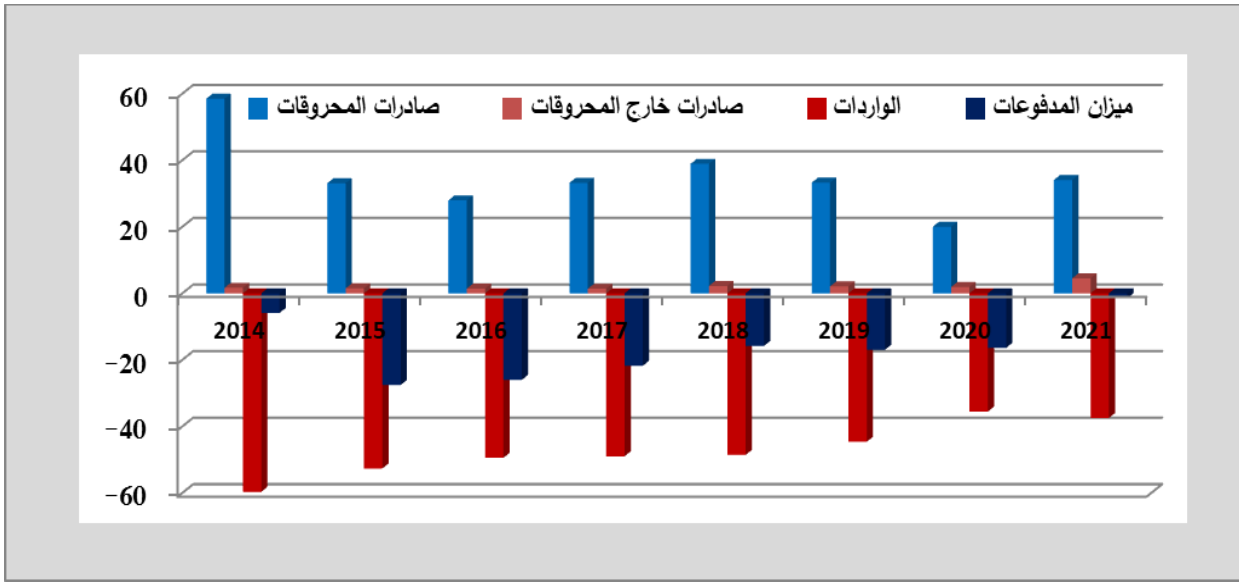
يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية، والذي يتمثل في استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، و في إطار البرمجة المالية، تستعمل التوقعات الخاصة بتطور المجاميع الحقيقية ومعدلات تضخمها لتقدير معامل السيولة ويبقى معدل الصرف متغيرا أساسيا في البرمجة النقدية والمالية في الجزائر، حيث تساهم سياسة إبقاء معدل

الصرف الفعلي قرب مستواه التوازني المقدّر وفق أساسيات الاقتصاد، في مساندة هدف السياسة النقدية، اطلع مجلس النقد والقروض على الأهداف المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرضية المنسجمة مع استهداف التضخم بنسبة 4%، وحدّد معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مستوى يتراوح بين 9% و 11% ومعدل نمو القروض للاقتصاد ضمن مجال يتراوح بين 25% و 27%، حيث تحددت هذه الأهداف الكمية وكذا هدف التضخم على أساس فرضية سعر توازني للبتروال يقدر ب 59,7 دولار للبرميل في سنة 2015 في الواقع، ولكن بعد تدهور اسعار النفط عالميا بلغ متوسط سعر البترول 53,1 دولار للبرميل في 2015، أي بمقدار 6.6% للبرميل وهو انخفاض قوي مقارنة بمستواه في سنة 2014 وأقل من متوسط سعر البترول المعتمد في البرمجة المالية.

تسببت الصدمة الخارجية في تراجع التوسع نقدي (M2) في سنة 2015 حيث كان ضعيفا جدا أي 0,13% مقابل 14.5% في 2014 و 8,41% في 2013، يُفسّر شبه استقرار (M2) دون المستوى للهدف الكمي في هذا المجال (بين 9 و 11%) المعتمد من طرف مجلس النقد والقروض بالعجز المرتفع في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بالرغم من الضخ المعبر للسيولة المرتبط بتمويل العجز الإجمالي لعمليات الخزينة، حيث سجّل انخفاضا متواصلا منذ 2014 قدر ب (-5.88%) و 27.54% سنة 2015 وهي أعلى نسبة تدني منذ الازمة، ثم بوتيرة مستمرة في الانخفاض ولكن بشكل أقل حدة ،حيث بلغ سنة 2018 (-15.82%) وذلك بفضل ارتفاع الصادرات خارج المحروقات وتقليص حجم الواردات و هذا في ظل بقاء سعر النفط أقل من السعر التوازني المخطط ، حيث ارتفع عجزه مرة أخرى سنتي 2019 و 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية - COVID19 ونتيجة الاغلاق الكبير الذي شهدته دول العالم وتوقف سلاسل التوريد والتصدير ، الآ أنه في هذه الفترة لعبت القروض دور الموسع النقدي في الاقتصاد وتعزيز التمويل والائتمان المصرفي لأصحاب المشاريع والقطاع الخاص مؤزعين على كافة القطاعات الاقتصادية حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية الى 2.22% سنة 2018 كما أنها لم تتأثر بأزمة كورونا حيث كان الانتاج داخلي لا يخضع للسياسة الخارجية في تحديد انتاجه أو سعره حيث حافظت تقريبا على نفس النمو في الظروف العادية اذ حققت نمو 2.07% سنة 2019 و 1.91% سنة 2020 بالرغم من أنها عزّ الاغلاق والازمة، بالمقابل تقلص حجم الواردات في هذه السنة الى 35.55% بعدما كانت 52.65% سنة 2015 و 49.44% سنة 2016 ، وبفضل السياسة النقدية لدعم وتعزيز القروض المصرفية المتناغمة مع السياسة الاقتصادية والاستثمارية التي رسمتها الدولة في تشجيع الاستثمار المنتج و القطاع الخاص خصوصا من خلال العديد من الآليات نتيجة لذلك بلغ اجمالي الناتج المحلي لسنة 2021 ما قيمته 15563 مليار دج ن محققا نسبة صادرات خارج المحروقات 4.5% ونتيجة جد ايجابية لميزان المدفوعات

قدرت باختزال العجز الى 1.48% مقارنة بسنة 2019 و 2020 و التي بلغ العجز نسبة 16.93% و 16.37% على التوالي.

الشكل رقم(11): تداعيات النفط على تطور ميزان المدفوعات بعد أزمة 2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/04/30،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

ثالثا: انعكاسات أزمة كورونا خلال 2019-2021:

تحت تأثير جائحة Covid 19، تأثر العالم بأسره من أزمة صحية كبيرة العواقب، إذ كان للتدابير الصارمة التي تم اتخاذها من طرف الدول لاحتواء انتشار الفيروس التي تسببت في كارثة بشرية، نجم عنها أزمة اقتصادية بحجم غير مسبوق كانت تداعيات وخيمة على النمو الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً قدره 3.3% في سنة 2020¹، وهو أقوى تراجع باستثناء الحروب العالمية منذ الكساد الكبير، كما شهدت الاقتصادات المتقدمة والناشئة فوارق إنتاجية سالبة كبيرة ومعدلات بطالة عالية، حيث من غير المؤكد عودة الاقتصاد العالمي إلى مستوياته السابقة قبل الجائحة، ومع ذلك، تم التخفيف من هذا الانخفاض بتدخل من طرف الدولة وسياسات نقدية غير مسبوقة.

¹ صندوق النقد الدولي، "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي"، تاريخ النشر: 2021/01/26، تاريخ الاطلاع: 2023/08/28، متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues>

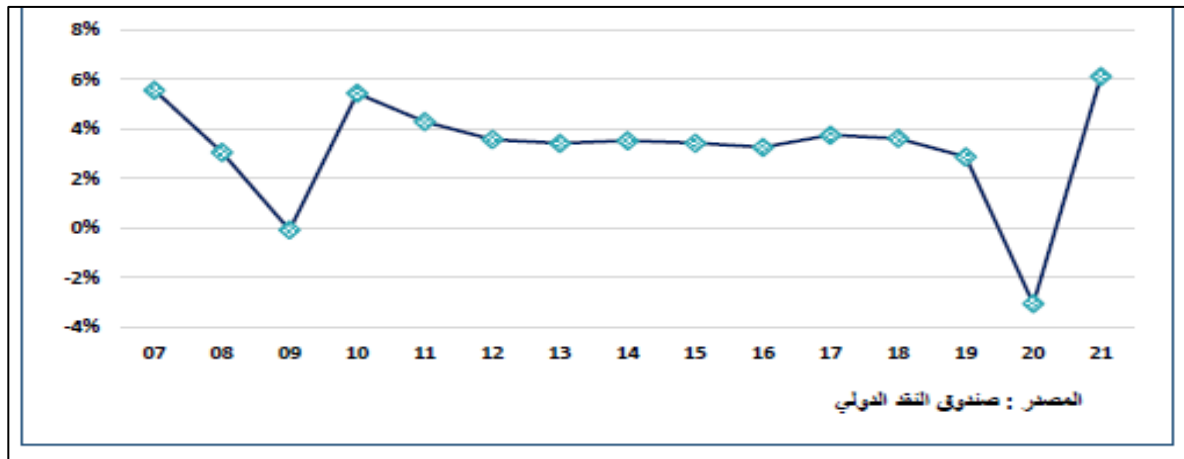
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

حيث شهدت سوق المواد الأولية عواقب هذه الازمة، كما عانت أسعار المنتجات الطاقوية بقوة من أثر الوباء، لا سيما أسعار البترول التي فقدت أكثر من 65% من قيمتها بسبب التراجع الكبير في إجمالي الطلب الناجم عن تدابير الحجر وغلق الحدود مما أدى الى تعليق معظم الأنشطة، حيث انخفضت بما يقارب 3/2 في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2019 وبنسبة 3/1 على مدار كل السنة، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية والمعدنية والمعادن الخام، لم تتأثر كثيرا و عادت، إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة بسبب تنشيط الاقتصاد الداخلي، و بسبب الأزمة دخلت البلدان المتقدمة وكذلك البلدان الناشئة والنامية في ركود اقتصادي حيث بلغ التراجع في النمو للبلدان المتقدمة 4.7% سنة 2020، بينما بلغ في البلدان النامية نسبة 2,2%، والتي تسببت في أشد فترات الانكماش الاقتصادي في الزمن المعاصر.

ومن خلال الشكل التالي نبيّن مدى تأثير الأزميتين المالية 2008 والصحية 2019 على الأداء الاقتصادي للنمو العالمي :

الشكل رقم (12): تأثر النمو الاقتصادي العالمي بالأزمة المالية 2008 والأزمة الصحية 2019.



المصدر: صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع: <https://www.imf.org/ar/Publications>

في هذا السياق ومن أجل تحفيز الطلب، فقد تطلبت تداعيات الجائحة على مختلف القطاعات اتخاذ البنوك المركزية سياسات نقدية تتلاءم مع الوضع بما في ذلك السياسات غير التقليدية لدعم كل من العرض والطلب، والسياسات الميزانية من أجل تخفيف الأثر على الإنتاج والأسر والسياسات الصحية على وجه الخصوص، حيث فرضت تحديات غير مسبوقة على السياسات الاقتصادية العامة على الصعيدين العالمي و الوطني .

- ففي الجزائر، كان لأثر الصدمة الاقتصادية تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي وبشكل كبير على قطاع المحروقات والاستثمارات العامة في المجال والذي كان لم يزل تحت الصدمة الخارجية الواسعة النطاق منذ

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

منتصف 2014، والناجمة عن الانخفاض الكبير والمستمر لأسعار البترول باعتباره المورد الرئيسي للخزينة ولعمليات التنمية، حيث تظهر احصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء "ONS" تراجع إجمالي الناتج الداخلي (GDP) من حيث الحجم سنة 2020 بـ 5.1% بعد ارتفاع هش قدره 1% سنة 2019، كما أثر ذلك بشكل سلبي على المحروقات بتسجيل 3% سنة 2019 إلى 3.6% في 2020. ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية حيث انخفض النمو به إلى 3.4% في 2020 بعدما سجّل 5.7% في 2019 كما كذلك قطاع الخدمات من جراء تدابير الحجر، حيث انخفض نموه من 4.45% في 2019 إلى تراجع بـ 2.9% سنة 2020 كما شهد القطاع الصناعي أيضا، انخفاضا بنسبة 3.8% خلال نفس السنة، في حين أن القطاع الفلاحي، رغم تراجع، يعد القطاع الوحيد الذي سجل نموا إيجابيا بنسبة 1.1%.

كما كان لأزمة كورونا تأثيرا كبيرا على التوازنات الخارجية حيث: تراجع ميزان المدفوعات في سنة 2020 مسجلا عجزا قدره (-16,37) مليار دولار. تراجع الحساب الجاري البالغ حوالي (-18,71) مليار دولار والمرتبب بعجز الميزان التجاري البالغ (-13.62) مليار دولار، تآكل احتياطات الصرف من 62.75 مليار دولار في 2019 إلى 48.17 مليار دولار في نهاية 2020 بسبب التقلبات في العملات الرئيسية الدولية، والتي أدت بدورها في ظل الأزمة المزوجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثير الوباء، الى انخفاض سعر الدينار الجزائري بين نهاية 2019 ونهاية 2020 بنسبة 9.09% مقابل الدولار الأمريكي و 16.9% مقابل الأورو.

جدول رقم (06): تأثير جائحة كورونا على التوازنات الخارجية 2019-2021

التوازنات السنوات	ميزان المدفوعات %	الميزان التجاري %		
		الواردات %	صادرات خارج المحروقات %	صادرات المحروقات %
2019	-16.93	-44.63	2.07	33.24
2020	-16.37	-35.55	1.91	20.02
2021	-1.48	-37.46	4.5	34.06

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع 2023/08/12،

متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

كما تأثرت غالبية مؤشرات الأداء المالي، حيث عرفت انخفاضا هي الأخرى، مما جعل بنك الجزائر يتخذ إجراءات طارئة لمعالجة الوضع ويعيد ضبط توجه سياسته النقدية من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

بشكل أساسي إلى دعم المؤسسات الخاصة والصغيرة المنتجة للسلع والخدمات بزيادة عرض التمويل و ضمان قدر أكبر من السيولة المصرفية التي قدرت بارتفاع قدره 36.1% مقارنة بسنة 2019 ، و خفض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 6% إلى 3% لمواجهة الآثار السلبية للوباء على الاقتصاد الوطني والتي كانت لها دورا كبيرا في استقرار بعض المؤشرات وعودة مؤشرات أخرى الى الارتفاع مجددا سنة 2021،

المطلب الثالث: هيكلية القروض وتوزيعات الائتمان المصرفي

يمكن دراسة هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من خلال ثلاثة تقسيمات حسب تصنيف بنك الجزائر :

أولاً: توزيع الائتمان المصرفي حسب الجهة المانحة له

تتمثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية في مختلف القروض والسلفيات المقدمة لمؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام، و" تُسمى في بعض الأحيان "خطوط التمويل"، وهي مجموع الصيغ التمويلية الميسرة التي تمنحها المؤسسات المالية للأفراد أو الشركات بهدف تمويل مشاريعهم، أو لتلبية حاجاتهم التمويلية، لا سيما العاجلة منها"¹، وتختلف الجهات المانحة للائتمان في الجهاز المصرفي حسب السياسة الائتمانية، فيتدخل البنك المركزي على المستوى الكلي لتمويل البنوك وتأطير الائتمان وتحديد سقفه حفاظا على الاستقرار المالي وتوجهات النشاط الاقتصادي، كما تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان المطلوب لتدعيم النشاط الاقتصادي على المستوى الجزئي، لذلك يبيّن الجدول رقم (07) حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية الجزائرية كما يلي:

جدول رقم (07): متوسط القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاعين الخاص والعام

خلال الفترة (2000-2021) / (الوحدة: مليار دج)

السنة	البنوك التجارية			البنك المركزي		مجموع القروض و السلفيات
	النسبة %	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	النسبة %	
2000	**	993.05	**	**	**	-
2001	99.93	1077.7	740.3	337.9	0.06	1078.4
2002	99.93	1266.0	715.5	551	0.06	1266.8
2003	99.94	1379.5	791.4	588.5	0.05	1380.2
2004	99.96	1534.4	859.3	675.4	0.03	1535
2005	99.95	1778.9	882.4	897.3	0.04	1779.7
2006	99.93	1904.1	847	1057	0.06	1905.4

¹ هارفارد بزنس ريفيو، " المفاهيم الإدارية، تسهيلات ائتمانية" تاريخ الزيارة: 2023/06/23، متاح على الموقع: <https://hbrarabic.com/>

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

2205.3	99.93	2203.8	988.9	1216	0.06	1.5	2007
2415.8	99.94	2414.4	1201.9	1413.3	0.05	1.4	2008
3086.6	99.95	3085.2	1485.2	1600.6	0.04	1.4	2009
3268.1	99.95	3266.7	1460.6	1806.7	0.04	1.4	2010
3726.5	99.95	3724.7	1742.5	1983.5	0.04	1.8	2011
4287.6	99.95	4285.6	2040.2	2247	0.04	2.0	2012
5156.3	99.96	5154.5	2434	2247	0.03	1.8	2013
6504.6	99.97	6502.9	3383.3	2722	0.02	1.7	2014
7277.3	99.97	7275.6	3688.2	3121.7	0.02	1.7	2015
7909.9	99.97	7907.8	3952.2	3957.1	0.02	2.1	2016
8880.1	99.97	8877.9	4311.3	4568.3	0.02	2.2	2017
9976.3	99.97	9974.0	4943.6	5032.2	0.02	2.3	2018
10857.8	99.97	10855.6	5636	5221.3	0.02	2.2	2019
11182.3	99.98	11180.2	5792.7	5389	0.01	2.1	2020
9794.7	99.97	9792.1	4143.5	5650.5	0.02	2.6	2021
المتوسطات							
	99.96				0.04		2010-2000
	99.97				0.03		2015-2011
	99.98				0.01		2021-2016
	99.97				0.03		2021-2000

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، نشرات احصائية للسنوات المذكورة، متاح على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

- (**) قيم غير متوفرة

حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

1. قدم البنك المركزي قروض وسلفيات مباشرة إلى مؤسسات القطاع العام باعتباره من يدير السياسة النقدية بالتناغم مع السياسة الاقتصادية للدولة ، كما أنه يعتبر المقرض الأخير في الاقتصاد ولأنّ منح القروض يمثل جزءا من السياسة الائتمانية وكمتمدخل في التنمية الاقتصادية و ضمان السيولة لتعزيز الاستقرار المالي. فإنّ حجم تلك القروض قد ارتفع ابتداء من سنة 2006 إلى 1.3 مليار دج أي بنسبة 0.04 % وهي نسبة ضعيفة جدا ، بعدما كان حجمها يتراوح بين 0.7 و 0.8 مليار دج منذ سنة 2001 الى 2005 ، حيث كانت هذه النسبة ضعيفة جدا ، وذلك لتمتع الوضعية النقدية بالسيولة الكافية في الاقتصاد ، وبسبب انخفاض المداخيل البترولية من سنة 2004 الى 2006 الراجع الى انخفاض أسعار النفط الذي صاحبه ركود ، رفع البنك المركزي من نسبة القروض الممنوحة بصفة متزايدة لقطاع الدولة حيث بلغت 1.4 مليار دج سنة 2010 واستمر هذا الارتفاع بعدها بسبب تأثر السيولة الراجع لتبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي والمعاملات

الخارجية ، حيث وصلت في أقصاها 2 مليار دج قروض ممنوحة للدولة سنة 2012 وكذا تنفيذًا للبرامج التنموية الهيكلية التي عرفتتها الدولة منذ سنة 2000، وبسبب تبعات أزمة النفط لسنة 2014 أصبحت القروض هي الموسع النقدي لتنشيط حيوية الاقتصاد عن طريق آليات ادارة السياسة النقدية لتجاوز هذه الازمة وكذا أزمة كورونا 2019 من خلال برنامج اعادة تمويل البنوك والمؤسسات العامة، حيث تواصل الارتفاع من 2.1 مليار دج سنة 2020 الى 2.6 مليار دج سنة 2021 .

2. بالنسبة للبنوك التجارية فقد كانت سياستها الائتمانية تقديم أنواع القروض والسلفيات للقطاعات الاقتصادية، القطاع العام والخاص وكذا قصيرة وطويلة الأجل، فان أدائها بشكل عام كان في الارتفاع بوتيرة متزايدة منذ سنة 2000 حيث بلغ 993.05 مليار دج فقط الى أن وصل الى 2615.5 مليار دج سنة 2008 وبمعدل نمو قدر بـ 18.60% تأثرا بالأزمة المالية ونقص السيولة في الاقتصاد و3086.5 مليار دج سنة 2009 بمعدل 18% وذلك لتنشيط السيولة وضخها عن طريق القروض والسلفيات باعتبارها الموسع النقدي في هذه المرحلة كما بيّنت الدراسة سابقا، ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض تنفيذًا للسياسة النقدية للبنك المركزي باسترجاع السيولة للحفاظ على معدلات التضخم حيث تقلصت نسبة القروض الى 5.88% سنة 2010 ، ثم عادت الى الارتفاع خلال الفترة 2011-2014 لتصل الى 26.14% سنة 2014 بمناسبة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وتراجع الايرادات البترولية، حيث كان لها تأثير واضح وكبير على الوضع النقدي والاقتصادي للجزائر تلك الفترة وهو أعلى معدل منحته البنوك التجارية خلال 20 سنة ، ثم أخذت في التراجع وضبط السيولة خاصة بعد الاصدار النقدي سنة 2017 الى أن تصل سنة 2020 الى معدل 2.98% بسبب تراجع الطلب وتوقف الأنشطة الاقتصادية والودائع تحت الطلب الراجع الى الجائحة ثم الى انخفاض وتراجع في منح القروض مقدر بـ (-12.40%) سنة 2021. حيث كانت هذه السنة استثناء على مدى فترة الدراسة وذلك للأداء الجيد والحسن لمؤشرات اقتصادية أخرى أدت الى ارتفاع التداول النقدي ونمو الناتج المحلي الاجمالي سنتطرق اليها في العناوين اللاحقة.

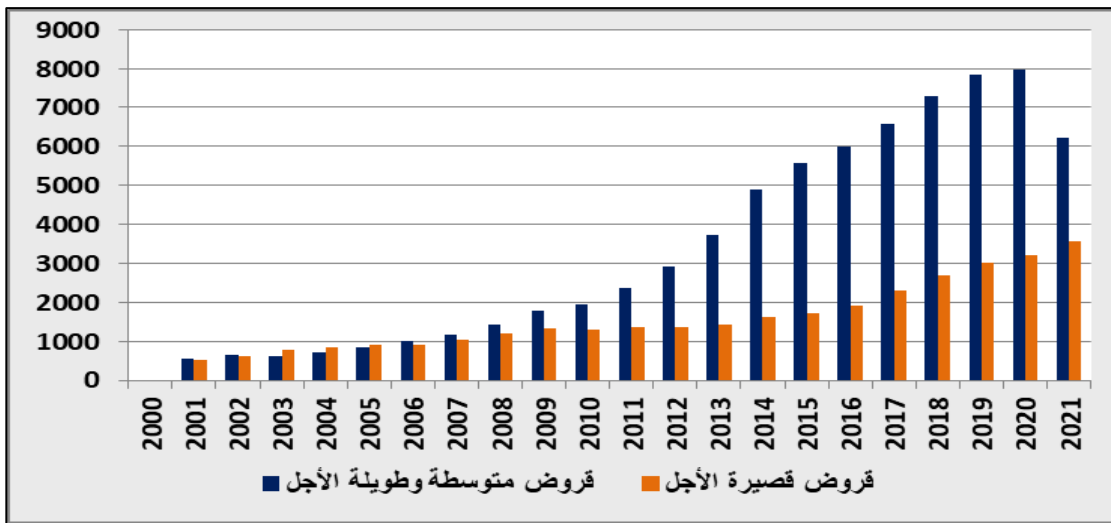
والملاحظ من الجدول أعلاه عموما أنّ متوسط القروض والسلفيات الممنوحة للاقتصاد من طرف البنك المركزي خلال فترة الدراسة (2000-2021) قد بلغ 0.03% فقط وما نسبته 99.97% هو قروض البنوك التجارية للاقتصاد ، وهذا ما يدل على قدرة البنوك الجزائرية على خلق النقود و رفع اجمالي الودائع لديها ممّا يسهّل عمليات الاقراض و تعزيز الوساطة المالية وتحقيق الأرباح خارج الايرادات البترولية ممّا يزيد من صلابتها المالية أمام مختلف الأزمات.

ثانياً: توزيع الائتمان المصرفي حسب الأجل ومدة الاستحقاق

تعتبر القروض و السلفيات من أبسط أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يمنحها البنك الى زبائنه وفق شروط وأسس محدّدة، كما أنها النشاط الأكبر لتوظيف الأموال المودعة لديه وأكثر الأصول ربحية بالرغم من ما تعترضه من مخاطر على سيولة البنك، وأهم ما يميّز الحصول على قرض هو الجدول الزمني لإرجاعه متفق عليه مسبقاً، إما على دفعة واحدة أو على دفعات، لذلك تتمايز القروض الممنوحة بصفة عامة بحسب المدة والغرض والضمان، إلا أنّ التصنيف الشائع هو الذي يراعى فيه المدة الزمنية أو أجل القرض أي حسب آجال الاستحقاق والتي تدخل في سياسة البنك لتغطية عجز السيولة،

لذلك يمكن تصنيف الائتمان وفق معيار الأجل أو مدة الائتمان (الفترة التي في نهايتها يستحق رد القرض)، إلى ثلاثة أنواع فيكون الائتمان قصير الأجل "Short term" إذا كانت فترة القرض سنة أو أقل ويمنح لتمويل الخدمات التجارية، وإذا تراوحت مدته بين 1 عام و 5 أعوام يكون الائتمان متوسط الأجل "Intermediate term" ويموّل هذا النوع للأفراد للحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمّرة (سيارات، الأدوات الكهرو منزلية، الخ) وكذا لتمويل المشروعات التي هي بحاجة الى بعض السلع الرأسمالية كالعتاد والآلات، التجهيزات وأدوات الإنتاج.... الخ وكل ائتمان تزيد مدته على 5 سنوات فيعد بصفة عامة ائتماناً طويلاً الأجل "Long-term" كالقروض التي تطلبها المشاريع لغرض تمويل رأس المال الثابت كالأراضي، المباني والعقارات، وعلى هذا الأساس تصنّف القروض لدى بنك الجزائر كما يوضّحه الشكل التالي بين قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل:

شكل رقم(13): القروض الموزعة حسب الآجال خلال الفترة 2000-2021 (الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، نشرات احصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع:

2023/07/02، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

حيث يلاحظ أنه منذ سنة 2006 تفوق القروض المتوسطة والطويلة الأجل عن القروض قصيرة الأجل حيث سجلت سنة 2020 أكبر مستوى لها بمبلغ 7978.6 مليار دج بنسبة نمو سنوي حوالي 12% بالرغم من صدمة الأزمات (المالية 2008 والنفطية 2014)، لأجل ذلك كانت القروض هي الموسع النقدي في الاقتصاد وتوسيع دائرة منح القروض متوسطة وطويلة الأجل لأجل التكوين الرأسمالي في مختلف القطاعات التي تسمح في زيادة الاستثمارات واقامة المشاريع وتوفير مناصب شغل، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الثابت في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.، حيث يلاحظ أنّ نسبة القروض متوسطة وطويلة الاجل الممنوحة من البنوك التجارية قدرت بـ 71% من اجمالي القروض مقابل 29% قروض قصيرة الأجل سنة 2020 والتي تعتبر قروض استهلاكية ولأغراض الاستغلال في الدورات الانتاجية (أنظر الملحق رقم 01)، ولكن تأثرت هذه النسبة سلبا نتيجة تبعات الازمة الصحية كورونا 2019 ، 2020 وتراجعت بمعدل 21.90% سنة 2021 و ارتفاع في القروض القصيرة الأجل بنسبة 11.24% بسبب توقف المشاريع الاستثمارية وافلاس بعضها خاصة في قطاعي الصناعة والبناء والتشييد بالمقابل زيادة الطلب العام لنشاطات الزراعة، التجارة والخدمات لصغار المستثمرين، والمهنيين ، الحرفيين، الأسر والأفراد.

ثالثا: توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاع القانوني (خاص وعام)

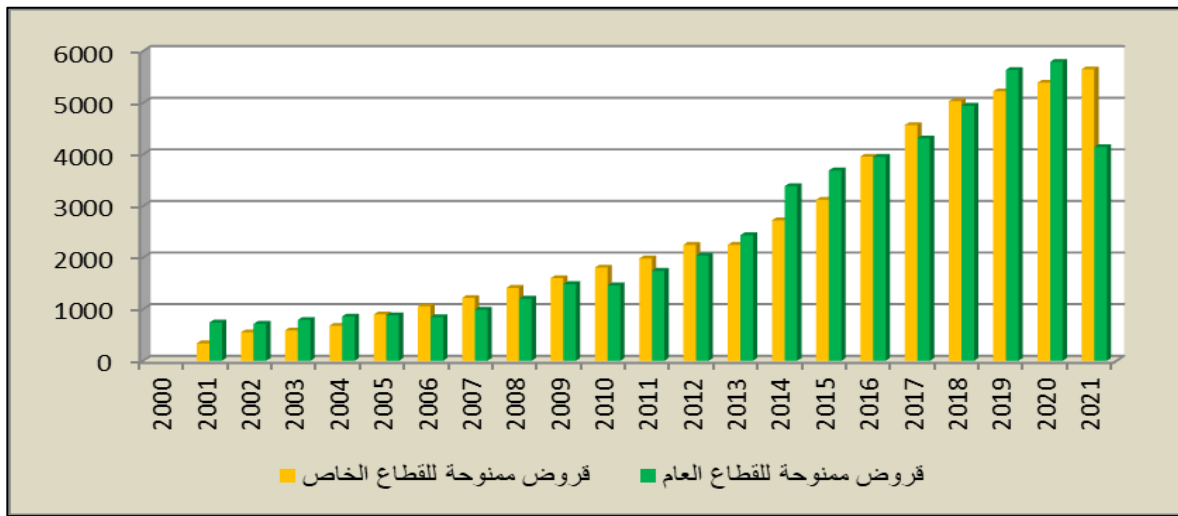
إضافة للتوزيعات السابقة فإن القروض والتسهيلات الائتمانية توزع أيضا حسب القطاع القانوني بين مؤسسات القطاع الخاص و مؤسسات الدولة العامة ،فمنذ سنة 2000 الى غاية 2004 كانت القروض الممنوحة للقطاع العام مرتفعة بالنسبة لتلك الممنوحة للقطاع الخاص وبلغت سنة 2005 897.3 مليار دج أو ذلك تماشيا مع استراتيجية الدولة في الانفاق الحكومي و السياسة التوسعية وتنفيذ مشاريع التنمية ، ولكن بعد ركود السوق النفطية خلال الفترة 2004-2006 انخفض هذا النوع من القروض الراجع الى انخفاض الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بسبب تراجع المداخيل التي أثرت بدورها على تراجع الأصول الخارجية للبنك المركزي وصندوق ضبط الإيرادات ، في المقابل زادت القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص منذ سنة 2007 بوتيرة متزايدة سنوية وذلك لارتفاع السلفيات قصيرة الأجل للقطاع العائلي والأسر الموجهة للاستهلاك والقروض العقارية وكذا قروض الاستثمار للمؤسسات الخاصة، مقابل تراجع في قروض الدولة حيث سجلت مبلغ 1216 مليار دج مقابل 988.9 مليار دج قروض القطاع العام، الى غاية سنة 2012 حيث ارتفعت الى 2247 مليار دج مقابل 2040.2 مليار دج قروض للدولة من البنوك التجارية، الى غاية حدوث أزمة النفط 2014 ارتفعت هذه الأخيرة لدعم مؤسسات الدولة وميزانيات التسيير والتجهيز، واستكمال المشاريع، لتصل الى 3688.2 مليار دج سنة 2015 أكبر من قروض القطاع الخاص الذي بلغ 3121.7 مليار دج،

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

ونتيجة لسياسات الدولة في تشجيع القطاع الخاص من خلال آليات تمويله من خلال قوانين الاستثمار للمساهمة في عملية الاقلاع والتنمية الاقتصادية عملت السياسة الائتمانية الكلية والجزئية بتناغم مع هذا التوجّه ، لذلك ومنذ سنة 2016 ارتفعت كل من القروض والسلفيات للقطاعين العام والخاص الممنوحة من طرف البنوك التجارية حيث بلغت سنة 2020 قيمة 11180.2 مليار دج وهي أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة ولعل أهم الاسباب منذ 2019 هي " جائحة كورونا " التي كانت صدمة كبيرة على الوضعية النقدية والاقتصادية للدولة ، وتوقف نشاطات الأفراد وصغار المستثمرين وافلاس بعضها ممّا استدعى الى سياسة نقدية تيسيرية من البنك المركزي خصوصا بعد تخفيض معدل الاحتياطي الالزامي الى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الى 2% من أجل تمويل الاقتصاد بالسيولة خصوصا أنه بعد الازمة المالية العالمية وأزمة النفط لعبت القروض دور الموسع النقدي في الاقتصاد لدورها الكبير في ايرادات البنك والتنمية الاقتصادية-كما تم التطرق اليه سابقا-، لذلك يبيّن الشكل التالي حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (14): القروض الممنوحة للقطاع العام وللقطاع الخاص خلال الفترة 2000-2021
(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، نشرات احصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>، متاح على الموقع: 2023/07/02

:

كما يلاحظ من الشكل اعلاه تراجع القروض الممنوحة للقطاع العام مسجلا 4143.5 مليار دج سنة 2021 بعدما كانت 5792.7 مليار دج سنة 2020 وذلك لارتفاع بعض المؤشرات النقدية وتحسن الوضعية المالية بسبب أداء المؤشر العام للنمو الاقتصادي اضافة الى دعم التوجّه الاستثماري واثراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية واحداث الاقلاع الاقتصادي والتنوع بعيدا عن المورد الوحيد المتمثل في النفط لذلك يلاحظ ارتفاع

القروض الممنوحة للقطاع الخاص أكبر من الممنوحة للقطاع العام حيث بلغت 5650.5% سنة 2021 بعمارة كانت 5389 مليار دج أي بنمو مقدر بـ 4.85%.

المبحث الثاني : علاقة الائتمان المصرفي بتطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

يلعب الائتمان المصرفي دورا هاما في تنشيط القطاعات الاقتصادية ، إذ أنّ التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع توافقا مع ارتفاع الطلب الاستثماري، و الزيادة في الطلب الاستهلاكي و بزيادة الطلبين (الاستثماري والاستهلاكي) ترفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج السلعي والخدمات مما يؤدي الى تنشيط العجلة الاقتصادية وبالتالي اشتمال فئة جديدة من الأعوان الاقتصاديين قادرين على توظيف فوائض أموالهم على شكل مدخّرات وودائع لدى البنوك التجارية.

المطلب الأول: تطور المؤشرات الكمية لنشاط البنوك التجارية

تعد الودائع المصرفية الأكثر أهمية في جانب المطلوبات (الخصوم) لميزانيات البنوك التجارية، إذ تمثّل القسم الأكبر من مواردها كما أنّ نمو الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص في تعبئة المدخّرات وكلما زادت قدرة البنوك التجارية في تعبئة المدخّرات من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه البنوك في الحد من الاستهلاك وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو، كما أنّ التطور الحاصل في حجم موجودات البنوك التجارية تعتبر أهم المؤشرات الكمية لديها اضافة الى مؤشر تطور تعبئة الودائع لديها المصدر الأساسي للتوسع في منح الائتمان المصرفي والذي يترتب عليه إيرادات البنك الرئيسية ، كما تعتبر نسبة القروض الى الودائع كذلك مؤشرا هاما لنشاط وأداء البنوك، حيث تستعرض الدراسة فيما يلي اتجاه تلك المؤشرات في نشاط البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أولاً: تطور اجمالي الموجودات، الودائع والقروض

يعتبر الائتمان المصرفي أحد مكونات اجمالي الأصول للبنوك التجارية(الموجودات الكلية) ، حيث من خلال تحليل وتتبع تطور هذه الموجودات يمكن التعرف على الأهمية النسبية للائتمان كما أن الموجودات الأخرى ما هي إلا موجودات متاحة لدى البنوك تستخدمها في توفير الائتمان أو تساعد على ذلك ، حيث يبيّن الجدول رقم

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

(08) تطور إجمالي موجودات البنوك التجارية في الجزائر وكذا تطور الودائع والقروض خلال الفترة 2000-

2021:

جدول رقم (08): تطور بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية خلال الفترة 2001-2021

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الموجودات الكلية(الأصول)	اجمالي الودائع من المطلوبات	الودائع كنسبة % من المطلوبات	اجمالي القروض من الموجودات	القروض كنسبة % من الموجودات	القروض كنسبة % من الودائع
2000	/	/	/	/	/	/
2001	2793.1	1745.3	62.48	1078.4	38.60	61.87
2002	3323.7	2063.4	62.08	1266.8	38.11	61.39
2003	3534.4	2373.8	67.16	1380.2	39.05	58.14
2004	3893	2637.7	67.75	1535	39.42	58.19
2005	4209.8	2886.2	68.55	1779.8	42.27	61.66
2006	5228.9	3481.6	66.58	1905.4	36.43	54.72
2007	6510.8	4382.5	67.31	2205.2	33.87	50.31
2008	7287.2	4937.9	67.76	2615.5	35.90	52.96
2009	7327.3	4731.8	54.57	3086.5	42.12	65.22
2010	7988.7	5376.6	67.30	3268.1	40.90	60.78
2011	9002.4	6283.3	69.80	3726.8	41.39	59.31
2012	9654.4	6690	69.29	4287.6	44.41	64.09
2013	10320	7229.1	70.04	5156.3	49.96	71.32
2014	11976.4	8518.5	71.12	6504.6	54.31	76.35
2015	12508.7	8335.1	66.63	7277.2	58.17	87.30
2016	12881	8141.5	63.20	7909.9	61.40	97.15
2017	14098.4	9207.5	65.30	8880	62.98	96.44
2018	15514.3	10113.1	65.18	9976.3	64.30	98.64
2019	16586.9	9844.4	59.35	10857.8	65.46	110.30
2020	16979.7	9871.1	58.13	11182.3	65.85	113.28
2021	20460.9	11679.5	57.08	9794.7	47.87	83.86

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، نشرات احصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع:

2023/07/02، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لإجمالي الأصول (الموجودات الكلية) فقد اتخذت مسارا مرتفعا من 2793.1 مليار دج منذ سنة 2001 الى 7988.7 مليار دج سنة 2010 ، حيث تعتبر هذه العشرية سنوات الوفرة المالية التي أحدثتها الإيرادات النفطية وارتفاع الاحتياطات من النقد الأجنبي ، حيث كانت هذه الموجودات هي الموسع النقدي في هذه الفترة - كما تطرقت اليه الدراسة سابقا-، حيث يلاحظ أيضا ارتفاع في حجم الودائع لهذه الفترة وذلك لارتفاع المتواصل في ودائع قطاع المحروقات الذي شهد ارتفاع متواصل في أسعار النفط ، إلا أنه يلاحظ تراجع الودائع استثناء في سنة 2009 وبلغت الودائع نسبة 54.57% بعدما كانت 67.76% من إجمالي المطلوبات وذلك للصدمة التي تلقتها البنوك والذعر المصرفي من جراء الأزمة المالية العالمية 2008 ، حيث جعلت أصحاب الودائع سحب أموالهم تخوفا من انتقال الأزمة من النظام المالي العالمي الى الداخل، الأمر الذي أثر سلبا كذلك على إجمالي القروض حيث بلغ 40.90% من إجمالي الموجودات سنة 2010 بعدما كان 42.12% سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية،

✓ أما خلال الفترة 2011-2015 فإن الموجودات الكلية كانت من ارتفاع النقد الاجنبي الذي بلغ سنة 2013 ذروة مبلغ 213 مليار دولار، حيث سجلت توارا مستمرا، كما أنّ مساهمة القطاع الخاص ونموه خلال هذه الفترة عزز من ارتفاع الودائع للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام حيث بلغت نسبة الودائع من إجمالي المطلوبات (الخصوم) سنة 2013 و2014 نسبة 70.04% و 71.12% على التوالي وهي أعلى نسبة للودائع خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت متطلبات التمويل النقدية للقطاع الخاص وذلك وفقا لتوجهات الدولة في اشراك الخواص لتنشيط الاقتصاد و التنمية مما أدى الى تنشيط القروض والتسهيلات الائتمانية حيث بلغت نسبة القروض الى إجمالي الموجودات 49.96% و 54.31% سنة 2013 و2014 على التوالي ،بينما لم يستمر الوضع كما كان عليه سنة 2015 بسبب أزمة النفط وتداعياتها على السيولة والنقد وكذا تراجع الودائع النفطية حيث تراجع إجمالي الودائع كنسبة من المطلوبات الى 66.63% بانخفاض قدره 4.5% خلال سنة واحدة وذلك لتدهور سعر البرميل الى أقل من 37 دولار امريكي وهو ما جعل منظمة الأوبك توقف الإنتاج للتحكم في سعره، إلا أنه هناك عوامل أخرى زادت من تدهور الوضع مثل دخول أمريكا كمصدر للبترول بين سنتي 2012 و2015، إضافة الى دول أخرى مثل روسيا والسعودية على رأس منتجي النفط¹ ، ورفع العراق من انتاجه خاصة سنة 2014 حيث اعتبر ثاني مصدر للنفط على مستوى العالم، كل هذه

¹ القاسم سرايري، "أزمة انهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية طارئة أم أزمة هيكلية دائمة؟"، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 07،

العدد 03، جامعة الحاج لخضر 1، باتنة، 2017، ص 216.

العوامل ساعدت على زيادة كميات الانتاج عالميا مما أدى الى تدهور الاسعار، وتأثر ايرادات الدول النفطية لا سيما الجزائر.

✓ بينما شهدت الفترة 2016-2021 كذلك ارتفاع في الموجودات الكلية للبنوك التجارية، بالرغم من تراجع ودائع المحروقات في هذه الفترة، وذلك نتيجة تدخل البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري لسنة 2016 و 2017 الى 8% و 4% على التوالي لضخ سيولة أكبر في الاقتصاد، اضافة الى زيادة التداول النقدي في الاقتصاد بسبب التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) في سنة 2017، حيث ارتفعت الودائع الى المطلوبات الكلية الى 65.30% سنة 2017 نتيجة تنشيط الاقتصاد والانتاج بعدما كانت 63.20% سنة 2016، كما ارتفعت كذلك نسبة القروض الى اجمالي الأصول الى 62.98% وهو ما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه القروض والتسهيلات الائتمانية في زيادة ديناميكية الاقتصاد التي تؤثر بدورها على زيادة اجمالي الودائع، بالمقابل وخوفا من زيادة التضخم قام البنك المركزي خلال سنة 2018 و 2019 الى رفع معدل الاحتياطي الاجباري من جديد للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار الى 10%، بعدها بدأت جميع المؤشرات الكمية لنشاط البنوك التجارية بالتراجع والتدهور نتيجة تداعيات الأزمة الصحية العالمية -COVID19- حيث تراجعت مشاريع القطاع الخاص ونشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوقفت معظمها مما أثر سلبا على تدهور الودائع الى 9844.4 مليار دج بعدما سجلت 10113.1 مليار دج سنة 2018 أي بنسبة تراجع قدرها 5.83% ومع ذلك واصل الائتمان المصرفي في الارتفاع نتيجة السياسة الائتمانية للبنوك التجارية حيث يرجع الى إدارة السياسة النقدية والائتمانية ضمن السياسة الاقتصادية للدولة في انعاش الاقتصاد خلال الأزمة وذلك بتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري لسنة 2020 و 2021 الى 3% و 2% على التوالي¹ لزيادة و تعزيز السيولة والائتمان.

ثانيا: تطور نسبة القروض الى الودائع

يساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية للجهاز المصرفي في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يمثل حجم القروض (الائتمان) أهم عنصر في موجودات البنوك التجارية وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل البنوك على معظم الأرباح، وبما أن البنوك ما هي إلا مؤسسات ائتمانية،

¹ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لسنة 2022، تاريخ الاطلاع: 2023/07/02، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>

فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويبدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك التجارية وزيادة مساهمتها في تنشيط الاقتصاد¹.

من الجدول رقم (08) أعلاه يلاحظ تطور حجم الودائع منذ سنة 2001 الى غاية 2008 حيث بلغت 67.76% كنسبة من المطلوبات بما يقابل 35.90% من القروض كنسبة من الموجودات وهي نسبة قليلة لا تعكس الهدف من وراء تجميع المدخرات و توظيفها في منح القروض حيث بلغت 52.96% فقط، بينما تدنت نسبة الودائع خلال 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008 وخلق نوع من الذعر البنكي - Bank panic - لدى المودعين

مما استدعى الأمر سحب مدّخراتهم حيث سجلت الودائع في تلك السنة نسبة 54.57% من مجموع الخصوم، بتراجع قدر بـ 13.19% غير أنه لم تتراجع نسبة القروض حيث سجلت 65.22%، إلا أنه يلاحظ تراجع نسبة القروض الى الودائع سنتي 2010 و 2011 على التوالي بـ 60.78% و 59.31% بالرغم من ارتفاع الودائع ويعزي هذا التراجع كبح الائتمان الى الاقتصاد وزيادة الانفاق الحكومي في هذه الفترة تزامنا مع البرامج التكميلية للتنمية، لذلك فإنّ هذا المؤشر يظهر عدم استغلال الودائع في التمويل الاستثماري ومنحها كقروض للدولة كنفقات التسيير والتجهيز، بينما تظهر الاحصائيات سنة 2014 ارتفاع الودائع بالقيم المطلقة (مليار دج) وكنسبة من المطلوبات الإجمالية (الخصوم) حيث بلغت 71.12% بالمقابل ارتفعت نسبة القروض الى 54.31%، ولكن سرعان ما تراجعت نسبة المدخرات بسبب الودائع البترولية نتيجة أزمة 2014 وتداعياتها لسنة 2015 تقلصت بـ 4.49% بالرغم من ذلك بقي مؤشر القروض الممنوحة للاقتصاد في وتيرة مرتفعة ومستمرة ذلك أنّ نسبة الودائع الى القروض أكبر وبالتالي عدم وجود فجوة تمويلية، اذ بلغت نسبة القروض الى الودائع 87.30% وهذا راجع الى قدرة البنوك على تعبئة المدّخرات من القطاعات الاقتصادية والقطاع الخاص باعتبار مشاريعه مدّخرا ومموّلا في آن واحد، لذلك يوضح مؤشر نسبة القروض (الائتمان) الى الودائع مدى اعتماد البنوك التجارية على اجمالي الودائع الجارية والادخارية والآجلة وغيرها للقطاع الخاص في توفير الائتمان والتمويل الاستثماري وتوجد حالة ترابط طردية ودائمة بين الودائع والائتمان وتعكس هذه النسبة مدى التناسق بينهما، في حين يدل معكوس النسبة على مدى قدرة البنوك في استخدام أموال المدّخرين لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية مما يعكس الاستغلال الأمثل للموارد الادخارية المرتبطة بتحسّن القدرة على تعبئة الأموال من النظام الرسمي و خاصة من النظام غير الرسمي.

¹ لعروسي قرين زهرة، " دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 25.

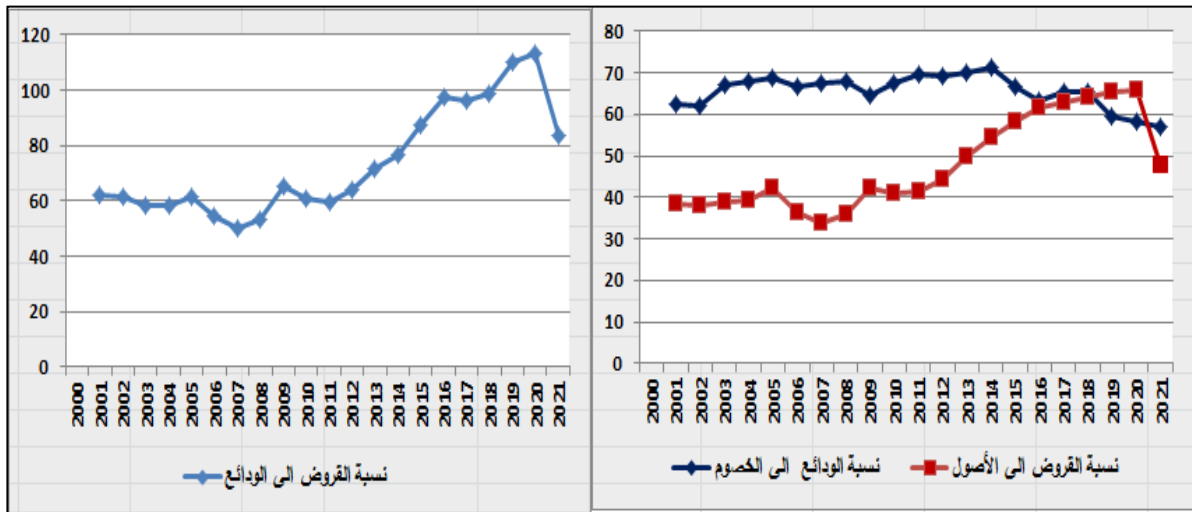
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

- كما يلاحظ أنه منذ سنة 2015 و أزمة 2014 لم ترتفع الودائع المجمعة لدى البنوك التجارية كما في سابق عهدها سنوات 2011 الى 2014، حيث لم تتجاوز 66% سنتي 2017 و 2018 بالمقابل بقي الطلب العام على الاقراض أقل من مجموع الودائع وبالتالي ساهمت في تغطية القروض المطلوبة بنسبة 96.44% و 98.64% على التوالي .

- ولأول مرة خلال فترة الدراسة يلاحظ تجاوز نسبة القروض الممنوحة والتي كانت في تزايد مستمر عن نسبة الودائع المجمعة (فجوة الموارد) التي كانت في تناقص مستمر سنتي الجائحة 2019 و 2020، حيث سجلت هذه الاخيرة نسبة 59.35% و 58.13% بينما سجلت القروض نسبة 65.46% و 65.85%، أما بالنسبة لمؤشر نسبة القروض الى الودائع فإنه تم تسجيل 110.30% سنة 2019 و 113.28% سنة 2020، وهذا راجع الى تداعيات أزمة كورونا التي أدت الى تراجع نسبة الودائع بسبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية عن دفع مبالغ جديدة للإيداع لدى البنوك هذا من جهة ومن جهة أخرى سحب الودائع للطلب ولأجل من طرف أصحابها نتيجة للأثار المترتبة عن الجائحة، وهو نفس السبب الذي زاد في الطلب العام للقروض، وتنفيذا لذلك قامت الدولة الجزائرية باتخاذ قرارات جريئة اعتمدها في هذا السياق تشجيعا لتمويل المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق السياسة النقدية ما جعل هذا المؤشر يغطي القروض المطلوبة ليس عن طريق الودائع التي لا تكفي وخلقت فجوة تمويلية بل بتدخل البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 10% سنة 2019 الى 3% سنة 2020 والى 2% سنة 2021، وذلك لضخ السيولة في الاقتصاد واسترجاع المشاريع الاستثمارية حيويتها واستمراريتها في الاقتصاد (أنظر الشكل رقم 15).

الشكل رقم (15): تطور نسبة % القروض الى الودائع خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، نشرات احصائية للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires> 2023/07/02، متاح على الموقع:

ثالثا: مشكلة التمويل الاستثماري وفجوة الموارد (I-S)

إن بحث موضوع الائتمان المصرفي وحجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية لا يكون مكتملا قبل البحث في المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال الا وهو الادخار، فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى القدرة على تمويل الاستثمارات والتي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بمدى وقوة توفر المدخرات الموجودة في البنوك التجارية والتي تعتبر المصدر الأساسي لنشاطها ومنح التسهيلات الائتمانية ، لذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى المدخرات الوطنية والاستثمارات التي تم تمويلها في أي بلد إنما هو مؤشر لمدى قدرة هذا البلد على تحقيق التنمية بمدخراتها المحلية دون اللجوء إلى الأموال من الخارج،

ومن أهم العوائق والمشكلات أمام تحقيق ذلك عدم كفاية رأس المال اللازم للاستثمار وقد يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل وكذا مستويات الادخار في ظل ارتفاع الاستهلاك والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فجوة التوازن بين الادخار والاستثمار وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض بشكل رئيسي من أجل تغطية تلك الفجوة مما يترتب عليها ديون و تكاليف اضافية ، حيث يوضح الجدول رقم (09) معدلات، الاستهلاك، الادخار والاستثمار في الجزائر وقياس الفجوة (I-S) بالنسبة للاستثمار خلال الفترة 2000-2021 كما يلي:

الجدول رقم(09): قياس الفجوة (I-S) من خلال تطور حجم الادخار والاستثمار

للفترة 2000-2021 /الوحدة: مليار دج

فجوة الموارد (I-S)		الادخار الداخلي الخام -S		الانفاق الداخلي الخام				الانتاج الداخلي الخام -Y	السنة
				الاستثمار الاجمالي -I		الاستهلاك النهائي الاجمالي -C			
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ		
90.33	877.73	50	1849.36	26.26	971.63	49.99	1849.32	3698.68	2000
54.66	620.23	46.73	1754.83	30.21	1134.6	53.26	2000.04	3754.87	2001
37.4	1446.66	45.55	1833.03	9.60	386.37	54.44	2190.38	4023.41	2002
47.37	754.94	49.96	2348.52	33.90	1593.58	50.03	2351.52	4700.04	2003
43.30	885.81	52.85	2931.21	36.88	2045.4	47.14	2614.64	5545.85	2004
73.07	1749.3	59.78	4143.14	34.54	2393.84	40.21	2787.01	6930.15	2005
89.13	2286.24	62.00	4851.19	32.78	2564.95	37.99	2972.6	7823.79	2006
64.40	2076.34	61.95	5300.16	37.68	3223.82	38.04	3254.1	8554.26	2007
52.67	2172.7	63.16	6297.3	41.37	4124.6	36.83	3671.6	9968.9	2008
0.07	-3.7	53.23	4668.9	53.27	4672.6	46.76	4101.9	8770.8	2009
18.14	901.3	56.41	5869.4	47.74	4968.1	43.58	4535.1	10404.5	2010
28.13	1558.6	58.12	7098	45.36	5539.4	41.87	5112.6	12210.6	2011

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

22.84	1447.3	57.40	7783.8	46.72	6336.5	42.59	5776.8	13560.6	2012
7.70	556.4	55.18	7777.1	51.23	7220.7	44.81	6315.5	14092.6	2013
-1.98	-156.1	53.07	7690.6	54.15	7846.7	46.92	6799.1	14489.7	2014
-24.80	-2104.4	46.44	6381	61.76	8485.4	53.55	7357.2	13738.2	2015
-26.94	-2398.9	45.07	6515.5	61.59	8903.9	54.99	7950	14455	2016
-20.89	-1864.6	45.54	7060.7	57.56	8925.3	54.45	8443.1	15503.8	2017
-13.20	-1260.5	48.01	8283.4	55.31	9543.9	51.98	8969.2	17252.6	2018
-14.27	-1308.02	45.34	7854.3	52.89	9162.32	54.65	9467	17321.3	2019
-25.51	-1963.17	38.14	5730.73	51.20	7693.9	61.85	9294.07	15024.8	2020
/	/		/	/	**	/	**	**	2021

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "ONS"، المحاسبة الوطنية تاريخ الاطلاع

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>، متاح على الموقع: 2023/05/25

ومن الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ المدخرات المحلية (مدخرات العائلات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي) كانت كافية لتمويل الاستثمارات الإجمالية طوال الفترة 2000-2010 باستثناء سنة 2009 م حيث ارتفعت فيها المدخرات الحكومية بشكل أساسي نتيجة الوضعية المالية الجيدة في تلك الفترة وارتفاع ودائع المحروقات والتي تحقق من خلالها فائض في الميزانية العامة للدولة، وكانت فجوة الموارد موجبة، أما بالنسبة لسنة 2009 فقد انخفض الادخار المحلي بنسبة 9.93% بسبب انعكاس الأزمة المالية 2008 على الاقتصاد الجزائري وتراجع الأصول الخارجية مما أثر سلبا على ودائع الطلب لقطاع المحروقات والودائع الاجمالية بصفة عامة والتي انخفضت عن الاستثمار الاجمالي بفجوة قدرت (3.7) مليار دج .

✓ حدث ارتفاع بعدها في حجم الادخارات الإجمالية خلال السنوات 2010-2013 حيث ساهم الارتفاع الهام لودائع البنوك في تعزيز القدرة على الاقتراض، وسجلت ميلا موجبا بالنسبة الى الانتاج المحلي الإجمالي بنسبة 56.41% سنة 2010 و 57.40% سنة 2012 لتشهد بعدها انخفاض متواصل في المدخرات المحلية خاصة سنة 2014 و 2015 بتراجع مقدر منذ 2010 الى سنة 2015 بـ 10.96% من اجمالي المدخرات ، بينما بقيت اجمالي الاستثمارات من الانتاج المحلي الاجمالي في الارتفاع تنفيذا للمشاريع التنموية ، ما أدى الى توسيع الفجوة بينهما بقيمة (156.1) مليار دج سنة 2014 و (2104.4) مليار دج سنة 2015 ، كما أنه تم تسجيل تراجع في الانتاج المحلي الاجمالي بقيمة 751.5 مليار دج أي بنسبة تراجع 5.18% والسبب في ذلك تراجع مداخيل قطاع المحروقات والودائع البترولية و ارتفاع نسبة الاستهلاك الاجمالي بسبب ارتفاع الأسعار حيث وصلت تلك النسبة الى 53.55% أكبر من الادخار الذي سجل نسبة أقل 46.44% في المتوسط من الانتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة والتي لم يكن كافيا

لتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد بمجرد تذبذب أسعار النفط كونه الإيراد الرئيسي والوحيد الذي تعتمد عليه الدولة والبنوك لتمويل عمليات التنمية.

✓ و بمقارنة نسبة الادخار الإجمالي إلى الانتاج المحلي الإجمالي ومعدل نموه مع نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الانتاج المحلي الإجمالي ومعدل نموه خلال الفترة 2000-2010، يتضح الاتزان القائم بين العنصرين حيث غطت المدخرات تمويل عمليات الاستثمار لتلك الفترة اذ يعتبر هذا التوازن بين الادخار والاستثمار ركنا أساسيا في التوازن العام لأي اقتصاد، وأي اختلال بينهما يخل بتوازن الاقتصاد الكلي خاصة عند تجاوز الاستثمارات الاجمالية بكثير المدخرات المحلية، يؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم.

✓ توسعت فجوة الموارد (الاستثمار - الادخار) منذ سنة 2014 حيث لم تستطع المدخرات المحلية تغطية اجمالي الاستثمارات و بلغت نسبة الفجوة الى الاستثمار في أعلى نسبة لها سنة 2016 (26.94)% تزامنا مع ارتفاع نسبة الاستثمارات الذي بلغ 61.76 % ويأتي هذا الارتفاع نتيجة تشجيع الدولة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تحتاج الى تمويل من البنوك التجارية لغرض الاقراض، وخاصة القطاع الخاص وما حصل عليه من امتيازات من خلال قوانين الاستثمار التي تهدف الى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع بعيدا عن المورد الوحيد، حيث استجابت مرونة القطاع الخاص وارتفعت مساهمته بارتفاع عدد المؤسسات وفي جميع القطاعات، إلا أنه لم يكن متوقعا التراجع الكبير للودائع البنوكية بسبب الانخفاض المتواصل في سعر البترول، حيث لم تكن ودايع البنوك التجارية كافية لتغطية الاستثمارات من خلال حجم الاقراض مما جعلها تلجأ الى البنك المركزي لطلب اعادة التمويل لتقليص الفجوة (استثمار - ادخار) و الحفاظ على التوازن الكلي للاقتصاد، حيث انه ان لم يتوفر للاستثمار تمويل محلي من المدخرات المحلية سيؤدي الى طلب تمويل تلك الفجوة من مصادر خارجية على شكل قروض واستثمارات أجنبية مباشرة وهذا ما يعرف بالفجوة التمويلية .

✓ تواصل توسع الفجوة سنتي 2019 و 2020 بسبب الجائحة التي أثرت كثيرا في تراجع الانتاج المحلي الاجمالي الى 15024.8 مليار دج بعدما كان سنة 2019 يبلغ 17321.3 مليار دج أي بتراجع 2296.5 مليار بسبب انعكاسات الأزمة على الانتاج وعلى الاقتصاد ككل، لذلك يلاحظ تراجع الاستهلاك الاجمالي الى 9294.07 مليار دج بعدما كان 9467 مليار دج بسبب ترشيد الاستهلاك بتقليص السلع المستوردة الواسعة الاستهلاك وحتى الكمالية هذا من جهة ومن جهة أخرى نقص المداخيل و ارتفاع الأسعار وارتفاع معدل التضخم، كما أثرت هذه الجائحة على حجم الاستثمارات الكلية وتراجعت الى 7693.9 مليار دج أي بنسبة (16.02)% بالمقابل تراجعت المدخرات المحلية هي الأخرى الى 5730.73 مليار دج أي بنسبة أكبر قدرت بـ(27.03)% حيث وصلت فجوة الموارد (I-S) الى 1963.17 مليار دج أي بنسبة (25.51)%.

✓ الملاحظ عموماً بين الفترة 2000-2010 و 2014-2021 هو أنّ العشرية الأولى من فترة الدراسة حققت فوائض في المدخرات المحلية الاجمالية واستطاعت تغطية فجوة الاستثمار وكان سببها الفوائض البترولية المحققة في تلك الفترة ، بينما منذ سنة 2014 وحدثت أزمة النفط تراجعت جميع مؤشرات التوازن الكلي واهمها المدخرات المحلية التي تعتمد بشكل أساسي على ودائع المحروقات ، لذلك فإنّ النفط كمورد أساسي ووحيد لا يمكن الاعتماد عليه في كل الأحوال بحكم ديناميكية الظروف وعدم استقرارها وثباتها، لذلك اختارت الدولة الجزائرية منذ حدوث الأزمة الاقلاع عن المورد الوحيد وتنويع سلة الانتاج التي تؤدي حتما الى تنوع المداخل والمصادر التمويلية.

المطلب الثاني: الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

يؤفر الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر مختلف الحسابات الاقتصادية المتعلقة بالمقارنة الدولية ، أهمها ثلاثة حسابات حسب متطلبات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة وهي : الناتج المحلي الخام (GDP)، الانتاج المحلي الخام، الدخل الوطني المتاح، حيث يعتبر "الناتج المحلي الخام" هو الاجمالي الأساسي¹ لتحديد قوة نمو البلد ومكانته اقتصاديا، ولذلك فإنّ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في تحديده لحقل الإنتاج يحصي أربعة قطاعات ضمن الأنشطة المنتجة وهي: الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية(الخدمات المسوّقة وغير المسوّقة بما فيها التجارة و النقل..). وهو ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة لتحليل المعطيات، حيث يستثنى قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي.

أولاً: تعريف الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (*Gross Domestic Product*):²

وفي تعريف الناتج المحلي الإجمالي فانه: "قيمة كل ما ينتج داخل الدولة من سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة تكون ربع عام أو نصفه أو عاماً كاملاً"، فهو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد في فترة زمنية محددة. كقياس واسع للإنتاج المحلي الإجمالي، فإنه يعمل بمثابة سجل أداء شامل للصحة الاقتصادية لبلد معين.

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابه عادةً على أساس سنوي ، إلا أنه يتم حسابه أحياناً على أساس ربع سنوي أيضاً. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تصدر الحكومة تقديراً سنوياً للناتج المحلي

¹ الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات الاقتصادية 2018-2020" رقم 933، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، متاح على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf

² JASON FERNANDO، "Gross Domestic Product (GDP): Formula and How to Use It"، investopedia، By Updated 2023 /30May ، <https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp>

الإجمالي لكل ربع مالي وأيضاً للسنة التقويمية، يتم تقديم مجموعات البيانات الفردية المدرجة في هذا التقرير بالقيمة الحقيقية، لذلك يتم تعديل البيانات لتغيرات الأسعار، وبالتالي فهي صافية من التضخم.

الناتج المحلي الإجمالي هو الأداة الأكثر شيوعاً لقياس حجم نمو اقتصاد كل دولة ومدى قدرتها على استخدام مواردها وكلما ارتفعت قيمته كان الاقتصاد أقوى. ويساعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الدولة على وضع الخطط والسياسات التنموية للفترة و يقاس الناتج المحلي الإجمالي الذي يرمز له باختصار (GDP) من خلال ثلاث طرق، من المفترض أن تؤدي جميعها إلى ذات النتائج، وهي:

- ✓ طريقة الإنتاج: وتتم عبر حساب قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ طريقة الدخل: وتتم عبر حساب إجمالي الدخل في الدولة من خلال حساب أجور الموظفين وعائدات الضرائب وأرباح الشركات.
- ✓ طريقة الإنفاق: وهي حساب حجم الإنفاق الاستهلاكي خلال فترة زمنية محددة داخل الدولة، ويشمل استهلاك الأسر والأفراد والشركات والقطاع الحكومي بجانب نفقات الاستثمار (بافتراض ان كل إنفاق يقابله إنتاج إما سلعة او خدمة).

1- نشأته كمؤشر قياس النمو:

تم تطوير هذا المؤشر لأول مرة بالشكل الذي نعرفه اليوم على يد الاقتصادي (Simon Kuznets) في عام 1934 عند طلب الكونجرس الأميركي منه إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي، وإعداد تقرير لتقدير الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات و معرفة حجم الاقتصاد الأميركي ، حيث رصد تقرير (Kuznets) حجم الإنتاج من قبل الأفراد والشركات والحكومة، ومن هنا ظهر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما، فيرتفع في أوقات الرخاء ويتراجع في أوقات الركود¹.

-يعكس مؤشر الناتج المحلي إجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة، كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير، ومن جانب آخر، يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول، يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهماً لأنه ببساطة يوفّر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة، و تشير الزيادة في قيمة

¹ كريم سعيد، " استثمار"، فورتنش العربية، تاريخ النشر 2022/08/30، تاريخ الاطلاع 2023/04/15، متاح على الموقع:

<https://fortunearabia.com>

الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان، و يقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المعنية، و لكن عندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية له بعملة موحدة كالدولار الأمريكي لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية.

يشمل الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل مواطني الدولة أو من قبل الأجانب الذين يعملون داخل الدولة، كما قد يتضمن أيضاً في بعض الدول جانباً من الإنتاج غير المسوّق، مثل خدمات الدفاع أو التعليم التي تقدمها الحكومة، وفي بعض الدول كذلك تقديراً لقيمة الناتج في القطاع غير المنظم (القطاع غير الرسمي) بينما لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي الأعمال التي تتم بلا مقابل أو بدون أجر مثل خدمات الطبيب لأهل بيته، أو خدمات ربّات البيوت في منازلهن، وغيرها من الأعمال غير مدفوعة الأجر، أو تلك التي تتم من قبل متطوعين لأهداف خيرية.

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالجزائر:

تعتمد هذه الدراسة على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (مساهمة القطاعات الانتاجية المذكورة سابقاً) كمقياس للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021 ومدى مساهمة هذه القطاعات في تحقيق الاقلاع الاقتصادي الذي يعتمد على التنوع في سلة الانتاج الوطني من السلع والخدمات الذي سيؤدي الى تنوع مداخل و إيرادات الدولة الجزائرية بعيدا عن التركيز في المورد الوحيد الناضب والمسبب في تذبذب السيولة أثناء الازمات كما تم تحليل ذلك آنفا، ومقارنته بتطور حجم الائتمان المصرفي الذي منحته البنوك التجارية في الجزائر، بهدف ابراز دور هذا الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي ،

لذلك ولسلامة دقة و واقعية التحليل ، تستخدم الدراسة للمتغيرات الرئيسية والجزئية للناتج المحلي الإجمالي GDP والائتمان المصرفي BC الأسعار الحالية للسنوات الجارية التي تخص فترة الدراسة، فهو المؤشر الأقرب لحالة السوق في تلك الفترات، كونه يعكس القيمة الحالية للأسعار ومعدلات التضخم، والتي شهدت تقلبات سعرية حتى في حالة ثبات حجم السلع والخدمات المنتجة، وحتى يتم اظهار الدور الحقيقي الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية ،

ويتم عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للجزائر بالمليار دينار جزائري (دج) و معدلات نموه ونسب مساهمة كل قطاع اقتصادي فيه، وكذا مساهمته في الاقتصاد للاقتصاد كما يبيّنه الملحق رقم (02) ومنه يمكن استخلاص ما يلي:

1-2 تؤدي القطاعات الاقتصادية عموما وفي السياق العام لاتجاه النمو أداء مقبولا منذ سنة 2000، حيث حققت مختلف القطاعات نموا متواصلا ولكن بتغير سنوي متباين ، اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية في سنة 2001 مبلغ 2480.3 مليار دج وانخفضت نسبة التغير في النمو السنوي لسنة 2002 الى 7.6% بعدما كانت بمعدل 12.3% أي بنسبة نمو منخفضة قدرت بـ 4.7% وكان ذلك راجع الى انخفاض نسبة النمو في قطاع الزراعة حيث سجلت نسبة نمو 1.2% فقط لهذه السنة بعدما كانت نسبة النمو فيه عالية بلغت 19.1%، وكذا تراجع طفيف في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة قدر بـ 7.1% بعدما كان 7.5% وكذا تحقق نمو أقل في قطاع الخدمات التجارية قدر بـ 7.35% بعدما حقق القطاع نسبة 10.3% باستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية الذي كان متقدما في نمو الناتج المحلي الإجمالي محققا ضعف النمو بنسبة 14.2% بعدما كان بنسبة 7.1%، وهذا راجع الى ازدهار قطاع البناء والأشغال العمومية في هذه السنة وتوجه الكثير من الشباب والمقاولين الى هذا القطاع خصوصا بعد اطلاق البرامج التنموية الرباعية منذ سنة 2000 لتحسين وتنمية البنى التحتية والاسكان والتي تتيح فرص استثمارية لصغار المقاولين، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، اطلاق هياكل الدعم والتمويل من الدولة مثل " اونساج" ، حيث كانت الوجهة الأولى للاستثمار من قبل الشباب، وكذا تحوّل الكثير منهم من قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات الى قطاع البناء .

2-2 شهدت الفترة 2000-2010 نموا ايجابيا ومتواصلا بمعدلات مقبولة في قيم النمو للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من سنة لأخرى، حيث منذ سنة 2006 تواصل التغير السنوي في الارتفاع من 11.6% الى أن وصل الى 14.8% سنة 2010 وهي أعلى نسبة خلال هذه العشرية، وذلك بتدخل الدولة عن طريق السياسة الائتمانية في تمويل هذه القطاعات ودعمها خاصة قطاع الصناعة الذي حقق نموا ايجابيا متواصلا سنة 2006 بنسبة 5.8% و ذلك للركود الذي شهدته أسواق النفط منذ 2004 والمتعلقة ببعض المواد البترولية في المقابل حقق قطاع الزراعة نموا معتبرا بنسبة 10.3% بعدما كان 0.2% سنة 2005 وهي نسبة يكاد ينعقد فيها التقدم والنمو، وذلك راجع لطبيعة هذا القطاع وتأثره بمختلف العوامل الطبيعية والمناخية من جفاف وفيضانات وحرائق...الخ، كما حقق قطاع البناء والأشغال العمومية 19.5% سنة 2006 بنمو سنوي قدره 8.5%، حيث تقدر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي للإجمالي للقطاعات بـ 16.26% بينما يساهم قطاع الخدمات

التجارية بأكبر نسبة وصلت الى 57.55% سنة 2010 وهو أعلى قطاع يضم اليد العاملة وأكثرها استقطابا للشباب وذلك لسهولة العمل و سرعة الدخل وأكثرها يقينا.

3-2 أما الفترة 2011-2015 م فهي فترة نمو بطيئة للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات باستثناء سنة 2011 التي حقق فيها الناتج المحلي الاجمالي نموا مرتفعا بنسبة 20.9% وهي أعلى نسبة نمو محققة خلال فترة الدراسة و مداخيل مقدرة بـ 8539.9 مليار دج حيث حقق قطاع الزراعة نموا ايجابيا قدره 15.6% وقطاع الصناعة 7.5% وقطاع الخدمات بنسبة نمو 33.15% مساهما بـ 36.40% من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما أثر ايجابا على نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات وذلك بسبب تمويل المشاريع عن طريق مؤسسات الدعم لفئة الشباب و صغار المستثمرين بالرغم من التدني الايجابي للنمو في قطاع البناء والأشغال العمومية الى 6% فقط ، والملاحظ أيضا أنّ بعد هذه السنة تراجعت معدلات النمو بوتيرة أقل مما أثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات خارج المحروقات حيث حقق 7.9% نسبة نمو ايجابي سنة 2015 بمبلغ 12196.7 مليار دج وذلك بعد تأثر جميع القطاعات بأزمة النفط 2014 من خلال تأثر السيولة المصرفية بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات والتي تعتبر الأساس في منح القروض ، وكذا اتباع الجزائر سياسة تقشفية وخفض عمليات الدعم والتمويل للمشاريع الاستثمارية ومن جهة أخرى قيام البنوك منذ سنة 2013 باسترجاع القروض الممنوحة خاصة للشباب المتعثرين الذين لم يوفّقون في مشاريعهم ، الأمر الذي ولد مخاوف لدى البعض الآخر واحجامهم عن الاستثمار، ولكن في السياق العام فإنّ جميع القطاعات الاقتصادية حققت نموا ايجابيا خلال هذه الفترة كذلك.

4-2 أما بالنسبة للفترة 2016-2021 فقد شهدت تذبذبا في الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة 2016 حيث سجلت نموا ايجابيا أقل من سنة 2015 بنسبة 7.1% وذلك نتيجة السياسة التقشفية التي فرضتها الوضعية المالية في الجزائر بسبب الازمة النفطية، ونتيجة لضعف الاستثمارات في هذه القطاعات جاءت قوانين الاستثمار لسنة 2016 من أجل اصلاح الاطار التشريعي والمؤسسي وكذا التمويلي للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على دعم التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات بمختلف القطاعات المنتجة تصحيا لمسار التنمية وتنويع المداخيل بعيدا عن المورد الوحيد (النفط) واحداث الاقلاع الاقتصادي والتنويع في اليرادات، وتزامنا مع هذه الاصلاحات وتراجع السيولة ، قام البنك المركزي بضخ كتلة نقدية في الاقتصاد من خلال التمويل غير التقليدي(الاصدار النقدي) سنة 2017 ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية لهذه السنة حيث سجّل نسبة 15.9% بقيمة 15176.6 مليار دج، ولكن لم تستقر هذه النسبة سنة 2018 حيث تراجع نموه وحقق معدلا سلبيا مقدر بـ (-6.3%) وذلك بسبب الأثر الكبير لتراجع قطاع الخدمات

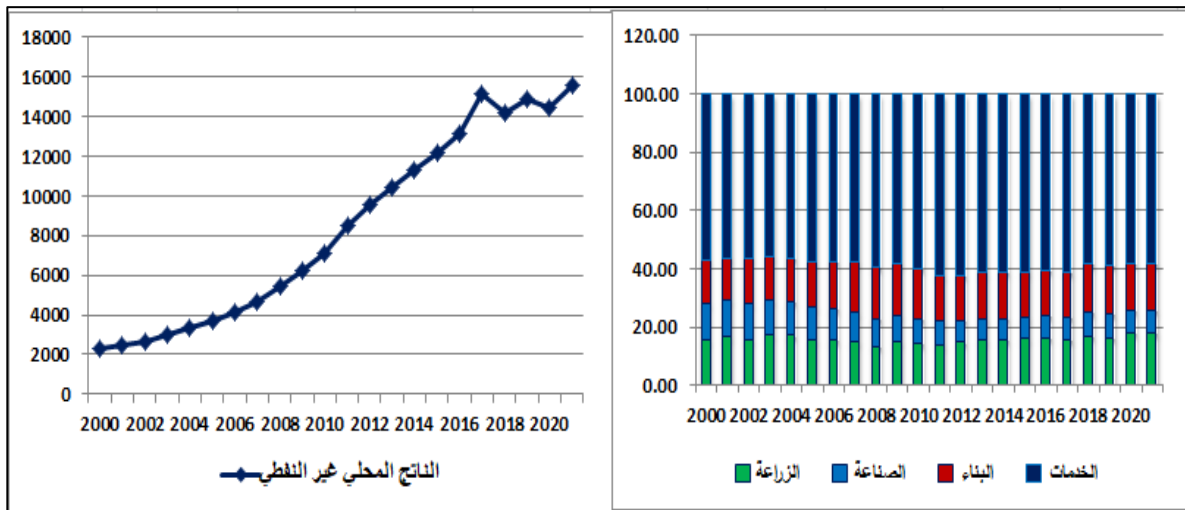
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

الذي يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بـ40.75% محققا 0.3% فقط وذلك راجع لإفلاس العديد من المشاريع الخدمية، كما تراجع نمو ناتج القطاعات سنة 2020 حيث سجل نمو سالباً مقدر بـ(-3.2%) وذلك بسبب تأثير الازمة الصحية العالمية "كورونا" على مختلف المشاريع الاقتصادية وفي مختلف القطاعات من جزاء الاغلاق والحجر وتوقف الأنشطة المهنية والحرفية للخواص وافلاس الكثير منها حيث حققت ثلاثة قطاعات نمو سالباً كما يلي: قطاع الصناعة (-1.2%)، قطاع البناء والأشغال العمومية (-5%) وقطاع الخدمات (-2.9%) وبالمقابل حقق قطاع الزراعة نمو ايجابياً ولو ضعيفاً مقدر بـ0.7%، بينما تعافت هذه الوضعية بفضل السياسة التيسيرية لبنك الجزائر في ضخ وضمان السيولة من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 3% سنة 2020 الى 2% سنة 2021 وهي سنة التعافي حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات نمو ايجابياً هذه السنة وقدر بـ5.3% وكان يمثل 70.48% من اجمالي الناتج بينما يمثل قطاع المحروقات 29.22% وهو ما يؤكد على انتاجية هذه القطاعات وحتمية الاستثمار فيها، حيث ساهمت كل من: الزراعة بـ12.2%، الصناعة بـ5.57%، قطاع الخدمات بـ41.05% و قطاع البناء والأشغال العمومية بـ11.67% بعد نمو سلبي (-1.2%) راجع الى الركود الذي عرفه القطاع بسبب ارتفاع أسعار الحديد في الأسواق العالمية.

الشكل رقم(16): تطور "GDP" غير النفطي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2021/

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات :

-بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf

-البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

المطلب الثالث: مقارنة حجم الائتمان الممنوح بتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في " GDP "

يثير موضوع تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الذي يغطي مختلف القطاعات الاقتصادية تساؤلا مهما: ما مدى مساهمة تلك الأموال في رفع ونمو الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع ومدى فعاليتها في زيادة مساهمة هذه القطاعات؟ ، وللإجابة عن ذلك تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب ابراز العلاقة بين القروض والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية و مقارنتها بمدى تطور ناتج كل قطاع على حدة (زراعة، صناعة، بناء وأشغال عمومية وخدمات) و نسبة مساهمته في الناتج الكلي ، حيث يتبين ذلك من خلال الجدول رقم(10) كما يلي:

جدول رقم (10): نسبة مساهمة القطاعات في GDP ومقارنتها بحجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2021-2000)

السنة	نسبة % اجمالي القروض الى GDP غير النفطي	% مساهمة GDP غير النفطي في الناتج الكلي	% مساهمة قطاع الزراعة في GDP	% مساهمة قطاع الصناعة في GDP	% مساهمة قطاع البناء و التشييد في GDP	% مساهمة قطاع الخدمات في GDP
2000	42.68	56.42	8.72	7.25	8.25	32.20
2001	43.47	58.67	9.7	7.45	8.49	32.98
2002	47.47	59.00	9.2	7.46	9.06	33.25
2003	46.31	56.74	9.8	6.76	8.47	31.69
2004	45.35	55.04	9.4	6.35	8.26	30.98
2005	47.88	49.15	7.7	5.55	7.46	28.44
2006	45.95	48.76	7.5	5.22	7.93	28.06
2007	47.05	50.10	7.6	4.95	8.82	28.79
2008	48.09	49.24	7.6	4.70	8.66	29.29
2009	49.70	62.29	6.6	5.74	10.98	36.21
2010	45.83	59.46	9.3	4.98	10.48	35.52
2011	43.64	58.53	8.4	4.55	9.14	36.40
2012	44.68	59.19	8.2	4.49	9.20	36.72
2013	49.41	62.67	9.9	4.59	9.77	38.45
2014	57.51	65.64	10.3	4.85	10.41	40.08
2015	59.66	72.98	11.7	5.32	11.36	44.24

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

45.11	11.83	5.59	12.2	74.76	60.41	2016
43.63	11.67	5.51	11.8	80.40	58.51	2017
40.76	11.60	5.53	12	69.70	70.19	2018
42.47	12.15	5.66	12.3	72.63	72.92	2019
45.22	12.80	6.21	13.8	78.02	77.54	2020
41.06	11.67	5.57	12.2	70.48	62.93	2021
المتوسطات						
31.58	8.80	6.03	8.44	54.98	46.36	2010-2000
39.18	9.97	4.76	9.7	63.80	50.98	2015-2011
43.04	11.95	5.67	12.38	74.33	67.08	2021-2016
36.43	9.93	5.65	9.86	62.26	55.58	2021-2000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات :

-بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf

-البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

-اقتصاديات التجارة العالمية، متاح على الموقع <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>

و انطلاقا من الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

✓ متوسط القروض الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بلغ 46.36% خلال الفترة 2000-2010 وهي نسبة ضعيفة جدا تأثرت بضعف توجيه القروض الى القطاعات الاقتصادية حيث لم تكن لها أهمية نسبية في تلك الفترة نظرا لاعتمادها الكبير على المورد النفطي واهمال القطاعات الاقتصادية ، كذلك تمتعها بوفرة مالية ناتجة عن ارتفاع الايرادات النفطية ، فلم تكن الدولة تعتمد على القروض في تنشيط حيوية الاقتصاد بل على صافي أصولها الخارجية، إلا انه بعد أزمة 2008 ارتفعت نسبة القروض الى الناتج غير النفطي لأول مرة منذ 2000 لتبلغ سنة 2008 و 2009 نسبة 48.09% و 49.70% لكنها تبقى ضعيفة لا تعكس الأهمية من الاهتمام بهذه القطاعات وانخفضت بعدها الى 44.68% سنة 2012 لتعود مجددا الى ارتفاع حصة هذه القطاعات من التسهيلات الائتمانية بصفة متواصلة حيث بلغ متوسط القروض الى اجمالي الناتج غير النفطي للفترة 2011-2015 نسبة 50.98% كما سجّل سنة 2016 أعلى قدرت بـ 60.41% بالرغم من أزمة النفط سنة 2014 حيث قامت الدولة الجزائرية بالتوجه نحو الاستثمارات في هذه القطاعات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يعتبر تركز الايرادات فيه مخاطرة للاقتصاد ككل وكرست حتمية تنوع المداخل لتقليل المخاطر من جهة ومن جهة أخرى تشجيع المواطنين المحليين والاجانب على الاستثمار في هذه القطاعات

مما زاد الطلب عليها ، ولكن تراجعت هذه النسبة سنة 2017 لتصل الى 58.51% وذلك ضخ النقود في التداول عن طريق التمويل غير التقليدي ، مما جعل تخفيض حجم القروض الى الاقتصاد للحفاظ على الاستقرار المالي والتحكم في معدلات التضخم، وعادت من جديد القروض الممنوحة لهذه القطاعات الى الارتفاع حيث سجلت سنة 2020 نسبة 77.54% بسبب تبعات الأزمة الصحية "كورونا" منذ 2019 حيث تم تقديم قروض للقطاع العائلي، قطاع الأعمال، صغار المستثمرين، المهنيين و الحرفيين....الخ لتضرر نشاطاتهم في هذه القطاعات وافلاسها بسبب الجائحة، وبذلك ارتفع متوسط الفترة 2016-2021 الى 67.08% وهو مرتبط بالظروف والمستجدات على الاقتصاد الجزائري لذلك تلعب التسهيلات الائتمانية دورا مهما في التوسع النقدي وتنشيط قطاعات الاقتصاد والنمو حيث يتضح ذلك من خلال :

أولاً: قطاع الزراعة

تبعاً للأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلفيات) الممنوحة من البنوك التجارية الجزائرية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2010م) والتي تراوحت بين 42% و 45% فإن قطاع الزراعة لم يساهم في الناتج المحلي الاجمالي الا ب 8.44% في المتوسط لهذه العشرة وهي نسبة جد ضئيلة تعكس حجم النزوح الريفي الى المدن في ظل الظروف الأمنية التي عرفت الجزائر منذ 1991 الى غاية 2001 ، كما تعكس قلة الاهتمام بالزراعة ولم تكن من أولويات السياسة الاقتصادية للجزائر أمام قطاع المحروقات ، ولعل سبب ذلك يعزى إلى تدني مستوى الأرباح في القطاع الزراعي وحالة عدم اليقين في تحصيل المنتج ، كون الإنتاج فيه موسمي ويعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، الأمر الذي يجعل الإنتاج متذبذباً وقليلاً، وبالتالي قد ترى البنوك ارتفاع احتمالية المخاطرة في إقراض هذا القطاع مما يجعلها تحجم عن تمويله بالقروض وخاصة ذات الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يتلقى قروضا قصيرة موسمية لدورات الاستغلال.

أما عن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2011-2015 فقد ارتفع متوسط الفترة الى 9.7% بزيادة طفيفة حيث تعتبر هذه الفترة أهم فترة من حيث ارتفاع حجم القروض الممنوحة بالنسبة للناتج المحلي خارج المحروقات(غير النفطي) بالمقابل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الكلي للاقتصاد من 10.3% الى 11.7% ، كما واصل متوسط مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج الاجمالي الارتفاع الى غاية 74.33% ولم يمثل قطاع المحروقات الا 25.67% خلال الفترة 2016-2021 وهي الفترة التي شهد فيها قطاع الزراعة نموا من حيث نسبة المساهمة في الناتج الكلي حيث سجل 13.80% سنة 2020 بعدما كانت 12.3% سنة 2019 و 12.2% سنة 2016 ، حيث كانت سنوات الجائحة امتحانا حقيقيا للالتكال على الذات وتحقيق الاكتفاء الغذائي من هذا القطاع وحتى رفع معدلات الانتاج ، تنويع الشعب الزراعية و التصدير ، اذ

يلاحظ العلاقة الخطية الموجبة بين ارتفاع حجم القروض وارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج الكلي، وهذا للدور الايجابي للقروض.

ثانياً: قطاع الصناعة

تذبذبت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من سنة الأخرى، حيث شهد هذا القطاع ارتفاعاً نسبياً لمدة ثلاثة (03) سنوات فقط سنة 2000 الى غاية 2002، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 7.25%، و 7.45% و 7.46% على التوالي ثم انخفاض متواصل الى غاية 2010 أين بلغ 4.98% وهذا بعد التذبذب في منح التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 2000-2010 حيث بلغ المتوسط 6.03% فقط من إجمالي مساهمة القطاع غير النفطي والتي قدرت بـ 54.98% خلال نفس الفترة وهذا راجع من جهة الى احجام البنوك على منح القروض طويلة الأجل لقطاع الصناعة الذي يتطلب صناعات ثقيلة تتطلب هي الأخرى سلع رأسمالية كبيرة، مباني، عقارات... الخ وذلك لارتفاع المخاطرة في استرداد القروض، ومن جهة أخرى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع لما يتطلبه من تقنيات حديثة وتكنولوجيا متطورة والتي تتطلب وتيرة الانتاج فيه السرعة والدقة العالية والجودة لا تتوفر الا بوجود آلات متطورة لا يستطيع العامل انجازها، وكذلك افتقاد المستثمرين صفات "المستثمر المغامر" من جهة أخرى يتطلب القطاع الصناعي المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل في عملية الانتاج من الخارج مما يستدعي الى استيرادها هذا ما يرفع من تكاليف انتاجها، وبالتالي يكتنفه كثيرا من المخاطر وارتفاع التكاليف .

أما بالنسبة للفترة 2011-2015 فقد انخفض متوسط مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي الى 4.76% بالرغم من ارتفاع حجم القروض الممنوحة للناتج غير النفطي وهذا دليل على أنّ تلك القروض والتسهيلات نسبة كبيرة منها لم تكن طويلة الأجل ولم تمنح لقطاع الصناعة بل للقطاعات الأخرى (الزراعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات)، أما بالنسبة للفترة 2016-2021 فقد سجلت ارتفاع طفيف جدا في متوسط مساهمة الصناعة بلغ 5.67% لا يعكس تطلعات الدولة في تنويع الشعب الصناعية والتي تفنقر الجزائر الى المنشآت القاعدية للصناعات التحويلية وقلّة الاستثمار فيها بالرغم من المزايا والحوافز التي منحتها قوانين الاستثمار منذ سنة 2016¹، واعتماد الدولة بشكل كلي على الصناعات الاستخراجية التابعة لقطاع البترول لاستسهال استخراجها وكثرة عوائده، وقلّة تكاليفه، والملاحظ أنّ مساهمة هذا القطاع بنفس الوتيرة في الناتج

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، متاح على الموقع: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016046.pdf>

الاجمالي حيث لم يتعدى 6.21% سنة 2020 بنمو طفيف يكاد لا يذكر أي بنسبة نمو 0.55% فقط ، حيث بلغ متوسط اجمالي القروض الى الناتج غير النفطي 5.65% للفترة 2016-2021 ، عموما من خلال ما سبق فإن قطاع الصناعة مازال بعيدا عن تطلعات الدولة الجزائرية في تنويع انتاجها من هذا القطاع ورفع مساهمته لأن كل من البنوك التجارية والمستثمر المحلي يخاف المخاطرة بسبب اعتماده بالدرجة الأولى على التكنولوجيا والآلات المتطورة التي لا يستطيع المستثمر المحلي توفيرها بل تحتاج الى استثمارات أجنبية مباشرة قادرة على تمويل هذا النوع من الاستثمارات وكذا جلب معها التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: قطاع البناء و الأشغال العمومية

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2000-2010 ارتفاعا في نمو القطاع حيث ، حيث عرفت هذه الفترة انتعاشا في أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي كانت سببا في انتعاش هذا القطاع بسبب زيادة الانفاق الحكومي على أشغال البنى التحتية من خلال اطلاق العديد من البرامج الاستثمارية الواسعة منذ 2001 وهي¹: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2005-2009، والتي كانت تهدف لتنمية البنى التحتية والقاعدية للدولة، حيث كان لها الأثر الواسع على جميع القطاعات الاقتصادية، لذلك نلاحظ الأهمية النسبية لهذا القطاع حيث يعتبر الثاني من حيث المساهمة في الناتج ، وبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 8.80 % بعد قطاع الخدمات 31.58% ، حيث كانت حصة الأسد للدولة في تنفيذ عمليات البناء والتشييد ولم يشارك القطاع الخاص إلا بـ 26.37% سنة 2000 وأقصاها نسبة 35.20% سنة 2009 (كما ستتناوله الدراسة لاحقا) وقد حقق القطاع 10.98% نسبة مساهمة في 2009 ، لذلك فإن انخفاض القروض المقدمة للاقتصاد لم توجه بصفة كبيرة لهذا القطاع بل كان سبب النمو والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الانفاق الحكومي لمشاريع التنمية والتي اعتمدت فيها الدولة سياسة إنفاقية توسعية بسبب الوضعية المالية الجيدة في تلك الفترة ،

بينما شهدت المرحلة 2011-2015 تراجع طفيف بسبب أزمة الرهن العقاري العالمية سنة 2008 حيث تقلصت نسبة المساهمة الى 9.14% سنة 2011 لتعود في التحسن والارتفاع بعدها وقد سجلت 11.36% سنة 2015 وتفسير ذلك اشراك المستثمرين الخواص في عملية البناء والتشييد تنفيذا لمشاريع التنمية وفتح فرص

¹ سمير شرقرق، "دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013"، كلية أكاديميا العربية، تاريخ الاطلاع: 2023/06/16، تاريخ النشر: 2018/02/02 ، متاح على الموقع <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/93479>

العمل لديهم، وكان تزامنا مع انعكاسات النفط على الوضعية المالية¹، مما أدى بالدولة الجزائرية الى وضع سياسات تمويلية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع لاستكمال المشاريع وخلق مناصب عمل جديدة ، حيث بلغت القيمة المضافة لمساهمة الخواص في البناء نسبة 88% سنة 2013 بسبب انتعاش السوق وكثرة المنافسة مما أدى الى زيادة الطلب على القروض والذي بلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الى 59.66% سنة 2015.

أما بالنسبة للفترة 2016-2021 فقد شهد القطاع انتعاشا ملحوظا ونمو متواصلا بالرغم من جائحة كورونا حيث سجّل سنة 2020 نسبة 12.80% مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي مقابل ارتفاع في القروض الممنوحة بالنسبة للناتج المحلي غير النفطي مسجلا 77.54% قروض موجهة للقطاعات الاقتصادية والتي أحرز القطاع نسبة كبيرة منها موجهة للبناء والاشغال العمومية وهذا بسبب ارتفاع نسبة المقاولين الشباب المحليين والأجانب في الاستثمار بهذا القطاع خصوصا بعد الحوافز والمزايا التي جاءت في قوانين الاستثمار منذ 2016 ، كما أنّ مساهمة القطاعات الاقتصادية قد ارتفعت خلال هذه الفترة الى 74.33% أكبر من مساهمة المحروقات في الناتج التي قدرت بـ 25.67% فقط والذي يثبت الدور الكبير الذي تلعبه القروض في الاقتصاد.

رابعا: قطاع الخدمات

ما يؤكد أنّ حصة قطاع الخدمات من التسهيلات الائتمانية مرتفعة منذ السنة الأولى من فترة الدراسة ويأتي في المرتبة الاولى والتي تمثل الخدمات السوقية (المطاعم والمقاهي ، السياحة والفندقة، النقل والمواصلات ، التجارة... الخ) والخدمات غير السوقية (خدمات غير المادية : الادارات ، التأمينات ، المؤسسات المالية والعقارية...) ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2010 نسبة 31.58% وهي أكبر من المجموع الاجمالي لمساهمة القطاعات الاخرى (الزراعة ، الصناعة والبناء) 23.3% من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي، حيث كانت مساهمته متذبذبة منذ 2000 لتأثير العوامل الاقتصادية على هذا القطاع كما باقي القطاعات خلال هذه الفترة ، ثم ارتفع نمو هذا القطاع منذ 2011 بتسجيله نسبة 36.40% من الناتج وهو ما يفسر توجيه النسبة الاكبر من القروض الى قطاع الخدمات باعتباره أكبر قطاع مستقطب للمستثمرين والشباب رجالا ونساء وخاصة القروض قصيرة الأجل ، وذلك لسياسة الدولة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تنشط معظمها في قطاع الخدمات التجارية مثل المقاهي والمطاعم والنقل ، لسهولة العمل به وحالة اليقين والسرعة في تحقيق الأرباح على عكس القطاعات الأخرى، اذ منحت الدولة الجزائرية

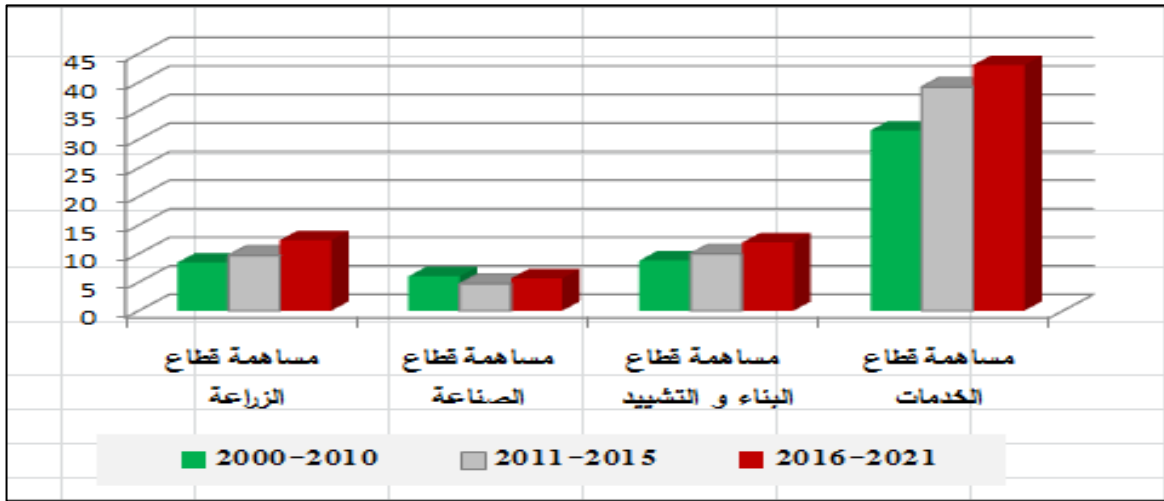
¹ حمزة بن الزين، وليد فرونقه، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، سنة 2016، ص88.

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

امتيازات وحوافز كثيرة لفئة الشباب المستثمر عن طريق التمويل الثنائي والثلاثي وتوفير آليات الدعم التشريعي والمؤسساتي، مما يسمح بتوفير أكبر لمناصب الشغل والمشاركة في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط خلال الفترة 2011-2015 نسبة 39.18% من مجموع 63.80% أي بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي 61.41% وهو ما يؤكد الارتفاع في نسبة القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية والحصة الكبيرة لقطاع الخدمات منها وتحقيق نسبة 43.04% متوسط المساهمة في الناتج خلال الفترة 2016-2021 كما هو مبين في الشكل رقم (17) ادناه، والملاحظ أنّ لأزمة كورونا تأثير قوي على قطاع الخدمات اذ تراجع بنسبة 6.61% من المساهمة نتيجة غلق العديد من المشاريع وافلاسها مما جعل الدولة تتخذ العديد من الاجراءات الشجاعة لتدعيم منتسبي هذا القطاع خاصة أصحاب المهن الحرة والحرفيين وصغار التجار، وزيادة تمويلهم من خلال أجهزة الدعم وضمان القروض.

الشكل رقم(17): تطور متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في "GDP" خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (10).

المبحث الثالث: الآثار التنموية للتوسع في الائتمان المصرفي في الجزائر خلال 2000-2021

حتى يكون الائتمان المصرفي هو الموسع النقدي في الاقتصاد يجب أن يلعب دورا معوضا للسياسة الانفاقية الحكومية ومزاحما لها، لأنّ السياسة المالية غير المنضبطة تلغي إمكانات تحقيق الآثار الائتمانية التوسعية المرغوبة تحت الرغبة في الاحتفاظ بسيادة الدولة وإعادة قوّة الاقتصاد عبر حقنه بمزيد من الاموال الحكومية وهو ما يبعد عن فرضية التحرير المالي والاقتصادي، لذلك فإنّ الاتجاه الائتماني المعوّض من شأنه أنّ يشجّع التغذية

الإيجابية بين المتغيرات المالية والمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد¹، كما له دور كبير جدا في تعزيز النسيج الاقتصادي وزيادة التكوين الرأسمالي عن طريق القطاع الخاص، إضافة الى زيادة حجم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل ونمو إجمالي الناتج المحلي، إذ تساهم إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي،

المطلب الأول: التأثير في الاستثمار والتكوين الرأسمالي غير النفطي

إنّ نمو الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة الاستثمارات لكون أن الائتمان هو نواة الاستثمار وبالتالي التأثير في الاستثمار الخاص والاستثمار العام للدولة ، ولما كان تكوين رأس المال الثابت هو دالة في زيادة الأرباح من ناحية وبانخفاض الحد الأدنى اللازم لتغطية التوقعات غير المواتية فإن الأثر التوسعي للاستثمارات على مؤشرات الدخل والاستهلاك والأسعار يتحدد بما يحققه الاستثمار من أثر في الاقتصاد الحقيقي (على مستوى القطاعات الاقتصادية) في الدولة، حيث يمكن تحديد مؤشر حيازة الأصول الرأسمالية والمصانع والمعدات والتكنولوجية المتقدمة بوصفه المؤشر الدال على زيادة النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التكوين الرأسمالي

صدرت بعض الدراسات عن التكوين الرأسمالي في التقارير والأبحاث التي أجريت عن اقتصاديات بعض البلدان حيث تناولت التكوين الرأسمالي فيها من عدة أوجه، لاسيما تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، حيث يشكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقياساً لإجمالي صافي الاستثمار (الحيازات مطروحاً منها الأصول المتصرف فيها) في الأصول الرأسمالية الثابتة من جانب المؤسسات والحكومة والأسر المعيشية في الاقتصاد المحلي، خلال فترة محاسبية مثل سنوية أو ربع سنوية²، حيث يعرّف التكوين الرأسمالي ببساطة بأنه³:

✓ الزيادة الصافية في الأصول الحقيقية للاقتصاد وذلك خلال سنة أو فترة محاسبية معينة".

¹ حسن لطيف الزبيدي وآخرون، "الائتمان المحلي دراسة في ابعاده وآثاره في العراق"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، مجلد 5، العدد 16، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2015، ص20.

² ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "إجمالي تكوين رأس المال الثابت"، تاريخ النشر: 2023/03/07، تاريخ الاطلاع: 2023/06/10، متاح على الموقع: <https://ar.wikipedia.org>

³ عبد الملك عبد الله الهنائي، "التكوين الرأسمالي. أرقام تعري بالبحث"، تاريخ النشر: 2021/11/08، تاريخ الاطلاع: 2023/07/10، متاح على الموقع: <https://www.omandaily.com>

✓ هو ذلك الجزء من الإنتاج المحلي ومن الاستيراد، الذي لا يستهلك ولا يصدر إلى الخارج وإنما يحتفظ به ليكون جزءا مما تراكم في الاقتصاد من أصول رأسمالية".

حيث يشمل التكوين الرأسمالي الأصول الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات و وسائل النقل و الكهرباء وما شابهها من البنى الأساسية، كما يشمل أيضاً التغير في المخزون من تلك الأصول، وحيث أن التكوين الرأسمالي يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، خاصة في البلدان النامية، فإن الهدف من زيادته أو مراكمته هو استخدامه في زيادة كمية الإنتاج. و تقوم الدول بتجديد و تحديث أصولها الرأسمالية في إطار سعيها الدائم لزيادة التكوين الرأسمالي فيها، حيث إن تقادم الأصول الرأسمالية يؤدي إلى تدني كفاءتها، و من ثم إلى تراجع مستوى الإنتاج،

ثانياً: أهمية التكوين الرأسمالي في زيادة النمو

و يرى بعض الاقتصاديين أن التكوين الرأسمالي الثابت هو المتغير الوحيد في الحسابات القومية القادر على تحريك المتغيرات الأخرى، أي أن "زيادة التكوين الرأسمالي تؤدي إلى زيادة النمو" سواء كان ذلك من خلال قيام استثمارات جديدة أو من خلال توسعة الاستثمارات القائمة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص العمل، و إلى زيادة الإيرادات الضريبة للدولة (أي زيادة الأثر المالي والاقتصادي) إضافة إلى ذلك فإن زيادة التكوين الرأسمالي تؤدي إلى توسيع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى من خلال زيادة الصادرات و الواردات، و كلما كان التكوين الرأسمالي أسرع، زادت قدرة الاقتصاد على زيادة الدخل الإجمالي و على خلق فرص عمل أكثر و يتأثر التكوين الرأسمالي بمدى التوازن في السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات في مجالات الادخار، الاستثمار، الاستهلاك و الإنتاج. و من السياسات التي تقوم الدولة باتخاذها لزيادة التكوين الرأسمالي، تخفيض الإنفاق الاستهلاكي ومحاربة الغلاء وارتفاع الأسعار، الذي يسمح بزيادة الادخار العائلي و الادخار الحكومي وهو بذلك تضحية بالإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير من أجل التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في المدى الطويل، لذلك تلجأ العديد من الدول التي تعاني من ضعف التكوين الرأسمالي لإيجاد وتوفير مختلف القنوات و الأدوات التي تحفز على زيادة الاستثمار لديها والتكوين الرأسمالي بشتى الوسائل، من بينها ما يلي¹:

✓ اللجوء إلى القروض و المعونات الأجنبية.

✓ تشجيع وتحفيز المدخرات المحلية وتقليص الإنفاق الاستهلاكي.

¹ صبحي محمد اسماعيل، مهدي معيض السلطان، "اقتصاديات التمويل والاستثمار" ص 56-57، تاريخ النشر: 2021/11/17، تاريخ

الاطلاع: 2023/06/12، متاح على الموقع: <https://almerja.com/reading.php?idm=160115>

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

✓ دراسة و تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة وتوفير المعلومات الكافية عنها.

✓ توفير صناديق الإقراض الوطنية وتيسير أنظمة الإقراض و الاستثمار.

وبما أنّ الاستثمار هو المدخل الرئيس للتنمية الاقتصادية، والذي يعتبر في حقيقته مقدار الزيادة في رصيد رأس المال، فإنّ الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية يؤدي الى زيادة الأصول الرأسمالية المتراكمة التي تعمل على زيادة الانتاج وفرص العمل .

ثالثا: تطور نمو التكوين الرأسمالي بالقطاعات الاقتصادية وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي

تستعرض الدراسة من خلال الجدول رقم(11) مساهمة كل قطاع اقتصادي على حدى في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 وكذا علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الاجمالي):

جدول رقم (11): تطور نمو التكوين الرأسمالي في القطاعات خلال الفترة(2000-2021)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP	التراكم خارج المحروقات	التراكم في قطاع الزراعة		التراكم في قطاع الصناعة		التراكم في قطاع البناء والأشغال العمومية		التراكم في قطاع الخدمات	
			%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج
2000	4123.5	852.62	0.89	7.59	27.01	230.32	70.24	598.95	15.75	1.84
2001	4227.1	965.46	0.50	4.88	30.77	297.13	65.83	635.60	27.83	2.88
2002	4522.7	1111.30	0.44	4.98	30.26	336.29	66.99	744.52	25.50	2.29
2003	5252.3	1265.16	0.46	5.89	35.07	443.72	63.13	798.73	21.81	1.72
2004	6149.1	1476.90	0.46	6.86	39.06	576.97	58.90	869.94	23.11	1.56
2005	7561.9	1691.64	0.21	3.55	40.26	681.16	56.34	953.23	53.38	3.15
2006	8501.6	1969.45	0.19	3.93	35.43	697.92	61.47	1210.64	56.95	2.89
2007	9352.8	2462.12	0.21	5.24	34.85	858.13	59.97	1476.54	122.21	4.96
2008	11043	3228.34	0.32	10.55	36.46	1177.08	56.93	1838.17	202.52	6.27
2009	9968	3811.41	0.24	9.21	37.30	1421.80	56.03	2135.58	244.82	6.42
2010	11991	4350.92	0.73	31.78	36.28	1578.54	57.78	2514.30	226.28	5.20
2011	14588	4620.30	0.66	30.58	35.91	1659.31	58.37	2696.90	232.98	5.04
2012	16209	4992.41	0.93	46.86	34.53	1724.26	59.39	2965.47	255.79	5.12
2013	16647	5690.89	0.93	53.22	35.69	2031.60	58.75	3343.45	262.60	4.61
2014	17228	6446.69	0.91	58.96	35.99	2320.65	58.29	3757.97	309.10	4.79
2015	16712	7062.25	0.93	65.84	34.32	2423.90	59.43	4197.37	375.13	5.31
2016	17514	7544.33	0.95	72.26	33.27	2510.33	60.33	4552.20	409.52	5.42

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

6.21	478.65	62.68	4825.34	30.21	2325.72	0.88	68.23	7697.95	18876	2017
6.04	496.60	62.53	5134.54	30.50	2505.25	0.91	74.86	8211.26	20393	2018
4.55	358.13	68.17	5363.96	26.29	2068.77	0.98	77.31	7868.18	20501	2019
3.83	271.82	72.94	5173.11	22.07	1565.61	1.14	81.01	7091.57	18383	2020
9.23	710.60	67.25	5176.43	22.01	1694	1.49	115.44	7696.47	22021	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات :

-البنك الدولي، تاريخ الاطلاع:2023/04/07 متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- الديوان الوطني للإحصاء، "المحاسبة الوطنية"، تاريخ الاطلاع:2023/04/07 متاح على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf

من خلال الجدول يلاحظ أنّ الاحصائيات الخاصة بالتكوين الرأسمالي الثابت على مستوى القطاعات المنتجة خلال الفترة ما بين سنة 2000 الى 2021 تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حتى في فترات انخفاض الناتج المحلي الاجمالي التي كانت سنة 2009 مقدرة بـ9968 مليار دج بعدما كانت 11043 مليار دج سنة 2008 وذلك لتأثر الوضعية الاقتصادية بتأثر الوضعية النقدية والمالية التي أحدثتها الازمة المالية العالمية 2008 ونقص السيولة ما عاد سلبا على الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009، ولكن سرعان ما عاد للصعود سنة 2010 ليبلغ 11991 مليار دج بنسبة نمو 20.29% ، والملاحظ عموما وفي السياق العام ارتفاع التكوين الرأسمالي خارج قطاع المحروقات منذ سنة 2000 الى غاية 2021 بمعدلات نمو متباينة ولكنها متصاعدة حيث سجلت سنة 2021 مبلغ 7696.47 مليار دج تراكم رأسمالي في القطاعات الاقتصادية بالرغم من التراجع المسجل في سنة 2015 للناتج المحلي الاجمالي والذي كان سببه التراجع في التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة لاعتماده الكبير على المنتجات البترولية التي أدت الى تغيير المخزون حيث سجل 34.32% بعدما كان 35.99% سنة 2014 ، أما بالنسبة لسنة 2020 فقد تراجع كل من التراكم الرأسمالي و الناتج المحلي الاجمالي بسبب أزمة كورونا التي أثرت بصورة أكبر على هذه القطاعات باعتبار أكثر من 99% مشاريع استثمارية يمتلكها الخواص ، يلاحظ العلاقة بين النمو الاقتصادي متمثلة في الناتج المحلي الاجمالي و التراكم الرأسمالي في القطاعات الاقتصادية علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية مهمة في الأجل الطويل، لذلك سيتم توضيح أهم التفسيرات للعلاقة:

✓ بالنسبة لقطاع الزراعة فقد كان تكوين رأس المال الثابت ضعيف جدا حيث لا يتعدى 10.55 مليار دج خلال سنة 2008 كما أنّ معدل النمو الرأسمالي كذلك كان نموًا متباطئًا وضعيفا خلال السنوات 2000 الى 2009 بلغ نسبة 0.42% وقد يرجع ذلك لبدائية هذا القطاع واعتماده على اليد العاملة والبذور ومياه الأمطار أكثر من الآلات والتجهيزات ، حيث لم يعرف القطاع خلال هذه الفترة اهتماما كبيرا خاصة في وجود وفرة مالية ناتجة عن المحروقات ، كما أنّ توجه الاستثمارات بشكل كبير كان نحو قطاع الصناعة و

قطاع البناء و الأشغال العمومية تزامنا مع برامج الاصلاح والتنمية وتحسين البنى التحتية للبلاد من خلال البرامج التنموية الرباعية التي جسدها الدولة منذ 2001 ولكن منذ سنة 2010 عرف التكوين الرأسمالي بالقطاع تطورا ملحوظا وبوتيرة متصاعدة حيث بلغ سنة 2010 مبلغ 31.78 مليار دج الى أن وصل سنة 2015 مبلغ 65.84 بعدما كان سنة 2014 مبلغ 58.96 مليار دج والملاحظ أنه بالرغم من أزمة النفط لهذه السنة إلا أنه التوجه كان قويا نحو القطاع بفضل سياسة الدولة في توجيه القروض نحو هذا القطاع لتحقيق الامن الغذائي وتنويع سلة الانتاج، ثم تواصل هذا الارتفاع للسنوات اللاحقة وسجل مبلغ 115.44 مليار دج سنة 2021 أي بنسبة نمو 1.49% والذي صاحبه تطورا ونموا في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 22021 مليار دج ، وهذا نتيجة قوانين الاستثمار المحفزة للاستثمار المحلي والاجنبي ، حيث كان أداء هذا القطاع خلال الجائحة أفضل من القطاعات الاخرى ، وعموما فإن قطاع الفلاحة عموما يشهد تطورا ايجابيا في التكوين الرأسمالي منذ الفترة 2010-2021 وذلك راجع الى استصلاح الأراضي الصحراوية و ادخال التكنولوجيا والتقنية الحديثة في عمليات الانتاج، تربية الحيوانات والأسمك. مما يتطلب، مباني، تجهيزات، آلات وعتاد الفلاحة والذي يدخل في التكوين الرأسمالي.

✓ أما بالنسبة لقطاع الصناعة فكان التكوين الرأسمالي فيه منذ سنة 2000 اكبر بكثير من قطاع الزراعة والخدمات لاعتماده على الآلات والوسائل والتجهيزات الانتاجية الخاصة بالصناعات الثقيلة والخفيفة وبالتالي التكوين الرأسمالي بهذا القطاع كان أعلى لما تتطلبه طبيعة القطاع ، والملاحظ تقلص معدلات نمو رأس المال الثابت منذ 2017 حيث سجلت 2325.72 مليار دج بعدما كانت 2510.33 سنة 2016 أي بتراجع ايجابي مقدر بـ 7.35% وربما تفسير ذلك راجع لانسحاب بعض المشاريع الصناعية الأجنبية المباشرة بسبب مشكلة العقار الصناعي وحق الملكية 49 و 51% ، كما انّ صيانة عتاد وتجهيزات الصناعة يتطلب تقنية وتكنولوجيا تقتصر اليها الدولة الجزائرية مما يتطلب استيرادها وهذا يعتبر مكلفا لذلك يتوجه بعض المستثمرين الى قطاعات أخرى ، ثم واصلت الانخفاض والتراجع الايجابي الى أدنى مستوى له 22.01% سنة 2021 بسبب الجائحة وافلاس بعض المؤسسات الصناعية وبعضها الآخر تغيير نشاطها.

✓ التكوين الرأسمالي في قطاع البناء والأشغال العمومية سجل أكبر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة التراكم من 70.24% سنة 2000 الى 72.94% سنة 2020 و حافظ على معدلات النمو باعتباره أكبر قطاع يحقق الاستثمار فيه تكوينا رأسمالي من : المباني والعقارات والآلات وعتاد البناء والأشغال.... الخ، كما أنه يعتبر أكبر قطاع مستقطب للاستثمار المحلي والأجنبي خاصة وأنّ الجزائر منذ سنة 2001 تتبنى المشاريع التنموية.

✓ أما قطاع الخدمات في مجال التكوين الرأسمالي فيأتي ثاني قطاع بعد الزراعة لضعف رأس المال الثابت فيه كونه قطاع لا يتطلب عتاد وتجهيزات ضخمة وذات قيمة مكلفة مثل: المطاعم، المقاهي ، النقل وهي وجهة الشباب وصغار المستثمرين لذلك معدلات النمو الرأسمالي ضعيفة مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث سجّل التكوين الرأسمالي فيه سنة 2000 مبلغ 15.75 مليار دج وتواصل الارتفاع الى غاية 2017 محققا مبلغ 478.65 مليار دج أي بنسبة نمو 29.40% خاصة بعد دعم الشباب من خلال وكالات الدعم والتمويل وتواصل هذا الارتفاع الى غاية 2021 ليسجل نسبة نمو سنوية 9.23% بتراكم قدره 710.60 مليار دج بعدما كانت 4.55% و3.83% سنتي الجائحة 2019 و2020 على التوالي

عموما فإن جميع القطاعات الاقتصادية حققت نموا ايجابيا في زيادة رأس المال الثابت باعتباره عنصر من عناصر الانتاج والذي كان له تأثير مباشر في زيادة ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، حيث كان له علاقة طردية في الارتفاع والانخفاض كما هو ملاحظ في سنة 2020 تراجع التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة بمبلغ 503.16 مليار دج والذي أثر على اجمالي التراكم خارج المحروقات حيث انخفض بـ776.61 مليار دج وكذا الناتج المحلي الاجمالي بـ2118 مليار دج.

المطلب الثاني: التأثير في طبيعة التنمية والقطاع الحقيقي بمساهمة القطاع الخاص

ظهرت آثار التوسع الائتماني في البلدان التي لديها اسواق مالية نشطة والتي تعد اسواقها أكثر نضجا ، حيث نجد أن تنامي حجم العوائد في سوق المال بشكل عام يجلب معه الأثر في الطلب الفعال على السلع والخدمات في السوق الحقيقي في القطاع الحقيقي الذي يؤدي الى ارتفاع في متوسط الاسعار في السوق الحقيقي، وبديهي فإن انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل ، ولبيان هذه الآلية فالأمر بحاجة الى استدراج التأثيرات في جملة من المتغيرات، حيث يستتبع ذلك زيادة أسعار الفائدة على القروض ، غير أن أثر السيولة وانعكاسها على العوائد ومن ثم على أسعار الفائدة، يعني انتقال الأثار من السوق المالي الى السوق المصرفي، لذا فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع الفائدة الى تقليل معدل الاقتراض الطويل الأجل للقطاع الخاص. وحتى لو تمكنت المالية العامة من توجيه حوافز المالية العامة كتخفيض الضريبية للأنشطة البديلة للدخل، فإن الأثر المالي سيقع على عاتق الدولة دون القطاع الخاص. ما يعني عودة الأمور الى الاعتماد على موارد الدولة والتي هي في الأصل ريعية بنسبة كبيرة، لذلك تظهر الاهمية الاستراتيجية للقطاع الخاص والدور الهام الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للقطاع الخاص وأهم خصائصه

يظهر القطاع الخاص في عصرنا أهمية كبيرة في التنمية الشاملة التي تطمح اليها المجتمعات والتي تعمل على تحقيق الشروط والمعايير الممكنة لزيادة إنتاجية السلع و الخدمات و تهيئة المناخ و البيئة لإدارة أعمال وأنشطة القطاع الخاص حيث تعرّف بـ:

✓ الاستثمارات الخاصة : وهي الأنشطة التي يقوم بها فرد، مؤسسة أو مشروع مشترك يهدف لتحقيق الربح بصورة أساسية خلال مدة زمنية مستقبلية ، فهي بذلك تعتبر طاقة إنتاجية محدثة إضافة الى الطاقات والموارد البشرية الموجودة في المجتمع ¹.

✓ كما يشير مفهوم القطاع الخاص " Private Sector " إلى قطاع الأفراد والمنظمات في الاقتصاد الذي يملكه ويُنمّ التحكم به و إدارته من طرفهم بهدف تحقيق الأرباح والمكاسب المالية، بحيث ترجع ملكية المؤسسات التابعة له بعيدة عن السلطة العامة للدولة وإنما تثبت ملكية كاملة للأفراد و الخواص، ومع ذلك يمكن لشركات القطاع الخاص الدخول مع الحكومات في شراكة مختلطة بين القطاع العام والخاص، لتحقيق خدمات أو أعمال تجارية مشتركة مفيدة للمجتمع، كما يمكن اعتبارها إحدى الوسائل الذكية للمؤسسات الخاصة لتسويق منتجاتها والتعريف بها ، كما يمكن تحقيق ذلك عند مواجهة خطر السيولة وتسيير العمليات لبعض مؤسسات الدولة من خلال الخصخصة ²،

فمن خلال هذا المفهوم فإنّ للقطاع الخاص العديد من الأنواع المختلفة المتخصصة في الأعمال والمشاريع الاستثمارية التي تندرج تحت مظلته، إلا أنّ معظمها يشترك في نفس الخصائص و التي تُميّزه عن القطاع العام ، والتي يمكن توضيحها من خلال ما يأتي ذكره ³:

✓ تحقيق الربح: إنّ الدافع الأساسي وراء ممارسة أيّ نشاط أو عمل تابع للقطاع الخاص هو تحقيق الربح وهو الهدف الأول الى جانب تحقيق أهداف أخرى تحققها الغاية من رسالة ونشاط المنظمات أو المؤسسات حيث تعمل بشكل أساسي إلى تعظيم عائد الاستثمارات وصافي الأرباح السنوية.

✓ استقلالية القرارات: حيث تتميز قرارات المؤسسات والأعمال التابعة للقطاع الخاص بالاستقلالية و بالحرية المطلقة في اتخاذ القرارات دون تدخل أيّ جهة داخلية أو خارجية.

¹ فاتن عبد الأول منشي، "الاستثمارات العربية، كمدخل للتكامل الاقتصادي"، دار نشر PMEC، سنة 2019، ص16.

² بيان ارشيد، " أهم المعلومات عن القطاع الخاص"، تاريخ النشر: 2022/12/17، تاريخ الاطلاع: 2023/08/25، متاح على الموقع:

<https://rouwwad.com>

³ بيان ارشيد، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع: <https://rouwwad.com>

✓ **التمويل الذاتي:** لها المقدرة على تمويل نفسها من خلال عدّة صيغ كإشراك مساهمين جدد، الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية أو من خلال أرباح مشاريعها الاستثمارية حيث يمكنها ذلك من تشغيل رأس المال وبداية العمل.

✓ **الملكية الخاصة:** حيث تعتبر صفة الملكية الخاصة خاصة برواد الأعمال و الأفراد و المستثمرين والمجموعات في المجتمع، وبالتالي فإنه لا يمكن إدارة أنشطتها أو التدخل بقراراتها من قبل الحكومات إلا في حالة المشاريع المختلطة.

✓ **ثقافة العمل:** حيث تتميز ثقافة العمل في هذا القطاع بالتنافسية العالية من خلال التركيز على النمو الوظيفي المتميز والذي يهتم بأداء الموظفين، تحفيزهم ومنحهم التعويضات المختلفة، لذلك تهتم مؤسسات القطاع الخاص بمحاولة خلق بيئة أعمال مشجعة للعاملين لديها من أجل تحقيق الرضا الوظيفي والمحافظة على الميزة التنافسية التي تجعلها قادرة على مواجهة المنافسين في السوق.

كما يمكن توضيح أهمية القطاع الخاص وأنشطته و بيان دوره في دعم تنمية الاقتصاد من خلال النقاط الآتية:¹
✓ **دعم الاقتصاد الوطني:** يُعد أصحاب المشاريع أو الخوَص المالكين للاستثمارات في القطاع الخاص مهمين جدًا في الاقتصاد داخل الدول، وذلك راجع للدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك من خلال مساهمته في الدخل القومي على وجه التحديد، بالإضافة إلى إنتاج السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع ككل، كما أنه يساهم في التدفق الرأسمالي داخل الدولة من خلال الإيرادات الضريبية.

✓ **توفير فرص شغل جديدة:** يعتبر القطاع الخاص الأكثر أهمية في توفير فرص شغل لأفراد المجتمع، بحيث تساهم مؤسسات وشركات القطاع الخاص بأكثر نسبةً من توظيف و خلق مناصب عمل مقارنةً بمساهمة القطاع العام، وهذا يعني أنّ القطاع الخاص أكبر مساهم في خلق الشغل للمواطنين مقارنةً بالقطاع الحكومي التابع للدولة.

✓ **دعم التطوير:** يعمل القطاع الخاص على تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول و ذلك بتطويرها بمختلف الوسائل والاجراءات ومن الأمثلة على تحقيق ذلك ما يأتي:

▲ تحسين نوعية الخدمات و السلع وكذا مختلف المنتجات المقدمة الى المستهلك والمجتمع ككل من خلال تعزيز عمليات التصنيع.

¹ بيان ارشيد، "أهم المعلومات عن القطاع الخاص"، الرواد، تاريخ النشر: 2022/11/22، تاريخ الزيارة: 2023/07/06، متاح على الموقع:

<https://rouwwad.com/o>

▲ الاعتماد على التكنولوجيا و إدخال آليات جديدة و متطورة تساعد على تقديم جودة عالية وكذا تقليص الجهد و الوقت.

▲ دعم الاقتصاد الوطني من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في تعزيز ودعم الأنشطة التجارية المتعلقة بخدمة المجتمع.

▲ استقطاب المستثمرين الباحثين عن مشاريع استثمارية قائمة توافق طلبهم قصد التوسع والتطوير.

▲ توفير فرص التبادل الداخلي المحلي بين الاستثمارات الداخلية.

✓ **انتاج السلع والخدمات:** يمثل القطاع الخاص المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في المجتمع الوطني ، كما يعمل على تنمية العنصر البشري و التنمية البشرية، بما يساعد في اعطائه القدرة على العمل و الإنتاج وتحقيق احتياجات السوق وكذا رغبات المواطنين.

✓ **تنويع الأعمال:** يساعد القطاع الخاص على خلق تنوع كبير للأعمال و الأنشطة من خلال قيام العديد من الاستثمارات التي تنشط في كافة المجالات، كما أنه يتيح فرصا للمؤسسات الجديدة من أجل التطور مهما كان نوع النشاط ، و في وجود الحرية والاستقلالية اللازمة لذلك فإن القطاع الخاص باستطاعته تنويع النشاطات بما يتوافق ضروريات المجتمع.

أما بالنسبة للجزائر فعمل هناك جملة من الأسباب كانت وراء حتمية تفعيل القطاع الخاص و تثمين دوره نذكرها في النقاط التالية¹ :

✓ حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وإعادة انعاشه.

✓ طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخصوصية في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.

✓ القناعة بأن الخصوصية ظاهرة عالمية ليست حكرا على منطقة معينة أو بلد معين.

✓ فشل ديناميكية الاقتصاد الموجه في تطوير علاقاته الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواه الاقتصادية.

✓ عدم التحكم في أسعار النفط الدولية مما يؤدي الى تذبذب المداخيل النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

¹ ورتي شهرة، "دراسة تحليلية لواقع الاستثمارات الخاصة ودورها في تنمية القطاعات المنتجة بالجزائر"، المؤتمر الوطني الافتراضي الأول بعنوان: "رهانات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر" يوم 13 أكتوبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص06.

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

✓ التحولات الحاصلة في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي والتي نتج عنها زيادة الاقتصاد الحر المبني على قواعد اقتصاد السوق على النطاق العالمي، ولا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يندمج في هذه الديناميكية الا من خلال تطوير وترقية القطاع الخاص.

✓ مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية من خلال ضخ الأموال الخاصة في المشاريع الاستثمارية، زيادة الإنتاج وتنويعه في مختلف القطاعات وتوفير مناصب شغل وتقليص البطالة.

✓ الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في مجال تشجيع القطاع الخاص ومختلف مؤسساته للإشراك في عمليات التنمية ومحاربة الفقر بتوفير مناصب شغل للأفراد ورفع من نصيبهم في الدخل القومي¹.

ثانياً: تأثير حجم الائتمان المصرفي في أداء القطاع ومساهمته في القيمة المضافة

تعتبر مؤسسات القطاع الخاص الأقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي تنشط في القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج المحروقات ، نظراً لما تتمتع به من وفرة الحجم بالإضافة إلى تطبيقها الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وكل المزايا الحديثة التي تبعت على رفع الكفاءة وارتفاع انتاجية العامل خاصة لما يتعلق الأمر بربط العلاقة بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه، فمن خلال الجدول التالي نبيّن مدى تأثير التوسع الائتماني للقطاع الخاص في تحسين أداءه ورفع القيمة المضافة للقطاعات التي تدخل في زيادة GDP خارج المحروقات و GDP الاجمالي للاقتصاد.

الجدول رقم(12): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة مقارنة بالائتمان الممنوح

خلال الفترة (2000-2021)

السنة	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص % من GDP	القيمة المضافة في الزراعة VA %		القيمة المضافة في الصناعة VA %		القيمة المضافة في البناء والأشغال العمومية VA %		القيمة المضافة في الخدمات VA %	
		قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام
2000	6	97.99	2.01	32.05	67.95	26.36	73.63	89.89	10.10
2001	8	97.99	2.01	33.7	66.3	34.78	65.21	89.95	10.04
2002	12.2	98.77	1.22	34.78	65.22	33.57	66.42	90.00	9.99
2003	11.2	98.96	1.03	36.41	63.59	32.89	67.10	85.52	14.47
2004	11	96.71	3.28	38.3	61.7	36.87	63.12	90.72	9.27
2005	11.9	96.71	3.28	40.8	59.2	37.09	62.90	91.03	8.96

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

8.96	91.03	64.58	35.41	57.28	42.72	2.83	97.16	12.1	2006
8.69	91.30	63.84	36.15	56.04	43.96	3.24	96.75	13	2007
8.94	91.05	64.80	35.19	55.78	44.22	2.87	97.12	12.8	2008
9.07	90.92	12.89	87.10	54.04	45.96	2.75	97.24	16.3	2009
9.61	90.38	13.72	86.27	52.73	47.27	4.84	95.15	15.2	2010
9.50	90.49	13.58	86.41	52.96	47.04	4.76	95.23	13.7	2011
9.35	90.64	12.64	87.35	51.5	48.5	0.69	99.30	14	2012
8.97	91.02	11.98	88.01	51.16	48.84	0.83	99.16	16.5	2013
9.04	90.95	17.38	82.61	50.04	49.96	0.75	99.24	18.4	2014
9.16	90.83	18.21	81.78	50.04	49.96	0.91	99.08	21.7	2015
9.48	90.51	16.89	83.11	50.21	49.79	0.9	99.1	22.9	2016
9.84	90.15	16.66	83.34	49.38	50.62	0.79	99.21	24.4	2017
10.14	89.85	16.64	83.35	48.78	51.22	0.72	99.27	24.9	2018
10.65	89.34	17.64	82.35	49.43	50.57	0.73	99.26	25.8	2019
12.39	87.60	17.74	82.25	47.17	52.83	0.50	99.49	29.5	2020
**					**	0.49	99.51	25.8	2021
المتوسطات									
10.7	89.2	67.1	32.9	64.9	35.0	1.2	98.0	9.6	2004-2000
8.9	91.0	53.8	46.2	56.4	43.5	3	97.0	13.2	2009-2005
9.2	90.7	14.6	85.4	51.4	48.5	2.1	97.8	16.5	2015-2010
10.5	89.5	17.1	82.8	48.9	51.0	0.7	99.3	25.5	2021-2016

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات :

-البنك الدولي، تاريخ الاطلاع:2023/04/07 متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- الديوان الوطني للإحصاء، "المحاسبة الوطنية"، تاريخ الاطلاع:2023/04/07 متاح على الموقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf

** أرقام غير متوفرة

إنّ عملية التوسع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص المستثمر في مختلف القطاعات المنتجة والتي بمقدرتها خلق مزيد من القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني يؤدي الى ديناميكية هذه القطاعات وتنشيطها في تحقيق أهدافها وأهداف الاقتصاد الوطني من خلالها، حيث يلاحظ حسب الجدول رقم (12) أنّ حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في تصاعد مستمر منذ سنة 2010 وذلك لاتباع الدولة لسياسة تنمية باسشارك القطاع الخاص وأنّ الائتمان المصرفي هو المحرك الأساسي لعمليات التنمية والمؤسّع النقدي بعد تراجع صافي الموجودات الخارجية، حيث:

✓ بلغ متوسط الفترة 2004-2000 للائتمان الممنوح نسبة 9.6% وهي نسبة ضعيفة جدا وذلك لتحمل الدولة بشكل كبير لتكاليف التنمية من ايراداتها النفطية، كما أنّ مساهمة القطاع الخاص في انتاج القيمة المضافة

بالقطاعات الهيكلية ضعيفة جدا مقارنة بالقطاع العام ، فهو لا يتجاوز نسبة 38.30% في قطاع الصناعة و36.87% في قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما تظهر أكبر اسهاماته في قطاعي الزراعة والخدمات بنسبة 96.71% و90.72% على التوالي بالرغم من ضعف التمويل و غياب كلي للقطاع الخاص.

✓ بينما سجلت الفترة 2005-2009 متوسطا للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي نسبة 13.2% بنمو قدره 3.6% وهو ما يعكس التطور الملحوظ في للقيمة المضافة للقطاعات: الصناعة والبناء والخدمات حيث سجلت الصناعة 43.5% بنمو قدره 8.5% والبناء والأشغال العمومية بنمو قدره 13.3% والخدمات بتطور قدره 1.8% ، وعموما يبقى القطاع العام المسيطر خلال هذه الفترة في القطاعات الهيكلية وذلك راجع الى السياسة التوسعية للدولة و برامج الاصلاح والتنمية وتحسين البنى التحتية في هذه الفترة، وهذا ما يفسر تطور القيمة المضافة بهذه القطاعات بقيادة القطاع الخاص، لذلك على عكس الزراعة التي سجلت تراجعا طفيفا يكاد لا يذكر أي نسبة 1% قد يكون سبب ذلك في تحوّل بعض المستثمرين الى قطاعات أخرى أو لظروف الانتاج أو المناخ(جفاف، فيضانات، حرائق.....)، ولكن يبقى القطاع الخاص صاحب الحصة الكبرى لإنتاج القيمة المضافة وذلك راجع لطبيعة القطاع الذي يضم العائلات والافراد وصغار المنتجين والمستثمرين العاملون بالزراعة كونها المصدر الأساسي لدخولهم .

✓ يلاحظ في الفترة 2010-2015 نمو وتصاعد معدل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص مسجلا 16.5% بنمو قدره 3.3% انعكس بصورة كبيرة على قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية التي سجلت معدلات نمو 5% و39.2% وهي نسبة جد هامة ومعتبرة في قطاع البناء تزامنا مع برامج التنمية والبنى التحتية والتي جعلت من القطاع الخاص الشريك الأكبر في عمليات البناء والذي يتميز بعمالة كبيرة في هذا المجال، بينما بقي كل من قطاعي الزراعة والخدمات محافظا على مستويات القيمة المضافة و سيطرة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

✓ أمّا بالنسبة للفترة 2016-2021 فقد قفز تمويل القطاع الخاص عن طريق حجم الائتمان المصرفي الممنوح بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الى 25.5% حيث كان له تأثير كبير على ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخاص المسجلة في قطاع الصناعة والتي بلغ متوسط الفترة نسبة 51% وهي نسبة أكبر من نسبة القطاع العام المقدرة بـ48.9%، حيث منذ 2017 بدأ القطاع الخاص يكتسح قطاع الصناعة واستحوذ سنة 2020 على نسبة 52.83% من القيمة المضافة في الصناعة ترجع للقطاع الخاص الذي يلعب دور مهم في التنمية

ودعم الإقلاع عن التبعية النفطية التي تهدف الدولة الى تحقيقه¹ وهذا بفضل الاجراءات والتحفيزات وآليات التمويل التي تبنتها الدولة الجزائرية من خلال تحسين بيئة الأعمال و قوانين الاستثمار المحفزة على استقطاب كل أشكال الاستثمار (أجنبي أو محلي).

وعموما فإن حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص له دلالة اقتصادية وعلاقة طردية في اسهامات هذا القطاع في القيمة المضافة للاقتصاد ، ولكنه مازال ضعيفا في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية والغربية التي أثبتت أنّ القطاع الخاص آلية من آليات الإقلاع الاقتصادي ، من جهة تنشيط الجهاز المصرفي والاشتمال المالي للقطاع غير الرسمي ولجميع فئات المجتمع وتحقيق الأرباح من خلال اقرضهم، ومن جهة أخرى النهوض بالقطاعات الواعدة والمنتجة للسلع والخدمات التي تدخل في نمو الناتج المحلي الاجمالي وتوفير مناصب شغل وامتصاص البطالة من خلال تطور وتزايد عدد المشاريع الاستثمارية للخواص.

ثالثا: دور القطاع الخاص في تطوير حصيلة الاستثمارات وتوفير مناصب الشغل

إنّ عملية اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية يعتبر أمر حتمي وضروري باعتباره مدعما ومكملا للقطاع العام نظرا لأهميته الاستراتيجية في الحياة الاقتصادية، والجزائر كذلك من بين الدول التي بدأت تولي اهتماما بالقطاع الخاص، ، وفسح المجال له للمساهمة في التأثير على مؤشرات التنمية ، من خلال تطور عدد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث يبيّن الجدول التالي تطور عدد المشاريع الخاصة مقارنة بالمشاريع العامة والمختلطة خلال الفترة 2002-2018 وفقا لتقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (سابقا أي قبل تحويلها الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في سنة 2022) :

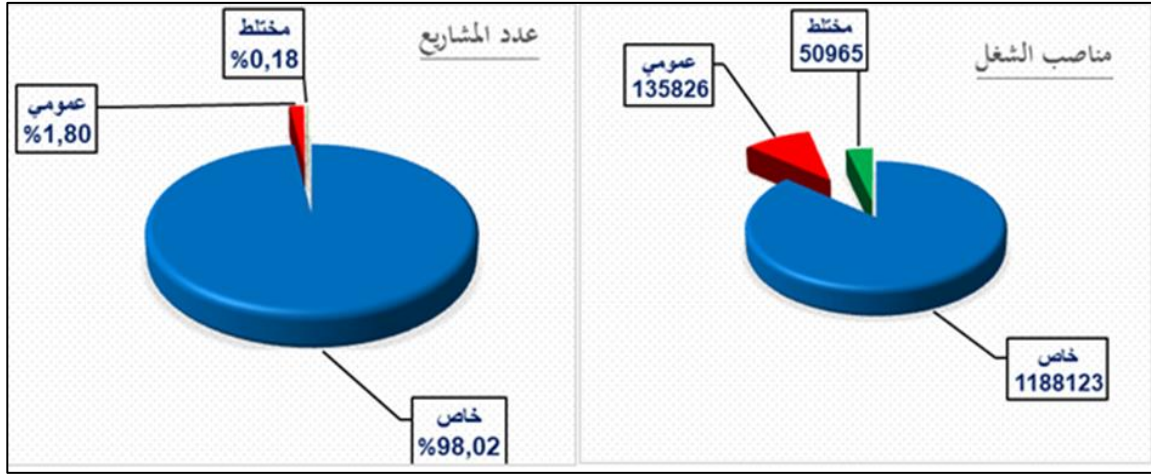
الجدول رقم (13): حصيلة المشاريع الخاصة و مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2018)

النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %	عدد المشاريع	الحصيلة القطاع القانوني
86,41	1188123	98,02	66028	القطاع الخاص
9,88	135826	1,80	1211	القطاع العام
3,71	50965	0,18	121	قطاع مختلط
100,00%	1374914	100,00%	67360	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لبيانات التصريح بالاستثمار للفترة 2002 - 2017 وبيانات التصريح للاستثمار لـ2018، عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

¹ صباغ رفيقة، "التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص 69.

الشكل (18): توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني للفترة 2002-2018

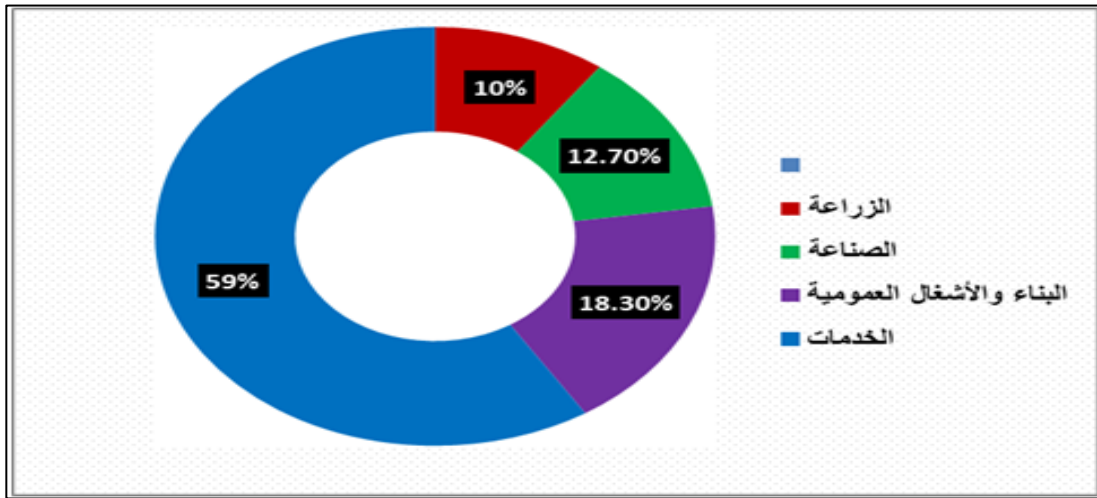


المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمعطيات الجدول رقم (13)

تثبتت عديد التقارير والبيانات الخاصة بالقطاع الخاص على المستوى الدولي مدى مساهمته في محاربة البطالة وتوفير العديد من فرص العمل في داخل اقليم الدولة، وبالنسبة للجزائر فإن القطاع الخاص يسهم في خفض معدلات البطالة، حيث يوفر العديد من فرص العمل و التي قُدرت بحوالي 98.02% خلال الفترة 2002-2018 من إجمالي مناصب العمل المستحدثة ، حيث يستحوذ على النسبة الأكبر في خلق الشغل وتوفير فرص العمل و محاربة البطالة والتي تعتبر من أهم مستهدفات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وجدير بالذكر من خلال الاطلاع على تجارب الدول الصناعية الكبرى يتضح أن النمو الحقيقي هو الذي يقترن بتجسيد نسبة مشاريع عالية لتحقيق نسب تشغيل مرتفعة بقيادة القطاع الخاص حيث تتوزع حصيلة هذه العمالة الى غاية سنة 2021 على مختلف القطاعات الانتاجية كما يبيّنه الشكل التالي:

¹ الديوان الوطني للإحصاء، "التشغيل والبطالة"، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07 متاح على الموقع: <https://www.ons.dz>

الشكل رقم (19): توزيع العمالة بالقطاع الخاص على القطاعات المنتجة لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الديوان الوطني للإحصاء، تاريخ الاطلاع: 2023/04/10 متاح على الموقع:

<https://www.ons.dz>

حيث يلاحظ من خلال الشكل تمركز عمالة مرتفعة في قطاع الخدمات بنسبة 59% من مجموع القوى العاملة للقطاع الخاص والتي تتوزع بين خدمات سوقية بنسبة 89% و التي تتمثل في خدمات النقل والاتصالات ، خدمات التجارة و يأتي في المرتبة التالية خدمات الفنادق ، المقاهي والمطاعم المقدمة الى المؤسسات والأسر بنسبة 11%، كما يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بتوفير ما نسبته 18.30% من المناصب وهو ثاني قطاع من حيث حصيلة المناصب المستحدثة لحاجة هذا القطاع لعدد كبير من العمالة ثم يأتي قطاع الصناعة بـ 12.70% من العمالة التي يوفرها القطاع الخاص خاصة الصناعات الغذائية والنسجية والورقية..، بينما توفر قطاع الزراعة 10% وهي العمالة الخاصة من الأفراد والأسر الذين ينشطون في هذا المجال بشكل فردي أو مؤسسات مصغرة ومتناهية الصغر بحسب طبيعة هذا القطاع.

المطلب الثالث: التأثير في النسيج الاقتصادي بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن أهمية متزايدة لدى مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تنويع النسيج الاقتصادي والاجتماعي والذي يسمح بتحقيق الأهداف التنموية المستدامة والقضاء على الفقر و أمثلة ذلك تجارب دولية غربية وعربية كثيرة رائدة في هذا المجال ، و بفضل عديد الخصائص والمميزات التي تتسم بها هذه المشروعات حيث تعتبر متطلباتها المالية كبيرة للغاية بالنسبة للتمويل الأصغر، ولكنها أيضا صغيرة الحجم إلى الحد الذي يتعذر معه خدمتها بصورة فعّالة عن طريق نماذج الخدمات المصرفية للشركات ، حيث

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية بصفة خاصة لأنها تفتقر إلى التدفقات النقدية اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة وهي لا تتمتع بنفس قدرة الشركات الكبيرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية إلى جانب افتقارها غالبا إلى الموظفين المؤهلين القادرين على أداء المهام والوظائف المالية. وبالتالي، يمكن أن تؤدي القروض البنكية الطويلة الأجل إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في توسيع النشاط بدون فقدان الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القروض القصيرة الأجل وقروض رأس المال العامل تساعد هذه المؤسسات على تحقيق النمو بصورة تدريجية متصاعدة، وهو الهدف من انشائها، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا كبيرا ومهما من الناحية الاقتصادية في جميع بلدان العالم تقريبا. فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمتع بالحيوية والازدهار يعتبر عادة علامة على ازدهار الاقتصاد ككل¹، وفي البلدان مرتفعة و متوسطة الدخل تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف الناتج القومي.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص

على الرغم من وجود اتفاق عام بشأن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والأهمية فإن هناك تفاوتاً كبيراً في تعريف هذه المؤسسات على مستوى العالم، حيث يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95% من الشركات المسجلة في العالم وفي أوروبا مثلاً تزيد هذه النسبة عن 99%. ولتضييق هذه الفئة يتم أحياناً تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين. ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متوسطة الحجم، وإن كان هناك دائماً قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي والفئوي فيما بينهما، وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع: المبيعات السنوية، الأصول، حجم القرض أو الاستثمار².

تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية من مجموعة اعتبارات تنطق بخصائص³ هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن

¹ مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص 09 - 10.

² مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص 25-26.

إيجاز أهم الظواهر والسمات الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة والواردة بصورة متكررة في معظم الكتابات الاقتصادية فيما يلي¹ :

- ✓ ادارة المؤسسة تعود لمالكها، فمالك المنشأة هو مديرها، وهو من يتولى جميع العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- ✓ سهولة التأسيس (النشأة)، تستمد المشروعات الصغيرة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض تكاليف رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث أنها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل المدخرات الشخصية للأفراد من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبى بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.
- ✓ انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.
- ✓ مركز للتدريب الذاتي حيث تتسم هذه المشروعات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جزاء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية الأولية بصفة رئيسية مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية و تخفيض تكاليف الاستيراد وما لذلك من أثر ايجابي على الميزان التجاري .
- ✓ ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- ✓ الكثافة العمالية حيث طبيعة المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة ولا تعتمد على استخدام نسب كبيرة من رأس المال الثابت أو العامل، كما تتميز بمرونة الجهاز الانتاجي لها وسهولة التحول من نوعية انتاجية إلى أخرى دون تكلفة كبيرة.
- ✓ تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، إذ تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية.

¹ محمد خليل محمود محمد، "المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 38.

✓ قدرتها على المنافسة بما يمكنها من التكيف السريع مع التغيير المتلاحق في أحوال العرض والطلب في الأسواق.

✓ التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذي جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور، و الاستجابة الى التقلبات المفاجئة في توفير المنتجات و تحسين جودتها.

✓ القدرة على الانتشار الجغرافي وأثر ذلك على تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في رفع الناتج المحلي و كذا رفع مستوى التصدير وزيادة قدرة الابتكار، واستقطاب العمالة، لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بها مما جعلها الأكثر عدداً والأوسع انتشاراً وتنوعاً، والأقل تكلفة والأسرع نمواً، وصاحبة المركز الأول في توفير مناصب العمل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من السلع والخدمات المباشرة، بأسعار وجودة تتوافقان وقدراتهم الشرائية، ومتطلباتهم المتزايدة والمتنوعة، وهذا لتميزها بمرونة قوية والمتمثلة في درجة استجابتها للتغيرات الحاصلة .

1 - على الصعيد الدولي:

أجرت مجموعة البنك الدولي دراسة احصائية لـ 30 بلدا مرتفع الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلثي العمالة الرسمية، وفي البلدان المنخفضة الدخل، تعتبر هذه النسبة أصغر حجماً نظراً لكبر حجم القطاع غير الرسمي ولكنها ما زالت نسبة مهمة في اقتصاداتها ، لأنها تقدم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل ولارتباط نموه بزيادة الاقتصاد الرسمي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان، كما انها تؤكد أهميتها في المساهمة في إجمالي الناتج المحلي، ففي البلدان المرتفعة و المتوسطة الدخل يمثل هذا القطاع أكثر من نصف الناتج القومي. و كذا البلدان المنخفضة الدخل أيضا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا على الرغم

¹ أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

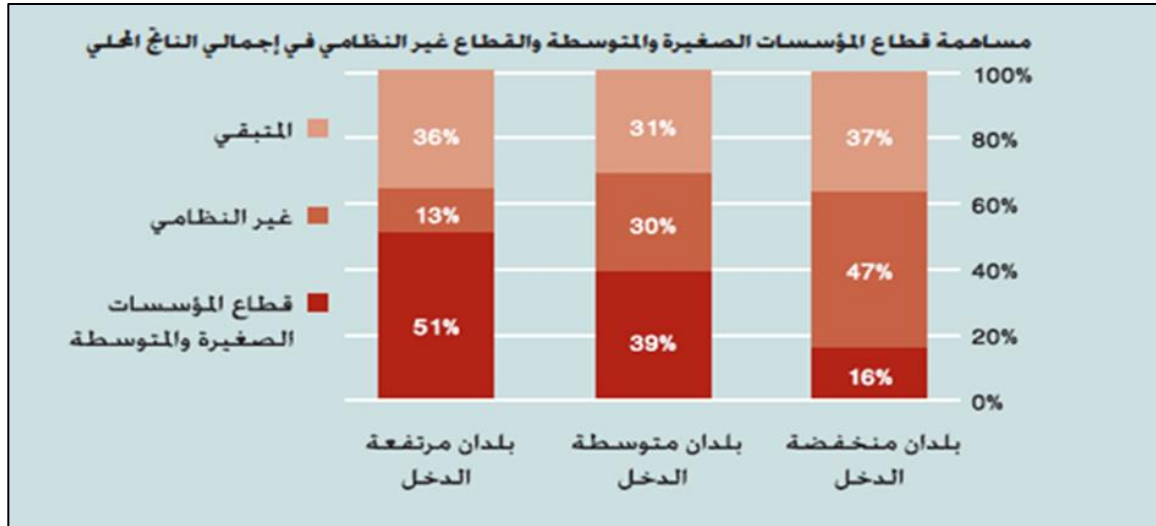
الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

من زيادة هيمنة القطاع غير النظامي في الاقتصاد، حيث يعرض الشكل الموالي القيم المتوسطة للمساهمات في إجمالي الناتج المحلي من عينة تضم 55 بلدا¹.

الشكل رقم (20): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو GDP و تقلص حصيلة النظام غير

الرسمي



المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2023/06/22، متاح على الموقع:

<https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/smea.pdf>

2- على الصعيد الوطني:

لعل أهم أسباب دعم هذه المؤسسات في الجزائر هو تأثيرها في تنويع النسيج الاقتصادي و الجدوى من قيامها حيث تتمثل أهميتها في الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

- ✓ ادماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد و الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال... .
- ✓ قدرتها على توليد فرص العمل في المكان المناسب بحيث تساهم في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة، حيث بلغ سنة 2017. عدد السكان المشتغلون في المناطق الريفية 34.34% مقابل 65.66% في المناطق الحضرية.

¹ مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

✓ المساعدة في سياسة التنوع الانتاجي من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية، ودعم وتنمية التجارة الخارجية و الصادرات و التي بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خارج قطاع المحروقات في سنة 2021 قيمة 39280.83 مليون دولار أي بنسبة نمو ايجابي سنوي 65.07% وهو معدل كبير مقارنة بسنوات الدراسة ، كما تواصل نفس الأداء في سنة 2022 التي كانت سنة للإقلاع الاقتصادي والتنوع الانتاجي و التصديري وبلغ 60384.02 مليون دولار أي بنسبة نمو سنوي 53.72%.

✓ توفير خدمات تحتاجها المشروعات الكبيرة ، إن المشروعات الصغيرة تستجيب الطلبات المشروعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، منتجات محدودة، أيدى عاملة في الصيانة والتصليح مثلا (...)، وعلى سبيل المثال العملاق الامريكي لإنتاج السيارات جنرال موتورز " يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الاجزاء التي يحتاج اليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل¹ .

✓ أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي، إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة انتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشروعات صغيرة والمساهمة في العملية الانتاجية، حيث بلغ اجمالي الاناث العاملات 1.975.000 سنة 2018 من مجموع المشتغلين الذي يقدر بـ 11.048.000 أي بنسبة 17.87% و يتوزعون على النحو التالي: 95.000 عامل في قطاع الفلاحة، 423.000 عامل في قطاع الصناعة، 32.000 في قطاع البناء والأشغال العمومية 1.425.000 في قطاع الخدمات التجارية².

✓ توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

✓ تعتبر وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

✓ تحافظ على الأنشطة التقليدية التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري خاصة في التعريف بالمنتوج الوطني وتسويقها في قطاع السياحة خاصة، حيث تنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً كما يفتح أبواباً كثيرة للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي، ففي الجزائر و الى غاية 2021 بلغ عدد الأنشطة الحرفية 303605 مؤزعين بين

¹ البوابة، «أعمال جنرال موتورز»، تاريخ النشر: 2011/05/11، تاريخ الزيارة: 2023/08/24، متاح على الموقع:

<https://www.albawaba.net/ar>

² الديوان الوطني للإحصاء، «الحسابات الاقتصادية»، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، متاح على الموقع:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين وبمساهمة تقدر بـ 23.61% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ التخفيف من حدة التركيز الصناعي، حيث يساعد إقامة المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة جغرافياً على التخفيف من حدة التركيز الصناعي.

✓ يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتساهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة وهي بذلك تمثل "الوسط المفقود"¹ بين المؤسسات المصغرة والمشروعات الكبيرة.

ثالثاً: تطور النسيج الاقتصادي ودوره في التأثير على المؤشرات الاقتصادية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الاهتمام الرئيسي للسلطات باعتبارها المحرك الأكبر لنمو فرص العمل وادماج مختلف الشرائح والانشطة في الاقتصاد الرسمي ، وذلك لما حققه تمويل هذه المشروعات ودعمها في تطور عددها ونمو فرص العمل بها ، حيث تضع وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني أهم الاحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً، حيث من خلال الجدول التالي يظهر تطور النسيج الاقتصادي بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص خلال الفترة 2011 الى غاية 2021 والتي لها الأثر الكبير في خلق مناصب العمل وتعويض مكانة الدولة في ذلك:

الجدول رقم (14): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المصرح بها

خلال الفترة 2011-2021

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة				عدد مناصب الشغل			
	القطاع العام	التغير السنوي	القطاع الخاص	التغير السنوي	القطاع العام	التغير السنوي	القطاع الخاص	التغير السنوي
2011	599	/	642314	/	50467	/	1625729	/
2012	561	-38	686825	44511	48415	-2052	1728046	102317
2013	547	-14	747387	60562	46132	-2283	1869363	141317
2014	544	-3	820194	72807	47085	953	2035219	165856
2015	532	-12	896279	76085	46165	-920	2192068	156849
2016	438	-94	1013637	117358	35698	-10467	2452216	260148

¹ مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الجزائر

خلال 2000 - 2021

126063	2578279	-12019	23679	46388	1060025	-174	264	2017
89894	2668173	-1606	22073	32883	1092908	-2	262	2018
129608	2797781	-1118	20955	78793	1171701	-18	244	2019
101451	2899232	582	21537	37551	1209252	-5	239	2020
215628	3114860	-1429	20108	57743	1286140	-14	225	2021

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة

والمتموسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

تجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية سنة 2021، وصل عدد اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 1,286,365 مؤسسة حيث يمثل القطاع الخاص 99.98% من النسيج الاقتصادي في الجزائر ، حيث بلغت 565.545 شخص طبيعي و720.495 شخص معنوي ، بينما يمثل القطاع العام نسبة 0.02% فقط ولذلك فإن مؤسسات القطاع الخاص تشغل قوة عاملة تبلغ 3.114.860 شخصا ، مقابل 20108 شخصا يوظفها القطاع العام، وهنا تظهر قدرة هذا القطاع على خلق مناصب الشغل بصفة متواصلة ومستمرة وتقليص حجم البطالة التي لم تعد الدولة قادرة على تحمل هذا العبء وانتقاله الى هذا النوع من المؤسسات التي بفضل مجموعة الاجراءات والتحفيزات التمويلية لمختلف الاستثمارات بجميع الصيغ -ستتطرق اليها الدراسة لاحقا- ولذلك حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الى غاية 2021 حصيلة تقدر بـ 57129 انشاء جديد و 12,675 إعادة تنشيط (بعد الإغلاق المؤقت)، بينما تراجع حصة القطاع العام الى 225 مؤسسة صغيرة لنفس السنة بعدما كانت 599 مؤسسة سنة 2011 ، وهذا ما يدل على ديناميكية المؤسسات الخاصة على عكس القطاع العام ، حيث تتمركز أغلبتها في مناطق الساحل بنسبة 70% وهي أكبر نسبة نتيجة التمرکز السكاني الكبير وقرب الخدمات من المواطن ولسهولة تسويق السلع والخدمات داخل الوطن والتصدير خارج الوطن ولكثير من الاعتبارات الأخرى التي تساعد على نجاح هذه المؤسسات، بينما تتوزع 22.03% منها في منطقة الهضاب العليا نتيجة للامتيازات التي منحتها الدولة من خلال نظام المناطق لتشجيع انتشار مؤسسات القطاع الخاص، بينما لا تزال النسبة ضعيفة جدا في مناطق الجنوب والجنوب الكبير والتي بلغت 8.40% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومقارنة بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فإنها في تراجع مستمر حيث بلغ اجمالي المؤسسات 225 مؤسسة سنة 2021 بعدما كانت 599 مؤسسة سنة 2011 أي بتراجع قدره 374 مؤسسة م تم اغلاقها أو افلاسها بسبب التوجه الجديد من الاشتراكية الى الرأسمالية وعمليات الخصخصة وكذا نقص الموارد المالية التي تعتمد على مصدر وحيد ، هذا الأمر أدى الى تسريح أكثر من 30359 عامل في القطاع العام منذ 2011 على

الفصل الثاني: تطورات السياسة الائتمانية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر

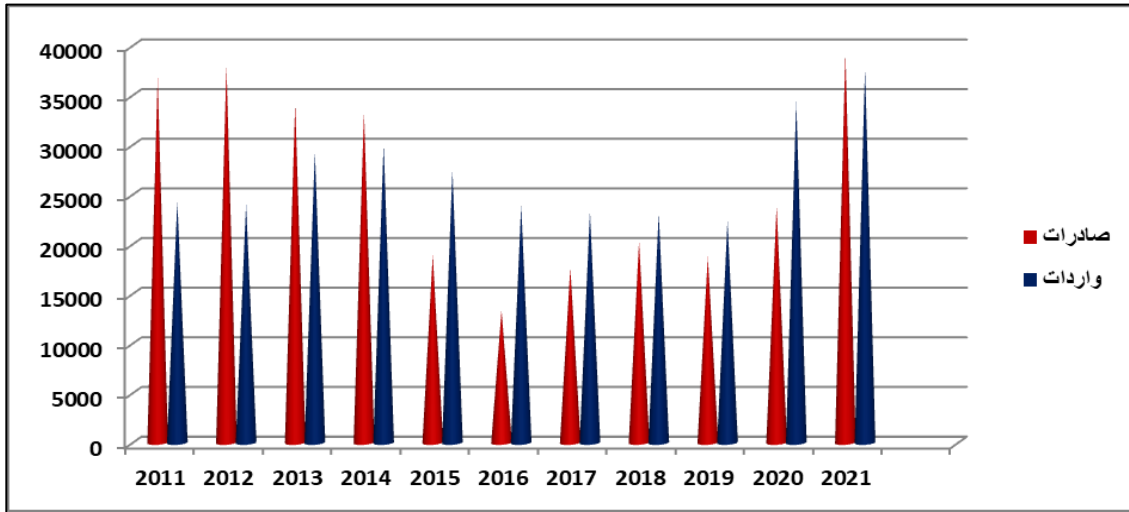
خلال 2000 - 2021

عكس مؤسسات القطاع الخاص، لذلك يحتل هذا النوع من المؤسسات أهمية كبيرة من قبل السلطات العامة لما لديها من إمكانيات كبيرة للنمو والتنمية، ودعمها بكل أشكال التمويل والمتابعة من خلال برامج وأجهزة الدعم المالي.

أمّا فيما يخص دور هذه المؤسسات في تنويع الإنتاج ورفع مستوى التصدير فقد ساهمت بشكل كبير في تنويع هيكل صادرات الجزائر من غير المحروقات سنة بعد سنة خاصة خلال سنوات الجائحة معوّضا بذلك نقص المداخل البترولية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (21): تطور الصادرات خارج المحروقات بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال

2011-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرة البيانات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة سنوات، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

حيث حققت سنة 2020 نسبة نمو سنوي قدر بـ 27% مقارنة بسنة 2019 سنة بداية الأزمة الصحية العالمية التي تراجع فيها معدل التصدير بـ 7.69% بسبب الاغلاق الكبير الذي شهده العالم ، كما سجلت مؤسسات القطاع الخاص نموا متواصلا حيث بلغت نسبة 65.07% من الصادرات خارج المحروقات محققة بذلك فائض في الميزان التجاري بقيمة 1.597 مليار دولار سنة 2021 ، كما بيّنت الاحصائيات سنة 2022 تواصل التنويع في هيكل الصادرات خارج المحروقات ومستوى التصدير الذي بلغ نسبة 53.72% و فائض في الميزان التجاري على التوالي بقيمة 20.210 مليار دولار سنة 2022 وما هي الآ دليل على أنّ البضائع والسلع الجزائرية التي تنتجها استثمارات القطاع الخاص قابلة للتصدير والمنافسة الخارجية، وهذا في ظل تراجع الصادرات النفطية منذ

سنة 2014 ، والتي أعلن عنها رئيس الجمهورية الجزائرية على أنها سنة الاقلاع الاقتصادي وتحدي لرفع الصادرات وهو ما يعكس توجهات الدولة الجزائرية في تحفيز هذا النوع من المؤسسات الخاصة وتشجيع الاستثمارات فيها في ظل قانون الاستثمار 18-22 (والذي ستتطرق اليه في الفصل الثالث).

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة و تحليل أهم الجوانب المتعلقة بتطورات السياسة الائتمانية في الجزائر ، تبين مدى تأثير النفط على المؤشرات النقدية و على حجم السيولة خاصة في فترات ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية والتي ميّزت الفترة 2000-2010 بارتفاع في صافي الموجودات الخارجية والتي كانت الموسع النقدي في الاقتصاد، بينما تأثر الجهاز المصرفي و الاقتصاد ككل بصفة كبيرة عند تراجع النفط وتجلي ذلك في نقص السيولة وتراجع الودائع الادخارية لقطاع المحروقات بداية 2015 مما استدعى تدخل البنك لضخ السيولة في الاقتصاد أولها عن طريق الاصدار النقدي سنة 2017 والثاني سنتي 2020 و2021 عن طريق برامج اعادة تمويل البنوك التجارية بسبب أزمة الصحة العالمية -كورونا 2019- ، حيث كان لتخفيض معدل الاحتياطي الالزامي الأثر الايجابي في تمويل الاقتصاد من خلال النمو السنوي لحجم الائتمان المصرفي والذي لعب دور الشريان المغذي والموسع النقدي لتنشيط النسيج الاقتصادي وضمان استمراريته، الأمر الذي ساعد على تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المنتجة، حيث كان للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص الأثر الكبير في انتاجية القطاعات وزيادة التكوين الرأسمالي بما يخدم الاستثمار في كل حالاته الانشاءات الجديدة والتوسعية وهو ما يدخل ضمن دائرة الانتاج والمساهمة في تنوع هيكل الاقتصاد بتنوع الانتاج السلعي والخدمي وكذا تنوع مصادر الدخل لضمان مداخيل و إيرادات مالية بعيدا عن الاضطرابات والتذبذبات النفطية، مما يساعد على انهاء دور النفط كمصدر وحيد، رئيسي وأساسي للتنمية وأما ليصبح مجرد نشاط اقتصادي كغيره من الأنشطة الأخرى.

الفصل الثالث

تجارب دولية رائدة

في معاملات الائتمان المصرفي

وتدابير دعم الإقلاع

في الجزائر

تمهيد:

حسب العديد من الباحثين فإن سبب احجام البنوك عن منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في قلة السيولة لدى البنوك ولكن من أهم الأسباب عن تمويل هذا القطاع هي المخاطر العالية، وغير المضمونة ، حيث أنها لا تمتلك الجدارة الائتمانية في تحمّل و تسديد القروض، لذلك يأتي الدور التنموي للدول في دعم هذا القطاع وتمويله من خلال مؤسسات ضمان الائتمان لتحمل كل أو جزء من هذه المخاطر ممّا يشجع البنوك على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح وكذا منح متطلبات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القروض اللازمة، لذلك فإنّ عديد الدراسات أبرزت كفاءة وفعالية مؤسسات ضمان الائتمان في تحقيق الغايات المرجوة منها بخلاف توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كتوفير شروط أفضل للقروض الممنوحة لهذا القطاع من حيث تخفيض التكلفة الإدارية لقطاع اقرض صغير الحجم، وتوفير التدريب اللازم لهم للحفاظ على أموالهم وتوظيفها بشكل سليم ومثمر، توفير الاستشارة وغير ذلك من خدمات يمكن أن تقدمها مؤسسات ضمان الائتمان، حيث يشهد الاقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية والتي كانت دروسا بالنسبة للجزائر لتهيئة مناخ الاعمال لهذه المؤسسات من خلال عديد الاصلاحات التشريعية والمؤسسية وأجهزة الدعم المالي والتمويل التي جاءت بها قوانين الاستثمار منذ اوت 2003 الى غاية قانون الاستثمار 18-22 ، حيث كان لأنظمة التحفيزات الجبائية والضريبية، نظام المناطق والقطاعات دافعا قويا لزيادة الاستثمارات الخاصة ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

لذلك من خلال هذا الفصل ، سيتم عرض أهم التجارب الدولية التي كان لها تأثيرا كبيرا على الدول في معاملات الائتمان المصرفي وكذا تجربة الجزائر في ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية وتغطية مخاطرها الائتمانية لدورها التنموي في الاقتصاد ، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

🔸 **المبحث الأول:** تجارب دولية ناجحة في الائتمان و ضمان الائتمان لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

🔸 **المبحث الثاني:** آليات الدعم والتمويل الائتماني في ظل التجربة الجزائرية

🔸 **المبحث الثالث:** أجهزة التمويل وتغطية المخاطر الائتمانية لتعزيز الائتمان المصرفي.

المبحث الاول: تجارب دولية ناجحة في الائتمان وضمان الائتمان لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يشهد الاقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، كما أبرزت عديد الدراسات كفاءة وفعالية مؤسسات ضمان الائتمان في تحقيق الغايات المرجوة منها بخلاف توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي اعتبرها الكثيرون بوجه عام أنها كانت السبب الرئيسي لظهور دول النمو الآسيوية على الساحة العالمية، لذلك عرض بعض التجارب العالمية الناجحة في هذا المضمار، يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس مع تكييف واقع الائتمان المصرفي ودوره في تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغية فرض اقلاع اقتصادي حقيقي لقيادة القطاع الخاص.

المطلب الاول: التجربة البنغلاديشية -مصرف الفقراء

تنحو كل نظريات التنمية منحى واحدا في التعويل على الشرائح الاجتماعية العليا في تحقيق التنمية من خلال تمكين هذه الشريحة من الكمية المقبولة من الأموال وتزويدهم بالضمانات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتوفير مناخ مشجع لهم، لكن بالمقابل سيؤدي سريعا لحدوث تفاوت حاد في الدخول والثروات، ومن ثم حدوث استقطاب طبقي حاد يقوم على تآكل الطبقة الوسطى لصالح الشرائح التي تليها في الترتيب الاجتماعي - الاقتصادي وتحدث بذلك فجوة مؤسسية، من هذا المنطلق جاءت أهم تجربة وأولها في العالم وهي تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش لتقلب موازين التنمية رأساً على عقب وتقدم أحد أبرز النماذج التنموية للمعاملات الائتمانية في العالم والقضاء على الفقر واحداث الازدهار، حيث جاء نجاح هذه التجربة على يد العالم الأكاديمي "محمد يونس" الذي نادى بعالم خال من الفقر، ولكنه مع هذه المناداة لم يكتفى بموقف المتفرج، بل إنه بادر إلى تطبيق مبادئ علم الاقتصاد الذي كان يدرسه وان لا ينفصل العلم عن الواقع؛ و أدرك "محمد يونس" أن المبادئ النظرية التي يقدمها لطلبته بالجامعة لم تقدم جديدا يفيد حتى المجتمع الريفي الملاصق للجامعة، فبدأ يشجع طلبته على النزول إلى أرض الواقع لجمع معلومات تساعد في تحسين الوضع البائس للمجتمع المحلي، فوجدوا أن شريحة عريضة من هذا المجتمع تعيش في فقر مدقع، وتعتمد على التعامل مع التجار المرابين لكي توفر لنفسها ما يمكنها من البقاء على قيد الحياة، وهنا كانت البداية، حيث فكر "محمد يونس" في إقراض هؤلاء الفقراء قروضا متناهية في الصغر؛ ليقوموا بتوظيفها في أنشطة بسيطة مؤلدة للدخل، تمكنهم من الاعتماد على الذات ومن ثم

¹ محمد راتول، بن داودية وهيبه، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الدروس المستفادة"، الملتقى

الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص178.

في توفير حياة كريمة لهم ولمن يعولونهم، وقد خاض بذلك معركة شرسة ضد المؤسسات المالية المحلية والدولية حتى تسنى له إنشاء بنك للفقراء¹. **Grameen-Bank**.

أولاً: السمات الخاصة بـ "Grameen-Bank":

يتعامل بنك "Grameen" في القروض المتناهية الصغر، ويقدمها للفقراء المعدمين لكي يتمكنوا من تشكيل حياتهم بأنفسهم، إنه بنك يعارض كل الأصول البنكية المتعارف عليها والمستقرة في العرف المصرفي، فلا ضامن للقرض، ولا تدخل في طريقة توظيفه، وليس هناك تدريب للمقترضين، وليس هناك فوائد تراكمية متزايدة عند التعثر في سداد الأقساط. إن بنك الفقراء تجربة فريدة أطلق طاقات الفقراء نحو الإبداع واستغلال إمكاناتهم الكامنة على نحو يضمن لهم المعيشة الكريمة والمساهمة في النمو الاقتصادي، لذلك يتميز بعدد من السمات التي تميزه عن غيره من المصارف نذكرها فيما يلي²:

السمة الأولى: مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية مائة بالمائة

فهو مصرف ذو رأسمال يقارب 500 مليون تكا أي حوالي 12.5 مليون دولار، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية، ولتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاء باستثمار المصرف في عدد من المؤسسات على المستوى القومي، أما الأهداف الاجتماعية فإنّ الفئة المستهدفة هي فئة أفقر الفقراء: "poor the of Poorest" على أن لا يمتلكون أراضي زراعية كحد أدنى، أو تقل حيازتهم عن نصف فدّان من الأرض كحد أقصى و يحوزوا على ممتلكات لو بيعت لما اشترى بقيمتها فدّان واحد، وهذا الأمر مناقض تماماً لسياسة سائر البنوك التي لا تتعامل مع الفقراء، لأنهم لا يملكون الضمانات المالية التي تشترطها البنوك عادة.

¹ محمد يونس، ترجمة: عالية عبد الحميد عارف، "بنك الفقراء: القروض المتناهية الصغر والمعرفة ضد الفقر في العالم"، SHourouk International Book Store، 2010، ص 6،7.

² يوسف الفكي عبد الكريم، "تجربة مصرف الفقراء"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، 2006، تاريخ الزيارة: 2023/08/20 متاح على الموقع: <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/02/>

السمة الثانية: التركيز الشديد على قضية الفقر

حيث يتجلى هذا التركيز على المستويين: النظري والعملي ، و يتضح الاهتمام النظري من خلال ما تقوم به مؤسسة جرامين ترست **Trust Grameen** (إحدى مؤسسات المصرف) من جهود لنشر فكرة المصرف محلياً وعالمياً بواسطة البحوث والدراسات لشرح بعض المفاهيم المغلوطة عن الفقير و النظرة السلبية له على أنه شخص يفنقر إلى المهارات المهنية الخاصة، حيث يرى "محمد يونس" أنّ في هذا مغالطة كبيرة، حيث إنّ الأثرياء من أصحاب هذه النظرة هم أول من يستفيد من جهود ومهارات الفقراء، بل إن جزءاً كبيراً من الدخل القومي يأتي من خلال مجهوداتهم ،كما أنّ بعض الاوضاع والممارسات مثل إحجام البنوك عن منح الفقراء قروضاً، ووضعها شروطاً تعجيزية، لضرورة توفر ضمانات مالية collateral، يرى أن الائتمان Crédit هو حق أساسي من حقوق الإنسان Right Human Fundamental تماماً كالمطعم والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، لذلك كانت أهداف المصرف على المستوى العملي : مد التسهيلات المصرفية للفقراء من الرجال والنساء، خلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أو محدود الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية، دمج القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه والتعامل معه ويستمدون منه القوة: الاجتماعية-السياسية والاجتماعية-الاقتصادية من خلال التعاون والدعم المتبادل. وكذا ادارة دفة الحلقة المفرغة القديمة الى نسق متصاعد من: دخل منخفض - ائتمان - استثمار - دخل أكبر - ائتمان أكبر - مزيد من الاستثمار - فمزيد من الدخل¹.

السمة الثالثة: التركيز على النساء كقوة للعمل

حيث تمثل النساء نسبة 97 % من عملاء المصرف وهذا بسبب نظرة المصرف للأعمال المنزلية للنساء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصادي غير مستثمر أو محدود الاستثمار، ومن ثمّ وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء.، كما أنّ "محمد يونس" يرى أنّ تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج لأنهن فقيرات و لأنهن نساء فهن من يتعرضن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسر، كما أنّه من خبرة المصرف لوحظ أنّ الأسرة الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان التحسن في دخلها عن طريق المرأة، لأنها تضع أسرته وأولادها في قمة سلم أولوياتها بينما للرجل سلم أولويات مختلف.

¹ محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 8

السمة الرابعة: تجربة إبداعية تدعم الإبداع

إن أسلوب المصرف فريد في معالجته لقضية الفقر، و فريد في نوعية عملائه وفي تعامله معهم، لذلك فإن علاقته بالإبداع قائمة منذ نشأته، وهو فوق ذلك فريد في نظامه القائم على ضمان المجموعة والمركز، ف الإبداع روح تسري في المؤسسة وآلية ذات خطوات، تتمثل في غرس الرؤية النقدية وطرح ملاحظاتهم واقتراحاتهم للتجديد في إجراءات المصرف، كما يحرص على ايجاد حل لكل المشكلات والتشديد دائما على أن أهداف مصرف جرامين أهم بكثير من النظم والإجراءات، كما أنه يحرص على التمايز بين الموظفين من حيث التفكير والتفاعل، وأهمية ذلك عند الأزمات وتقليل احتمالات الانهيار عندما تكثر وتتنوع الآراء عند تفاعل العقول، وبإمكان العاملين المبادرة من خلال الكتابة إلى رئيس مجلس الإدارة لإيصال فكرة جديدة ونشر تجاربهم وهو ما يخلق مناخ ملائم للإبداع، كما يشجع المصرف مديري القطاعات على أن يطبقوا برامجهم التجديدية بدون أي معوقات وبالتالي الحرية في تطبيق الأفكار الجديدة من عدمها.

السمة الخامسة: تجربة مؤسسية قائمة على الشورى

و تتضمن هذه السمة عنصرين الأول هو عنصر المؤسسة حيث تقوم علي وحدات (مجموعة) بنائية في المصرف، تتكون كل مجموعة من خمسة أفراد، تليها وحدة المركز Center ويتكون من 6 الى 8 مجموعات، وتمثل هاتان الوحدتان وحدات للأعضاء members أو المقترضين borrowers فقط، والوحدة التالية هي الفرع Branch ، وبدءً من هذه الوحدة يتشكل المقترضين والموظفين، أما العنصر الثاني فهو الشورى أو المشاركة في صنع القرار عن طريق المسودات Drafts أو المؤتمرات حيث يعد مؤتمر مديري القطاعات من أهم تلك المؤتمرات لما له من دور في عملية صنع القرار وفي الإدارة العامة للمصرف¹،

السمة السادسة: تجربة تنموية

تمتلك تجربة مصرف Grameen عدداً من المقاربات التنموية تقربها من المعنى المتكامل للتنمية:

1- مقارنة التنمية الاقتصادية: حيث اتخذت التنمية الاقتصادية في المصرف عدة محاور أهمها:

أ - قروض الاستثمار الفردي: يرى البروفسور "محمد يونس" أن معيار التنمية هو ما يحدث من تحسن في حياة الـ 50 % من الفقراء ، وبذلك فإن حجم التنمية التي أحدثها المصرف الى غاية جانفي 2007 مقرون بعدد

¹ محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 9

المقترضين من المصرف الذي بلغ أكثر من 6.95 مليون مقترض مؤزعين على 2.343 فرعاً تعمل في أكثر من 75359 قرية، ويعمل به 21.363 موظف .

ب - صناديق الادخار المختلفة: وهي الصورة الثانية من صور التنمية الاقتصادية، وأهم هذه الصناديق:

-صندوق ادخار المجموعة: وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه، ويبدأ سداد الاشتراكات فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة ويستمر مع سداد الأقساط الأسبوعية بمقدار 2 تكا Taka في الأسبوع، وتتجمع تلك المدخرات في حساب خاص، وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع.

-صندوق الطوارئ: وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاة والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد بنسبة 5 في الألف من القروض التي تزيد عن ألف تكا Takal

-صناديق أخرى: إلى جانب صندوقي المجموعة والطوارئ هناك صناديق أخرى مثل صندوق المدخرات وصندوق رفاة الأطفال، وإضافة لتلك الصناديق التي تعتمد على المدخرات الجماعية، يشجع المصرف أعضاءه على الادخار الفردي الاختياري من فوائض دخولهم في حساب للمدخرات الشخصية.

ج- المشروعات المشتركة: ويشرف عليها قسم التكنولوجيا بالمصرف منذ عام 1986 م. وطبقاً لحجم المشاركة فيه يمكن أن تقسم إلى عدة مشروعات: مشروع المركز الواحد، مشروع لعدد من المراكز، مشروع على مستوى الفرع، مشروع على مستوى المنطقة، مشروع على مستوى القطاع، مشروع على المستوى القومي، مشروع على المستوى القومي.

أما بخصوص الحديث عن صندوق المدخرات الخاصة فهو صندوق ادخار اختياري على مستوى المركز يساهم فيه العضو بمبلغ يتراوح بين 1 الى 5 تكا أسبوعياً حسبما يقرر أعضاء المركز، وذلك في حالة رغبة الأعضاء في عمل مشروع مشترك، ويمد المصرف الصندوق بقرض لا يتعدى 10 أمثال المدخرات، ويقوم الأعضاء بسداد أنصبة متساوية من تلك القروض. ويعتقد البروفيسور "محمد يونس" أنه بمرور الوقت ومع ازدياد الخبرة سوف تصبح هذه المشروعات أو الاستثمارات المكوّن الأكبر في حياة الأعضاء الاقتصادية¹.

¹ يوسف الفكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ، متاح على الموقع : <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/02>

2- مقارنة تحسين نوعية الحياة: وذلك من خلال أربعة مداخل :

أ - المدخل الإسكاني: ويعطي المصرف للأعضاء ثلاثة مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية، حيث في المستوى الأول يؤهل العضو بعد عامين من العضوية الحصول على 650-750 تكا لإصلاح المسكن، ليحصل في المستوى الثاني على قرض قيمته 10 آلاف تكا ويحصل معه على أربعة أعمدة ومرحاض صحي، وذلك بعد ثلاث سنوات من العضوية، أما المستوى الثالث والأخير يتراوح فيه القرض بين 13 إلى 25 ألف تكا شاملاً مرحاضاً صحياً وأي عدد من الأعمدة، وذلك بعد خمس سنوات من العضوية، مع تسديد قروض الإسكان في أقساط أسبوعية في مدة أقصاها عشر سنوات وإن كانت لا تتجاوز غالباً سبع سنوات.

ب - المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي والذي تقوم عليه مؤسسة جرامين ترست Trust Grameen ، ويهدف إلي مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة

ج - المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاة الأطفال الذي يصبح إجبارياً من القرض الثاني، ويساهم العضو فيه بمبلغ 1 تكا أسبوعياً، وتستخدم موارد الصندوق في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.

د - برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث ويتضمن :

-تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة تتراوح بين 300 إلى 500 تكا تسدد في أقساط أسبوعية.

- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 2000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويحدد العضو قيمة القسط الذي يستطيع سداده على الأقل عن 10 تكا في الأسبوع.

- إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام للتذكير بنظم وقواعد المصرف مع إعادة تكوين المجموعات، كما يتضمن البرنامج أيضاً قروضاً لاستعادة الأراضي الزراعية، وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية، وكذلك قروض لآلات الري والزراعة¹.

¹ يوسف الفكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع: <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/02>

3- مقارنة التنمية الاجتماعية

وذلك من خلال الاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة (المجموعة والمركز) قائمة على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستنداً عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يقوي تلك الروابط الاجتماعية ويقوي من بناء المصرف ويعضد من نجاحه الذي تجلّى في نسبة سداد القروض التي بلغت 98%.

4- مقارنة التنمية بتحسين نوعية الإنسان ذاته :

و يتم ذلك في المصرف من خلال بث روح المشاركة الذي يتمثل في برنامج ورش العمل والتي يضم البرنامج 17 نوعاً مختلفاً من الورش الخاصة بالمقترضين، حيث تتم 90% منها على مستوى الفروع وخلال العام الواحد يتم تنظيم 250 ورشة على مستوى كل قطاع حيث تتراوح مدة الورشة من 1 يوم الى 7 أيام يحضرها ثلاثة أرباع النساء والربع الباقي للرجال، وعادة ما يزور الورشة مدير القطاع وغيره من كبار المسؤولين الذين يشاركون بفعالية في أعمال الورش مستهدفين رفع المعنويات، وبناء الثقة، ونقل المعلومات وتبادلها وخلال البرنامج تلقى محاضرات في الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة،

ثانياً: ملامح النظام الاقتصادي للمصرف: كانت أبرزها¹:

✓ قروض بلا ضمانات وإجراءات ائتمانية مبسطة:

إنّ تأثير حرمان البنوك التجارية للفقراء من حق الاقراض والذي يعتبره محمد يونس حق من الحقوق الأساسية للإنسان، يجعل دائرتي الغنى والفقير في المجتمع دائرتان مغلقتان تتوسع أولاهما إلى أعلى لمزيد من الغنى، بينما تتحرك الأخرى إلى أسفل لمزيد من الفقر، وذلك نتيجة لإتاحة الائتمان للفئة الأولى وحرمان الفئة الثانية، ومن ثمّ كان أهم إنجاز حققه المصرف على الإطلاق هو تمكّنه من عمل نظام ناجح لتوفير الائتمانات للفقراء، دون الحاجة لوجود ضمان مالي من ودائع أو عقارات والتي يعجز عنها الفقير بحكم تعريفه، كما أنّه يؤكد على تبسيط إجراءات الاقراض لكل عضو راغب في الحصول على قرض بطلبه إلى زملائه في المجموعة والذين يناقشونه في طلبه، فإذا وافقوا قام بكتابة طلب قرض باسم العضو ووقعه ثم قدمه لموظف المصرف في الاجتماع الأسبوعي

¹ يوسف الفكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع: <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/02>

لمركز ، وينتقل بعدها هذا الطلب عبر الهيكل التصاعدي لدراسته و التأكد من ملاءمة المبالغ المطلوبة للأغراض المرغوبة للقروض حيث لا تستغرق هذه الإجراءات أكثر من أسبوع بعد الموافقة، ويتم تسليم القروض في مكتب الفرع بحضور اثنين من الشهود مع العضو ويتم سداد القرض على 52 قسطاً أسبوعياً، مضافاً إليها مصاريف إدارية بنسبة 10% تقريباً من قيمة القرض، تقسم بالتساوي مع الأقساط الأسبوعية، حيث تتنوع القروض في المصرف الى:

القرض العام : وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف ويحصل عليه كل أعضاء المصرف والحد الأقصى له 10 آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

القرض الموسمي : والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، وينقسم الى فردي والحد الأقصى له 3 آلاف تكا تسترجع في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي ويبلغ حده الأقصى 10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز.

قرض الأسرة : وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهي المسؤولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و 15 ألف تكا، ويشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع مرات.

✓ رأس المال الاجتماعي (المجموعة و المركز) :

وهما الشكلان اللذان ابتكرهما المصرف لاستغلال شبكة العلاقات الاجتماعية، وهي الشبكة التي صارت تسمى رأس المال الاجتماعي والمبنية على الثقة والدعم المتبادل، في مدخل أصبح يعرف بنموذج "إكساب القوة"، إذ تعرف حالة الفقر بأنها أحد أشكال التجريد من القوة. و نموذج إكساب القوة هذا لا بد له من التنظيم الذاتي للفقراء، وشبكة قوية من العلاقات الاجتماعية، ولا بد من بلورة هذا وذاك في تنظيمات قوية للفقراء ضمن تنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما يفعله المصرف من خلال المجموعة والمركز، حيث تشكّل إدارة "مجموعات المساعدة الذاتية" أساس هذه القروض والتي يعمل بها هذا النظام في أكثر من 43 دولة، حيث يتم إقراض المال لمجموعة مكونة من 5 أشخاص، ولا يمكن أن تقترض المجموعة مرة أخرى إذا فشل أحد الأشخاص الخمسة، وهذا يخلق ديناميكية المجموعة من حيث المساءلة والمسؤولية (حتى يتمكن أعضاء المجموعة الآخرون من الاقتراض مرة أخرى)، وبالتالي زيادة الجدوى الاقتصادية للبنك¹.

¹ WIKIPÉDIA L'encyclopédie libre، "Grameen Bank"، date de publication " :5 mars 2023، Date de visite 07/06/2023 Disponible sur le site : https://fr.wikipedia.org/wiki/Grameen_Bank

✓ الرقابة الإدارية و المالية:

رغم الأهداف الاجتماعية للمصرف إلا أنها لم تكن مبرراً للتهاون في أمر الرقابة المالية والإدارية، التي تتم للأعضاء، والموظفون، ولتحقيق هدف الانضباط وغيره من الأهداف تم وضع الهيكل الإداري التصاعدي السابق نكزه، وتوزيع تلك المسؤولية عليه، بداية من مسؤولية رئيس المجموعة وسكرتيرها، ثم مسؤولية رئيس المركز ومساعدته، ثم مسؤولية موظف المصرف الميداني الذي يتعامل مباشرة مع الأعضاء، حيث أنّ مهمة هذا الفريق الأولى تتمثل في الآتي:

- تحقيق انضباط الأعضاء في حضور الاجتماعات الأسبوعية و تنظيمها
- ضمان الانتظام في سداد أقساط القروض و صناديق الادخار
- ضمان تطبيق القرارات الستة عشر الذي تعهد عليها كل عضو مثل الانضباط والوحدة، والشجاعة، والدأب، ورفض الظلم للنفس، أو للآخرين، والتعاون، وبخاصة في أوقات الشدة
- حل المشاكل المتعلقة بخرق أيّاً من القواعد أو النظم الستة عشر
- معاقبة المخالفين بالجزاء المنصوص عليها في لائحة المصرف، ومهمة مدير الفرع متابعة ذلك كله، ويضاف إلى ذلك ضبط أداء الفرع بعنصرين هما عنصر التوثيق لأي إجراء مالي أو إداري، وعنصر الشفافية في التعاملات المالية في المصرف سواء تسليم أو تسلم الأموال تتم أمام شهود من الأعضاء. ويتم عد الأموال أكثر من مرة أمام الجميع، ويقضي مديرو القطاعات ثمانية أيام شهرياً في زيارات ميدانية لمكاتب المناطق والفرع، بما في ذلك لقاءات المراكز إضافة لورش العمل مع الأعضاء

ثالثاً: الآفاق العالمية للتجربة وشروط تكرار نجاحها:

إنطلقت التجربة في الآفاق العالمية كما انطلقت في الآفاق المحلية، فقد صارت التجربة أنموذجاً احتذي به في أكثر من 54 دولة في العالم والتي تعتبر أكثر تأثيراً للحصول على رؤية مباشرة لكيفية مساعدة بنك "Grameen" لملايين الأشخاص على تغيير حياتهم¹، من الفلبين إلى أمريكا ومن إندونيسيا إلى بوليفيا ومن ماليزيا إلى تترانيا وغيرها، وصارت التجربة تعطي دروساً لغيرها من التجارب التكرارية الناشئة من خلال برنامج تكرار مصرف جرامين وهو أكبر برامج مؤسسة جرامين ترست، ويتضمن عدة برامج فرعية وهي²:

¹ David Bornstein." **The Story of the Grameen Bank and the Idea that is Helping the poor to change their lives**".Simon and Schuster publishing.1996

² يوسف الفكي عبد الكريم، مرجع سبق نكزه، ص 27.

- برنامج الحوار في العديد من الدول بهدف اندماج القائمين على تجارب التكرار في بيئة جريمين،
- ورش العمل حول عديد الموضوعات مثل: الالتزام في القروض، الإدارة المالية، التخطيط، المتابعة والتقييم.....
- التدريب المكثف على إجراءات التشغيل بالمصرف شرطاً أساسياً من شروط التنفيذ الناجح لمشروعات التكرار.
- نشر المواد التدريبية والمنشورات لصالح مشاريع التكرار ربع سنوية، مع الترجمة إلى عدد من اللغات.
- البحوث حول تأثير مشاريع التكرار في عديد الدول مثل ماليزيا والفلبين وسريلانكا وبوركينا فاسو وملاوي للخروج بعدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تعمم كخبرات عملية بين مشاريع التكرار الحالية والمستقبلية.
- الصندوق الشعبي الذي ابتكرته المؤسسة بقيمة 100 مليون دولار لدعم مشاريع التكرار في العالم،
- التمويل الأول للمساهمة في إنشاء رأس المال حيث تقدم المؤسسة من 15 الى 70 ألف دولار، 60 % منهم كقروض دوارة، و 40 % كقرض حسن، وقد مولت المؤسسة حتى 2006 ، 54 مشروعاً في 61 دولة و الثاني زيادة التمويل للمشروعات التي حققت نجاحاً، وقد مولت المؤسسة 18 مشروعاً في 7 دول في العالم .
- في محاولة لتكرار التجربة، ألفت بظلالها علي الدول الإسلامية والعربية بما يتناسب و المنظومتين الاقتصاديتين الإسلامية و العربية. حيث قام البنك الاسلامي منذ منتصف 2005 ببعض الجهود نحو تطوير مصرف تمويل إسلامي متخصص، علي غرار بنك طيب البحرين، يهتم فقط بتمويل مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في دول العالم الاسلامي الأكثر فقراً، وبالمثل قام برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بجهود مشابهة لإنشاء مجموعة مصارف للفقراء في عدد من الدول العربية كبنك الأمل للإقراض الأصغر في اليمن، وصندوق تمويل مشروعات الفقر في السودان، ومصرف سوريا للمشاريع الصغيرة، ومصارف للفقراء في كل من المغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، ولبنان (بنك الرجاء).

1-3 شروط تكرار نجاح التجربة: وتتمثل في العناصر الأساسية التالية¹:

يمكن تكرار الإقراض الجماعي في بلدان أخرى حيث يتطلب فشل السوق استهداف الائتمان، ويكون هذا النموذج مرغوباً أيضاً إذا كانت الوساطة المالية تتطلب تعبئة اجتماعية مثل التنظيم، وإذا كان التنفيذ غير

¹ Shahidur R. Khandker, "**Poverty Reduction Strategy: The Grameen Bank Experience**", Human Resources Development and Operations Policy, Number 23. Washington , D.C. (February, 1994).

المشروط يجعل الإقراض محفوفا بالمخاطر ومكلفا للغاية. ومن أجل تكرار الإقراض الجماعي بنجاح من أجل التخفيف من حدة الفقر، يجب تقديم المساعدة والمدخلات الأخرى لتحسين دخلهم وإنتاجيتهم. لكن توفير مثل هذه المدخلات أمر مكلف بالنسبة لمنظمة يمكنها تحديد طريقة عمل آلية التسليم المناسبة. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يكون الفقراء قادرين على تحمل التكيف والتنفيذ، ومن ثم، فإن نجاح التكرار يعتمد على توافر الأموال المدعومة في المرحلة الأولية والتزام القيادة، والى توافر مجموعة من الشروط:

- التركيز الشديد على الفقراء وحدهم
- الأولوية للنساء الريفيات الفقيرات
- شروط وإجراءات قروض ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل.
- أنشطة فردية مختارة من قبل الشخص لتدر دخلاً عليه
- مسئولية تضامنية للمقترضين و دعم متبادل من خلال الادخار الإجباري.
- قروض صغيرة وسداد أسبوعي، وإمكانية لتلقي قروض جديدة في حالة سداد الأولى.
- نظام قروض صارم وإشراف لصيق مع تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارمة
- تشجيع الادخار الفردي و برامج للتنمية الاجتماعية.
- حماية لصندوق القروض من التضخم.
- إدارة مؤسسية ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيداً عن تقلبات الإدارة الفردية.
- مرونة في الأساليب والإجراءات بما يتلاءم مع الظروف المحلية لبلد التطبيق في إطار نمط جرامين .

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي وآليات ضمان قروض المشروعات الصغيرة و المتوسطة

في العديد من البلدان، تمثل أنظمة ضمان الائتمان "Credit guarantee systems" أداة سياسية رئيسية لمعالجة فجوة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الحد من العبء على المالية العامة. عادة ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة محدودة في قدرتها على الوصول إلى الائتمان بسبب نقص الضمانات، أو محدودية التاريخ الائتماني أو عدمه، ونقص الخبرة اللازمة لإنتاج بيانات مالية متطورة. إن عدم تناسق المعلومات الموجود بين الشركة والمقرض المحتمل يعني أن الأخير ينسب مخاطر عالية للتخلف عن السداد للمقترض، وفي غياب ضمانات كافية، يؤدي في النهاية إلى استجابة جزئية أو سلبية لطلب الائتمان. وتعد آلية ضمان الائتمان بمثابة استجابة شائعة الاستخدام لهذا الفشل في السوق.. وبحماية جزء من القرض المطلوب

بضمان، تقلل هذه البرامج من مخاطر البنك (المقرض) وتفضل توفير التمويل للشركات القابلة للاستمرار والتي تعاني من قيود ائتمانية.

إن استخدام هذه الضمانات لمواجهة التقلبات الدورية لتعويض الضائقة المالية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يعني في كثير من الحالات حدوث تغيير مهم في حجمها ونطاقها. وتشير الأدلة والدراسات إلى أن هذه البرامج كانت فعالة في تعبئة كميات كبيرة من الائتمان وتسهيل الوصول إلى التمويل لعدد أكبر من الشركات، لذلك تظهر الأدلة أن الدعم العام متأصل في أنظمة ضمان الائتمان في العديد من البلدان...

يعد الدعم العام لنظام ضمان الائتمان أمرًا شائعًا وربما ضروريًا لاستدامته على المدى الطويل ولإشراك مستثمري القطاع الخاص، بشروط تلبى أيضًا الأهداف المحددة، مثل تقديم الخدمة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرار ولكنها تعاني من قيود ائتمانية. ومع ذلك، ينبغي التمييز بوضوح بين الدعم الحكومي العادي والدعم الاستثنائي المؤقت، وأن يتم تصميمه على نحو يضمن الإضافة وتجنب النقل المفرط للمخاطر من القطاع الخاص إلى القطاع العام. كمبدأ عام، يجب على جميع الأطراف المعنية بالإضافة إلى الحكومة (الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخطط الضمان) الاحتفاظ بحصة كافية من المخاطر والمسؤولية لضمان أداء النظام وتجنب المخاطر الأخلاقية.

أولاً: خطط و برامج ضمان المخاطر الائتمانية

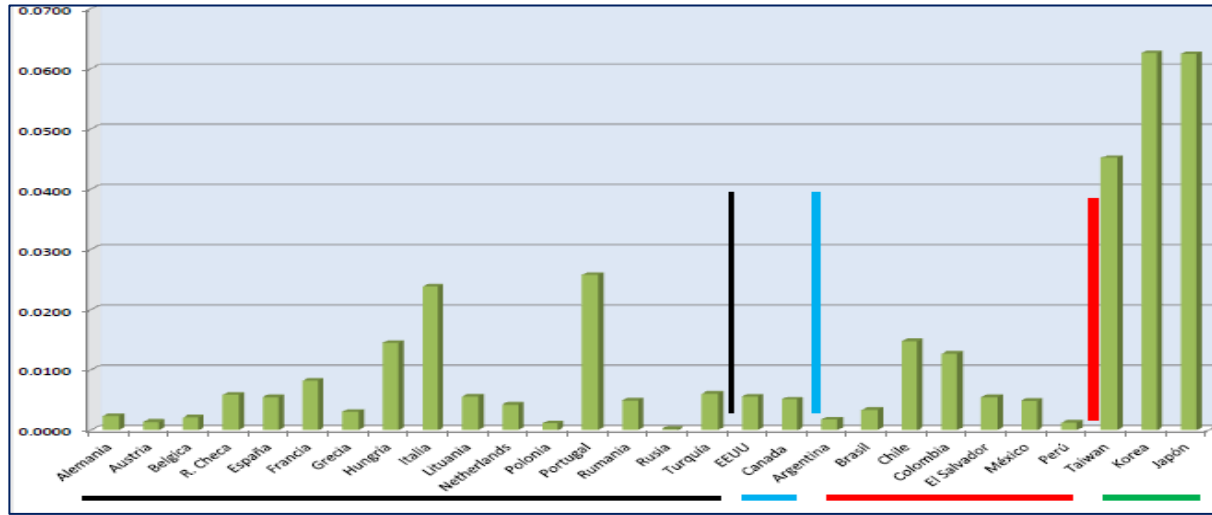
تعد برامج ضمان الائتمان (CGSS) سمة مشتركة للأنظمة المالية في جميع أنحاء العالم حيث كانت موجودة منذ بداية القرن العشرين في العديد من البلدان، ولكنها شهدت نموًا غير مسبوق على مدى العقود الماضية¹. وعلى وجه الخصوص، كانت هذه البرامج أداة مفضلة لوضعي السياسات من أجل تحسين إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على التمويل خلال الأزمة المالية العالمية، وخلال الفترة 2008-2010، تم إنشاء برامج ضمان جديدة في العديد من البلدان مع تعزيز برامج ضمان القروض الحالية، كجزء من حزم الحكومات لمكافحة الأزمات، وفي العديد من البلدان تطورت برامج الضمان الاجتماعي بسرعة أيضًا كآلية لتوسيع أسواق الائتمان وتحسين الشمول المالي².

¹Beck and all. "The typology of partial credit guarantee funds around the world." Journal of Financial Stability, Volume 6, Issue 1, April 2010, Pages 10-25

²Organisation for Economic Co-operation and Development-"OECD" :SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises, Final Report, 2013, PP13. Available on the site: [https://one.oecd.org/document/CFE/SME\(2012\)1/FINAL/en/pdf](https://one.oecd.org/document/CFE/SME(2012)1/FINAL/en/pdf)

يُقدّر (Pablo Pombo، 2013) وجود شكل من أشكال خدمة ضمان الائتمان في معظم مناطق العالم، مع استثناءات قليلة في آسيا وشمال أوروبا وأوروبا الشرقية وأمريكا الوسطى. وفي بعض البلدان، تصل ضمانات الائتمان إلى جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي الوطني (الشكل رقم 21) و هذا هو الحال في أوروبا، بشكل خاص في تلك البلدان التي تتمتع بشبكة من مؤسسات الضمان المحلية أو القطاعية الراسخة، كما هو الحال في إيطاليا والبرتغال. و مع ذلك، فإن حجم الضمانات القائمة سنة 2011 في آسيا تمثل أعلى حصة من الناتج المحلي الإجمالي: 7.3% في اليابان، 6.2% في كوريا، 3.6% في تايبيه الصينية، ومن أوروبا إيطاليا 2.2% و 1.9% في البرتغال¹.

الشكل رقم (22): برامج ضمان الائتمان في العالم: حجم الضمانات لسنة 2011 كنسبة % من GDP



Source: Pablo Pombo. "Recent development of guarantee schemes across the world: Africa and AECM Annual Seminar Breaking down barriers: Guarantee, an international 'America'" 2014. Istanbul. Turkey:perspective

ثانياً: فجوة التمويل و الأساس المنطقي لخطط ضمان المخاطر الائتمانية

يتم استخدام أنظمة ضمان الائتمان (CGSS) على نطاق واسع في جميع الاقتصادات كأدوات مهمة لتخفيف القيود المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات محدودة في قدرتها على الحصول على الائتمان بسبب نقص الضمانات، والتاريخ الائتماني المحدود، وفي كثير من الأحيان، الافتقار إلى الخبرة اللازمة لإنتاج بيانات مالية متطورة. وبسبب عدم تناسق المعلومات الموجود بين

¹ Pablo Pombo. "Recent development of guarantee schemes across the world: Africa and America," AECM Annual Seminar Breaking down barriers: Guarantee, an international perspective, 2014. Istanbul. Turkey:pp

المؤسسة والمقرض (البنك) المحتمل، يخاف المقرض (البنك) من تحمّل مخاطر عالية من التخلف عن السداد، وفي غياب الضمانات الكافية، يؤدي ذلك في النهاية إلى استجابة جزئية أو سلبية لطلب الائتمان، وتعد آلية ضمان الائتمان أداة شائعة الاستخدام لتحويل المخاطر للتغلب على هذه القيود، و يعني ضمان القرض أو الائتمان أنه في حالة تخلف هذه المؤسسات عن السداد، ستقوم برامج الضمان المركزي بسداد حصة محددة مسبقاً من قيمة القرض القائم، و بعبارة أخرى، من خلال تقليل الخسارة المالية التي يتكبدها البنك في حالة التخلف عن السداد، هنا تعمل (CGSS) على تقليل مخاطر الائتمان للمقرض (البنك).

ومن المنظور التاريخي، عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في البلدان النامية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) من نقص القدرة على الحصول على المنتجات والخدمات المالية. وقد نشأت مؤسسات ضمان الائتمان لخدمة هذه المؤسسات، بينما ركزت المؤسسات البنكية بصورة تقليدية على خدمة الشركات الكبيرة. وتقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين هاتين السوقين حيث توجد الفجوة في التمويل التي يجري وصفها عادة بأنها "الوسط المفقود"¹.

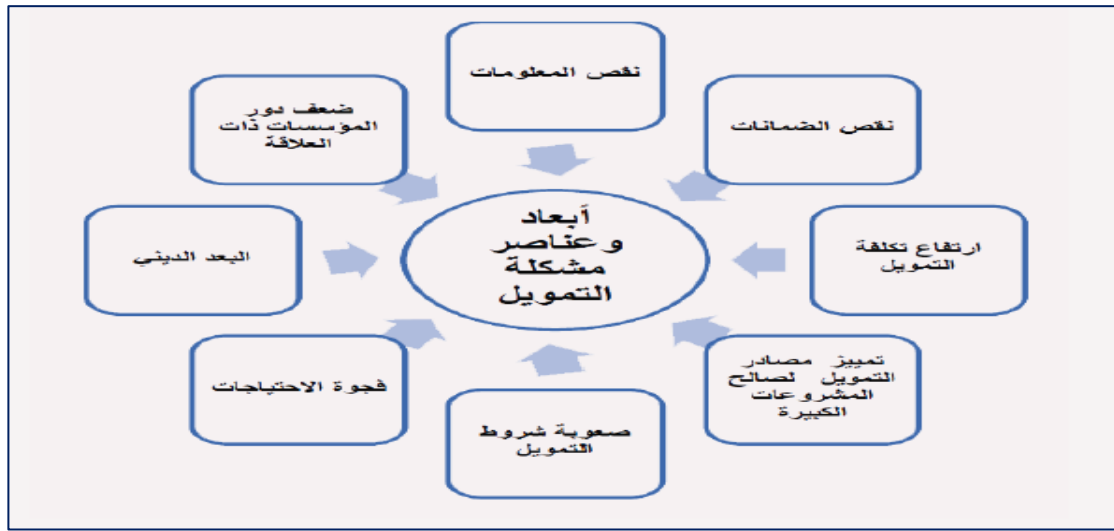
وتعتبر مشكلة الحصول على التمويل من أبرز معوقات نمو وتطور قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حيث تعاني هذه المشروعات من مشكلة الحصول على التمويل في كافة مراحل عمر المشروع ابتداء من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل، ثم مرحلة التوسع والتطوير. وبشكل مبدئي، يمكن القول أن هذه المشروعات تواجه صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، وعليه، فإن المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية تجد نفسها أمام جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشروعات في مختلف مراحل نموها الأمر الذي يجعلها تتجنب تقديم التمويل لهذه المشروعات ولأسباب مقنعة في كثير من الأحيان. وبشكل مبدئي تستشعر البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى مخاطر تمويل هذه المشروعات بسبب مفهوم هذه المشروعات وحادثة دخولها لسوق الائتمان وعدم توفر السجلات المالية الداعمة لطلب التمويل وعدم القدرة على إعداد الملف الائتماني بالشكل السليم وتدني مستوى دراسات الجدوى المقدمة. ويضاف إلى العوامل السابقة عدم توفر معلومات كافية وموثوقة للجهات المقرضة لتقييم هذه المشروعات على نحو ملائم نظم الاستعلام الائتماني، وعدم امتلاك الجهات المقرضة للوسائل التي تمكنها من التأكد من الاستخدام المناسب للقروض الممنوحة وارتفاع حساسية المشروعات الصغيرة تجاه التقلبات الاقتصادية وظروف

¹ مؤسسة التمويل الدولية، "مرجع سبق نكره" ص 09

عدم التأكد، واتباع العديد من هذه المشروعات لأطر محاسبية غير ملائمة تؤثر بدورها في نوعية البيانات المالية المتاحة وعلى رأسها معدل الربحية والقدرة على السداد.

وتشير العديد من الدراسات إلى أبعاد مشكلة التمويل وأسبابها الحقيقية بحيث يتضح من هذه الأبعاد أن مشكلة التمويل لا تتمثل بنقص السيولة أو قلة المؤسسات العاملة في مجال تمويل هذه المشروعات، بل أن لهذه المشكلة أبعاد أخرى، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(23): عناصر مشكلة التمويل وأهم أسبابها



المصدر: إيهاب مقابله ، "برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة"، المعهد العربي للتخطيط العدد 137 ، 2017.

وبمزيد من التحليل نخلص إلى حقيقة مفادها أن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لافتقار المشروعات الصغرى والصغيرة إلى أساسيات المعاملات المصرفية،¹ وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها. إلا أن هذا الأمر بدأ في التغيير في السنوات الأخيرة. إذ أن العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها صناعة آخذة في النمو ترى البنوك الآن أنه في مقدورها خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مربحة ، وذلك بعد التوجه نحو تبني آلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة من البنوك التجارية لهذه المشروعات بصورة عملية

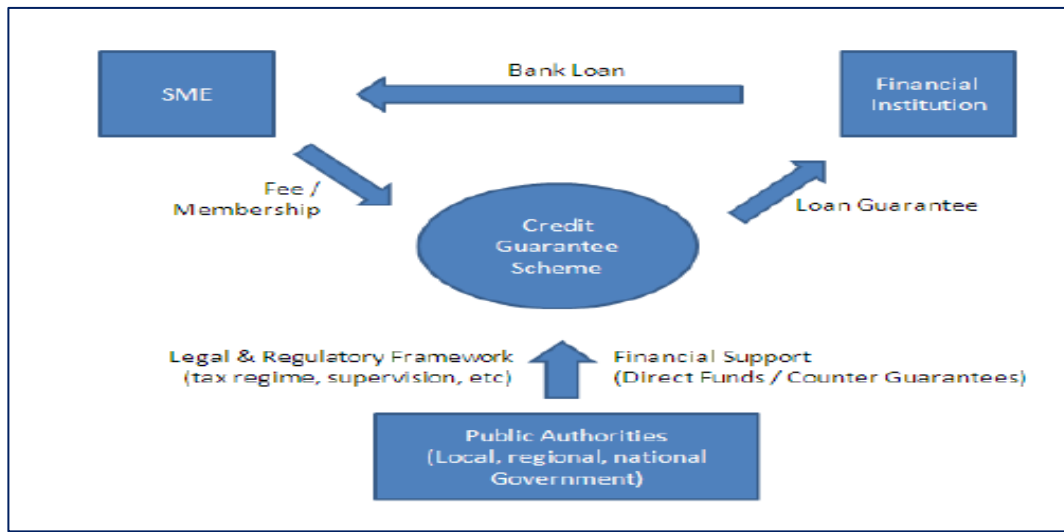
¹ إيهاب مقابله ، "برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 137 ، 2017.ص11.

وأكثر ضمانا آلية تمكن هذه المشروعات من الحصول على التمويل من جهة، وتمكن البنوك من التوجه لإقراض هذه المشروعات بسهولة ويسر ما دام أن مخاطر تمويلها أصبحت معدومة.

ثالثا: الأهداف المزدوجة لبرامج و مؤسسات ضمان المخاطر الائتمانية

تصنّف مؤسسات ضمان القروض على أنها مؤسسات مالية تنموية تهدف بشكل رئيسي إلى دعم جهود التنمية من خلال قيامها بمهامها المتعلقة بتيسير عملية الحصول على التمويل، وعلى وجه التحديد، تهدف برامج ومؤسسات ضمان القروض إلى مساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الإنتاج على الحصول على التمويل اللازم لإتمام مختلف مراحل دورة حياة المشروع لا سيما مرحلة التأسيس ومرحلة التوسع والانتشار، ويبين الشكل التالي عمل خطط ضمان مخاطر الائتمان في المنظومة المصرفية من أجل التوسع الائتماني واشتمال العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكبر حصة من النسيج الاقتصادي:

الشكل رقم(24): طريقة عمل خطط ضمان المخاطر الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



Source - :OECD "**SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises**· Final Report, 2013, PP13. Available on the site: [https://one.oecd.org/document/CFE/SME\(2012\)1/FINAL/en/pdf](https://one.oecd.org/document/CFE/SME(2012)1/FINAL/en/pdf)

يتركز عمل هذه البرامج والمؤسسات بشكل رئيسي على زيادة فرص دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الائتمان من خلال تقليص تقديم خدمة ضمان القروض التي تلغي أي شكل من أشكال التباعد بين هذه المشروعات والمؤسسات التمويلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي الآلية لزيادة التوسع في منح القروض

والتسهيلات الائتمانية دون مخاطر وزيادة نشاط البنوك والأرباح، ويمكن تلخيص الأهداف المزدوجة لهذه البرامج فيما يلي¹:

- ✓ تعزيز دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ زيادة فاعلية البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير القادرة على تقديم الضمانات الكافية
 - ✓ المساهمة في نقل النشاطات المدرة للدخل والقطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
 - ✓ دعم الجهود الرامية إلى نمو المشروعات الصغرى إلى صغيرة والصغيرة إلى متوسطة والمتوسطة إلى كبيرة
 - ✓ تقليل حجم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا سيما في مرحلة التأسيس
 - ✓ زيادة فرص نجاح سياسة التوظيف الذاتي وتخفيف مستوى التوجه للعمل في القطاع العام.
 - ✓ تيسير عملية الحصول على التمويل الهادف إلى رفع تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدراتها التصديرية.
 - ✓ التخفيف من شروط التمويل لدى البنوك التجارية و المؤسسات غير المصرفية.
- كما تجدر الإشارة ، إلى أن العديد من برامج ومؤسسات ضمان الائتمان تجاوزت في أهدافها ومهامها مسألة الدعم التمويلي إلى تقديم مجموعة من خدمات الدعم الفني في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز خدمات الدعم الفني التي تقدمها هذه البرامج والأجهزة:
- ✓ المساعدة في إعداد البيانات المحاسبية وتقديم معلومات عن الأسواق المالية.
 - ✓ خدمات الدعم الفني و خدمات تطوير الأعمال التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التعامل مع متطلبات النظام المصرفي والمؤسسات التمويلية المختلفة.
 - ✓ تحسين مستوى تبادل المعلومات بين المقرضين والمعترضين عبر الإنترنت والتي تمكن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على تبادل معلومات الاقتراض مع البنوك والمفاضلة بين عروض البنوك واختيار البنك الذي يقدم لها أفضل.
 - ✓ خدمات استشارية لرفع القدرات التنافسية وزيادة الإنتاجية، وخدمات وضع خطط العمل وبناء القدرات.

¹ إيهاب مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص13.

✓ تقديم خدمات رأس المال المخاطر، ودعم التصدير من خلال برامج ضمان الصادرات التي انتشرت على نطاق واسع لحماية المصدرين ضد مخاطر التخلف عن السداد من قبل المستوردين في الخارج وبالتالي تشجيع التصدير.

أما في الدول العربية، فقد اشتهرت بعض برامج التمويل بتقديم بعض الخدمات الإضافية، أهمها : دعم القدرة التصديرية (الأردن والمغرب)، وتعزيز روح الريادة (الإمارات)، وتحسين قاعدة المهارات في القطاع المالي (سوريا والعراق)، وتسهيل الاستثمار في الابتكارات (المغرب)، ودعم برامج التصنيع العربية (السعودية).

المطلب الثالث: التجربة اليابانية في ضمان الائتمان و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر التجربة اليابانية في تنمية المشروعات الصغيرة واحدة من أغنى التجارب العالمية، ونموذج ناجح تحثي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها، لذلك تحافظ اليابان على استمرار الدعم لهذه المشروعات لما تمثله من أهمية في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، خاصة الاهتمام بإزالة المعوقات التمويلية أمامها في ظل سياسة حكومية تحد من عرقلة منح الائتمان والقروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs باعتبارها أحد آليات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أنظمة ضمان الائتمان (CGSS) المعتمدة في اليابان.

ومن وجهة نظر كمية، يعد قطاع ضمان الائتمان الياباني من بين أهم القطاعات على مستوى العالم في المتوسط، و يتم دعم أكثر من ثلث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية من قبل شركات الضمان الاجتماعي وهذا ما يثبت حصة حجم القروض المضمونة من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 7.3% سنة 2011¹ كأعلى نسبة بين دول العالم.

أولاً: نظام ضمان الائتمان في اليابان

تأسس أول صندوق ضمان للائتمان في طوكيو، سنة 1937 عندما وقع الاقتصاد الياباني وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مشاكل كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث اتخذت الحكومة اليابانية آنذاك العديد من الاجراءات كان أهمها الدعم التمويلي للمنشآت الصغيرة بالأموال اللازمة من خلال منح الائتمان من طرف المؤسسات المالية، ثم اتخاذ نظام يحد من عرقلة منح هذا الائتمان لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكنها من الحصول على التمويل اللازم لزيادة جدارتها في التعامل مع المؤسسات المالية وكذا اعادة تقوية وتعزيز

¹ Pablo Pombo. " **Recent development of guarantee schemes across the world: Africa and America** " ، AECM Annual Seminar Breaking down barriers: Guarantee, an international perspective،2014. Istanbul. Turkey،pp

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الائتمان المصرفي وتدابير دعم الاقلاع في الجزائر

اختصاص هذه المشروعات ، كما أنه في هذه الفترة قدمت الحكومة نظام عرف " بنظام تعويض الخسائر " لوعليه تم تأسيس عدة صناديق ضمان ائتمان في سنة 1939 .

-كما تم تأسيس الرابطة الوطنية لمؤسسات ضمان الائتمان في سنة 1951 والتي أعيد تسميتها لتصبح الشركة الوطنية الاتحادية لضمان الائتمان "National Federation of Credit Guarantee Corporations" (NFCGC)² و التي تقع تحت مظلتها جميع شركات ضمان الائتمان حيث تتمتع بالوضع القانوني لمؤسسة عامة .

-في سنة 1999 تأسست شركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASME) والتي أعيد تسميتها عام 2004 لتصبح شركة اليابان لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي اعيد تنظيمها وتم تأسيس شركة اليابان للتمويل (JFC) في أكتوبر 2008، أما عن تطبيق نظام المشاركة في المسؤولية مع المؤسسات المالية فكان سنة 2007.

و نتيجة لقانون شركة ضمان الائتمان الذي صدر في عام 1953، فقد بلغ عددها 52 (CGSS) سنة 2008 ، موزعة على 47 محافظة و 5 مدن حضرية في جميع أنحاء البلاد³، حيث يعتمد على معيار حجم رأس المال وعدد العمال في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للائتمان حسب القطاع الاقتصادي و المؤهلة للضمان كما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم(15): تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للائتمان في اليابان

القطاع الاقتصادي	حجم رأس المال	عدد العمال
القطاع الانتاجي(صناعة،....)	300 مليون ين ياباني	300 عامل أو أقل
التجارة بالجملة	100 مليون أو أقل	100 عامل أو أقل
التجارة بالتجزئة	50 مليون أو أقل	لا يتجاوز 50 عاملا
القطاع الخدمي	لا يتعدى 50 مليوناً	لا يتجاوز عددهم 100 عامل

¹ Osama K. Najjar " :**The role of credit guarantee institutions in strengthening the bank credit base For small and medium enterprises in Palestine(2006-2008)**، Birzeit University، Palestine، November 2008،pp15.

² Organisation for Economic Co-operation and Development-"OECD" **SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises**، Final Report،2013،PP13. Available on the site: [https://one.oecd.org/document/CFE/SME\(2012\)1/FINAL/en/pdf](https://one.oecd.org/document/CFE/SME(2012)1/FINAL/en/pdf)

³ علي أبو بكر نور الدين، محمد أبو قرين، " تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد01، ليبيا، 2015، ص 83.

Source: - "OECD" SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises، Final Report،2013،PP13. Available on the site: [https://one.oecd.org/document/CFE/SME\(2012\)1/FINAL/en/pdf](https://one.oecd.org/document/CFE/SME(2012)1/FINAL/en/pdf)

ثانيا: السياسة العامة للحكومة اليابانية في ضمان الائتمان والتوسع

شكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 99.7% من مجموع الشركات اليابانية والتي وظفت حوالي 32 مليون شخص أي ما يقارب 68.8% من القوى العاملة في القطاع الخاص وذلك سنة 2016، حيث تولي الحكومة اليابانية اهتماما كبيرا بهذه الفئة وتقوم بتقديم دعماً مالياً كبيراً لتلبية احتياجات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج ضمان الائتمان و القروض المباشرة ، حيث بلغ إجمالي مبلغ القروض المستحقة SMEs حوالي 308 تريليون "ين" ياباني وذلك سنة 2021، و من هذا الحجم، تم ضمان 42.0 تريليون "ين" ياباني من خلال برنامج ضمان الائتمان و تقديم قروض مباشرة بقيمة 29.2 تريليون "ين" ياباني من قبل المؤسسات المالية العامة، كما أنّ برنامج الضمان الائتماني قد غطى 1.55 مليون SMEs بينما وصل برنامج القروض المباشرة إلى 1.24 مليون مؤسسة من أصل 3.81 مليون SMEs في اليابان¹.

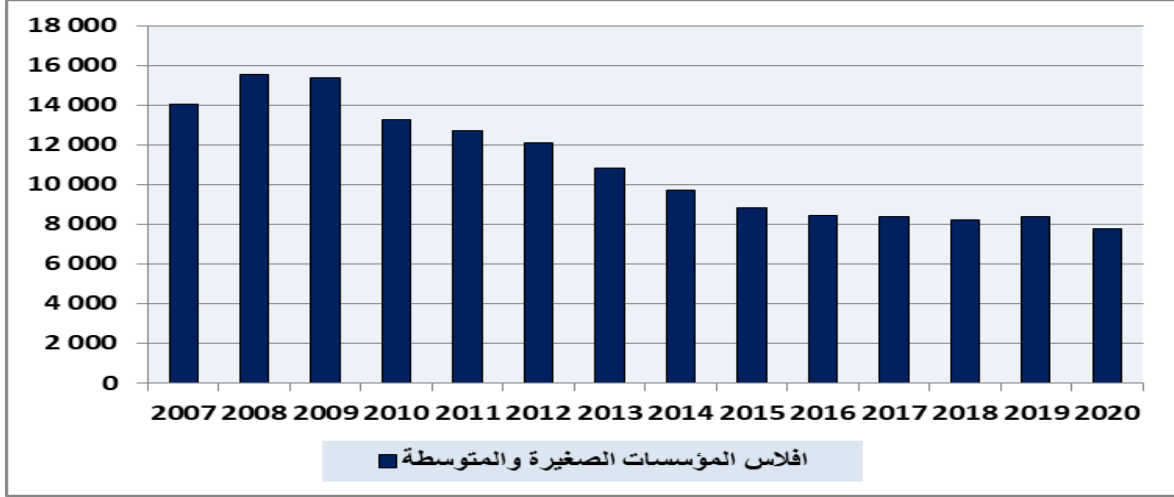
في مطلع سنة 2020، اتخذت الحكومة خطوات هامة لضمان استقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عدم مواجهتها لصعوبات مالية خطيرة نتيجة آثار عدوى كوفيد-19،. لذلك أنشأت الحكومة مكاتب استشارية، وخففت متطلبات "قروض شبكة الأمان"، وقدمت عدداً من الطلبات للنظر فيها إلى المؤسسات المالية. كما قامت الحكومة بتخصيص شبكات أمان لضمان التمويل، والذي يوفر ضماناً بنسبة 100% كبرنامج وطني، وتفعيل الضمانات المتعلقة بالأزمات، وتوسيع نطاق الصناعات. بالإضافة إلى ذلك ومن منظور توسيع نافذة الإقراض، قامت المؤسسات المالية التابعة للحكومة في تقديم قروض بدون فوائد إلى حد كبير دون الحاجة إلى ضمانات، وتأجيل أصول القروض، حيث كان للبرنامج تأثير في دعم التدفق النقدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و بسبب كوفيد-19، ومن أجل دعم القطاعات التي تدهور وضعها المالي قدمت الحكومة اليابانية "قروضا ثانوية لرأس المال ضد كوفيد-19" كما أنها قدمت أيضاً الجهود المبذولة لتوفير أموال رأس المال من خلال دعم تشكيل الصناديق العامة والخاصة مثل "صندوق دعم تعزيز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" و"صندوق تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لغرض تنشيط الأعمال الأساسية من أجل منع الإفلاس وإغلاق المؤسسات

¹ OECD ilibrary "":**Financing SMEs and Entrepreneurs 2022. Japan**، "Date of visit" 17/07/2023 :Available on the site: <https://www.oecd-ilibrary.org/>

الإقليمية الأساسية، حيث تراجع عدد حالات الإفلاس والاقلاع منذ سنة 2008 والتي بلغ 15523 SMEs الى 7769 حالة اغلاق سنة 2020 كما يبيّنه الشكل التالي:

الشكل رقم(25): التراجع الكبير في نسبة إفلاس SMEs في اليابان خلال الفترة 2008-2020



Source: Prepared by the researcher based on: OECD ilibrary "Financing SMEs and Entrepreneurs 2022. Japan", "Date of visit: 17/07/2023 :Available on the site: <https://www.oecd-ilibrary.org/>

-شجعت الحكومة قبل انتشار فيروس كورونا، البنوك على تحمل المزيد من المخاطر، على سبيل المثال، أصلحت الحكومة برنامج ضمان الائتمان في عام 2017 لتقليل اعتماد البنوك المفرط على ضمانات الائتمان، ولتعزيز قوى السوق، وتشجيع الإقراض على أساس تقييم الأعمال، و على وجه التحديد، خفّضت الحكومة الجزء المضمون من شبكات الأمان لضمان التمويل من 100% إلى 80% ولكنها عزّزت خطة ضمان الائتمان التي تستهدف الشركات الناشئة Start-ups كوسيلة لتشجيع الابتكار في القطاع الخاص.

تعالج البرامج الحكومية في اليابان صعوبات مشكلة عدم تناسق المعلومات في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهل ظروف الإقراض الأكثر سلاسة خاصة بالنسبة للمؤسسات عالية المخاطر التي لا تعتبرها المؤسسات المالية الخاصة سهلة (مثل الشركات الناشئة والشركات التي تتوسع في الخارج والشركات التي تواجه صدمات خارجية مثل الكوارث الطبيعية والأزمات المالية والاقتصادية).

يقدم غالبية أصحاب الأعمال في اليابان ضمانات شخصية من أجل الحصول على قروض تجارية، وفي بعض الأحيان، تعتبر الضمانات الشخصية أدوات جيدة لضمان الإدارة الجيدة للشركات وتخفيف مخاطر الائتمان

بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للعملاء وعدم تناسق المعلومات، لذلك فهي تساعد على خفض تكاليف التمويل، بالرغم من أن الضمانات الشخصية بالنسبة للكثيرين ليست مناسبة تمامًا لإنشاء الأعمال، أو توسعتها.

- في سنة 2019، تم إصدار "تدابير شاملة للإفراج عن الضمانات الشخصية المقدمة من أصحاب الأعمال في توسعة الأعمال"، والتي تتضمن صياغة "أحكام خاصة من "المبادئ التوجيهية بشأن ضمانات الإدارة" التي تركز على توسعة الأعمال" والتي نصّت بوضوح على أنه من حيث المبدأ، لن يكون هناك تحصيل مزدوج للضمانات من الإدارة القديمة و الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء نظام ضمان ائتماني جديد منذ أبريل 2020 يلغي الحاجة إلى ضمانات إدارية جديدة لتوسعة الاعمال.

ثالثًا: إقراض المؤسسات SMEs و إنعكاسها على الاقتصاد الياباني

شهدت اليابان ركودًا اقتصاديًا بين عامي 2008 و 2011، بسبب ما واجهته من جزاء الصدمتين الاقتصاديتين الناتجة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 والزلازل العنيف عام 2011 الذي تسبب في تسونامي لمنطقة " توهوكو"¹، ومع ذلك، منذ نهاية عام 2012، بدأ الاقتصاد الياباني يتعافى بشكل مطرد، على الرغم من عدة عوامل والسياسات الانكماشية المتزامنة مع الأزمة، بما في ذلك زيادة ضريبة الاستهلاك إلى 8% في عام 2014. كما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بين عامي 2012 و 2016 1.1%، وهو الرقم الذي تضاعف تقريبًا في السنوات الاخيرة

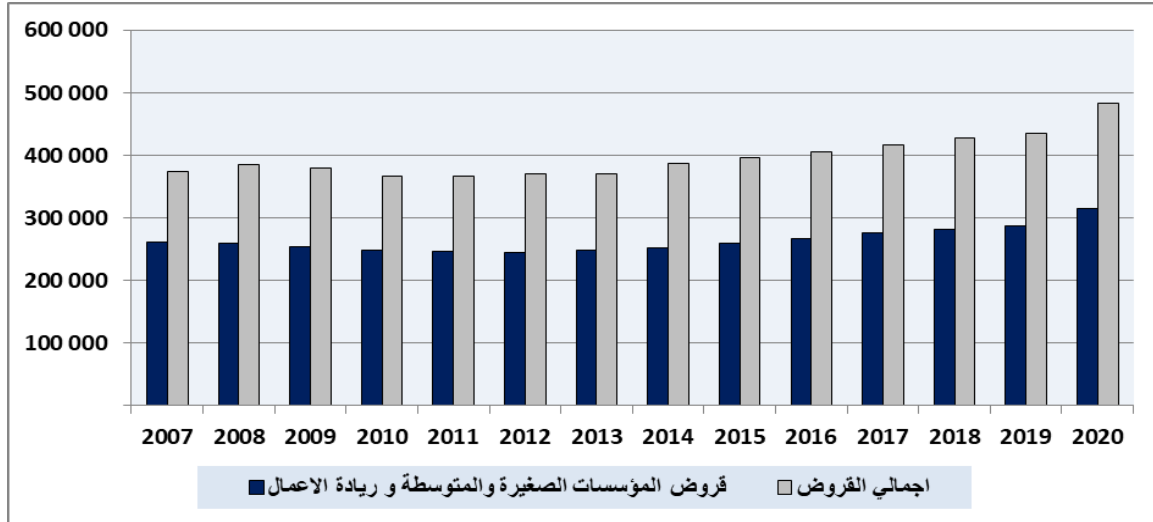
-في عام 2020، سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل عدد من حالات الإفلاس خلال الثلاثين عامًا الماضية والذي بلغ 7769 SMEs، حيث استمرت بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التحسن، و بسبب الأزمة يلاحظ انخفاض القروض القائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بمعدل سنوي بين عامي 2007 و 2012، وبشكل تراكمي بنسبة 6.6% ومع ذلك عاد ارتفاع القروض المستحقة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1.5% واستمرت في الزيادة منذ سنة 2013، حيث بلغت القروض المستحقة للشركات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 مبلغ 265.6 تريليون "ين ياباني"، وزادت بنسبة 3.6% في عام 2017 إلى 275.4 تريليون "ين ياباني"، والملاحظ فقد ارتفعت القروض المستحقة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 5.6% عن مستوياتها

¹ الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، "زلازل وتسونامي توهوكو 2011"، تاريخ الزيارة: 2023/07/21، متاح على الموقع:

<https://ar.wikipedia.org>

سنة 2007، وهو مؤشر على تحسن المشهد المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والعودة إلى ظروف الائتمان قبل الأزمة، وهذا ما يبيّنه الشكل التالي:

الشكل رقم(26): القروض المستحقة لـ SMEs في اليابان خلال الفترة 2007-2020



Source: Prepared by the researcher based on: OECD ilibrary "**Financing SMEs and Entrepreneurs 2022. Japan**، "Date of visit،17/07/2023 :Available on the site: <https://www.oecd-ilibrary.org/>

في عام 2020، وفي سياق أزمة كوفيد-19 والنقص الكبير في السيولة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شأنها شأن جميع المؤسسات في العالم، زادت القروض المستحقة لها بنسبة 10% على أساس سنوي ووصلت إلى 314.9 تريليون "ين ياباني"، وهذا راجع الى شروط الائتمان الجديدة حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة على القروض الجديدة قصيرة الأجل في اليابان للغاية، وقد انخفض بشكل سنوي على مدى السنوات العشر الماضية، أي أكثر من النصف حيث انتقل من 1.6% في عام 2007 إلى 0.5% في عام 2020. وقد أتبع ذلك انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل على القروض الجديدة، حيث انخفض من 1.7% في عام 2007 إلى 0.8% في عام 2020، وبالتالي كانت أعلى قليلاً فقط من أسعار الفائدة القصيرة الأجل، وهذا ما شجّع الاستثمارات وريادة الاعمال في اليابان على مواجهة الازمة وتخطي العقوبات والتي أدى الى ارتفاع كبير في حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2007 الى سنة 2020 وتوفير أكبر لمناصب الشغل، وبالتالي استطاعت تخفيض نسبة البطالة لديها وزيادة انتاجها في جميع الحقول والقطاعات الهامة، حيث¹:

¹ OECD ilibrary "**Financing SMEs and Entrepreneurs 2022. Japan**، "Date of visit،17/07/2023: Available on the site: <https://www.oecd-ilibrary.org/>

- ▲ بلغت المؤسسات الصغيرة 3.048.390 مؤسسة بنسبة 84.9% من اجمالي المؤسسات، وتوظيف 10.437.271 شخص أي بنسبة 22.3% من اليد العاملة في القطاع الخاص.
- ▲ بلغت المؤسسات المتوسطة 529.786 مؤسسة بنسبة 14.8% من اجمالي المؤسسات، وتوظيف 21.763.761 شخص أي بنسبة 46.5% من اليد العاملة في القطاع الخاص.
- ▲ بلغت المؤسسات الكبيرة 11.157 مؤسسة بنسبة 0.3% من اجمالي المؤسسات، وتوظيف 14.588.963 شخص أي بنسبة 31.2% من اليد العاملة في القطاع الخاص.

المبحث الثاني: آليات الدعم والتمويل الائتماني في ظل التجربة الجزائرية

لقد جسد قانون 18-22 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022 المعدل للقانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 لا سيما المادة 37 منه تنظيم الاستثمار من خلال القواعد المحددة لحقوق المستثمرين والتزاماتهم، وكذا الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين كانوا وطنيين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين ، حيث لم تعرف قوانين الاستثمار السابقة مثل هذه الاجراءات التحفيزية والتي تهدف الجزائر من خلالها إلى دفع عجلة التنمية نحو النمو الاقتصادي وكذا تنويع سلة المداخيل و الاستغلال الأمثل للطاقات والثروات المتاحة لفك التبعية لسوق المحروقات واحداث الاقلاع عن المورد الوحيد (النفط) التي لم تعد أسواقه مستقرة و هو ما أثر بشكل كبير على إيرادات الدولة والوضعية النقدية والاقتصادية للجزائر منذ 2014 ،لذلك يهدف قانون الاستثمار 18-22 أساسا الى تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية ، وكذا ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة من خلال تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، و إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة مع تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير .

المطلب الاول: الاطار التشريعي وأهم مبادئ وأحكام قانون الاستثمار 18-22

أعطى المشرع الجزائري ديناميكية و حركية أكبر للمستثمرين من خلال مجموعة من المبادئ و الضمانات التشريعية ، التحفيزات الجبائية و التمويلية التي جاء بها هذا القانون لصالح الراغبين في الاستثمار، حيث عجل الوضع الراهن للجزائر وعدم استقرار الإيرادات النفطية بضرورة وضع سياسة استثمارية تحفيزية واضحة لجذب استثمارات جديدة على اختلاف تصنيفاتها كما حددتها المادة 04 من القانون من شأنها أن تساهم في

توفير موارد مالية أخرى و هو ما تجسد بالقانون 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المعدل للقانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية و العديد من المزايا و التحفيزات لتشجيع المستثمرين واستقطابهم، وقبل التطرق الى الضمانات القانونية يجب عرض أولا أهم مبادئ و أحكام هذا القانون المعدل للقانون 09-16 و المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر،

1- مبادئ وأحكام قانون 18-22 المتعلق بترقية الاستثمار¹ :

جاءت المادة 03 من قانون 18-22 لترسيخ حرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم فهو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، كذلك ترسيخ مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات ، والتي حددها المشرع الجزائري والخاضعة لأحكام هذا القانون حسب ما جاء في المادة 04، كل الاستثمارات المنجزة من خلال:

- ✓ اقتناء الأصول المادية أو غير العادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار انشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج .
 - ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية.
 - ✓ نقل أنشطة من الخارج
- حيث يقصد بـ:

- ✓ **المستثمر**: كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا مقيماً أو غير مقيم بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثماراً طبقاً لأحكام هذا القانون، حيث ميّز المشرع الجزائري بين الاستثمارات كالتالي:
- ✓ **استثمار الإنشاء**: كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات
- ✓ **استثمار التوسع**: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة، لا يخوّل اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقه و/أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة

¹ الجريدة الرسمية، "قانون الاستثمار 18-22 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر"، المؤرخ في 24 جويلية 2022.

- ✓ استثمار إعادة التأهيل : كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (3) سنوات على الأقل.
- ✓ نقل أنشطة من الخارج: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

2- الضمانات القانونية :

جاءت هذه الضمانات كإصلاحات قانونية للاستثمار، والتي تعتبر عاملا مهما في كسب ثقة المستثمرين الذين يركزون على مدى وجود الاستقرار والحماية اللازمة لضمان رؤوس أموالهم والتسهيلات اللازمة مثل العقار، وهو ما جاء به قانون الاستثمار 18-22 ضمن الفصل الثاني منه¹ حيث تضمن عدة ضمانات قانونية تحفيزية ومشجعة أقرها المشرع لفائدة المستثمرين لتوفير بيئة أعمال مناسبة أكثر أريحية وطمأنينة لتوظيف رؤوس أموالهم والتي جسدت فيما يلي:

- ✓ إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليه في هذا القانون من أراض تابعة للأموال الخاصة للدولة، حيث تمنح الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول وهذا ما جاء في " المادة 06"، حيث توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، من خلال منصة رقمية للمستثمر المذكورة في " المادة 23 من هذا القانون وتكون تحت تصرف المستثمر .
- ✓ تعفى المساهمات الخارجية العينية وكذا السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي بحسب" المادة 07" .

- ✓ كرس المشرع الجزائري مبدأ ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات المالية في قانون الاستثمار 18-22 بموجب" المادة 08 " منه ، لما يلعبه هذا الضمان من أهمية بالغة للمستثمرين الأجانب حتى لا يكون عرقلة هذا التحويل هو بمثابة عقبة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية و التي نصت على ما يلي: "تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في الرأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، والمحرة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع".

¹ الجريدة الرسمية، " قانون الاستثمار 18-22 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر"، المؤرخ في 24 جويلية 2022، المادة 06 منه.

✓ كما كرس قانون الاستثمار 22-18 ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به،"المادة 09".

✓ أعطى المشرع ضمان ضد نزع الملكية وحماية للمستثمر من التصرفات غير التجارية التي قد تقوم بها الدولة بحرمانه من ملكيته بكل شكل من الأشكال و التي هي حق جوهري في الاستثمار ، و الذي يلعب دور بالغ الأهمية في إزالة مخاوف المستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء ، حيث تم تعديل مصطلح "استيلاء" في القانون 16-09 الى مصطلح "تسخير" كما جاء في المادة 10 " لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز محل تسخير من طرف الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون و يترتب على التسخير تعويض عادل و منصف طبقا للتشريع المعمول به".

✓ ضمان الاستقرار التشريعي والذي يعرف كذلك بضمان الثبات التشريعي و هو عدم ترتب أي آثار ناجمة عن تعديل للقانون المعمول به الذي تم على أساسه إبرام عقد الاستثمار و الضمانات و الحوافز الممنوحة يسري على جميع مراحل الاستثمار ، وقد أدرج المشرع الجزائري هذا المبدأ في قانون الاستثمار 22-18 بموجب" المادة 13"والتي تنص: "لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، و يعد هذا الضمان في حد ذاته تنازلا و تعهد صريح من الدولة لأنه يقيد سلطتها من ناحية التشريع .

المطلب الثاني: الاطار المؤسسي و هياكل الدعم والمتابعة:

إضافة للضمانات القانونية التي سبق نكرها، هناك أيضا هياكل متابعة ذات طبيعة إدارية، واستحداث إجراءات إدارية، إجرائية تتمثل أساسا في وضع أجهزة تتكفل خصيصا بمتابعة وترقية الاستثمار¹:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI): جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، يكلف بموجب أحكام المادة 18 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 بالمهام التالية:

- اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها

- اعداد تقريرا تقييميا سنويا بخصوص الاستثمار يرفع إلى رئيس الجمهورية.

¹ الجريدة الرسمية، "قانون الاستثمار 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر"، المؤرخ في 24 جويلية 2022

ثانياً: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI): في إطار دعم وتطوير الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر، منح المشرع بموجب قانون الاستثمار 18-22 "المادة 18" منه، التسمية الجديدة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بـ "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"، وتتولى "الوكالة" وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، عدة مهام تشمل مجالات الاعلام والتسهيل وترقية الاستثمار ومرافقة المستثمر إلى جانب تسيير الامتيازات والمتابعة.

- تتولى المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر وإعداد واقتراح مخطط الترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، وتصميم عمليات حشد رؤوس الأموال اللازمة لإنجازها وتنفيذها.

- ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة وإقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.

- تعنى الوكالة في مجال الاعلام بضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في المجالات الضرورية للاستثمار وجمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، ومعالجتها وإنتاجها ونشرها بواسطة كل وسيلة مناسبة الى جانب وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم.

- كما تتكفل بوضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال والموارد والطاقات الكامنة على المستوى المحلي وقاعدة بيانات بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية عن توفر العقار الموجه للاستثمار.

- تتكفل بوضع المنصة الرقمية للمستثمر وتسييرها وتقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تقديم جميع المعلومات اللازمة، لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار.

- كما تقوم فيما يتعلق بمرافقة المستثمر بتنظيم مصلحة للتوجيه والتكفل بالمستثمرين، ووضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

- تقوم الوكالة بخصوص تسيير الامتيازات بإعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها، عند الاقتضاء وتحديد المشاريع المهيكلة استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به، والتحقق من قابلية

الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة والتأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا المقدمة من طرف المستثمر وإصدار قرارات سحب المزايا، إضافة الى تحرير محاضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال وتحديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة للاستثمار.

- كما تتكفل بالمتابعة من خلال التأكد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون وكذا معالجة عرائض وشكاوى المستثمرين.

- كما تنشأ لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والشبابيك الوحيدة اللامركزية، وكذا تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.

ثالثا: الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى للاستثمارات الأجنبية:

الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى (التي تفوق قيمتها 2 مليار دج) والاستثمارات الأجنبية هو "المحاور الوحيد" ذو اختصاص وطني ويكلف بكل الاجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، منح المقررات والتراخيص وكل وثيقة لها علاقة بممارسة المشروع الاستثماري وكذا تسهيل الحصول على العقار الموجه للاستثمار

رابعا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

قصد تقريب الإدارة من المستثمرين و تبسيط إتمام الإجراءات الإدارية تم انشاء هياكل لامركزية جهوية على المستوى المحلي (الهدف هو إنشاء جهاز لا مركزي تابع للوكالة على مستوى كل ولاية). لذلك تم استحداث الشبابيك الوحيدة اللامركزية كما هو معمول به في كثير من البلدان المتقدمة، حيث تضم مكاتب الوكالة ذاتها و ممثلين عن مختلف الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار مثل : بنك الجزائر و السجل التجاري، أملاك الدولة، إدارة الجمارك و الضرائب ، التهيئة العمرانية ، البيئة و التشغيل و مأمور المجلس الشعبي البلدي¹. فهي بمثابة "المحاور الوحيد" للمستثمرين على المستوى المحلي، وتكلف بهذه الصفة، على الخصوص بتسجيل الاستثمارات وتسيير ومتابعة ملفات الاستثمار وكذا مرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئات المعنية، والحصول على العقار ومتابعة الالتزامات المكتتبه من طرف المستثمر.

¹ ناخي حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 134.

خامسا: المنصة الرقمية للمستثمر:

بحسب ما جاء في المادة 23 من قانون 22-18 يسند تسييرها الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فهي الأداة الإلكترونية التي تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا كل الاجراءات ذات الصلة مثل : توجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، كما تهدف الى التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها، تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية وضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها، وكذا الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية والسماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد، حيث تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والادارات المكلفة بالعملية الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات والقيام بواسطة الانترنت بجميع الاجراءات المتصلة بالاستثمار .

المطلب الثالث: الاطار الجبائي والأنظمة التحفيزية للاستثمارات المنتجة

خص قانون الاستثمار 22-18 الفصل الرابع في " المادة 07" الاستثمارات المنصوص عليها في "المادة 04 " بالاستفادة بناء على طلب من المستثمر من أحد الأنظمة التحفيزية المرتبطة بنوعية الاستثمار ومكان تواجده و التي أولتها الدولة الجزائرية امتيازات جبائية وضريبية خاصة في كل مراحل الاستثمار وهذه الانظمة هي:

أولاً: نظام القطاعات:

يهتم هذا النظام بتحفيز القطاعات ذات الأولوية و المنتجة التي تدعم الاقلاع و النمو الاقتصادي خارج المحروقات، لذلك حدد المشرع الجزائري حسب " المادة 26 "استفادة هذه الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات : المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية، والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تستفيد هذه الاستثمارات اضافة الى نظام القطاعات على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام الأتية:

✓ بعنوان مرحلة الإنجاز:

- إعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

بالإشارة إلى أن المشرع ربط الاستفادة من هذه التحفيزات والمزايا بالتسجيل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والحصول على شهادة التسجيل التي تسمح له بالحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى الإدارات والهيئات المعنية.

✓ بعنوان مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناء على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا و الإعفاءات الضريبية و التي تتمثل فيما يلي:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

من خلال المزايا العامة حدد المشرع ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لتشجيع الاستثمارات في بداياتها على أن يخضع بعد ذلك المستثمر للنظام الجبائي الحقيقي بشكل عادي.

ثانيا: نظام المناطق:

وهو نظام لتحفيز الاستثمارات المنجزة في المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب ، والجنوب الكبير وهي المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة لتشجيع لامركزية الاستثمارات وتوزيعها على كامل مناطق الجمهورية لتوفير مناصب الشغل واستغلال أكثر للإمكانات الطبيعية والموارد، حيث حددت "المادة 28" من القانون 22-18 مرافقة خاصة من الدولة للاستثمارات المنجزة في المواقع التي تتطلب تنميتها و المواقع التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين، إضافة الى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام بالنسبة للاستثمارات المستفاد من "نظام المناطق" فقد أعطت الدولة امتيازات أخرى:

✓ **بعنوان مرحلة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من نفس المزايا المذكورة التابعة لنظام القطاعات.

✓ **بعنوان مرحلة الاستغلال** نظرا لطبيعة الاستثمارات المنجزة في المناطق الصحراوية أو الجبلية الصعبة، خصها المشرع الجزائري بمزايا إضافية في "المادة 29" ضمن مدة تتراوح من خمسة (05) إلى عشرة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال وذلك بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناء على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

ثالثا: نظام الاستثمارات الهيكلية :

وهو نظام لتحفيز الاستثمارات التي تكون ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، وهذه الخطوة تعد إيجابية و فاعلة في سبيل امتصاص البطالة وترشيد الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين لتحقيق الأهداف المرجوة منها، حتى لا يكون الهدف من وراء الاستثمارات هو الحصول على الأرباح والفوائد فقط بأقل تكلفة ودون أي مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمالية، حيث زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات الهيكلية على مزايا أخرى:

✓ **بعنوان مرحلة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات من نفس المزايا المذكورة التابعة لنظام القطاعات ونظام المناطق.

✓ **بعنوان مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات الهيكلية ابتداء من تاريخ الاستغلال بمزايا إضافية ضمن مدة تتراوح هي الأخرى من خمسة (05) إلى عشرة (10) سنوات،

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

المبحث الثالث: أجهزة التمويل وتغطية المخاطر الائتمانية لتعزيز الائتمان المصرفي

بدأت البنوك التجارية في البلدان النامية لاسيما الجزائر في النظر إلى تمويل شريحة هامة وكبيرة جدا من النسيج الاقتصادي والمتمثلة في النسبة الأكبر من مكونات القطاع الخاص، والتي لا تمثل فقط أداة بالغة الأهمية في مجال العلاقات العامة وإنما تمثل كذلك مشروعا مربحا، وقناة لتوسيع الائتمان المصرفي والاشتمال المالي ، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تعكف السلطات العمومية على تحقيقها لما له من مزايا ومؤهلات متعددة، يذكر منها قدرته على المساهمة في احداث الاقلاع و التنويع الاقتصادي، خلق الثروة، احداث مناصب الشغل والحد من الواردات وكذا تعزيز الصادرات، حيث قامت الدولة الجزائرية على غرار عديد التجارب العالمية الناجحة في ميدان توسيع دائرة منح القروض و التسهيلات الائتمانية من جهة ومن جهة أخرى توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية ، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسد الفجوة الوسطى بين الشركات الكبيرة والمتناهية الصغر بتجسيد تكنولوجيات تمويلية تخدم أعدادا منها مدعمة بقوانين وهياكل التمويل غير المباشر لهذه المؤسسات التي تفتقر الى الجدارة الائتمانية أمام البنوك التجارية في طلب القروض ، حيث تعتبر هذه الهياكل كوسيط لضمان وإدارة المخاطر الائتمانية ومساعدة البنوك على اتخاذ قراراتها الائتمانية ، وبالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوق مستهدفة من خلال تمكين البنوك من الوصول اليها كعملاء جدد كانوا غير مهتمين أو غير قادرين على استيفاء شروط ومتطلبات خدمة الاقراض وتقديم الضمانات، وبالتالي فإنّ عملية اتاحة فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنطوي على تطوير خدمات الاقراض بمفهومها الجديد من خلال الاقراض المضمون أو ما يعرف بنظام " ضمان الائتمان" عن طريق هياكل وأجهزة وسيطة بين البنوك وشريحة العملاء الذين لا يستطيعون تقديم الضمانات المطلوبة ، والانتقال من نشاط ضمان فردي (كل حالة على حدة) إلى نشاط ضمان المحفظة (المنتجات الشاملة) التي عليها خطة التنمية على المدى المتوسط والطويل و بشكل أساسي على تحقيق أهداف التنمية للأنشطة الاقتصادية، الانتشار الإقليمي، والتنظيم ونظام المعلومات.

المطلب الأول: نظام "CGCI" ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 الصادر في 19 أبريل 2004 والذي يحدد النظام الأساسي للصندوق من أجل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان ، و يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دج، حيث ما نسبته 60% مملوكة للخزينة العمومية و 40% للبنوك التجارية العاملة في الجزائر : البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA) ، القرض الشعبي الجزائري (CPA) ، بنك التنمية المحلية (BDL) ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، حيث يُمنح لجميع البنوك وجميع مؤسسات الائتمان العاملة إمكانية المشاركة في رأس المال الاجتماعي للصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي)، كما يتمتع بصلاحيات إدارة صناديق ضمان متخصصة، نيابة عن الدولة وعن أي منظمة مانحة أخرى، بهدف ضمان تمويل نشاط القطاعات المختلفة، في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق والداعم المالي (البنك).

أولاً: مبادئ الصندوق الاقراضية وأهم مهامه: يحترم الصندوق في تدخله لضمان القروض أربعة مبادئ أساسية¹:

- ✓ لا توجد علاقة مباشرة للصندوق بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، و لا يتدخل في علاقة البنك بعميله.
- ✓ يضمن الصندوق فقط تمويل الاستثمارات التي تولد قيمة مضافة على أساس دائم (مشاريع مجدية).
- ✓ لا يحل ضمان الصندوق محل الضمانات التقليدية فهو يقوّيها ولا يشكل بأي حال شرطاً مسبقاً لمنح الائتمان.
- ✓ لا يحق المطالبة بضمان الصندوق إلا لمؤسسة القرض (البنك).

بالإضافة إلى المبادئ السابقة، يقدم الصندوق ضمانه المالي للبنوك، مما يحميها من مخاطر عدم سداد قروض الاستثمار المتعاقد عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على شكل قروض متوسطة الأجل و قروض ايجار المنقولات، حيث نسبة التغطية: 80% لاستثمارات الإنشاء، 60% لاستثمارات التنمية، حيث يتم تقديم الضمان للبنوك، مقابل علاوة على رسومها بنسبة 0.5 %، محسوبة على المبلغ المستحق و يكون الدفع سنوياً أو

¹ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع:

<https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme>

إذا رغب البنك في ذلك، يكون الدفع لكامل المبلغ في نفس مدته الزمنية، وفي حالة وجود مطالبة بضرر عدم السداد، يقوم الصندوق بتسوية التعويض المستحق لصالح البنك خلال ثلاثين (30) يوم من إعلان المطالبة .

ومن أهم مهامه:

- ✓ ضمان مخاطر التخلف عن سداد القروض الاستثمارية الممنوحة من طرف البنوك أو مؤسسات الائتمان من أجل تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات التي تستوفي معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المؤسسات الصغيرة جدا والتي تهدف إلى تجسيد مشاريعها الاستثمارية من إنتاج السلع والخدمات المتعلقة ب: إنشاء و / أو توسيع و / أو تجديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر،
- ✓ ضمان تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال تفويض الصندوق لإدارة صناديق الضمان المتخصصة .
- ✓ تنوع عروض الضمان الخاص به من خلال تطوير منتج جديد (ضمان مفوض خاص بالمؤسسات الصغيرة جدا) يستهدف المؤسسات الصغيرة جدًا التي تنتج السلع والخدمات.
- ✓ الحاجة الاقتصادية لبدء عملية فعّالة للشمول المالي و إتاحة الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة جدًا.
- ✓ المساعدة في تسهيل اتخاذ القرار من قبل مؤسسة الائتمان (بنك - مؤسسة مالية) لصالح تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الصغيرة جدا من خلال ضمان جزء كبير من المخاطر.
- ✓ ترسيخ مكانة الصندوق كمؤسسة " محورية " في إدارة صناديق الضمان للمشاريع الناشئة في طور الإنشاء والتطوير في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

ثانياً: أنواع الضمانات الائتمانية وحدودها¹:

يقدم الصندوق بالاتفاق مع البنوك التجارية ثلاثة منتجات لفائدة مختلف المشاريع الاستثمارية ، حيث يُمنح هذا الضمان كجزء من قروض الاستثمار التي تفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد موافقة الصندوق على معايير الأهلية للضمان المالي ، وتحدد هذه المعايير حسب كل ضمان كما يلي:

¹ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع:

<https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme>

1- ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الجدول رقم(16):معايير الضمانات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معايير الاهلية	ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
<p>المؤسسات المؤهلة</p> <ul style="list-style-type: none"> • الشركة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي الصافي أربعة (4) مليار دج، أو التي لا تزيد ميزانيتها العمومية السنوية عن واحد (1) مليار دينار جزائري ويد عاملة لا تتجاوز 250 عامل؛ • الشركة المستقلة: الشركة التي لا تملك شركة واحدة أو أكثر رأسمالها بنسبة 25% أو أكثر ولا يتوافق مع تعريف الشركة الصغيرة والمتوسطة • الشركة التي تمتلك في شركات الأسهم الخاصة و يكون رأس مالها في حدود 49%؛ • الشركة التي تستفيد ترتيباتها المالية من نظام دعم ومساندة من الدولة والذي يتضمن مزايا وحوافز أخرى، • شركة تابعة لجميع قطاعات النشاط باستثناء: نشاطات تجارية، قطاع الزراعة ، قطاع الصيد، • الشركات المستفيدة من قروض لم يتم سدادها والمشاريع المستفيدة من ضمان مالي آخر لنفس الائتمان. 	
<p>القرض</p> <ul style="list-style-type: none"> • ائتمان للاستثمار الملموس (الأثاث والعقارات والمعدات والتجهيزات وعناوين الاستثمار الأخرى) وائتمان استثماري يهدف إلى تمويل متطلبات رأس المال العامل لبدء التشغيل التي تقل فترة سدادها الأولية عن سبع (07) سنوات أو تساويها ، • الحد الأقصى لمبلغ الائتمان الاستثماري المؤهل لضمان الصندوق محدد بـ 350 مليون دج. • أساس تطبيق الجزء المضمون بحد أقصى 250 مليون دج (250 مليون × الجزء المضمون)، وبالتالي ، يجب على كل مستفيد احترام الالتزامات في حدود العتبات التالية: 	

<ul style="list-style-type: none"> • 150 مليون دج كحد أقصى في حالة تطوير الأعمال (250 مليون دج × 60%) ؛ • 200 مليون دج كحد أقصى في حالة إنشاء الأعمال (250 مليون دج × 80%). • في حالة وجود مسابقات متعددة مضمونة لشركة واحدة، يجب ألا يتجاوز تراكم التزامات الصندوق 250 مليون دينار جزائري. • يجب أن يكون كل قرض استثماري موضوع طلب ضمان منفصل؛ • في حالة تلقي الصندوق لطلب ضمان عالمي مصحوبًا بترخيص ائتمان استثماري يسرد جميع القروض الممنوحة، • يتم تخصيص الائتمان الاستثماري المضمون للغرض الوحيد الظاهر في تقرير الائتمان و / أو تفويض الائتمان الاستثماري و / أو اتفاقية الائتمان الاستثماري. • يجب عدم استخدام القرض الاستثماري المراد ضمانه بالكامل (التعبئة الإجمالية) قبل الإخطار المسبق باتفاقية الضمان من الصندوق. 	
<ul style="list-style-type: none"> • تؤخذ الكفالات الحقيقية في حدود مكونات المشروع ويتم تحصيلها من قبل البنك ونيابة عنه. • يقوم البنك بتحصيل جميع الأوراق المالية التي قدمها في التفويض واتفاقية ائتمان الاستثمار و / أو الملحق ذي الصلة. • لا يحل الضمان المالي للصندوق ، المماثل لكفالة الدولة ، محل الضمانات المعتادة التي يقدمها البنك ولا يحل محلها ولا يشكل بأي حال من الأحوال شرطاً أساسياً لمنح قرض الاستثمار 	<p>الضمان</p>

المصدر: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع:

[/https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme](https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme)

2- ضمان المؤسسات الصغيرة جدا: المؤسسة الصغيرة جدا المؤهلة للحصول على الضمان المقفوض هي

المحددة بموجب القانون رقم 17-02 المشار إليه أعلاه وفقاً للمعايير المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم(17):معايير ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة جدا

معايير الاهلية	ضمان المؤسسات الصغيرة جدا
المؤسسات المؤهلة	<p><u>المؤسسة الصغيرة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • شركة توظف من 10 إلى 49 شخصا؛ • شركة لا يزيد حجم مبيعاتها عن 400 مليون دينار . • أو شركة لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 200 مليون دينار. <p><u>المؤسسة الصغير جدا:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • شركة توظف من 01 إلى 09 شخصا؛ • شركة لا يزيد حجم مبيعاتها عن 40 مليون دينار . • أو شركة لا يزيد مجموع ميزانيتها السنوية عن 20 مليون دينار دج.
القرض	<ul style="list-style-type: none"> • جميع قروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة جدا قيد الإنشاء والتطوير لتمويل أنشطة إنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك الأنشطة المقننة: الطب والهندسة المعمارية والمهن الحرة الأخرى، و الذي يتم تحديده من قبل المديرية الإقليمية ووكالات البنوك . يقتصر مبلغ تفويض القرار على حد ائتماني أقصى قدره خمسون (50) مليون دينار دج .

المصدر: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة:2023/06/30، متاح على الموقع:

[/https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme](https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme)

3- الضمان الفلاحي " FGA ":

قام الصندوق في سنة 2011 ، بتنوع عروضه بعد قرار السلطات العمومية بتفويضه بإدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الفلاحي. حيث يضع المؤسسة على مسارها التنموي الحقيقي من خلال تجسيد إحدى مهامها الأساسية كأداة لإدارة الصناديق المتخصصة و المخصصة لتغطية المخاطر لتسهيل تمويل القطاعات التي تعتبر من الأولويات في احداث الاقلاع الاقتصادي ، بمبادرة من وزارة المالية ، مع شركاء هذه العملية ،

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الائتمان المصرفي وتدابير دعم الاقلاع في الجزائر

الممثلون في وزارة الزراعة وبنك بدر ، من خلال العمل والتنسيق لتحديد نطاق وطرق تدخل هذا الصندوق، لا سيما الأنشطة المؤهلة وعملية الاشتراك والحصص وحدود الضمان ومقدار المورد وطرق تفويضه، وبشكل عام فإن مهمة صندوق الضمان الفلاحي هي ضمان تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بإنشاء المزارع وتعزيز القدرات الإنتاجية للمزارع النامية، حيث تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ القروض المؤهلة للحصول على ضمان الصندوق على النحو التالي: 100 مليون دج لقروض الاستثمار و 30 مليون دج لقروض الاستغلال كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(18):معايير ضمان تمويل الأنشطة الفلاحية

معايير الاهلية	الضمان الفلاحي
المؤسسات المؤهلة	تغطي ضمانات القروض الممنوحة من طرف بنك بدر إلى : <ul style="list-style-type: none"> المزارعون الذين يمارس نشاطهم على أساس فردي أو منظم. المزارعون وشركات الإنتاج والتجهيز والخدمات الغذائية الزراعية.
نسبة التغطية	<ul style="list-style-type: none"> 80% من القرض الاستثماري "التحدي" الممنوح لمزرعة في مرحلة الإنشاء. 60% من القرض الاستثماري "التحدي" الممنوح لمزرعة في مرحلة النمو. 50% من قرض الاستغلال "الرفيق" أو "الرفيق الفدرالي"
الحد الأقصى للقروض	<ul style="list-style-type: none"> 100 مليون دج لقروض الاستثمار "التحدي". 30 مليون دج للقروض الموسمية أو قروض الاستغلال "الرفيق" أو "الرفيق الفدرالي"

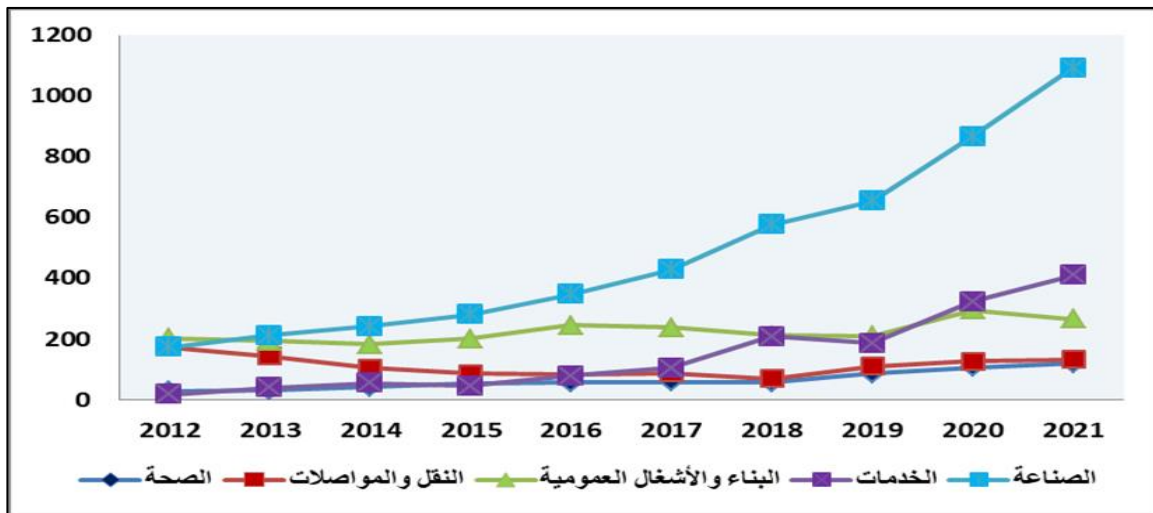
المصدر: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع:

[/https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme](https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme)

ثالثاً: فعالية القروض المضمونة في نمو الاستثمارات وتوسعها

تشكل قطاعات النشاط الاقتصادي المدرجة الجزء الأكبر من محفظة "المشاريع الصغيرة والمتوسطة" لدى البنوك الشريكة، باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق اقلاع حقيقي بعيد عن النفط، وكذا تنوع سلة المنتجات والمصادر التمويلية للخزينة العمومية وبالتالي تجنب أو تقليص مخاطر السيولة ، لذلك خلال السنوات الأخيرة تم التركيز على تمويل الاستثمارات التابعة لثلاثة قطاعات حيوية هي: الصناعة والخدمات والبناء و التشييد، حيث مثلت 87% من الملفات الاستثمارية المضمونة بالنسبة لسنة 2021، وكانت أعلى نسبة بقطاع الصناعة 54% أي ما يعادل 1093 نشاط استثماري، وفي المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 20% من اجمالي الاستثمارات ثم قطاع البناء بـ13%، حيث تنوّعت نشاطات القطاع الصناعي وتطورت الصناعات الفرعية بين: الصناعات الاستخراجية، الميكانيكية، الغذائية، الحدادة، تصنيع المواد، الصناعة النسيجية، الورقية، صناعة الجلود والاحذية، الصناعة الكيماوية والصيدلانية،.... الخ، وهذا ما يوافق ارتفاع القروض الممنوحة لهذه القطاعات خلال هذه السنة كما تطرقنا اليه في الفصل الثاني من الدراسة ، حيث حقق تمويل القطاعات الانتاجية نموا متواصلا منذ 2012 خاصة قطاعي الصناعة والخدمات ، وقطاع البناء والأشغال العمومية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(27): تطور قطاع الصناعة والخدمات خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات وزارة الصناعة، النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 ، تاريخ

النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

تم تسجيل توزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الأقاليم الجغرافية بدرجات متفاوتة حسب الملفات الاستثمارية حيث كانت أعلى نسبة لضمان وتسهيل القروض في منطقة الشرق بنسبة 38% و منطقة الوسط بـ36%، ثم منطقتي الغرب 19% ولا يمثل الجنوب إلا نسبة 7%¹، حيث لا تعبر هذه النسبة على امكانيات هذه المنطقة الاقتصادية القوية ، مما يجعل من الدولة الالتفات أكثر بمنح حوافز الاستثمار تجاه أصحاب المشاريع بهذه المنطقة (الانظمة التحفيزية التي جاء به قانون الاستثمار 22-18) ،وكذا تطوير الديناميكية التجارية للبنوك الشريكة.

كما تم تغيير منذ سنة 2016 معايير التأهيل لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود الاقراض كنوع من الاصلاحات والاجراءات التحفيزية للاستثمار، حيث بعدما كانت شريحة الائتمان الاولى : من 0 الى أقل أو تساوي 10 ملايين دج ارتفع سقفها منذ سنة 2019 الى 30 مليون دج ، وارتفع سقف الشريحة الائتمانية الثانية الى 100 مليون دج بعدما كانت 50 مليون دج، كما زاد الحد الأقصى للشريحة الائتمانية الثالثة الى أكبر من 100 مليون دج بعدما كانت أكبر من 50 مليون دج، وهذا لتعزيز فرص ضمان قروض الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على طلب التمويل والذي يؤدي الى توسع دور البنوك في منح القروض بمخاطر معدومة،

- من الناحية المادية والمالية، فإن نسبة هامة من عدد الملفات الاستثمارية في شريحة الائتمان لسنة 2019 التي تقل أو تساوي 30 مليون دج تمثل من الناحية المادية (عدد الملفات) حيث تمثل 49% من الاجمالي حيث تواصلت هذه النسبة في الارتفاع الى 61% سنة 2020 والى 69% سنة 2021 وهي تعبر عن زيادة ملفات الاستثمار الطالبة للقروض من أجل تمويل المشاريع ، بالمقابل فإن هذا الارتفاع يقابله زيادة متواصلة في قيمة القروض المضمونة : 9.7% ، 14% و 20% التي تخص هذه الشريحة، حيث يفسر النشاطات الفردية من مهن حرة وحرف تقليدية والتي لا تتكلف مبالغ وتكاليف كبيرة لمزاولة النشاط.

أما في شريحة الائتمان الأكبر من 30 مليون دج وأقل أو تساوي 100 مليون دج فانها من الجانب المادي (عدد الملفات) اقل من الشريحة الأولى وذلك راجع لحدود سقف الاقراض حيث بلغت سنة 2019 نسبة 28% وتراجعت سنة 2020 و 2021 الى 26% و 23% وهذا راجع الى تأثير هذه المؤسسات بالأزمة الصحية

¹ وزارة الصناعة، النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40 ، تاريخ النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

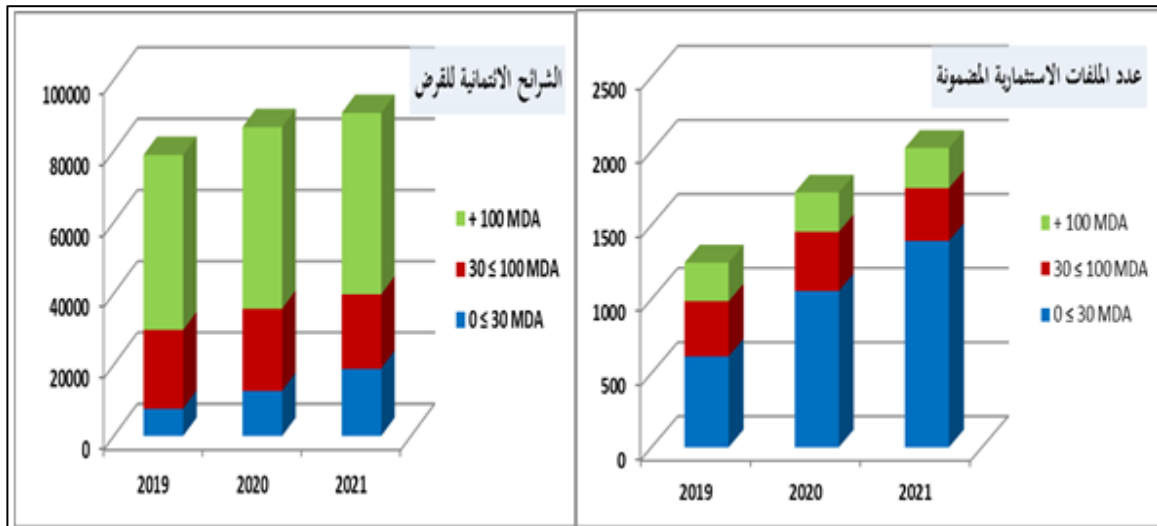
الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الائتمان المصرفي وتدابير دعم الاقلاع في الجزائر

-كوفيد 19-، وأنها أقل مرونة من الشريحة الأولى لذلك تأثر حجم القروض في هذه الشريحة من 28% من الاجمالي سنة 2019 الى 26% سنة 2020 والى 23% سنة 2021 على عكس الشريحة الاولى.

-شهدت الشريحة الائتمانية الثالثة نفس التراجع بفعل الأزمة الصحية حيث تراجعت الى 56% من اجمالي القروض سنة 2021 بعدما كانت 58% سنة 2020 و62% سنة 2019، حيث تمثل هذه الشريحة الاعلى من حيث المبالغ بالرغم من قلة الجانب المادي وذلك لارتفاع سقوف الائتمان.

من خلال ما سبق، وعن آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتي تفيد بأن 99.08% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتكون من مؤسسات صغيرة جدًا وهو سوق مهم جدًا يحتوي على العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للحصول على الائتمان البنكي الاستثماري وبالتالي فإن نظام ضمان CGCs-pme. من شأنه إدخال منتج جديد (ضمان تفويض للمؤسسات المصغرة والصغيرة جدا أن يؤدي إلى تحسين أداء البنوك والمؤسسات المالية على المستوى المحلي، وزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الانتاج والوظائف والقضاء على الفقر.

الشكل رقم(28): ضمانات CGCI-PME حسب الشريحة الائتمانية للسنوات 2019-2020-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على: وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، تاريخ النشر:

مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

المطلب الثاني: قروض الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -FGAR-

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والذي انطلق في النشاط بصورة فعلية في 14 مارس 2004.

أولاً: أهداف الصندوق ومعايير التغطية:

الغاية من ضمان القروض تسهيل الحصول على التسهيلات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل على ادارة المخاطر الائتمانية بشكل غير مباشر وعن طريق طرف ثالث متمثل في الصندوق ، ومن أجل مشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل هذه المؤسسات من خلال منح الضمان مكان المؤسسات التي تقتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.. كما أن صندوق ضمان القروض « FGAR » يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من احراز مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة، و تتمثل إرادة صندوق ضمان القروض في المشاركة ببرامج متناسقة، بالتوافق مع مختلف هيئات دعم الاستثمار وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، و في هذا الإطار فإنه وبالتنسيق مع برنامج الاتحاد الأوروبي "لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكّن من تقديم عرض متميز يتمثل في الضمان المالي المشترك « FGAR/EDPME » موجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل، حيث تمثل البنوك العمومية والخاصة الفاعلين الأساسيين في تمويل الاقتصاد وشركاء فيما بينهم في ادارة المخاطرة، وهذه العلاقة والعمل المشترك يرتكزان أساسا على ثقة متبادلة واحترافية نموذجية وشفافية في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، حيث يوضح الجدول التالي أهم المعايير لتغطية الضمان في كلا البرنامجين ما يلي:

¹ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الزيارة : 2023/06/30، متاح على الموقع:

<https://www.fgar.dz/portal/ar>

الجدول رقم(19): معايير الضمان المالي المشترك « FGAR/EDPME »

معايير الأهلية	قروض الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -FGAR-
المؤسسات المؤهلة	<p>إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو خدمة غير موجودة في الجزائر. • المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة • المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات ورفع الصادرات. • المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية المحلية. • المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها. • المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة. • المشاريع التي تنشأ في مناطق ذات بطالة كبيرة. • المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة
التغطية	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض • تصل نسبة الضمان الى 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة. • المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار • تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا تكلفة المشروع، المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات
معايير الأهلية	ضمان القروض/ برنامج الاتحاد الأوروبي "MEDA"
المؤسسات المؤهلة	<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل • المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال

<p>برامج وزارة الصناعة و المناجم</p> <ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل 	
<ul style="list-style-type: none"> • مبلغ الضمان يغطي 60 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة على أن لا يتجاوز 250 مليون • المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار « Leasing » 	<p>التغطية</p>

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على: وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 ، تاريخ النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

ثانيا: أهمية ضمان الائتمان في توسيع دائرة التمويل

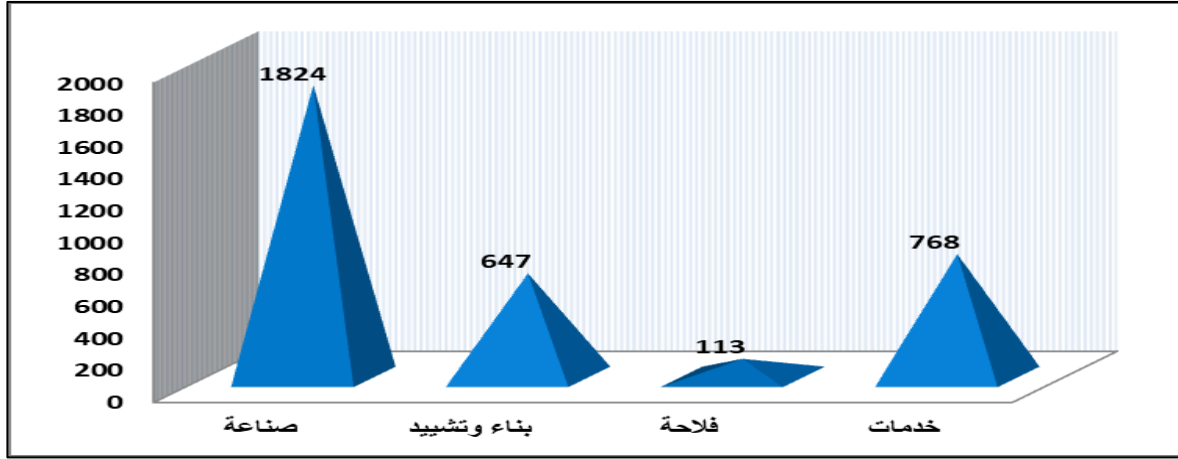
منذ 14 مارس 2004، أنشأت الدولة صندوق " FGAR " بهدف تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قروض الاستثمار، من خلال تسهيل الحصول على التمويل¹، بتقديم ضمانات لتغطية القروض الممنوحة من قبل البنوك و التي يكون غرضها اما تمويل : خلق اعمال جديدة، تجديد المعدات، توسيع أو تطوير النشاط، خاصة القطاعات الواعدة والريادية والتي تعمل على خلق تنمية اقتصادية نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في نمو الناتج الوطني، فبالنسبة للجزائر ساهم الصندوق منذ 2004 بعقد اتفاقيات ضمان مع مجموعة البنوك المشاركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بين خلق مشاريع جديدة ودين توسعة للمشاريع القائمة كما يبيّنه الشكل التالي:

الشكل رقم(29): حصيلة اجمالية لتوزيع المشاريع المضمونة حسب النشاط الاقتصادي

—منذ 2004 الى 2021—

¹ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع:

<https://www.fgar.dz/portal/ar>



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، تاريخ النشر: مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2004 الى 2021 التي تنشط في القطاع الصناعي بشكل رئيسي من ضمان صندوق " FGAR " حيث وفي وضعية اجمالية للفترة المذكورة تم ضمان 1824 مشروعا استثماريا ، لا سيما فرع الصناعات الغذائية الذي يبلغ 562 مشروعا في الاجمالي ، مدعوما بقطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك و الذي بلغ إجماليه 383 مشروعا¹، وفي المركز الثاني تم تمويل قطاع الخدمات بمجموع 768 مشروعا، يليه قطاع البناء بـ 647 مشروعا ثم الفلاحة والصيد بـ 113 مشروعا، حيث سجّل قطاع البناء خلال السنوات الاخيرة وخاصة 2021 تراجعا حادا بسبب الأزمة التي يعيشها القطاع من ركود سوق العقارات ارتفاع أسعار مواد البناء ، سياسة التقشف في انجاز مشاريع البنية التحتية هذا ما سبّب في تراجع المشتريات العمومية من جهة، و تبعات الأزمة الصحية كوفيد 19 من جهة أخرى، ولكن عموما فقد تطورت وزاد عدد المشاريع بالقطاعات الأخرى ، وبذلك يلاحظ أهمية هذا النظام في تطور و اتساع النسيج الاقتصادي وبفضل تسهيل ولوج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى فرص الائتمان من خلال تغطية الضمانات التي تعجز عن تقديمها للبنوك مقابل التمويل اللازم لإقامة المشاريع وتوسيعها ، حيث يبيّن الجدول التالي ضمانات القروض الممنوحة للقطاعات خلال سنة 2021 حسب حالة وطبيعة النشاط كما يلي:

¹ وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، تاريخ النشر: مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

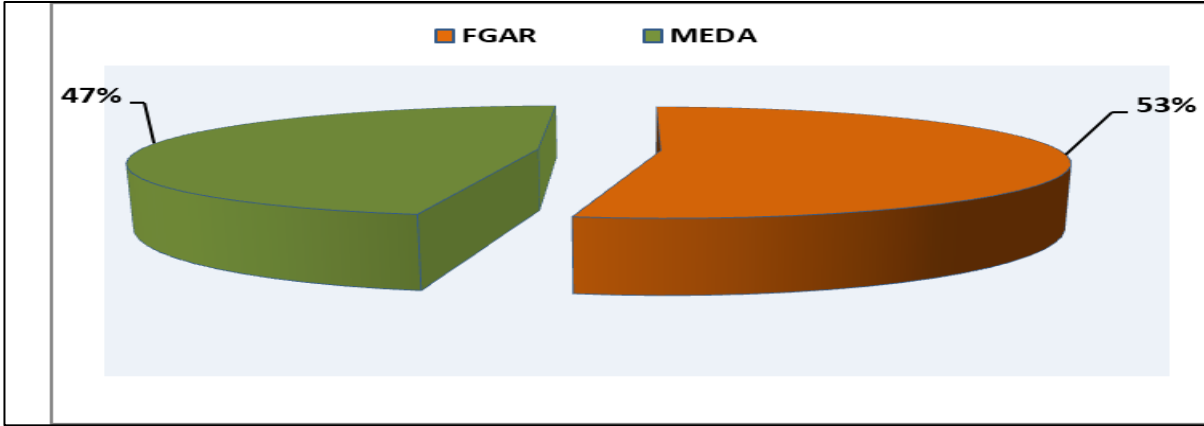
الجدول رقم(20): ضمانات القروض حسب حالة النشاط خلال سنة 2021

الضمانات والتكلفة الاجمالية	حالة الانشاء والتأسيس	حالة التوسع و الامتداد
عدد الضمانات الممنوحة	167	122
التكلفة الاجمالية للمشاريع	29297	25112
مبلغ الاعتمادات المطلوبة	18862	18198
مبلغ الاعتمادات الممنوحة	7073	8991
متوسط معدل التغطية-%	%37	%49
عدد الوظائف المستحدثة	3807	3685

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، تاريخ النشر: مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>

و الملاحظ من الجدول أنه بفضل التحفيزات والبرامج الحكومية المتكاملة الداعمة للاستثمار(الاطار التشريعي والمؤسساتي وأنظمة التحفيز) فإنّ محفظة الضمانات خلال هذه السنة قد غطت مشاريع في حالة الإنشاء والتأسيس أكثر من تلك في حالة التوسع و الامتداد من حيث العدد، ويظهر متوسط معدل التغطية 37% للإنشاء مقارنة بـ 49% للتوسع، بينما بلغت التكلفة الاجمالية للمشاريع حالة الانشاء أكبر من التوسع وذلك لارتفاع تكاليف الانجاز وقيام المشروع والذي يتطلب مبالغ كبيرة لانطلاقه، كما يلاحظ استحداث لمناصب شغل أكبر في من حالة التوسع، حيث يتشارك كل من صندوق ضمان "FGAR" مع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي "MEDA" في تغطية ضمانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة التغطية لكل منهما على التوالي: 53% و 47% بتكلفة مالية قدرت بأكثر من 62 مليار دج و 55 مليار دج كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(30) : نسبة التغطية FGAR/MEDA ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 ، تاريخ النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: www.industrie.gov.dz

حيث يلاحظ من الشكل أعلاه مشاركة برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " MEDA" بنسبة مساهمة ضمان معتبرة مقارنة بالسنوات الماضية وهذا من خلال الضمان المالي المشترك FGAR/EDPME " موجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل .

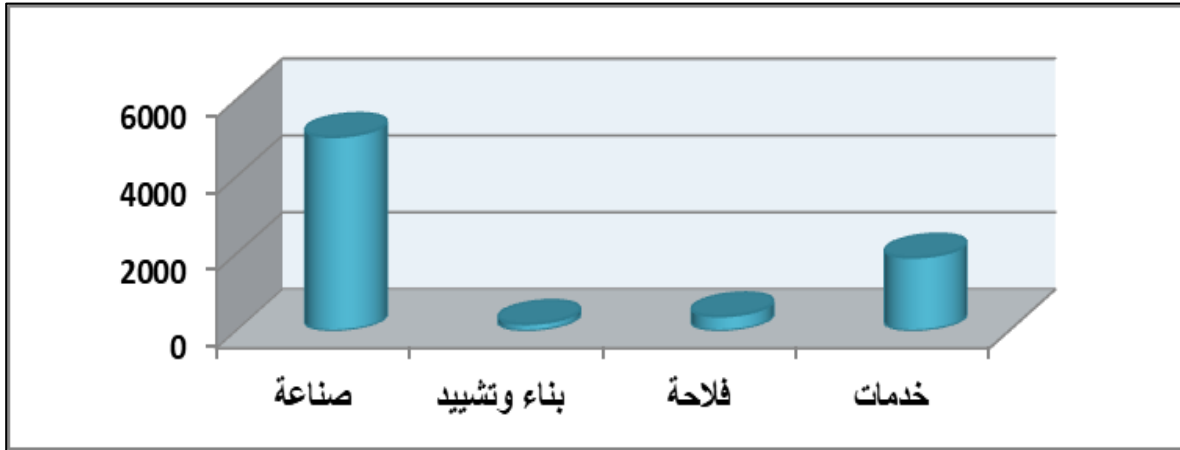
ثالثا: أهمية التمويل في استحداث مناصب الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم وأكبر مكوّن للنسيج الاقتصادي حيث تمثل نحو 90 % من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، ، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل¹ لذلك فهي آلية بديلة وهامة تساعد في امتصاص البطالة، حيث تفتح المجال أمام العديد من طالبي العمل خاصة شريحة الأفراد الذين لم يتلقوا التدريب و التكوين المناسبين ، كما أنها تعمل على استقرار الأشخاص في تجمعاتهم السكنية وفي المناطق الجغرافية ذات نسبة بطالة عالية ، لذلك فإنّ الدولة الجزائرية قامت بصياغة قوانين وتشريعات تصب في هذا المنحى لتشجيع انشاء الاستثمارات وتوسيعها بدعمها بهياكل وأجهزة مؤسساتية تعمل على مرافقة هذه المؤسسات و متابعة مشاريعها الاستثمارية لا سيما توفير التمويل اللازم للاستثمار عن طريق برامج وخطط تسمح بولوجها الى الخدمات المالية واشتمالها من طرف البنوك واستفادتها

¹ برنو نور الهدى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ النشر: 2016/12/8، تاريخ الزيارة: 2023/07/16، متاح على الموقع: <https://democraticac.de/?p=40830>

من خدمة الاقراض ، لذلك فإن تمويل هذه المؤسسات يساهم في منع نزوح الأفراد الى المدن والتجمعات الصناعية الكبيرة بحثا عن فرص أفضل للعمل ، كما أنها لها القدرة على توفير الوظائف الجديدة للعمال الذين يمتلكون مؤهلات خاصة بهم و مؤهلات علمية أدنى و لا يجدون احتياجاتهم في المؤسسات الكبرى التي تتطلب مؤهلات ومستويات علمية أعلى، كما أنه في العادة أجورها أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى ، لذلك تركّز الدولة على توسيع ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالاستثمارات وخلق مناصب الشغل، فتبعا لإحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ عدد المشروعات المستفيدة خلال السنة المالية 2021 من ضمان "FGAR" 289 مشروعا استثماريا، بإمكانية خلق فرص عمل تبلغ 7492 منصب شغل، أي في المتوسط 26 منصب شغل لكل مشروع، مع متوسط مبلغ استثمار قدره 7.23 مليون دج لكل منصب شغل ومتوسط ضمان 2.14 مليون دج لكل منصب وظيفي تم استحداثه ، ويوضح الشكل التالي توزيع فرص العمل المراد خلقها حسب قطاع النشاط كما يلي:

الشكل رقم(31): توزيع فرص العمل الممكنة للمشاريع المضمونة حسب قطاع النشاط لسنة 2021



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 ، تاريخ النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: www.industrie.gov.dz

الملاحظ أنه هذه القطاعات تستقطب من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا أيدي عاملة بسيطة قادرة على تعظيم أوجه التكامل والتشابك بين المشاريع القطاعية، خاصة عند زيادة حالات الانشاء والتأسيس وتباين الأنشطة حتى يكون هناك خلق فرص عمل جديدة ومستدامة باستخدام المؤسسة واستغلال للطاقات الحيوية والإمكانات المادية، حيث سجلت المشاريع في حالة الانشاء لسنة 2021 تعداد 3807 منصب شغل وهو أكبر من عدد الوظائف في المشاريع في حالة التوسع والتي قدرّت بـ3685 منصب عمل، كما يمثل الأشخاص

المعنويين (مؤسسات) نسبة 56.01% بينما يساهم أصحاب المهن الحرة والأنشطة الحرفية بنسبة 43.97%¹ وهو ما أدى الى زيادة الشعب الصناعية خاصة في مجال الصناعة الغذائية والأجبان، صناعة النسيج، الجلود والأحذية والصناعة الصيدلانية والتجميل..

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM

جهاز القرض المصغر هو صندوق للضمان المشترك في منح القروض والذي يعتبر كوسيط ضامن بالنسبة للمقاول والبنك أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وذلك لتغطية مخاطر استرداد اموال البنوك الممنوحة في حالة عدم قدرة المقاول على إحترام التزاماتهم لأي ظرف، و يشبه هذا الصندوق " بنك غرامين" في بنغلاديش حيث يلزم كل مقاول الانخراط فيه من أجل ضمان تمويل مشروعه مرة أخرى، حيث يدفع " قسط الانخراط" دفع سنوي مقدر بـ 0.5% وكذا نفس النسبة للبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة، تضم قائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من الضمان جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من: صناعة(غذائية، نسيجية، جلدية وخشبية..)، فلاحه(إنتاج اللحوم و الحليب، تربية المواشي، فلاحه الأرض، إنتاج البذور...)، الصناعة التقليدية(النسيج و الزرابي التقليدية، الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، النقش على الخشب...)، الخدمات(الإعلام الآلي، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات، الصحة...)، البناء و الأشغال العمومية(أشغال البناء، الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...،) حيث تستهدف هذه السياسة لتغطية القروض المصغرة لجميع فئات المجتمع ممن ليس لديهم مؤهل علمي أو منصب عمل ويسعون لتجسيد أفكارهم في مشاريع استثمارية تدر مداخيل عليهم وتمنع الفقر عنهم انطلاقا من مبدأ "الائتكال على الذات" كما جاء في كتاب مالك بن نبي "المسلم في عالم الاقتصاد"، لذلك ترافقهم الدولة بمنح خدمات مالية وأخرى فنية تدعم أهداف الوكالة.

أولاً: أهداف و مهام الوكالة

أنشئت هذه الوكالة لضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك لأصحاب المشاريع ، حيث تغطي المبالغ المستحقة من أصل الدين و الفوائد في حالة عدم التسديد والتي تتجاوز 85%، وبذلك فهو: " يضمن

¹ ورتي شهرة، بن صغير فاطمة الزهراء، "أسنة الاقتصاد" شرط تنموي في تنظير مالك بن نبي ومدى فعاليتها في تنمية اقتصاد الجزائر"، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام: 04-05 فيفري 2023 بعنوان "دراسة استشرافية لتنمية الاقتصاد الجزائري على أسس الفكر الاقتصادي لمالك بن نبي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023، ص 26-40.

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية¹، كما تتمثل مهامه وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في تسيير جهاز القرض المصغر من دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما ما يتعلق بتمويل مشاريعهم، مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة والشركاء الماليين للبرنامج لتنفيذ مخطط التمويل، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في²:

- تشجيع العمل الحر والاتكال على الذات واستغلال المؤهلات الحرفية والمهنية لمكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية.
- تنمية روح المقاوالتية، والتنمية الفردية للأشخاص لتحقيق الادماج الاجتماعي.
- رفع الوعي بين سكان الريف في تهمين منتجاتهم الاقتصادية والثقافية المؤلدة للمداخيل والعمالة.
- تكون حاملي المشاريع والمستفيدين في مجال تقنيات التمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

ثانيا: التمويل الثلاثي وضمان القروض البنكية

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ANGEM - في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة للمستفيدين و التي لا تتجاوز 100.000 دج، و قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، بصيغة التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقال) ، حيث تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع:

¹ المرسوم الرئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر، المادة"09"منه.

² وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الزيارة: 2023/07/23، متاح

على الموقع: <https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires>

الجدول رقم(21) : صيغ تمويل مشاريع-ANGEM -

نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البكي	المساهمة الشخصية	صف المقاول	قيمة المشروع
-	% 100	-	% 0	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	لا تتجاوز 100 000 دج
-	% 100	-	% 0	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	لا تتجاوز 250 000 دج
-	% 29	% 70	% 1	كل الأصناف	لا تتجاوز 1 000 000 دج

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الزيارة: 2023/07/23، متاح على الموقع:

[/https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires](https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires)

بحسب الاتفاقيات فإنّ البنك يعطي مدة تسديد القرض (70% من المبلغ المطلوب) (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات ، حيث ارتفعت مبالغ التمويل من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011، وبناء على معطيات وزارة الصناعة فقد تم تمويل 957056 مشروع مصغر وذلك منذ 2005 الى سنة 2021 والتي عملت على خلق 1400059 منصب عمل ، حيث يوضح الشكل التالي عمليات التمويل حسب نمط وصيغة التمويل كما يلي:

الجدول رقم (22): القروض الممنوحة حسب نوع التمويل منذ 2005 إلى 2021(وضعية تراكمية)

النسبة %	عدد الوظائف	النسبة %	عدد المشاريع	نوع التمويل
%89.57	1.254.112	%90.10	865.328	تمويل ثنائي (وكالة-مقاول)
% 10.43	145.947	%9.90	94.728	تمويل ثلاثي(وكالة - مقاول - بنك)
%100	1.400.059	%100	957.056	المجموع

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الائتمان المصرفي وتدابير دعم الاقلاع في الجزائر

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 تاريخ النشر : مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: www.industrie.gov.dz

-من خلال معطيات الجدول أعلاه ، فإن صيغة الضمان -ANGEM- الموجهة للفئات المهنية والحرفية أكثر وبشكل فردي قد بلغ تمويل 862328 مشروع شراء المواد الأولية بشكل تراكمي منذ 2005 الى سنة 2021 نسبة 90.10% حيث تم خلق 1254112 منصب شغل وهذا راجع لقلّة تكلفة المشروع الذي لا يستدعي قروض بنكية كبيرة وكذا لضآلة المبلغ المطلوب وقدرة المستفيد على تسديده ، لذلك كل ما يحتاجه هذا النوع من التمويل (الثنائي) مهارة واردة فردية للمستفيد في خلق مصدر عيشه ومورد رزق يمنعه من الفقر وبالتالي الاتكال على الذات في خلق مشروع اقتصادي يساهم به في توسيع النسيج الاقتصادي وتقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة للأنشطة الحرفية والتقليدية، بينما حققت صيغة التمويل الثلاثي ما نسبته 9.9% أي ما يقابل 94.728 مشروع حيث تم استحداث 145.947 منصب عمل من خلال ضمان الصندوق للمبالغ والاعتمادات الممنوحة،

-لذلك نستنتج أنّ انخراط المستفيدين من القرض المصغّر من طرف -ANGEM- في صندوق الضمان و كذا البنوك و المؤسسات المالية بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق يسمح بتعزيز رأسمال الصندوق وتوسيع الضمانات لعمليات الاقراض بمختلف الصيغ التمويلية، والملاحظ أنّ الزام مثل هذه الاشتراكات هو بمثابة مدخرات لدى الصندوق يستعملها في عمليات الضمان ووسيلة لتعبئة المدخرات لديه بدل البنك وآلية لإدارة مخاطر القروض الممنوحة وبدون فوائد وهوما يخدم الوازع الديني ، كذلك تعبئ هذه الاشتراكات بدل اكتنازها وبالتالي زيادة السيولة في الاقتصاد وتوظيفها في مشاريع مؤلدة للقيمة ، وهو ما تم الاستفادة منه من خلال تجربة بنغلاديش على غرار باقي دول العالم.

ثالثا: التمويل القطاعي ودوره في نمو الاستثمارات

إضافة الى القروض وضمان القروض البنكية تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين ، والهدف منها الدعم بكل الوسائل إلى أقصى حد ممكن لضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية ونجاحها وكذا توسيعها ونموها ، لذلك يلاحظ في الجدول التالي استفادة المشاريع الصغيرة جدا من قروض الوكالة بحسب طبيعة الانشطة والتي تمارس بشكل فردي أكثر ، كما أنّ المعطيات تؤكد على أنّ هذه القروض تكون مطلوبة أكثر من العنصر النسوي مقارنة بالرجال وذلك لمزاولة النشاطات الصغيرة والحرفية والتقليدية من قبل الاناث أكثر والتي لا تتطلب مقرات عمل مستقلة بل لاستطاعة المرأة مزاولتها من البيت

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في معاملات الائتمان المصرفي وتدابير دعم الاقلاع في الجزائر

وتحقيق أرباح تستطيع من خلاله التوسع والاندماج في الاقتصاد أكثر، حيث توزع حصيلة المشاريع المستفيدة من قروض الوكالة على مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ 2005 الى 2021 بشكل تراكمي كما يلي:

الجدول رقم(23): توزيع القروض المصغرة على الأنشطة الاقتصادية منذ 2005-2021(وضعية اجمالية)

النسبة %	مبلغ التمويل	عدد المشاريع	قطاع النشاط
13.52%	9.063.169.357	129405	الزراعة
39.58%	19.561.102.405	378891	الاشغال العمومية الصناعية
8.83%	7.591.104.080	84462	البناء و التشييد
19.78%	17.775.707.023	189270	الخدمات
17.62%	10.136.615.285	168624	الحرف التقليدية
0.57%	1.367.615.285	5435	التجارة
0.10%	135.631.739	969	الصيد
100%	630.751.806	957.05665	المجموع
توزيع القروض حسب الجنس			
63.43%	/	607.083	نساء
36.57%	/	349.973	رجال

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40 ، تاريخ النشر :

مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: www.industrie.gov.dz

من خلال أرقام الجدول أعلاه فإنّ الصناعات الصغيرة جدًا والخدمات والصناعات التقليدية والحرفية وكذا الزراعة هي أكثر القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة بنسبة 91% تقريبا من اجمالي القروض، حيث استفادت الاشغال العمومية الصناعية والتي تعني أصحاب المهن الحرة الذين يزاولون مهنة التجارة، الترخيص ، الكهرباء، أشغال الري....الخ من الجزء الأكبر من القروض الممنوحة بنسبة 39.58% وهو ما يؤكد اندماج هذه الفئة الى عالم الشغل والانتاج في الاقتصاد حيث تلبى هذه المهن حاجات الشركات الكبرى لمثل هذه السلع

والخدمات وبالتالي سد الفجوة بينهما، كما أنّ الخدمات تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 19.78% و الحرف التقليدية بنسبة 17.62% ثم الزراعة بنسبة 13.52%، والملاحظ أنّ استفادة المرأة من هذه القروض أكبر من الرجل حيث سجّلت 63.43% من الاجمالي بينما العنصر الرجالي 36.57% وذلك يرجع لسياسات الدعم والتشجيع من أجل اشتمال المرأة ماليا وولوجها لعالم الشغل على أن تكون عنصر فاعل في الاقتصاد الجزائري بتمكينها من ممارسة نشاطاتها الانتاجية من بيتها.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق الى عرض وتحليل أهم التجارب الدولية التي أحدثت ثورة حقيقية في معاملات الائتمان المصرفي من خلال بنك جرامين ببنغلاديش والذي جعل من الفقراء أصحاب للمشاريع ومصادر دخول لغيرهم، حيث اعتبرت التجربة البنغلادشية من أهم التجارب التي أعطت للعالم والدول النامية النفطية دروسا في كيفية توسيع دائرة الائتمان واشتمال الفئات الفقيرة والمحرومة من معاملات التمويل المصرفي بالرغم من انعدام جدارتهم الائتمانية وتحويلهم الى فئات منتجة تدعم الاقتصاد الوطني، كما أنّ عرض تجربة اليابان في ضمان القروض الممنوحة كآلية تمويلية لتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شجّع على زيادة الاستثمارات وريادة الاعمال بالرغم من الأزمات التي عرفتها اليابان، والذي أدّى الى ارتفاع كبير في حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي استطاعت تخفيض نسبة البطالة لديها بتوفير أكبر لمناصب الشغل، وبالتالي زيادة انتاجها في جميع الحقول والقطاعات الهامة حيث كانت سببا في زيادة ونمو متوسط الناتج المحلي الاجمالي لليابان في السنوات الأخيرة.

- وعلى غرار التجربة الجزائرية فقد تواصل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد سنة ، وذلك نتيجة للدروس المستخلصة من نجاح تجارب العديد من الدول في كيفية توسيع دائرة الائتمان المصرفي واشتمال هذا النوع من المؤسسات واستفادتها من عمليات الاقراض التي تدعم الاقتصاد ، حيث لم يكن فقدان الجدارة الائتمانية حاجزا أمام استثمارات أكبر جزء من النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك بفضل تدخل الدولة في ضمان جزء أوكل القروض الممنوحة من طرف هياكل ضمان الائتمان التي أقرتها الحكومة الجزائرية في قوانين الاستثمار الداعمة للأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم، والتي أظهرت قدرة هذه المؤسسات على التوسع والانتشار في جميع القطاعات الاقتصادية والمناطق الاقليمية ، و اسهاماتها السنوية الكبيرة في خلق عدد كبير من فرص العمل وتوليد دخول لشريحة واسعة من الأسر والأفراد ، حيث سمح ذلك تحريك عجلة الانتاج وتنويعه خاصة خلال أزمة النفط وكورونا ، الأمر الذي أدّى الى تعزيز نمو الصادرات .

الفصل الرابع

دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي

على الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي باستخدام طريقة المربعات

الصغرى 2SLS

تمهيد:

إستنادا على ما جاء في الاطار النظري والاطار التحليلي لمنهجية الدراسة فإن هذا الفصل يقوم على تقدير المعادلات الإحصائية للنماذج القياسية التي تم تحديدها ، حيث يهدف إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات ، حيث تم الاعتماد على المتغيرات المستقلة لتقدير دالة الائتمان المصرفي (BC) في المرحلة الأولى : اجمالي الودائع (TDPS)، سعر الفائدة على الاقراض (RI)، الناتج المحلي الاجمالي (الدخل)(GDP)، و المتغيرات المستقلة لبناء نموذج دالة الانتاج خارج المحروقات(GDP) في المرحلة الثانية : تراكم رأس المال في القطاعات المنتجة (K)، العمالة في القطاعات المنتجة خارج المحروقات(L) والائتمان المصرفي المقدر(BC)، وذلك باستخدام بيانات إحصائية سنوية لمتغيرات النماذج حيث تغطي الفترة 2000 الى 2021 (فترة الدراسة) ،ثم التطرق الى معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات من خلال جدول مصفوفة الارتباط الخطي حيث يعتبر جزءا أساسيا قبل عرض نتائج النموذج القياسي ،لذلك قبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي الخاص بدالة الائتمان المصرفي و دالة الإنتاج، لا بد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وبتطبيق اختبار ديكي - فولر (DF) وديكي - فوار الموسع (ADF) على المستوى الأول Level بقاطع (C) واتجاه زمني Trend، جاءت النتائج أنّ جميع البيانات مستقرة على الفرق الأول و أنّ المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I ، كما أنّ النماذج المقدرّة ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، وعليه تمّ اختيار تقدير معادلات النموذج الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين 2SLS على شكل نظام " System"، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تقدير المعادلة الأولى في الحصول على القيمة المقدرّة للائتمان المصرفي (\hat{BC}) وكذلك أخذ بواقي الانحدار Residuals، لتعويض هذه القيمة المقدرّة للائتمان (\hat{BC}) في المرحلة الثانية في المعادلة الهيكلية الثانية (دالة الإنتاج خارج المحروقات(GDP))، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

⊖ **المبحث الأول:** التحليل الوصفي لبيانات الدراسة و استقراريه السلاسل الزمنية

⊖ **المبحث الثاني:** نتائج تقدير نماذج الدراسة القياسية

⊖ **المبحث الثالث:** تقدير و تفسير النماذج للمعادلات الآتية باستخدام طريقة " 2SLS "

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
 باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة و إستقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

للحصول على مقارنات موجزة للبيانات الكمية أو لمتغيرات القياس الكمي الموزعة بشكل طبيعي يجب إجراء التحليل الوصفي "Descriptive Analysis" والتعرف بسهولة على الحالات غير العادية عبر هذه المتغيرات¹، لذلك يعرض الجدول الوصفي أدناه معلومات مهمة حول متغيرات الدراسة بعد تحويلها إلى اللوغاريتم:

الجدول رقم (24) : الإحصائيات الوصفية لمتغيرات البحث خلال فترة الدراسة

(بعد التحويل اللوغارتمي)

	LBC	LGDP	LK	LL	LRI	LTDPS
Mean	28.91	29.56	28.88	16.12	2.10	29.37
Maximum	30.05	30.38	29.74	16.70	2.30	30.22
Minimum	27.62	28.48	27.47	15.64	2.08	28.00
Std. Dev.	0.82	0.67	0.78	0.23	0.06	0.67
Skewness	-0.06	-0.28	-0.52	0.20	2.66	-0.57
Kurtosis	1.61	1.59	1.78	3.70	8.62	2.09
Jarque-Bera	1.79	2.12	2.35	0.60	54.95	1.95
Probability	0.41	0.35	0.31	0.74	0.00	0.38

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

بشرح بسيط للأعمدة في الجدول وما تعنيه القيم المعروضة:

✓ **Mean (المتوسط):** هذه هي قيم المتوسط لكل متغير بعد تحويله إلى اللوغاريتم. يُمثل المتوسط المعدل

العام للبيانات، على سبيل المثال، المتوسط المعدل لـ LBC هو 28.91.

✓ **Maximum (القيمة القصوى):** هذه هي أعلى قيمة لكل متغير، حيث يعرض أقصى قيمة محققة من بين

جميع البيانات، على سبيل المثال، أعلى قيمة لـ LGDP هي 30.38.

¹ مصطفى عبيد ، " كتاب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج "SPSS ، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، إسطنبول، تركيا،

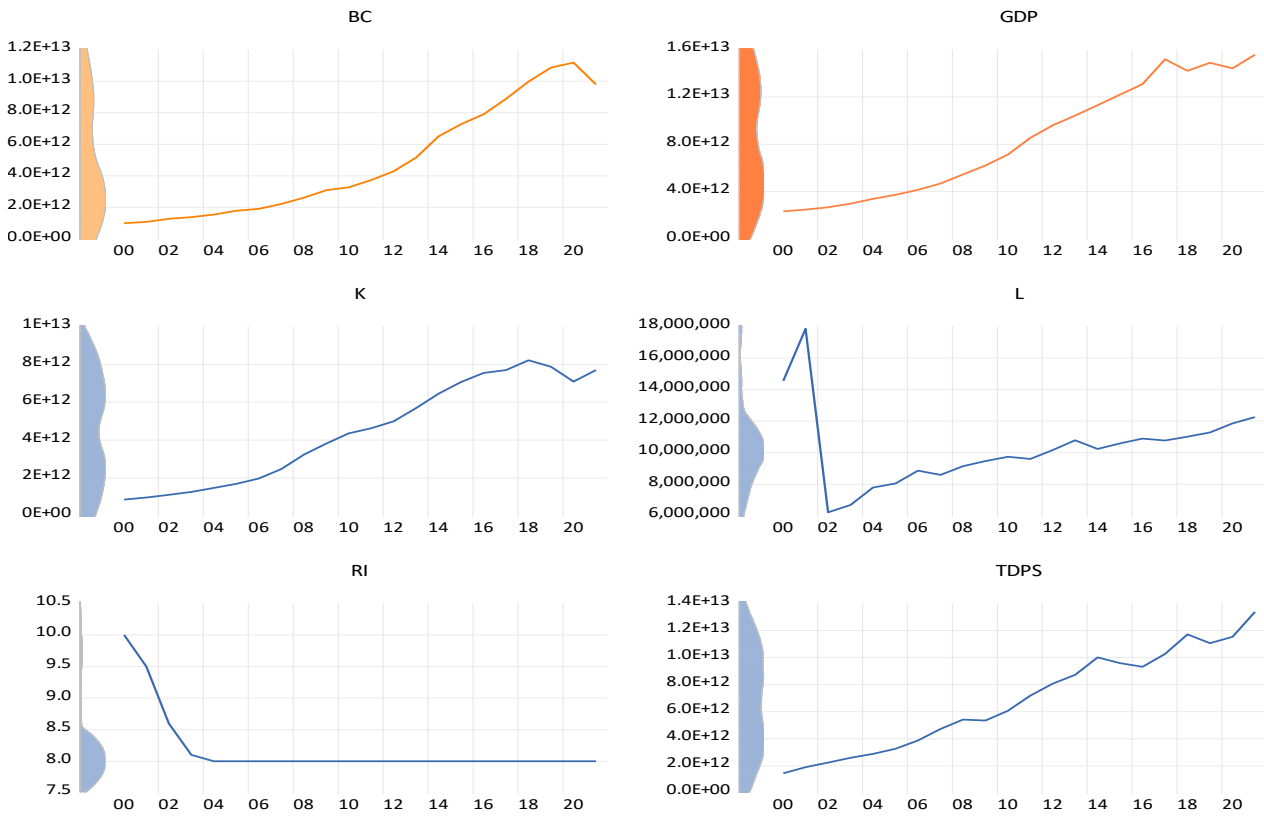
تاريخ الزيارة: 2023/08/25، متاح على الموقع: <https://www.mdrscntr.com/>

- ✓ **Minimum (القيمة الدنيا):** هذه هي أدنى قيمة لكل متغير، حيث يعرض أدنى قيمة محققة من بين جميع البيانات. على سبيل المثال، أدنى قيمة لـ LBC هي 27.62
- ✓ **Std. Dev. (الانحراف المعياري):** يُمثل هذا قياس انتشار البيانات حول المتوسط كلما زاد الانحراف المعياري، زاد تشتت البيانات. على سبيل المثال، الانحراف المعياري لـ LK هو 0.78
- ✓ **Skewness (انحراف الاستدارة):** يقيس مدى انحراف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي. قيم موجبة تشير إلى انحراف الاستدارة إلى اليمين، بينما قيم سلبية تشير إلى انحراف الاستدارة إلى اليسار. على سبيل المثال، انحراف الاستدارة لـ LRI هو 2.66 (موجب)، مما يشير إلى توزيع غير طبيعي
- ✓ **Kurtosis:** يقيس مدى توزيع البيانات بالقمة والذروة. قيم مرتفعة تشير إلى توزيع ذو قمة حادة، بينما قيم منخفضة تشير إلى توزيع أكثر انتشارًا. على سبيل المثال، الكرتوز لـ LRI هو 8.62، مما يشير إلى وجود توزيع ذو قمة حادة.
- ✓ **Jarque-Bera:** هذا هو اختبار إحصائي لفرضية التوزيع الطبيعي للبيانات. يتم استخدام قيمة اختبار Jarque-Bera مع الاحتمالية المقابلة (Probability) لتقدير مدى تقارب التوزيع الاحتمالي للبيانات مع التوزيع الطبيعي. قيم أعلى من قيمة اختبار معينة قد تشير إلى عدم انطباق على التوزيع الطبيعي
- ✓ **Probability (الاحتمالية):** يشير إلى احتمالية أن تحدث الاختبارات Jarque-Bera بناءً على توزيع القيم المعطاة. عندما تكون هذه الاحتمالية منخفضة جدًا (أقل من مستوى الاهتمام، مثل 0.05)، قد يكون هذا دليلًا على أن التوزيع غير مشابه للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(32): تطور لقيم متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2021

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

تمثل المنحنيات البيانية في الشكل أعلاه ديناميكية قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2021)، حيث نلاحظ ديناميكية متقاربة ومتشابهة نسبيا بشكل عام خلال فترة الدراسة لكل من: الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (GDP)، مستويات الائتمان المصرفي (BC)، مستويات رأس المال (K) وكذا مستويات اجمالي الودائع (TDPS)، وهي نفس الديناميكية خلال فترة كورونا، حيث أثرت سلبا على أنشطة القطاعات الاقتصادية وعلى الانتاج الكلي بصفة عامة بسبب الاغلاق الكبير لسلاسل الامداد العالمية مما أدى الى تراجع الدخل الوطني، الودائع الاجمالية التي تأثرت بتراجع ودايع المحروقات ، بينما يلاحظ تراجع مستويات القوة العاملة (L) بين الفترة 2001-2003 وذلك لبروز العمل غير الرسمي والذي اعتبر في تلك الفترة النشاط الأكثر بروزا¹ بعد تشجيع فئة الشباب على قروض الدعم وتشغيل الشباب التي جاءت بها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ) حيث اختارت هذه الفئة العمل الحر غير الرسمي خصوصا الاستفادة من المزايا

¹ محمد صايب ميزات، ترجمة فؤاد نوار، "بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة"، المجلة الجزائرية في

الانترولوجيا و العلوم الاجتماعية، 2012، ص ص 31-50، تاريخ الزيارة: 2023/08/25، متاح على الموقع:

<https://journals.openedition.org/insaniyat/13490>

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

التي جاء بها هذا النظام ، كما يلاحظ تراجع في سعر الفائدة على الاقراض (RI) وذلك لتشجيع الاقراض الى الاقتصاد خصوصا بعد تراجع المداخيل نتيجة ركود سوق النفط و تذبذب المداخيل البترولية في هذه الفترة التي عرفتھا الدول النفطية من بينها الجزائر بسبب الحرب على العراق الأمر الذي أدى الى تخفيض سعر الفائدة على الاقراض من 9.5% سنة 2001 الى 8.1% سنة 2003 واستقر عند 8% منذ 2004 الى غاية 2021¹.

المطلب الثاني: مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

يعكس الجدول رقم (25) درجات الارتباط بين المتغيرات بعد تحويلها إلى اللوغاريتم كما يلي:

الجدول (25): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	LBC	LGDP	LK	LL	LRI	LTDPS
LBC	1					
LGDP	0.990	1				
LK	0.974	0.991	1			
LL	0.275	0.270	0.220	1		
LRI	-0.570	-0.595	-0.648	0.491	1	
LTDPS	0.972	0.986	0.990	0.179	-0.691	1

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

حيث يمكن من خلال الجدول أن نقدم فهماً لكيفية ترابط تلك المتغيرات للدراسة الحالية في الآتي:

- بالنسبة للمتغير التابع "لوغاريتم الائتمان المصرفي" (LBC) مع باقي المتغيرات:

✓ (LBC) مع (LGDP): الارتباط قوي جداً وإيجابي بقيمة 0.990، هذا يشير إلى وجود علاقة قوية جدا

بين لوغاريتم الائتمان المصرفي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

✓ (LBC) مع (LK): الارتباط قوي وإيجابي بقيمة 0.974. يُشير إلى وجود علاقة قوية جدا بين لوغاريتم

مستويات الائتمان المصرفي ولوغاريتم رأس المال.

¹ بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية للسنوات المذكورة متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

✓ (LBC) مع (LL): الارتباط ضعيف وإيجابي بقيمة 0.275 و يشير إلى وجود ترابط ولكنه ضعيف بين لوغاريتم مستويات الائتمان المصرفي ولوغاريتم مستويات العمالة.

✓ (LBC) مع (LRI): الارتباط سلبي بقوة (-0.570) يُشير إلى وجود ارتباط عكسي بين لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض و مستويات الائتمان المصرفي.

✓ (LBC) مع (LTDPS): هناك ارتباط قوي جدا وموجب بقيمة 0.972 للائتمان المصرفي مع متغير إجمالي الودائع الادخارية.

- بالنسبة للمتغير التابع "لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات" (LGDP) مع باقي المتغيرات:

✓ (LGDP) مع (LK): هناك ارتباط قوي جدًا وإيجابي بقيمة 0.991. يشير إلى وجود علاقة قوية جدا بين لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ولوغاريتم مستويات رأس المال.

✓ (LGDP) مع (LL): الارتباط قوي جدًا وإيجابي بقيمة 0.270. يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ولوغاريتم مستويات العمالة.

✓ (LGDP) مع (LRI): الارتباط سلبي بقوة (-0.595) يشير إلى وجود ارتباط عكسي لسعر الفائدة على الاقراض مع لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

✓ (LGDP) مع (LTDPS): الارتباط قوي وإيجابي بقيمة 0.986. يشير إلى وجود علاقة قوية جدا مع لوغاريتم إجمالي الودائع الادخارية.

- بالنسبة للمتغير التابع "لوغاريتم رأس المال (LK) مع باقي المتغيرات:

✓ (LK) مع (LL): الارتباط ضعيف ولكنه إيجابي بقيمة 0.220، يشير إلى وجود ترابط ضعيف بين لوغاريتم مستويات رأس المال ولوغاريتم مستويات العمالة.

✓ (LK) مع (LRI): الارتباط سلبي بقوة (-0.648) يشير إلى وجود ارتباط عكسي قوي بين لوغاريتم مستويات رأس المال.

(LK) مع (LTDPS): الارتباط قوي وإيجابي بقيمة 0.990. وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية جدا بين لوغاريتم مستويات رأس المال ولوغاريتم إجمالي الودائع الادخارية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

- بالنسبة للمتغير التابع " لوغاريتم العمالة (LL) مع باقي المتغيرات:

✓ (LL) مع (LRI): الارتباط إيجابي بقوة 0.491. يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين لوغاريتم مستويات العمالة و سعر الفائدة على الاقراض.

✓ (LL) مع (LTDPS): الارتباط ضعيف و لكنه إيجابي بقيمة 0.179، ويشير إلى وجود ترابط ضعيف بين لوغاريتم مستويات العمالة واجمالي الودائع.

- بالنسبة لارتباط لوغاريتم المتغيرين (LL) و (LTDPS):

✓ (LRI) مع (LTDPS): الارتباط بينهما سلبي بقوة (-0.691)، ويشير إلى وجود ارتباط عكسي قوي بينهما.

المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية

قبل الشروع في النمذجة القياسية لعلاقة الانحدار، قمنا بدراسة الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة اولاً، لأن معظم بيانات السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار Non stationary وان معظم البيانات الاقتصادية تعاني من هذه المشكلة والتي تؤدي إلى عدم دقة نتائج استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير الدوال، لذلك لا بد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج قبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي الخاص بدالة الائتمان المصرفي ودالة الناتج أو الإنتاج، حيث تم استعمال اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) على المستوى الأول Level بقاطع (C) واتجاه زمني Trend والنتائج ملخصة في الملحق رقم (4)، حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، واستقرت جُلّها بعد الفرق الأول، وهو ما يعني تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى (1)I، ماعدا متغير الائتمان المصرفي ومتغير رأس المال كما بيّنه الجدول رقم (26):

جدول رقم (26): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة "ديكي-فولر المطور (ADF)"

اسم المتغيرات	رمز المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		None	Const	Const & Trend	None	Const	Const & Trend

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي للاقتصاد (مليار دج)	LBC	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	LGDP	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(1)
اللوغاريتم الطبيعي لتراكم رأس المال في الاقتصاد المنتج خارج المحروقات (مليار دج)	LK	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)
اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في الاقتصاد المنتج خارج المحروقات (ألف عامل)	LL	I(0)	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)
اللوغاريتم الطبيعي لسعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (%)	LRI **	Dropped	Dropped	Dropped	Dropped	Dropped	Dropped
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع (مليار دج)	LTDPS	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

(**) تم استبعاده من دراسة الاستقرار لأن قيمته كانت كلها متساوية خلال فترة الدراسة (منذ 2004 الى 2021).

المبحث الثاني: نتائج تقدير نماذج الدراسة القياسية

المطلب الأول: نتائج تقدير دالة الائتمان المصرفي

تم تقدير دالة الائتمان المصرفي حسب المنهجية التي سبق توضيحها وذلك على مستوى الاقتصاد ككل

ووفقا للمعادلة التالية:

$$LN\hat{C} = LNB_1 + B_2 LNRI + B_3 LNTDPS + B_4 LNGDP + e_1 \dots \dots \dots (1)$$

و كانت نتائج التقدير الخاصة بدالة الائتمان المصرفي على النحو المبين أدناه في الجدول رقم (27)، حيث تظهر تفاصيل تقديرات المعاملات ومقاييس الأداء للنموذج الذي يستخدم LBC كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى (LRI، LTDPS، LGDP، وثابت C)، حيث يتضح جليا من تقديرات المعاملات أن:

✓ **LRI Coefficients**: تقدير المعامل هو "0.213349" هذا يعني أنه عندما يزيد سعر الفائدة على الإقراض (LRI) بوحدة واحدة (1) ، سيزيد متوسط قيمة الائتمان المصرفي بمقدار 0.213349 وحدة، ولكن هذا التأثير ليس معنويًا إحصائيًا عند مستوى الدلالة 0.05 (الاحتمالية 0.8066). وهذه النتيجة مخالفة عن النظرية الاقتصادية حول تأثير سعر الفائدة على الإقراض في منح الائتمان المصرفي والتي قللت من تأثيره لثباته النسبي طول فترة الدراسة (3%) وتحديده من طرف البنك المركزي منذ 2004.

✓ **LTDPS Coefficients**: تقدير المعامل هو (-0.115496) هذا يعني أنه عندما يزيد LTDPS إجمالي الودائع بوحدة واحدة، فإنّ متوسط قيمة الائتمان المصرفي سينخفض بمقدار 0.115496 وحدة، ولكن هذا التأثير أيضًا غير معنوي إحصائيًا (الاحتمالية 0.7553)، حيث أنّ عدم معنوية (LTDPS) إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية يعزي ذلك إلى ارتفاع القروض إلى القطاع العام لتمويل التنمية بعد تراجع المداخل البترولية وتأثيرها على الخزينة العمومية في العشرة الأولى من فترة الدراسة، كما أنّ الودائع الادخارية لم تكن هي المصدر الوحيد لمنح الائتمان خاصة خلال أزمة كورونا سنتي 2019 و 2020 حيث تجاوزت القروض حجم الودائع لضخ السيولة في الاقتصاد وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية بالقطاعات الانتاجية من خلال الراجح التمويلية للبنك المركزي في إعادة تمويل البنوك لتوسيع الإقراض.

✓ **LGDP Coefficients**: حيث تقدير المعامل هو 1.334307، و هذا يعني أنه عندما يزيد LGDP الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (الناتج غير النفطي) بوحدة واحدة، فإنّ متوسط قيمة الائتمان المصرفي سيزيد بمقدار 1.334307 وحدة، وهذا التأثير معنوي إحصائيًا بشكل كبير جدًا (الاحتمالية 0.0007).

✓ **C (الثابت)**: تقدير المعامل هو (-7.589885) هذا يشير إلى أنّ قيمة الائتمان المصرفي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة صفر، فإنّ التأثير معنوي إحصائيًا عند مستوى الدلالة 0.05 (الاحتمالية 0.0427).

- يلاحظ أنّ معلمة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (GDP) على مستوى الاقتصاد الجزائري قد ثبتت معنويتها وإنّما أخذت الإشارة المتوقعة لها ما عدا سعر الفائدة على الإقراض (RI) وإجمالي الودائع لدى البنوك التجارية (TDEP) ممّا قلل من اعتبار هذه النتيجة، ذلك أنّه لم تكن الودائع الادخارية هي المصدر الرئيسي لإقراض الاقتصاد وتوسيعه خاصة سنة 2019 و 2020 (فترة كورونا) وذلك لإدارة البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة اللازمة حيث تجاوز إجمالي القروض مبالغ الودائع الادخارية .

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
 باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

الجدول رقم (27): نتائج تقدير دالة الائتمان المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRI	0.213349	0.858576	0.248492	0.8066
LTDPS	-0.115496	0.365046	-0.316386	0.7553
LGDP	1.334307	0.325660	4.097238	0.0007
C	-7.589885	3.479806	-2.181123	0.0427
R-squared	0.981435	Mean dependent var		28.91477
Adjusted R-squared	0.978341	S.D. dependent var		0.819686
S.E. of regression	0.120633	Akaike info criterion		-1.229156
Sum squared resid	0.261943	Schwarz criterion		-1.030784
Log likelihood	17.52071	Hannan-Quinn criter.		-1.182425
F-statistic	317.1900	Durbin-Watson stat		0.666318
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

وكما يلاحظ من النتائج السابقة أنّ الاختبارات الإحصائية للمعادلات كانت معنوية وملائمة يدل على ذلك ارتفاع قيمة R^2 (R-squared) التي تعني أن المتغيرات المستقلة فسرت قيمة عالية (0.981435) ممّا تشير إلى أنّ التغيرات في المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة، اجمالي الودائع والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات) تشرح نسبة كبيرة من التغيرات في الائتمان المصرفي في الاقتصاد، كما أنّ قيمة (R^2 المعدل) (Adjusted R-squared) قيمة مرتفعة (0.978341) تشير إلى أن النموذج لديه قدرة جيّدة على التعبير عن العلاقة بين متغيرات النموذج، وهذا ما جعل الانحراف المعياري للتقديرات (S.E. of regression) يشير إلى أنّ تقديرات النموذج مقاربة للواقع بشكل جيد وذلك لقيمه المنخفضة (0.120633).

كما اظهر اختبار F-statistic معنوية مرتفعة للمعادلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتراوحته قيمته (317.1900) ممّا تشير إلى أن النموذج معنوي إحصائيًا ككل، كما أنّ Prob(F-statistic) أظهرت قيمة منخفضة جدًا (0.000000) والتي تدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائيًا.

- ومن خلال (معيار معلومات أكايكي) (Akaike info criterion) فتشير قيمته المنخفضة (-1.229156 إلى أن النموذج قد يكون ملائماً، اضافة الى (معيار شوارتز) (Schwarz criterion) الذي تشير قيمته المنخفضة (-1.030784) إلى أن النموذج قد يكون ملائماً أيضاً بينما تشير الاحتمالية اللوغاريتمية قيمة 17.52071 إلى قوة تفسير النموذج للبيانات، وبشكل عام، يبدو أن النموذج يعطي تفسيراً قوياً للعلاقة بين المتغير التابع (الائتمان المصرفي) LBC والمتغيرات المستقلة الأخرى.

المطلب الثاني: نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (دالة الانتاج)

تم تقدير دالة إنتاج كوب دوجلاس رقم (2) والتي سبق تحديدها في منهجية الدراسة ضمن النموذج القياسي على مستوى الاقتصاد وذلك بعد إدخال الائتمان المصرفي BC المقدر من المعادلة (1) كعامل إنتاج فيها إلى جانب العمل (L) ورأس المال (K) وذلك بهدف قياس أثره على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، حيث تم تقدير دالة الانتاج حسب المنهجية التي سبق توضيحها وذلك على مستوى الاقتصاد وفقاً للمعادلة التالية:

$$LNGDP = LNB_6 + B_7LNL + B_8L NK + B_9LNBC + e_2 \dots \dots \dots (2)$$

حيث كانت نتائج التقدير الخاصة بدالة الانتاج على النحو المبين أدناه في الجدول رقم (28) ، و تظهر تفاصيل تقديرات المعاملات ومقاييس الأداء للنموذج الذي يستخدم LGDP كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى (LK ، LL ، LBC ، وثابت C)، حيث يمكن تفسير المتغيرات المستقلة من تقديرات المعاملات كالاتي:

✓ **(LK) Coefficients**: يمثل معامل التقدير للمتغير رأس المال، حيث قيمة المعامل هي 0.073131 و هذا يعني أنه عندما يزداد متغير LK رأس المال بوحدة واحدة، يُتوقع زيادة بحوالي 0.073131 في قيمة المتغير المعتمد (GDP) بعد التحويل اللوغاريتمي.

✓ **(LL) Coefficients**: يمثل معامل التقدير لمتغير (LL) العمل ، حيث قيمة المعامل هي (-) 0.039791 و هذا يعني أنه عندما يزداد العمل LL بوحدة واحدة، يُتوقع انخفاض بحوالي 0.039791 في قيمة المتغير المعتمد (GDP) بعد التحويل اللوغاريتمي، يدل على عدم معنوية المعلمة احصائياً.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

✓ **LBC Coefficients**: يمثل معامل التقدير للمتغير LBC الائتمان المصرفي حيث قيمة المعامل هي 0.759499، وهذا يشير إلى أنه عندما يزداد المتغير LBC بوحدة واحدة، يُتوقع زيادة بحوالي 0.759499 في قيمة المتغير المعتمد (GDP) بعد التحويل اللوغاريتمي.

✓ **C (الثابت)**: يمثل معامل التقدير للثابت C، حيث قيمة المعامل هي 6.133435 وهذا يعني أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة كلها معدومة (صفر)، يكون هناك قيمة تقديرية متوقعة للمتغير المعتمد (GDP) بعد التحويل اللوغاريتمي تقريباً تساوي 6.133435.

- و قد جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول (5)، حيث يشير اختبار (t) الى معنوية احصائية لكل من رأس المال والائتمان المصرفي عند مستوى معنوية 5% و يبين الأثر الإيجابي كما هو متوقع لكل من رأس المال (K) والائتمان المصرفي المقدر (BC) على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، باستثناء إشارة متغير العمل (L) والتي قدرت (-0.039791)، حيث عدم معنوية المعلمة إحصائياً قلة من اعتبار هذه النتيجة.

الجدول رقم (28) : نتائج تقدير دالة الانتاج (الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.073131	0.022052	3.316365	0.0038
LL	-0.039791	0.011809	-3.369560	0.0034
LBC	0.759499	0.021607	35.15041	0.0000
C	6.133435	0.196820	31.16267	0.0000
R-squared	0.999776	Mean dependent var		29.56497
Adjusted R-squared	0.999739	S.D. dependent var		0.670766
S.E. of regression	0.010838	Akaike info criterion		-6.048508
Sum squared resid	0.002114	Schwarz criterion		-5.850137
Log likelihood	70.53359	Hannan-Quinn criter.		-6.001778
F-statistic	26805.66	Durbin-Watson stat		1.193454
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

انطلاقاً من الجدول فإن قيم الإحصائيات: R^2 و Adjusted R-squared تصف نسبة التباين في المتغير المعتمد (GDP) حيث القيم عالية (0.999776) و (0.999739) والتي تشير الى أنّ النموذج يفسر معظم التباين في البيانات من خلال المتغيرات المستقلة وقدرة النموذج على التعبير عن العلاقة بين متغيراته ، كما أنّ (S.E. of regression) الانحراف المعياري للخطأ في التقديرات. قيمة منخفضة (0.010838) تشير إلى توافق أفضل للنموذج مع البيانات ومقارنته للواقع بشكل جيد، كما اظهر اختبار F-statistic و Prob(F-statistic) إلى وجود علاقة إحصائية بين المتغيرات وذلك للقيمة الصغيرة لاحتمالية الفرضية البديلة (0.000000) حيث تشير الى معنوية النموذج ككل، لان القيمة الاحتمالية اصغر بكثير من 0.05.

- بالإضافة الى (معيار معلومات أكايكي) (Akaike info criterion) فتشير قيمته المنخفضة (-6.048508) إلى أن النموذج قد يكون ملائماً، اضافة الى (معيار شوارتز) (Schwarz criterion) الذي تشير قيمته المنخفضة (-5.850137) إلى أن النموذج قد يكون ملائماً أيضاً بينما تشير الاحتمالية اللوغاريتمية بقيمة 70.53359 إلى قوة تفسير النموذج للبيانات، كما أنّ تقديرات معاملات التحويل اللوغاريتمي لكل متغير تُظهر تأثيره النسبي على المتغير المعتمد بعد التحويل، وبشكل عام، يبدو أن النموذج يعطي تفسيراً قوياً للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات) (GDP) والمتغيرات المستقلة الأخرى.

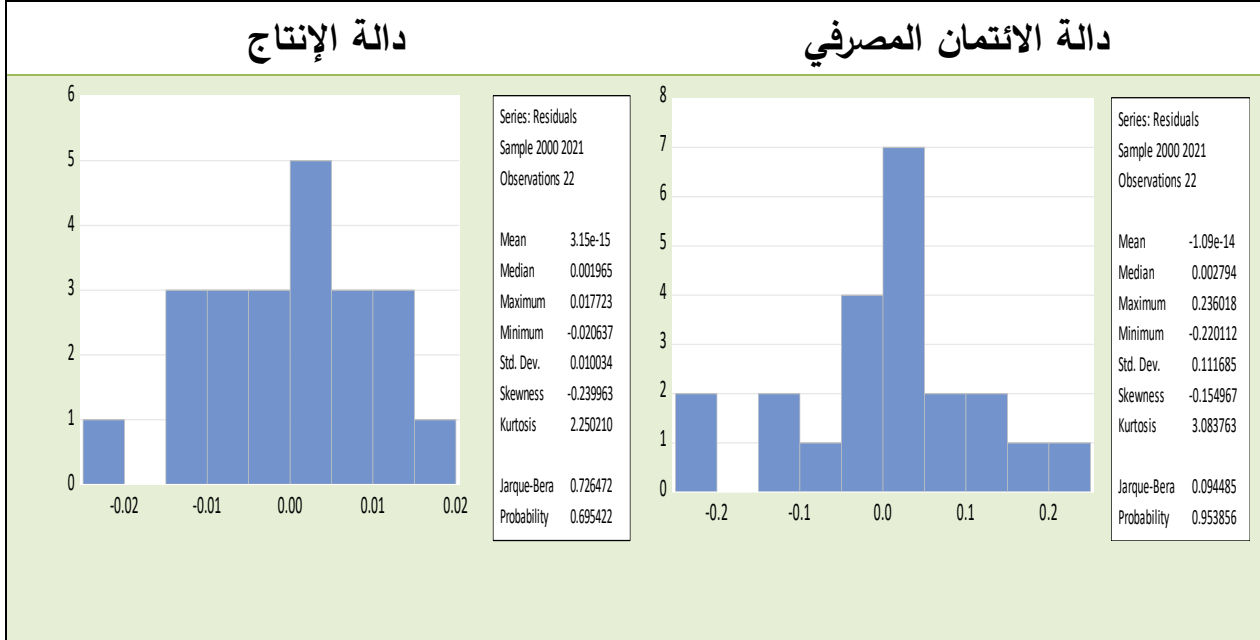
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية وجودة النماذج المقدّرة

بعد تحديد النماذج الملائمة لمتغيرات الدراسة ، يجب العمل في هذه المرحلة على اختبار صلاحية كلا النموذجين (دالة الائتمان المصرفي ودالة الانتاج) و قوة النتائج المتوصل إليها، و هذا يتطلب إخضاع نتائج تقدير النماذج للعديد من الاختبارات التشخيصية (الإحصائية) فيها ما يتعلق بمقدرات المعالم و القدرة التفسيرية وجودة النماذج وكذا اختبارات التوزيع الطبيعي التي تتعلق بالتحقق من أنّ بواقي النماذج تتوافق مع الفرضيات الأساسية للنموذج¹.

¹ العقاب محمد، "تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات و تطبيقات في الاقتصاد"، مطبوعة علمية متخصصة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص83.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
 باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

الشكل رقم (33): اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

بالاعتماد على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) الموضحة في الشكل أعلاه والقيمة الاحتمالية للاختبار في الجدول أسفله، يمكننا التأكد من بواقي النماذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر تماما من القيمة 0.05.

الجدول رقم (29): نتائج اختبارات جودة النمذجة

	Normality test	Durbin-Watson	ARCH test
دالة الائتمان المصرفي	0.953	<u>1.458**</u>	0.246
دالة الإنتاج	0.695	<u>1.193**</u>	0.410

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

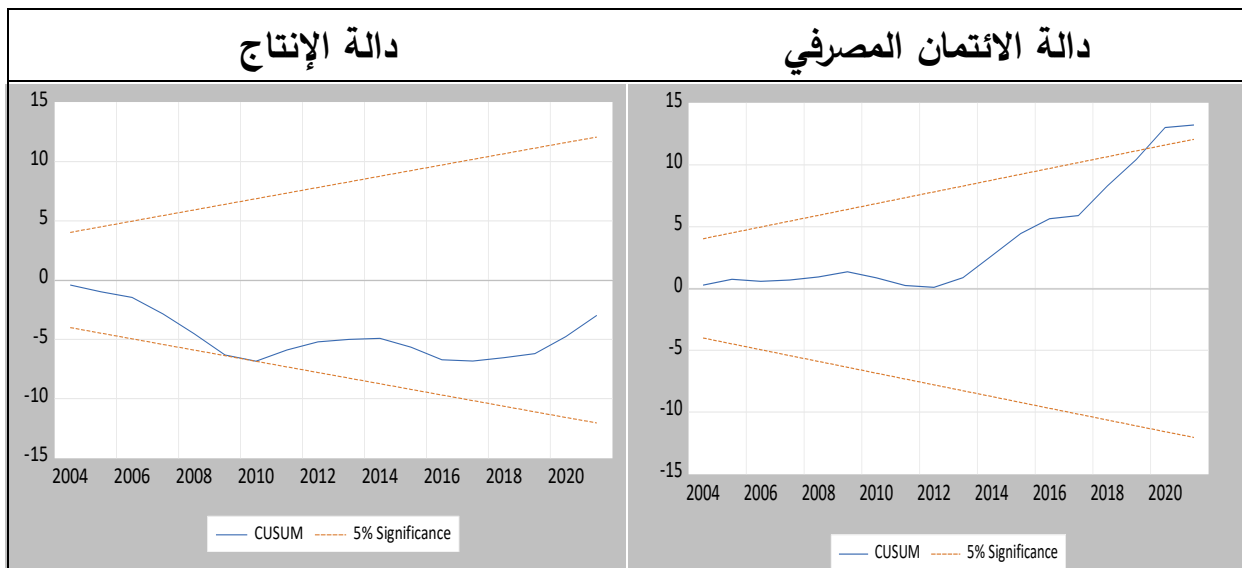
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

(**) هذه القيمة تم تقديرها انطلاقاً من النموذج الذي تم إدخال سيرورة AR(1) للتعامل مع مشكلة الارتباط الذاتي الذي تم اكتشافه في النموذج الاولي، نشير أيضاً ان اختبارات Serial Correlation Test أشارت لقبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 2 فما فوق.

- ✓ بالنسبة لاختبارات Durbin-Watson وكذا اختبارات LM أو ما يسمى أيضاً اختبار Breusch-Godfrey، والذي هو تعميم لاختبار Durbin & Watson، نلاحظ ان فرضية الارتباط الخطي للبواقي مرفوضة (حيث أن القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05) في كلا النموذجين المقدر،
- ✓ بالاعتماد فقط على اختبار DW يمكن القول انه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء من الرتبة 1، لكن هذا الارتباط ضعيف جداً.
- ✓ بالنسبة للاختبار تجانس تباين الأخطاء، هذه الفرضية مقبولة في كلا النموذجين المقدر كما تشير القيم الاحتمالية لاختبار ARCH في الجدول (33) أعلاه حيث انها كلها اكبر من القيمة 0.05

الشكل رقم (34): نتائج اختبار CUSUM للنماذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.

- ✓ يتيح اختبار CUSUM، الذي يعتمد على ديناميكيات الخطأ المتوقع، اكتشاف عدم الاستقرار الهيكلي لمعادلات الانحدار عبر الزمن (خلال فترة الدراسة)، أي ببساطة دراسة استقرار النموذج. في الواقع، الفكرة العامة لهذا الاختبار هي دراسة السيرورة الزمنية لخطأ التنبؤ الطبيعي؛ وهذا التعاقب لخطأ التنبؤ المحسوب عند $t-1$ يسمى بقايا متكررة (Recursive Residuals). وبالتالي، فإن اختبار CUSUM

(المجموع التراكمي) سيعتمد على المجموع التراكمي للبواقي المتكررة اختبارات استقرارية النماذج تشير بوضوح كما هو ممثل بيانيا أنّ كل النماذج مستقرة حيث ان التمثيل البياني (بالأزرق) دائما باق ضمن مجال الثقة، ماعدا بعض الانحرافات في نموذج دالة الائتمان المصرفي التي تم الحصول عليها في السنتين الأخيرتين (سنتي كورونا 2020 و 2021) حيث لم يتعلق حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الجزائري بمصدر حجم الودائع الادخارية.

المبحث الثالث: تقدير و تفسير النماذج الآتية باستخدام طريقة "2SLS"

تعتبر طريقة التقدير باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين "2SLS" للمعادلات الآتية من الطرق الشائعة في الدراسات القياسية التطبيقية، حيث تستخدم في تقدير معالم معادلة مشخّصة تماما أو فوق مستوى التشخيص، ويتم تقدير معالم كل معادلة بشكل منفصل عن معالم المعادلات الأخرى، ومقدراتها في العينات الصغيرة متحيّزة ومتسقة، الهدف من هذه الطريقة هو إيجاد متغير وسيط يستخدم بدلا من المتغير التفسيري المرتبط بالحد العشوائي، لذلك يتم اختيار طريقة التقدير على أساس طبيعة النموذج والحالة التشخيصية للمعادلات، وأفضل الطرائق التي تلائم الدراسة الحالية طريقة "2SLS".

المطلب الأول: خصائص طريقة "2SLS" و أهم الفروقات بينها وبين طريقة "OLS"

حيث تتميز طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين "2SLS" بالعديد من الخصائص¹:

✓ يتعين توفر عدد من الافتراضات حتى تكون هذه الطريقة صالحة للتطبيق و أهمها أن تكون العينة كبيرة لحد ما، وهو عكس ما تكون عليه القيم المقدرة باستخدام العينات الصغيرة (متحيّزة)، كما أنها تمكّن من تقدير المعادلات المشخّصة تماما.

✓ هذه الطريقة تمكّن من تقدير المعادلات المشخّصة تماما

✓ سهولة تطبيقها إذا ما تحددت المتغيرات المحددة مسبقا ليتم بناء الصيغة المختزلة.

- كما يمكن أن يُعزى الفرق بين النتائج التي تم الحصول عليها من انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) المنفصلة لكل معادلة في الجدول (4) والجدول (5) والنتائج التي تم الحصول عليها من طريقة

¹ سارة أحمد حسين طاهر، " استخدام طريقتي (2SLS & 3 SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآتية للاقتصاد اليمني في

الفترة (1995-2017) ، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (3) - العدد (2)، كلية العلوم الإدارية ، جامعة عدن، الأردن، 2021، ص183.

المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، والتي تجمع بين المعادلات ، إلى حالة : التجانس والأداة، المتغيرات المستخدمة في طريقة (2SLS) ، كما يمكن أن تختلف النتائج والقيمة المضافة لاستخدام (2SLS) مقارنة بالخطوة الأولى كما يلي:

أولاً: الفرق في النتائج:

- **مقابل التجانس (Endogeneity Consideration):** في العديد من السيناريوهات الاقتصادية، يمكن أن تكون المتغيرات مترابطة بطريقة تسبب التجانس وهي حالة يرتبط فيها المتن بمصطلح الخطأ، حيث تفترض مقدرات "OLS" أن المتنبئات خارجية (لا علاقة لها بمصطلح الخطأ) ، والتي قد لا تصمد في حالات التجانس عند استخدام "OLS" بشكل منفصل لكل معادلة ، فقد تواجه مشكلات في التجانس تؤدي إلى تقديرات معامل متحيزة وغير متسقة.
- **المتغيرات الآلية (Instrumental Variables IVs) في "2SLS":** تعالج طريقة 2SLS التجانس باستخدام المتغيرات الآلية عندما تواجه مشكلة التكاثر الداخلي في "OLS" ¹(المتغيرات التي ترتبط بالمتنبئات ولكن ليس بمصطلح الخطأ) ، لذلك باستخدام "IVs" فيه كسر للعلاقة بين المتنبئين ومصطلح الخطأ ، مما يؤدي إلى تقديرات معامل متسقة وغير متحيزة.

2- القيمة المضافة لطريقة التقدير "2SLS":

- **التصحيح من أجل التجانس (Correcting for Endogeneity):** الميزة الأساسية لاستخدام "2SLS" هي قدرته على تصحيح التجانس عند القيام بتقدير كل معادلة بشكل منفصل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" ، فقد تواجه مشكلات حيث ترتبط المتنبئات (القيم المقدرة) بحد الخطأ العشوائي ، مما يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير فعّالة، حيث تخفف "2SLS" من هذه المشكلة باستخدام "IVs" لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أثناء معالجة التجانس.
- **التقدير المتزامن (Simultaneous Estimation):** تسمح طريقة "2SLS" بتقدير العلاقات بين المتغيرات في وقت واحد في كلا المعادلتين، ويمكن أن يلتقط هذا أي تأثيرات تغذية مرتدة محتملة أو

¹ Riduanul Mustafa، "OLS verses 2sls?" Bangladesh Army International University of Science and Technology 2017، Available on the site:

<https://www.researchgate.net/post/OLS-verses-2sls>

تفاعلات بين المتغيرات عبر المعادلات التي قد يفوتها " OLS " في تحليلات منفصلة¹، حيث يوفر هذا التقدير فهمًا أكثر شمولاً لكيفية تأثير المتغيرات على بعضها البعض ونتائج الاهتمام.

• **تحسين موثوقية التقديرات (Improved Reliability of Estimates):** نظرًا لأن " 2SLS " يراعي التجانس من خلال " IVs " ، فإنه يوفر تقديرات معامل أكثر موثوقية وغير متحيزة والتي تعتبر مهمة بشكل خاص في التحليل الاقتصادي القياسي، التقديرات متسقة ويمكن استخدامها لعمل تنبؤات أكثر دقة واتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

• **التوافق مع النظرية الاقتصادية:** يوفر " 2SLS " نتائج أكثر اتساقًا مع النظرية الاقتصادية من خلال معالجة قضايا التجانس، هذا يسمح بتفسير أكثر وضوحًا للمعاملات وآثارها الاقتصادية، و باختصار تكمن القيمة المضافة لاستخدام طريقة " 2SLS " مقارنة بالخطوة الأولى لانحدارات " OLS " المنفصلة في قدرتها على تصحيح مشكلات التجانس وتقديم تقديرات أكثر دقة وموثوقية، باستخدام المتغيرات الآلي " IVs " ومعالجة الارتباطات المحتملة بين القيم المقدرة وسلاسل البواقي ، لذلك فإن " 2SLS " يعزز صحة نتائج النموذج المعتمد ويضمن توافق العلاقات المقدرة مع النظرية الاقتصادية والواقع.

المطلب الثاني: تفسير نتائج تقدير دالة الائتمان المصرفي باستخدام طريقة 2SLS

المتغير التابع أو الخارجي في هذه المعادلة هو (LBC) والذي يمثل مستويات الائتمان المصرفي باللوغاريتم، حيث الأدوات المستخدمة في الانحدار هي : (الثابت) const ، (LRI) سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض باللوغاريتم ، و LTDPs لوغاريتم اجمالي الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية ، و أظهرت نتائج التقدير باستخدام طريقة 2SLS ما يلي:

الجدول رقم (30) : نتائج تقدير دالة الائتمان باستخدام طريقة 2SLS

¹ John Okey Onoh، "OLS verses 2sls?"، Abia State University, Nigeria 2017، Available on the site: <https://www.researchgate.net/post/OLS-verses-2sls>

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

```
Equation system, Two-Stage Least Squares
Equation 1: TSLS, using observations 2000-2021 (T = 22)
Dependent variable: LBC
Instruments: const LRI LTDPS LK LL

      coefficient   std. error   t-ratio   p-value
-----
LRI      -1.59160     0.329185   -4.835    0.0001   ***
LTDPS    -0.799969     0.341621   -2.342    0.0302   **
LGDP      1.88590       0.349360    5.398    3.29e-05 ***

Mean dependent var 28.91477   S.D. dependent var 0.819685
Sum squared resid 0.333282   S.E. of regression 0.132443
```

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

حيث تم تقدير نموذج الائتمان المصرفي بكل النماذج الممكنة وكان أفضل نموذج لهذه المعادلة هو النموذج الانحداري المتعدد بدون ثابت، وهو ما جعل المعلمات معنوية للمتغيرات المستقلة (الداخلية)، و على عكس ذلك، بمجرد إدخال الثابت (const) فإن كل المتغيرات المستقلة تصبح غير معنوية، لذلك فإن معادلة الائتمان المصرفي كانت كما يلي:

$$LBC = -1.59160 \cdot LRI - 0.799969 \cdot LTDPS + 1.88590 \cdot LGDP$$

أولاً: التفسير الاحصائي للمعاملات المقدرة

✓ **معامل (LRI)**: وتفسير ذلك أن كل زيادة بوحدة واحدة (1) في سعر الفائدة على الاقراض الحقيقي (LRI) تؤدي إلى انخفاض قدره (1.592) وحدة تقريباً في الائتمان المصرفي (LBC)، مع إبقاء العوامل الأخرى ثابتة.

✓ **معامل (LTDPS)**: وتفسير ذلك أن كل زيادة بوحدة واحدة (1) في اجمالي الودائع المدخرة لدى البنوك التجارية (LTDPS) تؤدي إلى انخفاض بنحو (0.800) وحدة في حجم الائتمان المصرفي (LBC).

- ✓ **معامل (LGDP):** ومعنى ذلك أنه كل زيادة بوحدة واحدة (1) في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (LGDP) سوف تؤدي إلى زيادة حوالي 1.886 وحدة في الائتمان المصرفي (LBC).
- ✓ كما تشير نسب t وقيم p المرتبطة بهذه المعاملات إلى أهميتها الإحصائية. بشكل عام كلما كانت القيمة p أقل من مستوى الأهمية المختار (0.05) ، فيمكن اعتبار المعامل ذا دلالة إحصائية.

ثانياً: التفسير الاقتصادي

- ✓ يشير المعامل السلبي لسعر الفائدة على الاقراض الحقيقي (LRI) الى العلاقة العكسية مع حجم الائتمان المصرفي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية ، حيث تعتبر كل زيادة في سعر الفائدة هو بمثابة تكلفة اضافية يتحملها المقترض وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة كلما أحجم طالبي القروض عن الاقتراض والعكس صحيح، كلما قلت سعر الفائدة على الاقراض كلما زاد الطلب عليه، وهو ما يفسر تراجع الائتمان المصرفي بـ (1.592) وحدة كلما ارتفعت التكلفة بـ(1) وحدة واحدة، كما أنّ سعر الفائدة على الاقراض في حالة هذه الدراسة لم يكن هو الأداة التي اعتمدها البنوك الجزائرية في توسيع الائتمان المصرفي حيث بقي ثابتا منذ سنة 2004 بنسبة 8%.

- ✓ يفسر المعامل السلبي لإجمالي الودائع الادخارية (LTDPS) الى التأثير السلبي لودائع قطاع المحروقات على حجم الائتمان المصرفي، حيث تأثرت الوضعية النقدية للبنوك التجارية وكذا حجم السيولة لديها بسبب تراجع أسعار المحروقات (الأزمة النفطية لسنة 2014) وتأثيرها على صافي الأصول الخارجية وتراجع الاحتياطات الأجنبية مما أثر سلبا على الخزينة العمومية وسحب الودائع تحت الطلب التابعة لقطاع المحروقات والتي تعتبر أهم مصدر لمنح القروض، مما جعل تدخل البنك المركزي لضخ السيولة عن طريق الاصدار النقدي سنة 2017 وإعادة تمويل البنوك التجارية خلال جائحة كورونا 2019 و 2020 لحماية استمرارية الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي جعل مجموع الائتمان المصرفي الى الاقتصاد يفوق ويتجاوز مجموع الودائع،

- ✓ يشير المعامل الايجابي للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (LGDP) الى التأثير الايجابي على الائتمان المصرفي، حيث كلما ارتفعت قيمة (LGDP) ارتفع حجم الاقراض، و هذا ما تفسره الزيادة بوحدة واحدة (1) في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات الى الزيادة بحوالي (1.89) وحدة في حجم الائتمان المصرفي (LBC)، فمثلا لما يزيد الناتج المحلي الاجمالي خارج القطاعات النفطية بمليون دج يزيد حجم

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى 2SLS

الائتمان المصرفي بـ مليون و 890 ألف دج أي بزيادة توسعية تقدر بحوالي 890 ألف دج ، وهذه الزيادة تعبر عن مدى فعالية القطاعات المنتجة بالاقتصاد الوطني في تعزيز الدخل الوطني كمنتج وكما هم في الدخل ومصدر لرفع قيمة الودائع لدى البنوك التجارية من جهة ومن جهة أخرى تمثل هذه القطاعات سوق تمويلية كطالب للقروض لتمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في تحريك سيولة الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تفسير نتائج تقدير دالة الإنتاج (GDP) باستخدام طريقة "2SLS"

المتغير التابع أو الخارجي في هذه المعادلة هو (LGDP) الناتج المحلي الإجمالي باللوغاريتم ، والمتغيرات المفسرة المستخدمة ضمن النموذج المقدر هي: (الثابت) const ، (LK) رأس المال باللوغاريتم و (LL) العمل أو العمالة باللوغاريتم ، حيث أظهرت نتائج التقدير باستخدام طريقة "2SLS" الجدول كما يلي:

الجدول رقم (31) : نتائج تقدير دالة الإنتاج (GDP) باستخدام طريقة 2SLS "

```
Equation 2: TSLS, using observations 2000-2021 (T = 22)
Dependent variable: LGDP
Instruments: const LRI LTDP5 LK LL

      coefficient   std. error   t-ratio   p-value
-----
const    4.73595     1.06060     4.465     0.0003 ***
LK       0.314467     0.131852     2.385     0.0283 **
LL       0.0399855    0.0638759    0.6260    0.5392
LBC      0.522282     0.129813     4.023     0.0008 ***

Mean dependent var    29.56497   S.D. dependent var    0.670766
Sum squared resid     0.063317   S.E. of regression    0.059310
R-squared              0.993327   Adjusted R-squared    0.992215

Cross-equation VCV for residuals
(correlations above the diagonal)

      0.015149   (-0.824)
-0.0054404    0.0028781

log determinant = -11.1763
Breusch-Pagan test for diagonal covariance matrix:
Chi-square(1) = 14.9348 [0.0001]
```

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

حيث تم تقدير النموذج والحصول على معادلة الانتاج المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات

كما يلي:

$$LGDP = 4.73595 + 0.314467 \cdot LK + 0.0399855 \cdot LL + 0.522282 \cdot LBC$$

أولاً: التفسير الاحصائي للمعاملات المقدرة

✓ معامل (LK): وتفسير ذلك أنّ كل زيادة مقدّرة بوحدة واحدة (1) في عنصر الانتاج "رأس المال" (LK)

تؤدي إلى زيادة بحوالي 0.3145 وحدة في الناتج المحلي (LGDP)، مثلاً لما يضاف عنصر رأس المال

في العملية الانتاجية بمليون دج فإنّ ذلك سيرفع من حجم الانتاج بمقدار 314 ألف و500 دج أي ما يفوق

$\frac{1}{3}$ مبلغ رأس المال المستثمر.

✓ معامل (LL): ويشير ذلك الى أنّ كل زيادة مقدّرة بوحدة واحدة (1) في عنصر الانتاج "العمل" (LL)

تؤدي إلى زيادة بحوالي 0.0399 وحدة في الناتج المحلي (LGDP)، مثلاً لما تزيد مستوى العمالة في

عملية الانتاج بمليون دج فإنّ ذلك سيزيد من حجم الانتاج بمقدار 39 ألف و900 دج أي ما يمثل 3.99%

من عنصر العمل.

✓ معامل (LBC): ومعنى ذلك أنّ كل زيادة بوحدة واحدة (1) في الائتمان المصرفي (LBC) سوف تؤدي

إلى زيادة حوالي 0.5223 وحدة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (LGDP)، معناه زيادة تمويل

القطاعات الاقتصادية بمليون دج سوف ترفع من الناتج بقيمة 522 ألف و300 دج أي ما يعادل $(\frac{1}{2})$

المبلغ.

✓ كما تشير نسب t وقيم p المرتبطة بهذه المعاملات إلى دلالتها الإحصائية حيث كانت القيم " p " أقل من

مستوى الأهمية المختارة (0.05) ، لذلك يعتبر معامل (LK) و (LBC) ذا دلالة إحصائية.

كما يشير الارتباط الإيجابي عبر VCV (المعادلة التبادلية للمخلفات) (البواقي) إلى أنّ البواقي الناتجة عن

النموذجين المقدرين (دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج) تميل إلى التحرك في نفس الاتجاه.

ثانياً: التفسير الاقتصادي

تشير المعاملات الإيجابية لرأس المال (LK) و مستوى العمالة (LL) و معامل (LBC) الائتمان المصرفي إلى أنّ هذه العوامل عناصر إنتاجية مرتبطة بشكل إيجابي لنمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (LGDP)، وهذا يعني أنّ :

✓ زيادة رأس المال في العملية الإنتاجية له تأثير طردي وإيجابي على مستوى الانتاج ، ويؤثر فيه بنسبة نمو تقدر بـ 31.45% ، وهي نسبة مقبولة تحقق الغاية من وراء توظيف واستثمار رؤوس الاموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل (الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد والخدمات....).

✓ يفسر ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المنتجة بمعدل 3.99% من نسبة الزيادة الحاصلة في مستوى العمالة وهي نسبة ضعيفة جدا ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها : مزاحمة العمل غير الرسمي وارتفاع عدد العاملين في السوق الموازية غير النظامية والتي لا تدخل حصيلتها في الناتج المحلي الاجمالي ، خصوصا بعد ظهور وكالة دعم وتشغيل الشباب ENSEJ منذ سنة 2001 التي نشأت لهدف تمويل الشباب وادماجهم في العملية الإنتاجية إلا أنّ عدم متابعة و مرافقة هذه العملية باءت بالفشل بسبب تحويل أهداف التمويل الى أغراض شخصية واستهلاكية، لذلك لم يؤثر عنصر العمل بالشكل المطلوب على الانتاج ولا تمثل هذه النسبة (3.99%) إلا العمل الرسمي في القطاع النظامي، وربما يعزّي الضعف الى تعويض الآلة والتكنولوجيا المتقدمة عن القوة العاملة خاصة في قطاع الصناعة والبناء والتشييد، كما أنّ تذبذب العمالة في القطاع الزراعي كان بسبب توجه الشباب الى قطاع الخدمات لقلة التكاليف والجهد، الثقة وضمن الربح وسرعة تحصيله على عكس الزراعة التي تتطلب جهدا ووقتا أكبر ، عدم اليقين والخوف من الكوارث(الجفاف، الفيضانات، الحرائق.....) .

✓ تفسر كل زيادة في الائتمان المصرفي زيادة السيولة والتمويل لقطاعات النشاط الاقتصادي، ممّا يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي لهذه القطاعات، حيث تنتج زيادة وحدة واحدة (1) في الائتمان المصرفي للاقتصاد سوف تؤدي إلى زيادة تفوق 50% من مبلغ التمويل في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، معناه زيادة تمويل القطاعات الاقتصادية يؤدي الى زيادة انتاجيتها وبالتالي تعويض النفط و المداخل البترولية من خلال نمو حجم الانتاج و معدل التصدير خارج المحروقات.

خلاصة الفصل:

بعد تقدير النموذج القياسي للدراسة و الخاص بكل من دالة الائتمان المصرفي (BC) و دالة الإنتاج (GDP) خارج المحروقات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين $SLS2$ ، أظهرت النتائج أثر الائتمان المصرفي على نمو الناتج المحلي خارج المحروقات من خلال قيمة مرونة دالة الإنتاج على مستوى الاقتصاد بالنسبة للائتمان المصرفي ، حيث يتضح أنّ أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية للاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته المنتجة كان إيجابى على المستوى الكلي للاقتصاد ممثلاً بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، إذ أنّ زيادة الائتمان المصرفي إلى الاقتصاد بوحدة واحدة (1) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بـ (52%)، ومعنى ذلك أنه إذا زاد الائتمان بمليون دج يؤدي ذلك إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بمقدار 520 ألف دج أي ما يفوق ($\frac{1}{2}$) المبلغ الممنوح أو المقرض، حيث يلاحظ أنّ هذا الأثر للائتمان المصرفي مقبولاً كهدف للسياسة الائتمانية في نمو الاقتصاد خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل، لذلك تعكس هذه القيمة المرونة العالية للإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح الى الاقتصاد الجزائري، خصوصاً تأثير السياسة النقدية (البتك المركزي) في توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات ذات الأولوية والداعمة للإقلاع الاقتصادي .

خاتمة

خاتمة:

بناء على ما تمّ التطرق إليه في هذه الدراسة تبين لنا أنّ فعالية الائتمان المصرفي في دعم عملية الاقلاع الاقتصادي في الجزائر كان من خلال دوره في زيادة إستثمارات القطاع الخاص باعتباره أحد الفواعل الرئيسية في التنمية والتكوين الرأسمالي الذي يدخل في دائرة الانتاج و زيادة الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات، وذلك برفع القدرة التمويلية للقطاعات الاقتصادية عن طريق الاقراض خاصة في فترة الأزمات ، وذلك بفضل فعالية السياسة النقدية من خلال تدّخل البنك المركزي في ضخ السيولة لتنشيط الاقتصاد الجزائري وإعادة تمويل البنوك التجارية لضمان استمرارية المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد تراجع الودائع الادخارية لقطاع المحروقات منذ الأزمة البترولية سنة 2014، والتي كانت تمثّل الجزء الأكبر من اجمالي الودائع، كما أنّ استخلاص الجزائر للدروس من التجارب الدولية في معاملات ضمان الائتمان والقروض التي تطلبها مؤسسات القطاع الخاص ساهم بشكل فعّال في تعزيز الائتمان المصرفي وتوسيع دائرة الاشتغال ممّا سمح باستفادة المؤسسات التي تفتقد للجدارة الائتمانية والضمانات من هذه القروض ومساهمتها أكثر في دعم الاقلاع الاقتصادي و رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وهو ما تناولته الدراسة من خلال قياس أثر الائتمان المصرفي على نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات المنتجة (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي).

و في إطار إتمام هذه الدراسة تمّ الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، والوصول إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

➤ **الفرضية الأولى:** أنّ الاعتماد الكلي على المورد الوحيد (النفط) له تأثير كبير ومباشر على المؤشر العام للأداء المالي والاقتصادي وعلى صلابة الوضعية النقدية والاقتصادية خلال الفترة 2000-2021 ، فلقد تم اثبات ذلك من خلال الفصل الثاني للدراسة، حيث كان مورد النفط سلاح ذو حدين وذلك بتميّز الفترة 2000-2010 بطفرة نوعية من المداخل البترولية بارتفاع في صافي الموجودات الخارجية والتي كانت الموسع النقدي في الاقتصاد الأمر الذي ساهم في صلابة الوضعية النقدية والاقتصادية وبالتالي أدى الى تعزيز الودائع النفطية في البنوك التجارية والتي تعتبر من أهم المصادر للنشاط الاقراضي خلال هذه الفترة، بينما انعكس التراجع السلبي في أسعار النفط بعدها الى تراجع الأداء العام للمؤشر المالي والاقتصادي ، خاصة بعد أزمة 2014 التي كانت نقطة انحراف للوضع النقدي بالجزائر ككل وسببا لرؤية جديدة ومنهج

خاتمة

جديد للعمل على تنويع مصادر الدخل بعيدا عن التركيز على مصدر النفط كمورد رئيسي للتنمية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

➤ **الفرضية الثانية:** أنّ اهتمام الجزائر بالقطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات) ، كعامل مساهم في نمو وتطور الناتج المحلي الاجمالي واحدى المصادر المتجددة للدخل، فإنّ عملية تمويلها بالقروض اللازمة الممنوحة للاقتصاد هو عامل كفيلا بزيادة انتاجية هذه القطاعات ، التي كانت لعقود مهمشة بالرغم من أنها واعدة لتنويع الانتاج و زيادة الاستثمارات في مختلف مراحلها (انشاء جديد، توسع، اعادة هيكلة...) ، والتي تبين من خلال الدراسة أنّ زيادة منح القروض لقطاعات النشاط الاقتصادي وتوجيهها خاصة بعد تداعيات أزمة 2014 وكورونا 2019 أدى ذلك بشكل فعال الى زيادة ناتج هذه القطاعات (جانبا العرض) ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تم إثباتها من خلال الفصل الثاني.

➤ **الفرضية الثالثة:** أنّ اعتبار الائتمان المصرفي الموسع النقدي في الاقتصاد بعد تراجع العائدات البترولية نتيجة الأزمات، فإنّ حقنه بمزيد من الأموال الممنوحة في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية من شأنه أن يعزّز صلابة الاقتصاد الجزائري وتطوير النسيج الاقتصادي، وذلك من خلال تدخل البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية الذي كان عن طريق الاصدار النقدي 2017 و بتحرير هامش من الاحتياطي الاالزامي واعدادة تمويل البنوك التجارية لتعزيز العملية الاقراضية سنة 2020 و 2021، حيث كان سببا في توسع حجم الائتمان المصرفي الذي سمح بزيادة حجم الاستثمارات والتكوين الرأسمالي في القطاعات المنتجة المعبر عنه بوسائل الانتاج التي تدعم العملية الانتاجية ، والذي يعتبر الائتمان المصرفي جزء من هذا التراكم وبالتالي زيادة الاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري، كما أنّ التوسع الائتماني أظهر تغييرا في طبيعة التنمية والقطاع الحقيقي بقيادة القطاع الخاص الذي يمثل نسبة 99% من النسيج الاقتصادي وهو المستهدف الأول من العملية الائتمانية باعتباره قاطرة الاقتصاد نحو الاقلاع و القوّة المحرّكة لخلق فرص العمل وتنويع الانتاج وهيكل التصدير، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

➤ **الفرضية الرابعة:** إنّ نجاح تجارب بعض الدول في معاملات الائتمان وضمن الائتمان تعتبر دروسا لدول العالم خاصة الدول النامية التي تعتمد على المورد النفطي في تمويل اقتصادها، حيث أثبتت تجربة بنغلاديش في معاملات الائتمان المصرفي من خلال خصائص بنك الفقراء " جرامين" الذي تمكّن من تحويل السكان من مستهلكين وأصحاب ديون الى منتجين وأصحاب أسهم وبالتالي كانوا سببا في ازدهار بنغلاديش،

خاتمة

كما أنّ آلية ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا كبيرا في توسيع عملية الاقراض وتعزيز الائتمان المصرفي خاصة ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد للضمانات المطلوبة من البنوك التجارية لمنحها القروض ، لذلك فإنّ تدخّل والتزام الدولة بتغطية مخاطرها الائتمانية من خلال مؤسسات وصناديق ضمان القروض من شأنه أن يرفع حصة المؤسسات الاقتصادية الفاعلة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي جاء خلال عرض تجربة اليابان في ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة في الفصل الثالث، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

➤ **الفرضية الخامسة:** إنّ اتباع الجزائر منهج الدول الرائدة في مجال منح الائتمان المصرفي و آليات ضمان القروض، جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأكثر طلبا للتمويل خاصة بعد تبني الجزائر لتجارب دولية نجحت في توسيع القاعدة الائتمانية واشتمال مختلف شرائح المجتمع للنشاط في النظام الرسمي ، وذلك دعما لمسار الاقلاع الاقتصادي، حيث بيّنت الدراسة أهمية الأطر التشريعية والمؤسسية التي أقرتها قوانين الاستثمار الجزائرية لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هياكل ومؤسسات ضمان القروض والتي كانت لها الأثر الايجابي في النمو السنوي للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية خاصة الهضاب والجنوب ودورها الفعّال في خلق مناصب شغل وتنشيط الاقتصاد ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة من خلال عرض وتحليل التجربة الجزائرية التي جاءت في الفصل الثالث.

❖ نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها على النحو التالي:

✓ تميّز الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 2000 الى 2010 بالفائض الهيكلي للادخار على الاستثمار، بسبب ما يعرف "بالطفرة المالية" التي عرفتها الدولة نتيجة للارتفاع المتواصل الذي عرفتته أسعار النفط في الاسواق العالمية ممّا أدى الى تزايد في الكتلة النقدية " M2 " ، حيث بلغت سنة 2010 مبلغ 8162.8 مليون دج بعدما كانت 2022.53 مليون دج سنة 2000، لذلك لعبت الصلابة المالية دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار سوق النقد والسيولة المصرفية بفضل الاصول الخارجية التي كانت مصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.

✓ أدت الأزمة النفطية سنة 2014 الى تقلص فائض السيولة المصرفية ، لذلك شكّلت سنة 2015 منعرجاً فيما يخص تطور بعض مجاميع القطاع النقدي، ممّا زاد من صافي القروض الممنوحة الى الدولة بسبب

خاتمة

تغيّر وضعيتها من دائن صافي إلى مدين صافي تجاه النظام المصرفي بسبب تراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات سنة 2015 بنسبة 71.3% .

✓ أثبت بنك الجزائر قدرته على ادارة السياسة النقدية وفقا للظروف المالية والعالمية الجديدة (انعكاسات الازمة البترولية 2014 و جائحة كورونا 2019) حيث اتجه تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة من أجل تعزيز صمود القطاع البنكي ودعم الانتعاش الاقتصادي من خلال الاصدار النقدي 2017 ، اعادة تمويل البنوك بتخفيف القواعد الاحترازية (سقف اعادة التمويل) ومعدل الاحتياطي الاجباري ، مما سمح بتسجيل ارتفاعات في الودائع لأجل من غير المحروقات قدرها 5,7% و 10,4% من النقد المتداول،

✓ برزت القروض الموجهة للاقتصاد كأحد أهم مصادر التوسع النقدي منذ 2015، حيث حققت 7277.2 مليار دج سنة 2015 كأعلى نسبة منذ 2000، لتصل نسبة النمو 12.3% في 2018 بسبب السياسة الاقتصادية للدولة في تشجيع الاستثمار طويل الأجل المكوّن لرأس المال الثابت في القطاعات الاقتصادية ،
✓ ارتفعت نسبة الاستثمارات الى 61.76% سنة 2016 مقابل تواصل في اتساع الفجوة التمويلية (الاستثمار - الادخار) منذ 2015 و التي بلغت أقصاها (25.51)% سنة الجائحة 2020 ، حيث واصلت السياسة الائتمانية في منح القروض الى الاقتصاد والمؤسسات الخاصة بفضل السياسة التيسيرية للبنك المركزي في اعادة تمويل البنوك، حيث بلغت القروض الى الودائع سنتي الجائحة 2019 و 2020 نسبة 110.30% و 113.28% على التوالي ولم تكن الودائع الادخارية هي مصدر تغطية القروض.

✓ ساهم ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2021 في زيادة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، حيث نجحت قوانين الاستثمار 16-09 في تحفيز الاستثمار المحلي وتشجيع الأعمال المنتجة عبر قطاعات النشاط الأربعة، حيث سجلت القطاعات أعلى متوسط مساهمة في GDP مقارنة بحجم القروض الممنوحة منذ سنة 2000 حيث: ساهمت الزراعة بـ 12.38%، الصناعة بـ 5.67%، البناء والأشغال العمومية 11.95% و قطاع الخدمات 43.04% وبمتوسط مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي كانت هي الأعلى قدرت بـ 74.33% مقابل متوسط قروض ممنوحة للقطاعات قدر بـ 67.08%، حيث يلاحظ العلاقة الخطية الموجبة بين ارتفاع حجم القروض وارتفاع مساهمة القطاعات في الناتج الكلي.

✓ أحدث حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي منذ سنة 2010 ديناميكية في القطاعات الاقتصادية ، حيث كانت له دلالة اقتصادية وعلاقة طردية في اسهامات هذا القطاع

خاتمة

في القيمة المضافة للاقتصاد، و بلغ متوسط القروض للقطاع الخاص خلال الفترة 2016-2021 أعلى نسبة 25.5% بنمو قدره 8% مقارنة بالفترة 2010-2015، حيث حقق قطاع الزراعة قيمة مضافة قُدرت بـ 99.3%، قطاع الصناعة 51%، قطاع البناء والأشغال العمومية 82.8% و قطاع الخدمات 89.5% مقارنة بالقطاع العام، وهو ما يثبت أهمية القطاع الخاص كآلية من آليات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر.

✓ أحدثت التجارب الدولية ثورة حقيقية في معاملات الائتمان المصرفي التي أعطت للعالم والدول النامية النفطية دروسا في كيفية توسيع دائرة الائتمان واشتمال الفئات الفقيرة والمحرومة من معاملات التمويل المصرفي، من خلال أول بنك في العالم " جرامين" بينغلاديش الذي جعل من الفقراء أصحاب للمشاريع و فئات منتجة تدعم الاقتصاد الوطني، واستطاعت اليابان تجاوز أزماتها من خلال ضمان القروض الممنوحة كآلية تمويلية لتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نجحت في تخفيض نسبة البطالة، و زيادة انتاجها في جميع الحقول والقطاعات الهامة و التي كانت سببا في زيادة ونمو متوسط الناتج المحلي الاجمالي لليابان في السنوات الأخيرة.

✓ أثبتت التجربة الجزائرية على غرار تجارب الدول الرائدة في ضمان الائتمان نجاح هياكل الدعم والتمويل في اشتمال العديد من فئات المجتمع و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل قوانين الاستثمار المحفزة للإقلاع الاقتصادي بزيادة استثمارات القطاع الخاص و التي بلغت الى غاية 2021 حصيلة 1.286.140 مؤسسة، مؤفّرة بذلك 3.114.860 منصب شغل، والتي كانت لها التأثير المباشر على تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات وعلى مستوى التصدير الذي بلغ 65.07% محققة بذلك فائض في الميزان التجاري بقيمة 1.597 مليار دولار سنة 2021، بعدما سجّل عجز بـ 10.60 مليار دولار سنة 2020.

✓ أظهر التحليل الاحصائي القياسي أنّ أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية للاقتصاد الجزائري كان إيجابيا على المستوى الكلي للاقتصاد ممثلا بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، اذ أنّ زيادة الائتمان المصرفي إلى الاقتصاد بوحدة واحدة 1 تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بـ 52%، لذلك تعكس هذه القيمة المرونة العالية للإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح الى الاقتصاد الجزائري، ما يعني أنّ هذا الأثر للائتمان المصرفي مقبولا كهدف للسياسة الائتمانية في نمو الاقتصاد خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل.

❖ اقتراحات الدراسة:

من أجل تثمين دور الائتمان المصرفي في دعم عملية الاقلاع الاقتصادي وتنشيط قطاعات الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الاقتصاد الريعي، على الجزائر أن تتخذ العديد من الاجراءات التي من شأنها تعزيز القدرة الاقراضية للبنوك التجارية وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية نذكر منها ما يلي:

✓ أن تغير نظرتها الى الإيرادات النفطية بما تستطيع أن تشتريه من وسائل ومقومات التنمية الحقيقية، وأن لا تنتظر اليها بمنظور "نقودي" أي بعدد الدولارات التي يجلبها بيع كمية معينة من النفط ، مما يساعد على انهاء دور النفط كمصدر وحيد، رئيسي وأساسي للتنمية وإنما ليصبح مجرد نشاط اقتصادي كغيره من الأنشطة الأخرى.

✓ يجب استغلال فوائدها المالية في حالات ارتفاع أسعار المحروقات باعتبارها أحد مقابلات الكتلة النقدية و أكبر مساهم في تطور الودائع الادخارية والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى قطاعات النشاط المدرة للقيمة المضافة من خلال قناة الائتمان.

✓ العمل على التخصيص الأمثل للفوائض المالية المتاحة باعتبارها القناة الأكثر تأثيرا وليست الوساطة المالية في تعبئة الودائع وضرورة المفاضلة بين أولويات التركيز على القطاعات و المشاريع المكثفة لرأس المال و للإنتاج وكذا الأيدي العاملة.

✓ على البنك المركزي الافصاح في تقاريره السنوية ونشراته الاحصائية حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي بشكل منفرد حتى يسهل لأصحاب القرار معرفة اتجاه القروض لديها ، وتصحيح الاختلالات الممكنة في تمويل كل قطاع.

✓ ارساء اسواق مالية نشطة تساعد على تنشيط وتنامي الطلب الفعال على السلع والخدمات وبالتالي تنامي حاجة المؤسسات الى التمويل و لطلب القروض.

✓ العمل على تكثيف الانتشار المصرفي وتوسيع القاعدة المصرفية لإشتمال الأنشطة التي تعمل في النظام الرسمي وغير الرسمي وتقريبها من القطاعات والمناطق المستفيدة من قانون الاستثمار الجديد (18-22).

✓ العمل على تطوير الوساطة المالية والتقرب أكثر من المستثمرين الخواص والمقاولين وتحقيق الاشتمال المالي.

خاتمة

✓ خلق تحفيزات للمودعين وخدمات غير نقدية مشجعة تستقطب المكننزين كمقابل لإيداع أموالهم من جهة ومن جهة أخرى تقليل العمل بالفوائد الربوية التي تمنع فئة كبيرة من ادخار أموالهم مما يسمح بضخ الأموال خارج النظام الرسمي في الدورة الاقتصادية.

✓ ارساء الشفافية والمصداقية في التعامل مع المقاولين والمستثمرين خاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والخدمات وذلك لبناء الثقة والتسريع في تسديد مستحقاتهم في وقتها دون تأخير لضمان السيولة لديهم مما يسمح بالانخراط أكثر في العملية الاقتصادية و توسيعها وهو ما يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات من جهة ومن جهة أخرى تسديد المبالغ المقترضة و طلب قروض أخرى.

✓ اعطاء الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المشاريع العمومية عن طريق نظام خاص بتحديد تصنيفات حسب نوعية الصفقات وحجمها ، بعيدا عن نظام المناقصات غير العادل الذي يشترط معايير تعجيزية لا تستطيع هذه المؤسسات المنافسة مع شركات كبرى ،

✓ لا يكفي الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص من خلال سن القوانين و تشجيعهم من خلال المزايا التمويلية والأنظمة التحفيزية دون مرافقة على أرض الواقع من خلال فتح المجال في مساهمتهم في المناقصات بنظام خاص بهم أو التخفيف من شروط ومعايير المنافسة مما يزيد من حاجتهم الى التمويل والقروض وبالتالي تنشيط الجهاز المصرفي والنسيج الاقتصادي.

✓ ضرورة الرقابة أكثر بوضع تدابير أكثر حمائية ضد استيراد السلع المستوردة بطرق غير شرعية بما يضر الاقتصاد الوطني ويهدد المنتج المحلي من خلال اغراق السوق بالسلع و البضائع.

❖ آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع البحث حول دور الائتمان المصرفي في دعم الاقلاع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2000-2021) ، تقترح الدراسة العديد من المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث والتي يمكن أن تكون دراسات بحثية مستقبلية منها:

- ✓ أثر الائتمان المصرفي الممنوح على أداء قطاعات النشاط الاقتصادي من أجل معرفة فعالية تخصيص الموارد والاقراض.
- ✓ أثر الائتمان المصرفي في التكوين الرأسمالي القطاعي .
- ✓ دور البنوك الخاصة في نمو وتطوير حجم الائتمان المصرفي وتدعيم المنافسة.
- ✓ دور التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الوطني وأثرها على المستوى الجزئي.

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، " النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: تجربة السودان أنموذجاً"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص46
2. مقدم جبر البربور، " السياسة الائتمانية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2010"، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية، 2011، ص21.
3. بوعبدلي احلام، " سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها"، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015 ص 83.
4. نبيل ذنون الصائغ، " الائتمان المصرفي"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 18.
5. محمد كمال كامل عفانه: " ادارة الائتمان المصرفي"، جامعة البترا الأردنية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2015، ص22.
6. محمد أحمد الأفندي، " الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مركز الكتاب الاكاديمي، طبعة 01، الأردن، سنة 2020، ص124.
7. أحمد عبد العزيز الالفي، " الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، سنة 1997، ص109.
8. دردوري لحسن، لقلبي الأخصر، " أساسيات المالية العامة"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، مارس 2018، ص 52.
9. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، " النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016، ص197.
10. الأخصر أبو علاء عزّي، " الواقعية النقدية في بلد بترولي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 01، سنة 2018، ص 145.
11. ابن منظور، " لسان العرب"، دار صادر، مجلد 15، طبعة 03، جزء 13، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص22.
12. سامي ذبيان وآخرون، " قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة 1، لندن، المملكة المتحدة، 1990، ص17.
13. شريف حسام مختار القاضي، " الائتمان المصرفي (الطريق الى الشمول المالي)"، *The Writer Operation* "دون طبعة، دون مكان محدد، 2021، ص14.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، " ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية"، المنهال للنشر والتوزيع، طبعة 01، ماليزيا، سنة 2020، ص188.
15. الهام وحيد دحام، " فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي"، المنهال للنشر الالكتروني، مجلد 01، طبعة 01، سنة 2013، ص32.
16. أحمد شعبان محمد علي، " موسوعة البنوك والائتمان التمويل المصرفي (2)، المنهج والتطبيق"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2021، ص212، 211.
17. محمد غياث شبيحة، " التمويل: المبادئ، السياسات، التوجهات الحديثة"، دار رسلان للنشر والتوزيع، سنة 2020، ص111-112.

قائمة المراجع

18. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "ادارة التمويل المصرفي"، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، جامعة العلوم الاسلامية، السودان، سنة 2020، ص 18.
19. وليد مصطفى شاويش، "السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هرندين، فرجينيا سنة 2011، ص 133.
20. سعد المحمدي، "نماذج من الادارات المعاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2021، ص 312.
21. صادق الشمري، "ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2019، ص 68، 69.
22. محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2015، ص 37-43.
23. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2013، ص 69-70.
24. محمود حامد محمود، "الاقتصاد النقدي"، دار حميثرا للنشر، مجلد 01، طبعة 01، القاهرة، مصر، سنة 2017، ص 221-223.
25. أحمد يوسف دودين، "سياسات التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا"، المنهال للنشر، بدون طبعة، سنة 2011، ص 163.
26. كامل بكري، آرثر لويس، مراجعة "علي عبد العزيز"، "رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي"، العبيكان للنشر، سنة 2021، ص 15.
27. محمد محمود عبد العال حسن، "اعادة التفكير في التنمية الثقافية واستئناف وصال المؤسسات والسياسات والأخلاق"، العبيكان للنشر، طبعة 1، الرياض، السعودية، سنة 2023، ص 94.
28. جانغ يونغ لينغ ترجمة أية محمد الغازي، "الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ21"، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، طبعة 01، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2017، ص 27.
29. مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، دار الشروق، طبعة ثالثة، بيروت، لبنان، 1978، ص 107.
30. مالك بن نبي، "من أجل التغيير"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، دمشق، سوريا، 2005، ص 29.
31. مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين "شروط النهضة"، دون طبعة، دون سنة نشر، ص 09.
32. مالك بن نبي، ترجمة سيام بركة، شعبو أحمد: "مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي"، دار الفكر، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2002، ص 09.
33. عثمان الخويطر، "خواطر نفطية"، العبيكان للنشر، الجزء الأول، الرياض، السعودية، 2018، ص 194.
34. عدنان جابر، "العرب ما بعد عصر النفط"، دار علاء الدين للطباعة والنشر و التوزيع، مجلد 01، طبعة أولى، 2004، ص 71.
35. فانتن عبد الأول منشى، "الاستثمارات العربية، كمدخل للتكامل الاقتصادي"، دار نشر PMEC، سنة 2019، ص 16.
36. محمد خليل محمود محمد، "المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 38.
37. محمد يونس، ترجمة: عالية عبد الحميد عارف، "بنك الفقراء: القروض المتناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم"، SHourouk International Book Store، 2010، ص 6، 7.

قائمة المراجع

38. إيهاب مقابلة ، "برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة"، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 137 ، 2017، ص11.
39. العقاب محمد، "تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات و تطبيقات في الاقتصاد"، مطبوعة علمية متخصصة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص83.
- ب. المجلات العلمية:**
1. عبد الباسط عبد الله ، عامر يوسف، "الآثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية في الأردن"، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد1، العدد 1 ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2014، ص152.
 2. منيرة لجنف، هدى معيوف، " دور الإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2021، ص21.
 3. بشير المقلاتي ، " الأفكار الاقتصادية عند مالك بن نبي"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مجلد 30، عدد 02، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص386.
 4. وّدان بوعبد الله وآخرون، "مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، 2015، ص36.
 5. ورتي شهرة ، موساوي رياض: "تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد07، المجلد 02، 2022، ص132-151.
 6. عبد النعيم دفرور وآخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط" ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة الوادي، جامعة ورقلة ، سنة 2017، ص368.
 7. موسى باهي ،كمال رواينية، " التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط" ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، جامعة باجي مختار ،عنابة، ديسمبر 2016 ص 135.
 8. الهام ابراهيم هيبه،" تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2018، ص374.
 9. القاسم سرايري ، " أزمة انهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية طارئة أم أزمة هيكلية دائمة؟"، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد07، العدد03، جامعة الحاج لخضر1، باتنة، 2017، ص216.
 10. حمزة بن الزين، وليد فرونقه، " أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، سنة 2016، ص88.
 11. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، " الائتمان المحلي دراسة في ابعاده وآثاره في العراق"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، مجلد 5، العدد 16 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل ، العراق ، 2015، ص20.
 12. صباغ رفيقة، "التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد04، العدد01، جوان 2020، ص 69.
 13. أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان ،" دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، مصر، 2021، ص25-26.

قائمة المراجع

14. علي أبو بكر نور الدين، محمد أبو قرين، "تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، ليبيا، 2015، ص 83.
15. محمد صايب ميزات، ترجمة فؤاد نوار، "يانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة"، المجلة الجزائرية في الانترنتوبولوجيا و العلوم الاجتماعية، 2012، ص ص31-50
16. سارة أحمد حسين طاهر، " استخدام طريقي (SLS & 2SLS) 3 في تقدير منظومة المعادلات الآتية للاقتصاد اليمني في الفترة (1995-2017) ، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (3) - العدد (2)، كلية العلوم الإدارية ، جامعة عدن، الأردن، 2021، ص183.

ت. أطروحات دكتوراه:

1. بن سانية عبد الرحمن ، " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص72.
2. حكيمة حليمي، " اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي"، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 77.
3. لعروسي قرين زهرة، " دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص25.
4. ناخي حسين ، " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007 ، ص 134.

ث. رسائل ماجستير:

1. جاسر محمد سعيد الخليل، "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص41.
2. سيف هشام صباح الفخري، " الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفي"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، سنة 2009. بدون صفحة.

ج. الملتقيات العلمية:

1. سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحثمة التنويع الاقتصادي"، الملتقى الدولي السادس حول: " بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، يومي 02/03/نوفمبر 2016، ص15.
2. حلبي حكيمة، ورتي شهرة، " استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا: قراءة في عوامل النجاح والدروس المستفادة"، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظلّ التنمية المستدامة"، بسكرة، أيام: 08 و 09 /06/2021.
3. ورتي شهرة، " دراسة تحليلية لواقع الاستثمارات الخاصة ودورها في تنمية القطاعات المنتجة بالجزائر"، المؤتمر الوطني الافتراضي الأول بعنوان: "رهانات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر" يوم 13 أكتوبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص06.

قائمة المراجع

4. محمد راتول، بن داودية وهيبة، "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الدروس المستفادة"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص178.
5. يوسف الفكي عبد الكريم، "تجربة مصرف الفقراء"، ورقة مقدمة إلي الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، تاريخ الزيارة: 2023/08/20 متاح على الموقع: <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/2017/02/>
6. ورتي شهرة، بن صغير فاطمة الزهراء، "أسنة الاقتصاد" شرط تنموي في تنظير مالك بن نبي ومدى فعاليتها في تنمية اقتصاد الجزائر"، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام: 04-05 فيفري 2023 بعنوان "دراسة استشرافية لتنمية الاقتصاد الجزائري على أسس الفكر الاقتصادي لمالك بن نبي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023، ص26-40

ج. التقارير:

1. البنك المركزي العراقي، "عملية الائتمان: دورة مخاطر الائتمان المتوسطة"، 2006، ص2، تاريخ الاطلاع: 2023/04/25، متاح على الموقع: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq085.pdf
2. بنك الجزائر، "النشرات الاحصائية لعدة سنوات"، تاريخ الاطلاع: 2023/04/30، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>
3. صندوق النقد الدولي، "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي"، تاريخ النشر: 2021/01/26، تاريخ الاطلاع: 2023/08/28، متاح على الموقع: <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/>
4. بنك الجزائر، "النشرة الاحصائية لسنة 2022"، تاريخ الاطلاع: 2023/07/02، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires>
5. الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات الاقتصادية 2018-2020" رقم 933، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، متاح على الموقع: https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf
6. الديوان الوطني للإحصاء، "التشغيل والبطالة"، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، متاح على الموقع: <https://www.ons.dz>
7. مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص09 - 10.
8. الديوان الوطني للإحصاء، "الحسابات الاقتصادية"، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>
9. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع: <https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme>
10. وزارة الصناعة، "النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رقم 40، تاريخ النشر: مارس 2022، تاريخ الزيارة: 2023/07/25، متاح على الموقع: <https://www.industrie.gov.dz>
11. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الزيارة: 2023/06/30، متاح على الموقع: <https://www.fgar.dz/portal/ar>

قائمة المراجع

12. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصرفية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الزيارة: [https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-](https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires)

[/bancaires](https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires)

خ. الجرائد الرسمية والمراسيم التشريعية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض،
2. تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005، المتعلقة بالتسهيل المغلة للفائدة، " المادة 04" منها.
3. نظام البنك المركزي الجزائري رقم 04-02 مؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004، المحدد لشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي.
4. نظام البنك المركزي الجزائري رقم 19 - 12 مؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 مايو سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-17 المؤرخ في 11/10/2017 المتمم والمعدل للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.
6. نظام البنك المركزي الجزائري رقم 02-2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 يتضمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المادة "04" منه.
7. تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 02-2021 بتاريخ 07 فيفري 2021، المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
8. تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 09-2020 المؤرخة في 14 سبتمبر 2020 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
9. تعليمية البنك المركزي الجزائري رقم 02-2002، المؤرخ في 11 أفريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار".
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قانون الاستثمار 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر"، المؤرخ في 24 جويلية 2022.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم الرئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر، المادة "09" منه.

د. مواقع الكترونية:

1. د. عبد القادر، " الائتمان المصرفي من منظور قانوني 1-2"، صحيفة الخليج، تاريخ النشر 13/12/2016، تاريخ الزيارة: <https://www.alkhaleej.ae> ، متاح على الموقع: 15/08/2022
2. جلال خشيب، " مفهوم الانطلاق الاقتصادي وسمات النمو الاقتصادي"، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ الاصدار 20/01/2015، تاريخ الاطلاع: 22/01/2023، متاح على الموقع : <https://www.alukah.net/culture/0/81485>

قائمة المراجع

3. هارفارد بزنس ريفيو، "المفاهيم الادارية، تسهيلات ائتمانية" تاريخ الزيارة: 2023/06/23، متاح على الموقع: [/https://hbrarabic.com](https://hbrarabic.com)
4. كريم سعيد، "استثمار"، فورتنش العربية، تاريخ النشر: 2022/08/30، تاريخ الاطلاع: 2023/04/15، متاح على الموقع: <https://fortunearabia.com>
5. سمير شرقق، "دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013"، كلية أكاديميا العربية، تاريخ الاطلاع: 2023/06/16، تاريخ النشر: 2018/02، متاح على الموقع: <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/93479>
6. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "إجمالي تكوين رأس المال الثابت"، تاريخ النشر: 2023/03/07، تاريخ الاطلاع: 2023/06/10، متاح على الموقع: <https://ar.wikipedia.org>
7. عبد الملك عبدالله الهنائي، "التكوين الرأسمالي. أرقام تغري بالبحث"، تاريخ النشر: 2021/11/08، تاريخ الاطلاع: 2023/07/10، متاح على الموقع: <https://www.omandaily.om>
8. صبحي محمد اسماعيل، مهدي معيض السلطان، "اقتصاديات التمويل والاستثمار" ص 56-57، تاريخ النشر: 2021/11/17، تاريخ الاطلاع: 2023/06/12، متاح على الموقع: <https://almerja.com/reading.php?idm=160115>
9. بيان ارشيد، "أهم المعلومات عن القطاع الخاص"، تاريخ النشر: 2022/12/17، تاريخ الاطلاع: 2023/08/25، متاح على الموقع: <https://rouwwad.com>
10. البوابة، "أعمال جنرال موتورز"، تاريخ النشر: 2011/05/11، تاريخ الزيارة: 2023/08/24، متاح على الموقع: <https://www.albawaba.net/ar>
11. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، "زلزال وتسونامي توهوكو 2011"، تاريخ الزيارة: 2023/07/21، متاح على الموقع: [/https://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)
12. برنو نور الهدى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ النشر: 2016/12/8، تاريخ الزيارة: 2023/07/16، متاح على الموقع: <https://democraticac.de/?p=40830>
13. مصطفى عبيد، "كتاب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS"، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، إسطنبول، تركيا، تاريخ الزيارة: 2023/08/25، متاح على الموقع: <https://www.mdrscenter.com>

A. Livres :

1. Hendrik Van den Berg, "**ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT**", WORD SCIENTIFIC PUBLISHING, 3 EDITION, University of Nebraska-Lincoln, USA, 2017, P13.
2. Cai Fang, "**CHINA'S ECONOMIC DEVELOPMENT: IMPLICATIONS FOR THE WORLD**", First published in English , by Routledge 4 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN, Typeset in Times New Roman by Newgen Publishing UK, 2023.
3. Terutomo Ozawa, "**The Evolution of the World Economy: The 'Flying-Geese' Theory of Multinational Corporations and Structural Transformation**" , published by "Edward Elgar Publishing Limited" □Northampton, USA, 2016
4. Walter F. Hatch "**ASIA'S FLYING GEESE :How Regionalization Shapes Japan**" , Cornell University Press , Ithaca and London, 2011
5. Patrick Avato, "**The Dragon and the Flying Geese: The Effects of the Emergence of China on Patterns of Growth and Development in Asia**", Druck und Bindung: Books.. Auflage, Norderstedt ,Germany, 2006
6. Bruno Amable (2005), "**Les cinq capitalismes : Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation**", Éditions du Seuil, Paris, pp 374.
7. Walter Bagehot (1873): "**Lombard Street : A Description of the Money Market**", London : Henry S. King and Co.
8. Joseph A. Schumpeter (1934), "**The theory of Economic Development ; An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle**", Harvard University Press, Cambridge
9. Aswath Damodaran, "**Investment Valuation. tools and techniques for determining the value of any Asset**". John Wiley and Sons .second edition. USA. 2002. PP11
10. John G. Gurley and E. S. Shaw, "**Money in a theory of finance**", Washington: The brookings institution 1960.
11. Baptiste Venet (2004), "**Les approches théoriques de la libéralisation financière**", Université Paris IX Dauphine, pp 07.
12. Simon Smith Kusnets, "**Capital in the American Economy: Its Formation and Financing**", Princeton University Press, 2015(1961) , pp72.
13. David Bornstein. "**The Story of the Grameen Bank and the Idea that is Helping the poor to change their lives**". Simon and Schuster publishing. 1996

B. Thèses Doctorat

1. Jude C. EGGOH, "**Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique**", thèse de doctorat, Université D'orléans 2009, pp 21.

C. Articles et Séminaires :

1. Simon Kusnets, "**Modern Economic Growth Findings and Reflections**, The American Economic Review, Vol 63, No 3, Jun 1973, P247
2. Thorsten Beck (2010), "**Développement de la finance et croissance économique : banques versus marchés financiers?**", La revue Secteur privé et développement, N° 5, pp 24-26.

3. Augustine UJUNWA (2010); **"bank development and economic growth :evidence from Nigeria "**; international journal of management sciences ; vol 2; p 140
4. Valerie R. Bencivenga, Bruce D. Smith, and Ross M. Starr, **"Equity Markets, Transactions Costs, and Capital Accumulation: An Illustration "**, The World Bank Economic Review, VOL. 10, NO 2, 1996 pp 242.
5. Shakiqur et al;**" socioeconomic development of bangladesh : the role of islami bank bangladesh limited"**; world journal of social sciences ; world journal of social sciences ; vol 1 , 2011; pp 86 .
6. Roland Craigwell ;allan wright ; anthony wood **"Finance and Growth Causality: A Test of the Patrick's Stage of Development Hypothesis"** ; international journal of business and social science; pp 129..
7. Muhsin Kar ; Eric J.Pentecost;**"financial development and economic growth in turkey : further evidence on the causality issue "**; economic research paper ; loughborough university 2000 ; pp 02.
8. Hossein Jalilian, Colin Kirkpatrick, **"Financial Development And Poverty Reduction In Developing Countries"** , International Journal Of Finance And Economics, Vol 7,2002 .Pp 97.
9. Bencivenga, V.R. and Smith, B.D. **"Financial Intermediation and Endogenous Growth "**. Review of Economic Studies, 1991. 58, 195-209.
10. Marco Pagano;**" financial markets and growth "**; european economic review An overview ; Vol 37;1993 p 613-622
11. Jean Claude Berthélemy , Aristoméne A Varoudakis;**" economic growth , convergence clubs and the role of financial development "**; Oxford economic papers ; Vol. 48.1996.; 300-328
12. Jean Claude Berthélemy , Aristoméne A Varoudakis (1995); **"clubs de covergence et croissance le role du developpoment financiere et du capital humain "**; Revue économique ; Vol. 46; p 217-235.
13. Shahidur R. Khandker, **"Poverty Reduction Strategy: The Grameen Bank Experience "**, Human Resources Development and Operations Policy, Number 23.Washington, D.C. (February, 1994).
14. Beck and all .**"The typology of partial credit guarantee funds around the world "** Journal of Financial Stability, Volume 6, Issue 1, April 2010, Pages 10-25
15. Pablo Pombo. **"Recent development of guarantee schemes across the world: Africa and America "** . "AECM Annual Seminar Breaking down barriers: Guarantee, an international perspective 2014. Istanbul. Turkey
16. Osama K. Najjar **"The role of credit guarantee institutions in strengthening the bank credit base For small and medium enterprises in Palestine(2006-2008)"**, Birzeit University , Palestine , November 2008 ,pp15.

D. Rapports :

1. Organisation for Economic Co-operation and Development-"OECD"**:SME and Entrepreneurship Financing: The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises "** Final Report ,2013,PP13. Available on the site:
[https://one.oecd.org/document/CFE/SME\(2012\)1/FINAL/en/pdf](https://one.oecd.org/document/CFE/SME(2012)1/FINAL/en/pdf)

E. Sites Internet :

1. CHARLES POTTERS, "What Is Economic Growth and How Is It Measured?", THE INVESTOPEDIA EXPRESS PODCAST, January, 2021, <https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.as>
2. JASON FERNANDO, "Gross Domestic Product (GDP): Formula and How to Use It" , investopedia ,By Updated 30/ 2023May <https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp>
3. WIKIPÉDIA L'encyclopédie libre , "Grameen Bank «date de publication " :5 mars 2023 , Date de visite07/06/2023 Disponible sur le site : https://fr.wikipedia.org/wiki/Grameen_Bank
4. OECD ilibrary "Financing SMEs and Entrepreneurs 2022. Japan , 'Date of visit :17/07/2023 Available on the site: <https://www.oecd-ilibrary.org/>
5. Riduanul Mustafa "OLS verses 2sls? " Bangladesh Army International University of Science and Technology2017, ,Available on the site: <https://www.researchgate.net/post/OLS-verses-2sls>
6. John Okey Onoh ,"OLS verses 2sls?" , Abia State University, Nigeria2017,Available on the site: <https://www.researchgate.net/post/OLS-verses-2sls>

الملاحق

ملحق رقم (01)

مقابلات الكتلة النقدية ونسبة تطور القروض الى الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

مقابلات الكتلة النقدية-بنك المركزي-								السنة
صافي	القروض الداخلية							
الاصول	اجمالي	صافي القروض	القروض للاقتصاد					
الخارجية	القروض	الى	نسبة	النسبة % الى	القروض	حسب الأجل		
	الداخلية	الدولة	النمو %	اجمالي القروض	للاقتصاد	م وطويلة المدى	قصيرة المدى	
775.94	1670.52	677.47	**	59.45	993.05	**	**	2000
1310.7	1648.1	569.7	8.59	65.43	1078.4	565.1	513.3	2001
1755.7	1845.5	578.7	17.47	68.64	1266.8	638.8	628	2002
2342.7	1803.6	423.4	8.95	76.52	1380.2	606.6	773.6	2003
3119.2	1514.4	-20.6	11.22	101.36	1535	706.1	828.3	2004
4179.7	846.6	-933.2	15.95	210.23	1779.8	856.4	923.3	2005
5515	601.3	-1304.1	7.06	316.88	1905.4	989.7	915.7	2006
7415.5	12.1	-2193.1	15.73	18224.79	2205.2	1179.1	1026.1	2007
10247	-1011.8	-3627.3	18.61	-258.50	2615.5	1426.1	1189.4	2008
10886	-402.4	-3488.9	18.01	-767.02	3086.5	1766.8	1319.7	2009
11997	-242.8	-3510.9	5.88	-1346.00	3268.1	1957.1	1311	2010
13880.6	142.8	-3584	14.04	2609.80	3726.8	2363.5	1363	2011
14932.7	881	-3406.6	15.05	486.67	4287.6	2926	1361.7	2012
15627.2	2040	-3116.3	20.26	252.76	5156.3	3732.9	1423.4	2013
15267.2	3269.2	-3235.4	26.15	198.97	6504.6	4895.9	1608.7	2014
15522.6	5284.8	-1992.4	11.88	137.70	7277.2	5566.6	1710.6	2015
12596	10592.1	2682.2	8.69	74.68	7909.9	5995.7	1914.2	2016
11227.4	13571.9	4691.9	12.26	65.43	8880	6582	2298	2017
9485.6	16302	6325.7	12.35	61.20	9976.3	7289.3	2687.1	2018
7598.7	17877.7	7019.9	8.84	60.73	10857.8	7846.8	3011.1	2019
6518.2	20535.8	9353.5	2.99	54.45	11182.3	7978.6	3203.7	2020
6596.5	22703.4	12908.7	-12.41	43.14	9794.7	6230.9	3563.8	2021

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بنك الجزائر متاح على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf

ملحق رقم (02)

تطور نمو% الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ومساهمة القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2021

قطاع الخدمات		قطاع البناء والتشييد		قطاع الصناعة		قطاع الزراعة		غير النفطي GDP		السنة
المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة% في GDP الاجمالي	النمو السنوي %	
%	%	%	%	%	%	%	%			
57.07	/	14.62	/	12.86	/	15.45	/	56.43		2000
56.21	10.3	14.47	7.1	12.71	7.5	16.61	19.1	58.68	12.3	2001
56.35	7.35	15.36	14.2	12.65	7.1	15.64	1.2	59.00	7.6	2002
55.85	10.7	14.94	8.6	11.92	5.3	17.29	23.5	56.75	11.7	2003
56.30	13.15	15.01	14.1	11.54	9.9	17.15	12.3	55.04	13.6	2004
57.86	10.7	15.19	11.1	11.30	7.6	15.65	0.2	49.15	9.8	2005
57.55	9.9	16.26	19.5	10.72	5.8	15.47	10.3	48.77	11.6	2006
57.47	13.6	17.61	20.4	9.90	4.3	15.11	10.4	50.10	13	2007
59.48	23.65	17.59	16	9.55	8.3	13.38	2.7	49.25	14.6	2008
58.14	11.9	17.63	14.4	9.23	10.3	15.00	28	62.29	14.2	2009
59.74	21.45	17.64	14.9	8.39	4.3	14.24	9	59.46	14.8	2010
62.20	33.15	15.61	6	7.77	7.5	13.86	15.6	58.54	20.9	2011
62.05	12.05	15.54	11.8	7.59	9.8	14.82	20.2	59.19	13	2012
61.35	6.4	15.60	9.1	7.34	5.1	15.72	15.4	62.68	8.7	2013
61.07	7.65	15.86	10.2	7.40	9.3	15.67	8	65.64	8.4	2014
60.62	6.6	15.58	5.9	7.29	6.3	15.88	9.3	72.98	7.9	2015
60.34	5.9	15.83	8.1	7.48	6.5	16.35	10.6	74.76	7.1	2016
54.26	3.55	14.52	6.3	6.86	6.3	14.62	3.7	80.40	15.9	2017
58.48	0.3	16.66	6.5	7.94	8.4	17.08	9.4	69.70	-6.3	2018
58.48	4.45	16.74	6.2	7.80	3	16.32	4.2	72.63	4.2	2019
57.96	-2.9	16.42	-5	7.96	-1.2	18.02	0.7	78.02	-3.2	2020
58.25	3.15	16.57	-1.2	7.91	4	18.44	3.1	70.48	5.3	2021

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات :

- بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf

- البنك الدولي متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- اقتصاديات التجارة العالمية ، "الناتج المحلي الاجمالي ، الجزائر " متاح على الموقع: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>

الملاحق

ملحق رقم (03)

بيانات الدراسة القياسية (متغيرات دالة الائتمان المصرفي ودالة الانتاج) للفترة 2000-2021

السنة	سعر الفائدة	اجمالي الادخار	القروض للاقتصاد	تراكم رأس المال في الاقتصاد	عدد العمال L
	RI	TDPS	BC	المنتج خارج المحروقات	في اجمالي القطاعات المنتجة
	%	بملايير دج	بملايير دج	بملايير دج	بآلاف العمال
2000	10	1441.85	993.05	852.6287	14548
2001	9.5	1896.4	1078.4	965.4625	17851
2002	8.6	2236.9	1266.8	1111.3093	6228
2003	8.1	2586.1	1380.2	1265.1645	6684
2004	8	2875.7	1535	1476.9026	7798
2005	8	3252.8	1779.8	1691.6403	8044
2006	8	3862.5	1905.4	1969.4579	8868
2007	8	4710.1	2205.2	2462.1244	8594
2008	8	5416	2615.5	3228.3432	9146
2009	8	5343.7	3086.5	3811.4191	9472
2010	8	6064.2	3268.1	4350.9223	9735
2011	8	7180.3	3726.8	4620.3068	9599
2012	8	8062.7	4287.6	4992.412	10170
2013	8	8710.4	5156.3	5690.894	10789
2014	8	10001.7	6504.6	6446.6922	10239
2015	8	9579.7	7277.2	7062.2599	10594
2016	8	9319.1	7909.9	7544.3311	10895
2017	8	10257.7	8880	7697.9577	10770
2018	8	11709.9	9976.3	8211.2687	11021
2019	8	11062	10857.8	7868.1824	11280
2020	8	11521.3	11182.3	7091.5778	11857
2021	8	13375.3	9794.7	7696.4729	12259

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات :

- بنك الجزائر متاح على الموقع: [https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf)

[content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_56a.pdf)

- معطيات الديوان الوطني للإحصاء "ONS" ، متاح على الموقع: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

الملاحق

ملحق رقم (04)

نتائج إختبار الاستقرارية لديكي - فولس المطور

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	None	Const	Const & Trend	None	Const	Const & Trend
LBC	0.8461	0.3645	0.9994	0.2529	0.697	0.8348
LGDP	0.8849	0.3044	0.9984	0.3834	0.6698	0.0272
LK	0.9447	0.2488	0.9997	0.1973	0.3512	0.1669
LL	0.6065	0.0054	0.054	0.0001	0.0003	0.0006
LRI	Dropped**	Dropped	Dropped	Dropped	Dropped	Dropped
LTDPS	1	0.0206	0.9183	0.1043	0.0135	0.0122

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews 12.